

التقرير السنوي
قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

السنة المالية
2021

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المجلس

السيد الوالي، رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم بوعزة، المدير العام

السيدة فوزية زعبول، مديرة الخزينة والمالية الخارجية

السيدة منى الشرقاوي

السيد محمد الدايري

السيدة نجات المكاوي

السيد لعربي الجعايدي

السيد مصطفى موساوي

السيد فتح الله ولعلو

مندوب الحكومة

السيد جيلالي كنزي

تقرير السنة المالية 2021

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم، طبقا للمادة 50 من القانون رقم 17.40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.82 في 17 شوال 1440 (21 نونبر 2019)، التقرير الخاص بسنة 2021، وهي السنة الثالثة والستون لمعهد الإصدار.

فهرس

المقدمة x-i

الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
31	2.1 الإنتاج والطلب
50	3.1 سوق الشغل
65	4.1 التضخم
78	5.1 المالية العمومية
99	6.1 ميزان المدفوعات
116	7.1 الأوضاع النقدية
131	8.1 أسواق الأصول
148	9.1 تمويل الاقتصاد

الجزء 2: الحكامة و إنجاز مهام البنك

159	أبرز أحداث السنة
162	1.2 الحكامة والاستراتيجية
180	2.2 مهام البنك
206	3.2 التواصل والتغطية
208	4.2 الموارد

الجزء 3: التقرير المالي

213	1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2021
215	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
254	3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية
255	4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
257	5.3 مصادقة مجلس البنك

الملحقات الإحصائية 259

المحتويات 307

مولاي،

بينما كان من المنتظر أن تشكل 2021 سنة انتهاء الجائحة، شهدت على العكس موجات متتالية من الإصابات بفيروس كوفيد-19 وانتهت بتصاعد الضغوط التضخمية التي تبين أنها أقوى وأكثر استدامة مما كان متوقعا.

وعلى الرغم من هذا السياق غير المواتي عموما والمتسم بعدم اليقين، سجل الاقتصاد العالمي نموا قويا بلغ 6,1% بعد انكماشه بنسبة 3,1% في 2020. ويعزى هذا الأداء، إضافة إلى أثر الأساس، إلى تخفيف القيود الصحية نظرا للتقدم المحرز، وإن بوتيرات متباينة، على مستوى حملات التلقيح، وإلى الإبقاء على الدعمين المالي والنقدي.

وبفضل هذا الانتعاش، ارتفع حجم التجارة العالمية بنسبة 10,1%، وذلك بالرغم من الاختلال في سلاسل الإمداد والارتفاع الملموس في تكلفة شحن البضائع. وموازاة ذلك، تجاوزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستوياتها المسجلة قبل الأزمة ونمت تحويلات المهاجرين بنسبة 7,5%، وذلك بعد صمود متميز في 2020.

وعلى نفس المنوال، عرفت وضعية أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة تحسنا ملحوظا مع تراجع في البطالة، بفضل تمديد تدابير دعم التشغيل التي اتخذت سنة 2020. ومن جهة أخرى، انخفضت حدة تداعيات الأزمة على المالية العمومية بشكل ملموس في العديد من الدول، مع تقلص عجز الميزانية ونسبة المديونية اللذان يظنان مع ذلك في مستويات مرتفعة.

وأدى تعافي الاقتصاد العالمي إلى تزايد الطلب بوتيرة أسرع مقارنة بتطور الطاقات الإنتاجية. وهم هذا التباين أيضا السلع الأساسية التي عرفت أسعارها ارتفاعا ملموسا لاسيما الغاز الطبيعي، والنفط والمنتجات الغذائية. وساهم هذا الارتفاع في الأسعار في تسارع التضخم الذي بلغ 4,7% في المتوسط خلال السنة بعد 3,2% في 2020.

وفي هذا السياق، ظلت السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية تيسيرية على العموم، لكن مع توجه بنهاية السنة نحو التشديد من أجل احتواء الضغوط التضخمية. ونجم عن هذا التوجه ارتفاع كبير في نسب مردودية السندات السيادية لاسيما في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الشكوك القوية، حققت أسواق القيم الرئيسية أداء بارزا، مدعومة على وجه الخصوص بوتيرة تعافي الاقتصاد العالمي التي كانت أسرع مما كان متوقعا. وفي سوق الصرف، تراجع الأورو مقابل الدولار، ارتباطا بأفاق ارتفاع أسعار الفائدة بشكل أكبر في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة الأورو. أما عملات الدول الصاعدة الرئيسية،

فقد سجلت تطورات متباينة، تميزت على الخصوص بانخفاض الليرة التركية بسبب المخاوف التي أثارها إدارة السياسة النقدية في هذا البلد.

وأخيرا، ولمواجهة الارتفاع الهام في الحاجة الدولية إلى السيولة التي تفاقمت بعد الأزمة الصحية، قام صندوق النقد الدولي بتوزيع مخصصات جديدة عامة من حقوق السحب الخاصة بمبلغ إجمالي يعادل 650 مليار دولار، وهو أعلى مبلغ في تاريخ المؤسسة. وتم توزيعها حسب حصص كل دولة، لكن الصندوق دعا أعضاءه الذين تتميز حساباتهم الخارجية بوضعية جيدة إلى تخصيص جزء من حصصهم، على أساس تطوعي، لفائدة الدول التي هي في أمس الحاجة إلى الاحتياطات.

على الصعيد الوطني، سجل الاقتصاد نموا بنسبة 7,9%، وهو أعلى معدل يحقق منذ سنة 1997. وإضافة إلى أثر الأساس، يعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل، من ضمنها التقدم الاستثنائي المحرز على مستوى حملة التلقيح، وإطلاق جلالتم لبرنامج الإقلاع الاقتصادي بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم، والإبقاء على التحفيزات النقدية والمالية وكذا الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي. وتجاوز النشاط الاقتصادي المستويات المسجلة قبل الأزمة في عدة قطاعات، لاسيما البناء والتجارة، في حين ظل التعافي جزئيا في بعض الفروع مثل الصناعات التحويلية، وأنشطة الإيواء والمطاعم وكذا النقل والتخزين.

وأدى انتعاش الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع ملموس في العائدات الضريبية، شمل كافة فئات الضرائب باستثناء الضريبة على الشركات وساهم، إلى جانب التعبئة الكبيرة للتمويلات الخاصة، في التخفيف من تفاقم تكاليف المقاصة المرتبط بالتزايد الحاد في الأسعار الدولية للمنتجات المدعمة. وبذلك، عرفت وضعية المالية العمومية تحسنا نسبيا بعد التدهور المسجل سنة 2020 والذي دفع بالحكومة إلى اعتماد قانون مالية تعديلي. هكذا، تقلص عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، من 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,9% وتراجعت نسبة مديونية الخزينة من 72,2% إلى 68,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع انخفاض مكوناتها الداخلي إلى 53,1% والخارجي إلى 15,9%.

بالمقابل، لم تتحسن وضعية سوق الشغل إلا بشكل جزئي، مع إحداث صاف لما عدده 230 ألف منصب شغل، وهو عدد غير كاف لتعويض المناصب التي فقدت سنة من قبل. ومع رفع القيود الصحية، التحق بسوق الشغل أكثر من 300 ألف باحث عن العمل، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة النشاط. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت نسبة البطالة من سنة لأخرى إلى 12,3% إجمالا، مع تدهور ملموس وسط شباب المدن المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة والذين كان نصفهم تقريبا دون عمل.

وفيما يخص الحسابات الخارجية، كان لتحسن الطلب سواء على المستوى الوطني أو الدولي أثر ملحوظ على المبادلات التي سجلت نمو ملحوظا. فقد تزايدت الصادرات بنسبة 25%، مدعومة بالأساس بالأداء الجيد لقطاع الفوسفات ومشتقاته والمهن العالمية للمغرب. وبصفة خاصة، ارتفع رقم أعمال قطاع السيارات الموجه للتصدير بنسبة 35%، حيث تم تصدير ما يفوق 350 ألف عربة نحو 75 بلدا. بالمقابل، ساهم ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية والمجهود المبذول لاقتناء اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في تزايد الواردات بنحو 25%.

بموازاة ذلك، ظلت المخاوف التي أثارها الموجات المتكررة للإصابات بالفيروس والقيود الصحية المفروضة تلقي بظلالها على توافد السياح على بلدنا، لتراجع مجددا عائدات الأسفار إلى 34,3 مليار درهم. بالمقابل، وبعد الصمود المسجل في 2020، تصاعدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى مستوى قياسي بلغ 93,7 مليار درهم، مما مكن من احتواء تفاقم العجز الجاري في 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إلى جانب ذلك، ظل الاقتصاد الوطني يتمتع بجاذبية نسبية حيث بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، تحسنت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم، أي ما يناهز 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وبالنظر لتزايد الضغوط التضخمية الخارجية، انخرطت أسعار الاستهلاك في منحى تصاعدي، مرتفعة بنسبة 3,1% على أساس سنوي في دجنبر. إلا أن نسبة التضخم في مجمل السنة لم تتجاوز في المتوسط 1,4% بدلا من 0,7% سنة من قبل و 0,2% في 2019.

في هذا السياق، حافظ بنك المغرب على التوجه التيسيري لسياسته النقدية وذلك من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي. ولهذه الغاية، قام بتمديد العمل بكافة التدابير، سواء التقليدية وغير التقليدية، التي اتخذها خلال سنة 2020 في إطار التصدي للأزمة. وعلى وجه الخصوص، أبقى على سعر الفائدة الرئيسي في 1,50%، وهو الأدنى تاريخيا، وعلى نسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%. بموازاة ذلك، واصل تطبيق برنامجه المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وعمل طيلة السنة على تلبية كافة طلبات السيولة للنظام البنكي. في ظل هذه الظروف، ظلت أسعار الفائدة على القروض في منحى تنازلي إجمالا، وبالرغم من انتهاء أجل بعض برامج الضمان التي وضعتها لجنة اليقظة الاقتصادية في 2020، فما الائتمان البنكي بوتيرة مطردة نسبيا مع ارتفاع القروض الموجهة للقطاع غير المالي بنسبة 3,1%.

وفي سوق الصرف، اتسمت الوضعية بفائض في السيولة من العملات الأجنبية خلال النصف الثاني من السنة نتيجة على الخصوص للتزايد الكبير في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وإن ظل سعر صرف الدرهم داخل نطاق

التقلب، فقد سجلت العملة الوطنية خلال بعض الفترات ارتفاعا ملموسا، إلا أن التقييمات الفصلية لبنك المغرب بينت استمرار الاتساق مع الأسس الاقتصادية. وقام البنك اعتبارا من شهر شتنبر بعمليات مزايمة لشراء العملات الأجنبية، مما نتج عنه تقارب تدريجي لسعر الصرف من السعر المركزي.

موازاة مع ذلك، واصل البنك جهوده الرامية إلى توعية الفاعلين الاقتصاديين لاسيما المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بأهمية تدبير مخاطر الصرف. وبدعم من صندوق النقد الدولي، يعمل البنك حاليا على تعزيز منظومته التشغيلية للتتبع والتدخل كما يسهر على تحسين إطاره الخاص بالمراقبة الاحترازية الجزئية. وهكذا، يمر الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة في ظروف مواتية في الوقت الذي يواصل فيه بنك المغرب استعداداته للمراحل المقبلة مع تعديل وتعزيز نظامه الخاص بالتحليل والتوقعات وتنقيح مشروع إطار استهداف التضخم.

وفي سياق آخر، واصل البنك، بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية ومختلف الأطراف المعنية، قيادة وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وفي هذا الصدد، تم إنجاز دراستين، تهدف الأولى إلى رصد العقبات التي تعترض ولوج صغار الفلاحين إلى الخدمات المالية، فيما تسلط الثانية الضوء على التمكين الاقتصادي للمرأة القروية. إلى جانب ذلك، أشرف بنك المغرب بالتعاون مع البنك الدولي على تنفيذ مبادرة «Greenback Maroc» الرامية إلى تحسين خدمات تحويل الأموال وخفض تكاليفها لاسيما عبر التشجيع على استخدام الخدمات المالية الرقمية.

على مستوى القطاع البنكي، وبعد الانكماش الحاد للمردودية المسجل في سنة 2020، تمكنت البنوك من تحسين أدائها وتعزيز ملاءتها المالية بفضل الإجراءات المتخذة للتصدي للأزمة. في ظل هذه الظروف، رفع بنك المغرب معظم إجراءات التخفيف المؤقتة المتخذة لمواجهة الجائحة. وقد ظلت مخاطر الائتمان مرتفعة، مما جعل البنك المركزي يدعو كافة البنوك إلى تبني مقاربة حذرة فيما يخص توزيع الأرباح.

وعلى المستوى التنظيمي، اعتمد البنك إصلاحات احترازية ساهمت في تحرير الأموال الذاتية برسم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية. كما استأنف ورش تنزيل معايير بازل 3، لاسيما عبر إدماج الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية الذي يجب على البنوك مراعاته. وضاعف البنك أيضا مبادراته الرامية إلى تسريع تطوير المالية المستدامة والرقمية وذلك بتنسيق مع الأطراف المعنية.

على الصعيد الاحترازي الكلي، واصل بنك المغرب، إلى جانب أعضاء لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، مراقبته عن كثب لتأثير الأزمة الصحية على القطاع المالي الوطني وأعد خارطة طريق جديدة للاستقرار المالي للفترة 2022-2024.

على صعيد سوق الأسهم، أنهت بورصة الدار البيضاء السنة بارتفاع قدره 18,3% وتحسن ملحوظ في حجم المبادلات. إلا أن السوق لا يزال يواجه مشاكله الهيكلية التي تتعلق بانخفاض السيولة، ومستوى تقييم مرتفع مقارنة «بالأسواق الحدودية» وكذا بضعف الجاذبية.

وفي سوق الأصول العقارية، وفي سياق تعافي المعاملات، تزايدت حدة تديني الأسعار المسجلة منذ سنة 2019 مع تراجع بنسبة 3,2%، وهي أقوى نسبة انخفاض منذ أن وضع بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في 2010 نظاما لتتبع السوق.

وختاما، مكنت الجهود المبذولة من قبل بلدنا خلال السنوات الأخيرة بغية تحسين مناخ الأعمال من إحراز تقدم ملموس. وعلى العكس من ذلك، ففي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، صنفت مجموعة العمل المالي الدولية (GAFI) المغرب في فبراير 2021 من بين الدول التي تعاني منظومتها في هذا الميدان من نواقص استراتيجية. ويأتي هذا التصنيف بعد أن خضع المغرب لمتابعة معززة منذ أبريل 2019. ويبقى الأمل قائما أن تساهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الأخيرة في إخراج المغرب سريعا من آلية التتبع هاته، لكن يجب أن تظل التعبئة قائمة من أجل التنفيذ التام لخطة العمل «المسرعة» المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي الدولية وذلك من أجل تعزيز حظوظ بلدنا في الخروج من القائمة الرمادية.

مولاي،

رغم سياق دولي غير موافق عموما، موسوم بتداعيات الجائحة، نجح الاقتصاد الوطني خلال سنة 2021 في تحقيق نتائج ملحوظة، وذلك بفضل التعبئة الاستثنائية تحت قيادة جلالتملك للسلطات العمومية وكافة مكونات المجتمع إلى جانب روح التضامن القوية التي أبان عنها الجميع. وهكذا، تمكن بلدنا من مواجهة واحدة من أصعب الأزمات العالمية في العقود الأخيرة وضمان عودة سلسلة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

إن نجاح حملة التلقيح والفعالية التي ميزت تنفيذها، رغم صعوبات الحصول على اللقاح والمشاكل الهيكلية التي تعاني منها منظومتنا الصحية، لخير مثال على الإنجازات التي يمكن تحقيقها بفضل التخطيط الجيد والتتبع الوثيق مع العزيمة والإصرار. وقد أبان هذا الإنجاز، وكذا عملية «تضامن» وتدابير الدعم الأخرى التي تم اتخاذها، فضلا عن عدم تسجيل أي نقص أو عوارض تذكر طيلة فترة الأزمة، عن قدرة بلدنا على مواجهة حالات الطوارئ والتحديات الكبرى التي قد يواجهها.

إجمالاً، تحولت الأزمة إلى فرصة لتعزيز الثقة وإحياء الأمل في تدارك، بل تجاوز الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة قبل الجائحة. وقد تعزز هذا التفاؤل بما حقته الدبلوماسية المغربية من نجاحات كبرى في السنوات الأخيرة، والتي رسخت المكانة التي يتمتع بها بلدنا كشريك ذي مصداقية على الصعيد القاري والإقليمي والدولي.

أكثر من ذلك، ورغم الجائحة، استطاع بلدنا أن يرسخ ويؤكد اختياره للانفتاح الديمقراطي بتنظيم الانتخابات التشريعية والجماعية داخل الجدول الزمني المحدد. وأبرزت هذه العملية الديمقراطية ائتلافاً حكومياً مصغراً بأغلبية مريحة تغذي الأمل في المزيد من الفعالية في اتخاذ قرارات السياسات العمومية.

لكن ولسوء الحظ، بينما كان العالم يستعد للدخول في حقبة ما بعد كوفيد-19، اندلعت الحرب في أوكرانيا وتسببت في زعزعة الأوضاع الدولية وتدهورها بشكل كبير. فقد تفاقمت اختلالات التجارة العالمية وشهدت أسعار المنتجات الطاقية والمواد الغذائية ارتفاعات قياسية، مما نجم عنه تسارع حاد في التضخم. ولمواجهة هذه الوضعية، عمدت البنوك المركزية إلى تضيق سياساتها النقدية، وهو ما نتج عنه تشديد شروط التمويل في وقت تسجل فيه العديد من البلدان مستويات مديونية استثنائية مع هوامش مالية ضئيلة. كل هذه التطورات، بالإضافة إلى تداعيات السياسات التي اعتمدها السلطات الصينية لمواجهة الموجات المتكررة للإصابات بفيروس كوفيد-19، أدت إلى كبح الانتعاش الهش للنشاط الاقتصادي العالمي. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، سيكون من الصعب استبعاد خطر حدوث أزمة غذائية عالمية، حسب ما نبهت إليه الأمم المتحدة وعدة منظمات دولية.

وفي المغرب، تثير هذه العوامل الخارجية بالإضافة للظروف المناخية غير المواتية التي اتسم بها الموسم الفلاحي الحالي، شكوكاً قوية حول آفاق الاقتصاد الوطني. والحال أن هذه الشكوك، كما في جميع الدول الأخرى، تعرقل الاستثمار الخاص وتغير سلوك الفاعلين الاقتصاديين. في ظل هذا السياق، يُفضل الترقب على اتخاذ القرار والتوفير على الاستثمار والاستهلاك لتكون النتيجة تباطؤاً في النمو وفي إحداث فرص الشغل.

أمام وضع كهذا، يتعين على السلطات ألا تقتصر فقط على الاستمرار في لعب دور اقتصادي واجتماعي محوري، بل يتعين عليها كذلك أن توفر الرؤية اللازمة لتحفيز استثمارات ومبادرات القطاع الخاص وتعزيز الانخراط في القرار العمومي. ويستوجب هذا الأخير كذلك شفافية أكثر في مراحل اتخاذ القرارات والتواصل بوضوح حول الأسس التي تبني عليها الاختيارات المعتمدة والتقييم المنتظم والموضوعي لتنزيل هذه القرارات.

وتبقى اليوم العديد من الأوراش التي توجد قيد الإنجاز لا تأخذ بالاعتبار هذه المتطلبات الأساسية بالشكل الكافي، علماً أن هذه المشاريع تكنسي أهمية قصوى تستدعي تنزيلها في أسرع الآجال. ويعتبر إصلاح قطاع التعليم خير مثال على ذلك. فهذا الإصلاح الذي يفترض أن يعكس رؤية تمت صياغتها منذ عدة سنوات وتحويلها إلى قانون إطار تم

اعتماده سنة 2019، ينفذ اليوم على شكل إجراءات، حتى وإن كانت مناسبة، تبقى صعبة التحديد ولا يجري تتبع تنفيذها استنادا إلى الأهداف والآجال المسطرة. ولا يخلو هذا الغموض من عواقب على التعبئة التي من المفترض أن تصاحب هذا الورش الحاسم والتي تظل ضرورية لتحقيق أهدافه الطموحة، لاسيما وأن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الوضع مثير للقلق. وبالفعل، تبين نتائج نسخة 2019 من البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات أن هدف مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص في أفق سنة 2030 لا يزال بعيد المنال، والفجوة بين المدارس العمومية والخاصة من جهة والمدارس في المناطق الحضرية والقروية من جهة أخرى عميقة وتستمر في الاتساع. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثغرات التعلم المتراكمة بسبب القيود الصحية والاضطرابات الناجمة عن مشاكل نظام التعاقد، التي لم يتم حلها منذ سنة 2016، لم تزد الوضع إلا سوءا.

من جهة أخرى، بادرت جلالتم سنة 2020 بإطلاق مشروع يرمي إلى تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة في أفق 2025، وهو ورش تستشهد به اليوم العديد من المؤسسات والشركاء الدوليين كمثال يحتذى به. وإذا كان الجدول الزمني لإنجاز هذا الورش الكبير قد حُدد بوضوح، فإن طبيعة الخدمات التي سيتيحها وجودتها تثير الكثير من التساؤلات. فبدون تعزيز الشفافية والالتزام القوي للسلطات المكلفة بتنفيذه، لن يرقى الانخراط في هذا المشروع إلى المستوى المأمول بالنسبة لبعض الفئات من الساكنة المستهدفة، وقد تتكرر إلى حد ما تجربة نظام المساعدة الطبية «راميد». كما أن تحقيق أهداف هذا الورش يستلزم تعبئة موارد مهمة، في حين تظل قدرة بعض فئات الساكنة على المساهمة ضعيفة، وهوامش ميزانية الدولة محدودة والمشاريع الموازية، التي من شأنها أن توفر جزءاً من الموارد الضرورية، غير مكتملة إلى اليوم؛ ويتعلق الأمر أساسا بإصلاح نظام المقاصة الذي بدأ سنة 2013 وبإحداث السجل الاجتماعي الموحد، المزمع تنفيذه منذ عدة سنوات.

علاوة على ذلك، ما فتئ الضغط يتزايد على موارد الدولة، ويتفاقم من جراء الحاجيات المتزايدة للاستجابة للأولويات الاجتماعية الأخرى مثل التعليم أو لاستكمال بعض الإصلاحات العاجلة مثل تلك المتعلقة بنظام التقاعد. ونحن على بعد ثلاث سنوات من توسيع التغطية على كافة الساكنة، لا يزال إصلاح نظام التقاعد جزئيا وغير مكتمل منذ التعديل المعياري الذي تم إنجازه سنة 2016 على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد في حين أن التوازنات المالية لبعض الأنظمة تشهد تدهورا سريعا ومثيرا للقلق.

ولمواجهة هذا النقص في الموارد، تعتمد الخزينة منذ سنة 2019، لأساليب تمويل جديدة اعتبرت مبتكرة، لا تزال تداعياتها وعواقبها غير معروفة. وعلى عكس عمليات الخصخصة، التي تستند إلى أساس قانوني ومنطق اقتصادي، لا تستجيب عمليات تفويت ممتلكات الدولة لفائدة المؤسسات العمومية بشكل واضح لهذه المتطلبات. ولذلك، فإننا نعتبر أنه لا بد من إجراء تقييم دقيق لطريقة التمويل هذه لاتخاذ القرار بشأن جدوى استمراريتها.

وتتمثل أهم مصادر تعزيز موارد ميزانية الدولة واستدامة المالية العمومية في توسيع القاعدة الضريبية، وهو هدف لا يزال التقدم المحرز في إنجازه بطيئا ومستعصيا. ذلك أن الإعفاءات المتعددة، التي يتم تمديد بعضها منذ سنوات عديدة، تحرم الدولة سنويا من موارد تقارب 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. لذلك يجب أن يكون الإبقاء عليها مشروطا بتقييم التكلفة مقابل الربح الاقتصادي والاجتماعي، وهو شرط غدا اليوم إلزاميا مع دخول القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي حيز التنفيذ. ومن شأن تفعيل هذا القانون أن يخفف من مشكلة تمرکز الضغط الضريبي على عدد محدود من المقاولات ومن فئات دافعي الضرائب.

كذلك، ثمة هوامش محتملة أخرى كامنة على مستوى إصلاح القطاع العمومي الذي بادرت جلاتكم بإطلاقه والذي يتطلب اهتماما أكبر بغية تسريع تنزيله. ويتعلق الأمر أساسا بإصلاح قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية، من أجل تحسين نجاعتها التدييرية والمساهمة بشكل أفضل في إعطاء دينامية للاستثمار، لا سيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إن استكمال هذا الإصلاح، إلى جانب تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار واعتماد مشروع ميثاق الاستثمار الجديد، يوحي بالأمل في منح زخم جديد للنسيج الإنتاجي المغربي؛ هذا النسيج الهش والمفكك الذي فاقمت الأزمة وضعه السيء، يواجه صعوبات عديدة معروفة تتلخص بالأساس، حسب الاستقصاءات التي تنجزها المؤسسات الوطنية والدولية لدى المقاولات، في الضغط والثقل الضريبي، ومنافسة القطاع غير المهيكل وكذا ظاهرة الرشوة التي تعتبر آفة تحول دون وضوح الرؤية بالنسبة للفاعلين والمستثمرين، وتهدد النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

ويبقى تفشي الرشوة أحد المظاهر لعجز بنيوي يعاني منه بلدنا، والذي يتمثل في جودة الحكامة العمومية على المستويين المحلي والمركزي. ورغم الإرادة والعزيمة والعديد من النصوص والتدابير والاستراتيجيات المعتمدة، لا يزال المغرب عاجزا عن إحراز أي تقدم يذكر بهذا الشأن. بل إن أداءه السلبي على مستوى التصنيفات الدولية يبين بعض التراجع في السنوات الأخيرة، مما يستدعي إعادة النظر في المقاربات المتبعة إلى الآن واتخاذ إجراءات أكثر قوة وأكثر حزما.

ويفسر مستوى جودة الحكامة أيضا حالة المفارقة التي يعيشها المغرب منذ سنوات عديدة، ذلك أنه يبذل جهدا جهيدا فيما يتعلق بالإصلاح غير أن أداءه الاقتصادي والاجتماعي يظل دون الانتظارات. ومن شأن جودة الحكامة أيضا أن تكون من العوامل المفسرة لضعف مردودية الاستثمارات الذي يطبع الاقتصاد الوطني. فعلى الرغم من كون بلدنا يسجل أحد أعلى معدلات الاستثمار في العالم، تظل وتيرة نموه بطيئة. فحسب معطيات البنك الدولي، بلغ المعامل الهامشي للأسمال بالمغرب (ICOR) ما يقارب 10 نقط، مقابل متوسط 5,9 بالنسبة لفئة البلدان ذات الدخل المتوسط التي ينتمي إليها.

ولم يسلم سوق الشغل هو أيضا من تأثير ضعف المردودية. فقد عرف محتوى النمو من التشغيل انخفاضا ملموسا في السنوات الأخيرة وظلت وتيرة تحسن جودة الشغل بطيئة. هكذا، مازال أزيد من 10% من الأشخاص النشيطين يشتغلون في أعمال غير قارة أو كموسمين ولا يتوفر أكثر من نصفهم على أية شهادة تعليمية. وبالنظر إلى هذه الوضعية، يبدو أن تغيير النهج المعتمد لسياسات الدولة في هذا المجال أصبح ضرورة لا محيد عنها. فالحلول التي تسعى إلى إحداث والحفاظ على مناصب شغل ليست لها أية قيمة مضافة تذكر، وتهدف إلى توفير مصدر عيش للمستفيدين منها لا تجدي نفعا سوى أنها تكرر هشاشة الشغل التي تشكل، على غرار البطالة، شكلا من أشكال الإقصاء الاجتماعي. يجب على العكس إعادة توجيه الجهود المبذولة نحو مواكبة الأشخاص النشيطين لتشجيعهم على العمل في أنشطة ذات إنتاجية عالية. وعلى نفس المنوال، في الوقت الذي ترتفع فيه باستمرار متطلبات الولوج لسوق الشغل بفعل التغيرات العميقة الناجمة بالخصوص عن الثورة الرقمية والذي أصبح فيه الخصائص في الكفاءات في بعض المجالات صارخا، يتسبب استقطاب الدول المتقدمة لكفاءتنا في نزيف مقلق يستلزم اتخاذ تدابير مستعجلة للتخفيف من وتيرته.

ومن جانب آخر، أبانت الجائحة وتداعيات الحرب في أوكرانيا مجددا عن ضرورة تعزيز السيادة الاقتصادية، والصحية، والطاقيّة والغذائية للبلد. فالمغرب، إذ يواصل انفتاحه من أجل استغلال الفرص التي تتيحها إعادة تنظيم سلاسل القيم العالمية، مطالب اليوم بإعداد سياسة تضمن تزوده بالمواد الأساسية. وهذا ما جاء في صلب خطاب جلالته في أكتوبر الماضي، ويتعين على الحكومة تسريع وضع سياسات في هذا الاتجاه لتعزيز متانتنا الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا، ثمة مجال آخر يستدعي تغييرا جذريا للنمط المعمول به في إعداد السياسات العمومية وهو محاربة التغير المناخي. وفي هذا الصدد، تشير جميع التقييمات اليوم إلى أن المغرب يعتبر من البلدان الأكثر هشاشة وأنه على الخصوص يتجه بوتيرة مقلقة نحو عجز حاد في الموارد المائية. ورغم تجليات هذه الإشكالية من جهة، وتعدد النصوص والتدابير والسياسات المعتمدة من جهة أخرى، يظل الوعي بخطورة الوضعية غير كاف على الإطلاق. لذلك، يجب اعتماد مقاربة شمولية وصارمة تهدف إلى جعل الاعتبارات المناخية إحدى العناصر القارة التي يجب مراعاتها في بلورة أي سياسة في القطاع العام أو الخاص على حد سواء. ومن شأن هذا التوجه، إلى جانب تسريع الانتقال الطاقي الذي بدأه المغرب منذ عدة سنوات، أن يساهم في الحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني أمام تصاعد القيود المرتبطة بالمناخ على مستوى المبادلات التجارية، على غرار آلية إرساء ضريبة الكربون عند الحدود الذي سيشرع الاتحاد الأوروبي في تطبيقها ابتداء من مستهل السنة المقبلة.

مولاي،

يستعد العالم لدخول مرحلة جديدة تطبعها تحولات عميقة ترتبت عن الجائحة أو تفاقمت جراءها. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتصاعد التوجهات نحو تعزيز السيادة الاقتصادية، وإعادة التفكير في تعددية الأطراف، وتعزيز الاعتبارات المناخية وتسريع الرقمنة التي تحمل في طياتها من الفرص قدر ما تحمله من المخاطر. وعلاوة على ذلك، أدت التطورات الجيوسياسية الأخيرة إلى اختلالات يتبين أنها ستستمر طويلا وإلى تسريع إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد الذي بدأت بوادره في الظهور منذ سنوات.

لمواجهة هذه الظرفية الصعبة والمحفوفة بالشكوك، تبقى المؤهلات الرئيسية لبلدنا متمثلة في ثوابته الوطنية ورأسماله البشري. بغية ذلك، لا بد أن تجند جميع الأطراف المعنية والقوى الحية للبلد خلف جلالكم مفعمين بروح المصلحة الوطنية التي تعلقو فوق كل اعتبار شخصي، فئوي أو حزبي. في هذه الظروف فقط، سيتمكن اقتصادنا من الارتقاء إلى مسار تنموي قوي وشامل ومستدام، قادر على تحقيق الطموح المنشود والمتمثل في الاعتلاء إلى مصاف الدول الصاعدة اقتصاديا واجتماعيا.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2022



الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



الجزء

1.1 المحيط الدولي

بالرغم من استمرار تفشي الوباء بظهور متحورات جديدة، انتعش الاقتصاد العالمي بنسبة 6,1% في سنة 2021 بعد تراجعته بنسبة 3,1% في 2020. ويعزى هذا التطور، الذي شمل الاقتصادات المتقدمة كما تلك الصاعدة والنامية، إلى مواصلة اعتماد سياسات مالية ونقدية تحفيزية وكذا إلى التقدم الملموس في مجال التلقيح لاسيما في البلدان المتقدمة.

وانعكس هذا التعافي على التجارة العالمية للسلع والخدمات التي نمت بنسبة 10,1% من حيث الحجم وذلك بالرغم من الاضطرابات المسجلة على مستوى الإنتاج وسلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة الشحن. بموازاة ذلك، عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا جليا مرتفعة بنسبة 77% إلى 1647 مليار دولار، وهو مستوى يفوق نظيره المسجل قبل الجائحة.

وظهر تحسن النشاط الاقتصادي العالمي أيضا على مستوى أسواق الشغل التي عرفت في معظم الاقتصادات المتقدمة انخفاضا لنسبة البطالة بفضل الإبقاء على سياسات دعم التشغيل.

وفي أسواق السلع الأساسية، كانت وتيرة تعافي الطلب أسرع مقارنة بالعرض الذي عانى على الخصوص، من جانب المواد الطاقية، من إحجام بلدان أوبك+ عن الرفع من الإنتاج، ومن جانب المنتجات الزراعية، من الأوضاع المناخية غير المواتية في العديد من الدول المنتجة. وبفعل هذا التباين، شهدت الأسعار ارتفاعا حادا شمل بشكل خاص الغاز والنفط والمواد الغذائية.

وأدى هذا الارتفاع في أسعار السلع الأساسية إلى تسارع كبير في التضخم عبر العالم حيث انتقل من 3,2% في 2020 إلى 4,7% في 2021، مع تسجيل نسب متوسطة تصل إلى 3,1% في الاقتصادات المتقدمة وإلى 5,9% في البلدان الصاعدة والنامية.

في هذا السياق، ظلت السياسات النقدية للبنوك المركزية بأبرز الاقتصادات المتقدمة تيسيرية إجمالا مع توجه بنهاية السنة إلى التضييق من أجل كبح الضغوط التضخمية.

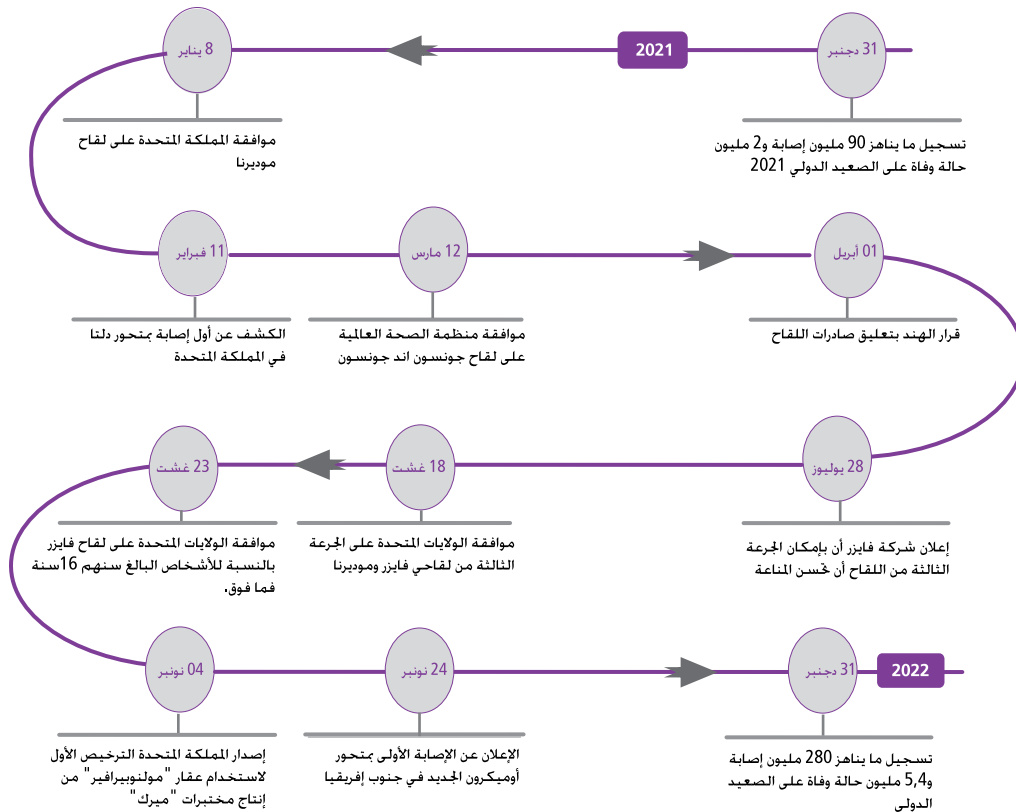
وفيما يتعلق بالميزانية العمومية، وبالرغم من مواصلة نهج سياسات مالية توسعية، فقد تحسنت الأوضاع في العديد من البلدان لاسيما منها المتقدمة. حيث، اتجه عجز الميزانية والدين العمومي بشكل عام نحو الانخفاض، وذلك بفضل تحسن النشاط الاقتصادي.

وعلى مستوى الأسواق المالية، سجلت المراكز المالية الرئيسية أداء جيدا نتيجة لنمو النشاط الاقتصادي بوتيرة فاقت التوقعات والإبقاء على دعم الميزانية وعلى التوجه التيسيري للسياسات النقدية. وفي أسواق سندات الاقتراض،

اتجهت أسعار الفائدة السيادية نحو الارتفاع بشكل قوي، خاصة في الولايات المتحدة ارتباطاً بالأساس بتوقع ارتفاع سريع نسبياً في أسعار الفائدة. ومن جهة أخرى، تباطأت وتيرة نمو الائتمان البنكي سواء في الولايات المتحدة أو في منطقة الأورو. أما في أسواق الصرف، فقد انخفضت قيمة الأورو أمام الدولار والجنيه الإسترليني، متضررة بالأساس باحتمال إعادة الاحتياطي الفدرالي وبنك إنجلترا لسياستهما النقدية العادية بشكل سريع على عكس التوجه المتبع من لدن البنك المركزي الأوروبي. وفيما يتعلق بعملات البلدان الصاعدة، اتسمت السنة بانحدار قوي لليرة التركية نتيجة مخاوف المستثمرين من السياسة النقدية المتبعة في البلد.

من ناحية أخرى، عرفت سنة 2021 توزيع صندوق النقد الدولي لمخصصات عامة جديدة من حقوق السحب الخاصة تعادل 650 مليار دولار، وهي الأكبر في تاريخ المؤسسة، وذلك لمواجهة التزايد الكبير في الاحتياجات العالمية للاحتياطات طويلة الأمد لا سيما في أعقاب الأزمة الصحية. وطبقاً للقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وعلى غرار التخصيصات السابقة، تم توزيع حقوق السحب الخاصة على البلدان تناسباً مع حصصها في الصندوق. هكذا، حصلت البلدان الصاعدة والنامية على 42% من مجموع المبلغ المرصود، أي حوالي 275 مليار دولار، منها 21 مليار لفائدة البلدان ذات الدخل الضعيف (إطار 4.1.1).

رسم تخطيطي 1.1.1: التطور الزمني لجائحة كوفيد-19 في 2021

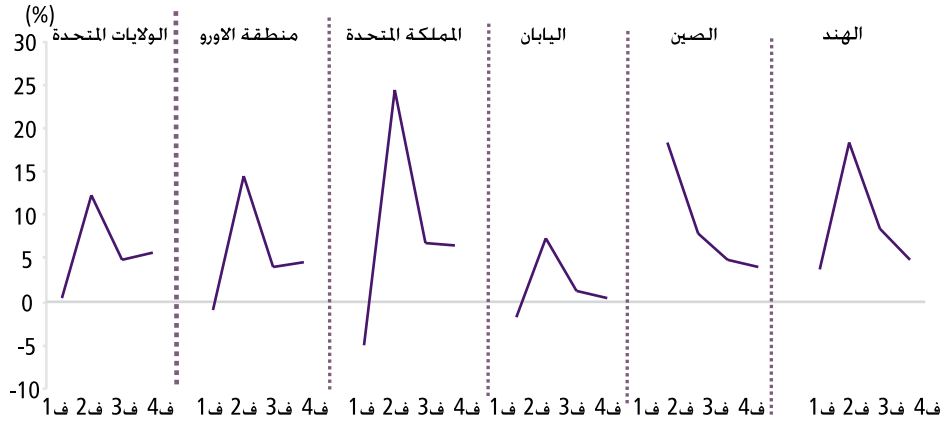


1.1.1 النمو الاقتصادي

بفضل عملية التلقيح على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وتخفيف القيود الصحية، عرف الاقتصاد العالمي سنة 2021 انتعاشا قويا وسريعا، مدعوما بالإبقاء على سياسات اقتصادية كلية تيسيرية. هكذا، وبعد تراجعته بنسبة 3,1% في 2020، تسارع النمو العالمي إلى 6,1%، حيث انتقل من -4,5% إلى 5,2% في الاقتصادات المتقدمة ومن -2% إلى 6,8% في الدول الصاعدة والنامية.

إلا أن هذا التعافي ظل غير متكافئ بالنظر على الخصوص إلى التفاوتات الكبرى من بلد لآخر فيما يتعلق بالولوج للتلقيح. إضافة إلى ذلك، وابتداء من الفصل الثاني، بدأت بوادر الفتور تعترى هذا التعافي الاقتصادي نتيجة على الخصوص لظهور متحورات جديدة للكوفيد-19 ولاستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد والإنتاج (إطار 2.1.1).

رسم بياني 1.1.1: التطور الفصلي للنمو في 2021 في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الرئيسية (%)



المصدر : Eikon.

في الولايات المتحدة، وبعد انخفاضه بنسبة 3,4% سنة 2020، بلغ النمو الاقتصادي 5,7%، وهي أسرع وتيرة يسجلها منذ عام 1985. ويعزى هذا الأداء بشكل خاص إلى التعافي القوي للطلب الداخلي الذي استفاد من عدة مخططات دعم اقتصادي منذ بدء الأزمة الصحية (إطار 1.1.1).

وسجل اقتصاد منطقة الأورو أيضا تاريخيا بلغ 5,3% مقابل تراجعته بنسبة 6,4%، مما يعكس على الخصوص نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 7% في فرنسا، و6,6% في إيطاليا، و5,1% في إسبانيا. بالمقابل، كانت نسبة النمو محدودة نسبيا في 2,8% في ألمانيا حيث عانت الصناعة التحويلية لاسيما قطاع السيارات بشكل ملموس من النقص الحاصل في مدخلات هذا الفرع الصناعي.

من ناحية أخرى، ساهم التلقيح المبكر والمكثف في بلوغ النمو الاقتصادي 7,4% في المملكة المتحدة، وهي وتيرة لم يسبق تسجيلها منذ 1949، في حين لم يتجاوز النمو في اليابان 1,6%، بعد تراجعها بنسبة 4,5%.

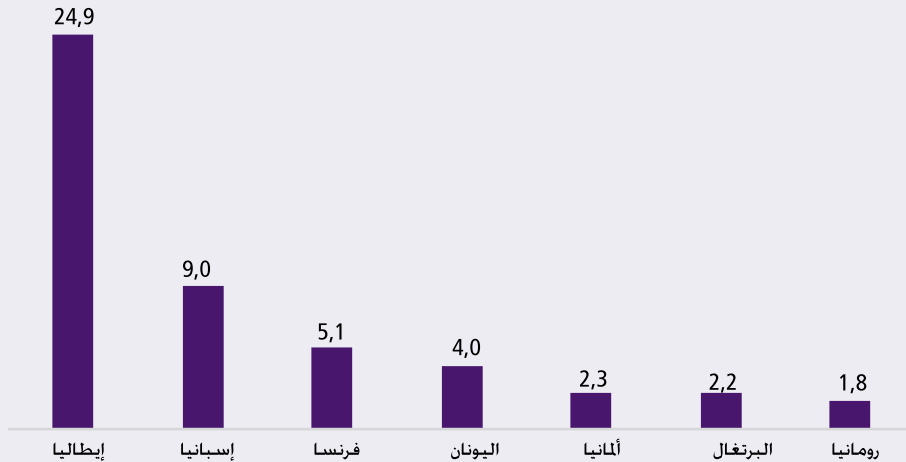
إطار 1.1.1: برامج الإقلاع الاقتصادي المعتمدة في أبرز الدول المتقدمة في 2021

إذا كانت سنة 2020 قد اتسمت بالتفاعل السريع والكبير للسلطات العمومية التي اتخذت على وجه الخصوص إجراءات استثنائية على صعيد الميزانية والسياسة النقدية بهدف التخفيف من تأثيرات الجائحة على المقاولات والأسر، فإن 2021 تعتبر سنة إطلاق وتنفيذ مخططات الإقلاع والاستثمار في البنيات التحتية وفي الرأسمال البشري. وترمي هذه البرامج إلى دعم التعافي الاقتصادي وتطوير إمكانات النمو في فترة ما بعد كوفيد مع تعزيز التوجه نحو اقتصادات خضراء ورقمية.

في الولايات المتحدة، تم اعتماد مخطط أول للإنقاذ بغلاف مالي يصل إلى 1900 مليار دولار في مارس 2021 من أجل تسريع التعافي الاقتصادي وتعزيز الشق الاجتماعي للمخططات المطبقة في 2020. ويشمل هذا المخطط، الذي يستهدف المواطنين من ذوي الدخل الضعيف والطبقة المتوسطة، على الخصوص تقديم مساعدات مالية مباشرة، وتوفير الدعم لحضانة الأطفال، وقوائم غذائية، وتسيقات ضريبية لفائدة الأشخاص ذوي الدخل الضعيف، وبرامج المساعدة في مجال السكن وكذا الاستفادة من التأمين الصحي والتعويضات عن البطالة. وفي نونبر، أعطيت الانطلاقة لمخطط ثاني بغلاف إجمالي يناهز 1200 مليار دولار على 10 سنوات من أجل تطوير البنيات التحتية وتحسين التنافسية والنمو الكامن. وينطوي هذا البرنامج، من جملة أمور أخرى، على مد الطرق والجسور والسكك الحديدية وعلى تمكين مناطق أوسع من الماء الصالح للشرب ومن الإنترنت عالي الصبيب.

وفي الاتحاد الأوروبي، عرفت سنة 2021 بداية تحرير الغلاف المالي المتعلقة بمخطط «الجيل القادم-الاتحاد الأوروبي». وقد تم اعتماد هذه الأداة المؤقتة للإقلاع الاقتصادي التي رُصد لها أكثر من 800 مليار أورو، في دجنبر 2020 من أجل إعداد الاقتصادات الأوروبية لمرحلة ما بعد كوفيد وجعلها أكثر احتكاماً للبيئة وأكثر اعتماداً على التكنولوجيا الرقمية وأكثر صموداً وتلاؤماً مع التحديات الحالية والمستقبلية. وبعد فترة مراجعة المخططات التي اقترحتها البلدان الأعضاء، وافقت اللجنة الأوروبية على مخططات 21 دولة عضو في الإتحاد وصرفت 56,6 مليار أورو على شكل تمويلات مسبقة.

رسم بياني 1.1.1.1: توزيع التحويلات الرئيسية المتوصل بها سنة 2021 (بمليار أورو)



المصدر: المفوضية الأوروبية.

وعلى نفس المنوال، أعلنت اليابان في نونبر 2021 على برنامج نفقات من الميزانية، أطلق عليه اسم «مخطط كيشيدا»، بغلاف مالي يصل إلى 490 مليار دولار من أجل دعم الإقلاع الاقتصادي بعد فترة الإغلاقات الممتدة الناجمة عن كوفيد-19. ومن بين التدابير الرئيسية الواردة في هذا المخطط: (أ) مساعدة المقاولات الصغيرة والمقاولات الفردية التي تضررت من جراء الجائحة؛ (ب) دعم شركات تكرير النفط من أجل تقليص التكلفة التي تتحملها الأسر والمقاولات والمرتبطة بارتفاع الأسعار؛ (ج) تعزيز الامتيازات الضريبية لتشجيع المقاولات على رفع الأجور؛ (د) تخصيص الدعم لشراء السيارات الكهربائية وبناء البنية التحتية الضرورية لاستخدامها؛ (هـ) بناء مدن «رقمية» لجعل كفاءات العمل أكثر مرونة، واعتماد شبكات محلية من الجيل الخامس (5G) ومراكز بيانات؛ (و) إحداث صندوق بغلاف مالي قدره 87,5 مليار دولار لتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي؛ (ز) الالتزام بتعبئة مبلغ 273,9 مليار دولار لتعزيز القدرات الاستيعابية للمستشفيات وتطوير اللقاحات؛ و(ح) الدعم المالي للأسر التي تعول أطفالا دون سن 18، وللأشخاص في وضعية صعبة وللطلبة وكذا رفع أجور العاملين في الحضانات والممرضين.

جدول 1.1.1: النمو الاقتصادي في العالم (%)

2021	2020	2019	2018	
6,1	-3,1	2,9	3,6	العالم
5,2	-4,5	1,7	2,3	الاقتصادات المتقدمة
5,7	-3,4	2,3	2,9	الولايات المتحدة
5,3	-6,4	1,6	1,8	منطقة الأورو
2,8	-4,6	1,1	1,1	ألمانيا
7,0	-8,0	1,8	1,8	فرنسا
6,6	-9,0	0,5	0,9	إيطاليا
5,1	-10,8	2,1	2,3	إسبانيا
7,4	-9,3	1,7	1,7	المملكة المتحدة
1,6	-4,5	-0,2	0,6	اليابان
6,8	-2,0	3,7	4,6	الاقتصادات الصاعدة والنامية
7,3	-0,8	5,3	6,4	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
8,1	2,2	6,0	6,8	الصين
8,9	-6,6	3,7	6,5	الهند
6,8	-7,0	0,1	1,2	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
4,6	-3,9	1,2	1,8	البرازيل
4,8	-8,2	-0,2	2,2	المكسيك
6,7	-1,8	2,5	3,4	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى
4,7	-2,7	2,2	2,8	روسيا
11,0	1,8	0,9	3,0	تركيا
4,5	-1,7	3,1	3,3	إفريقيا جنوب الصحراء
4,9	-6,4	0,1	1,5	جنوب إفريقيا
5,8	-3,3	1,7	2,0	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وعلى صعيد البلدان الصاعدة والنامية، بلغ النمو الاقتصادي 8,1% في الصين خاصة بفضل صلابته صادراتها. غير أن التطور المسجل خلال السنة يشير إلى تباطؤ تدريجي لوتيرة النشاط الاقتصادي من فصل إلى آخر، ارتباطا بالخصائص الحاصل في الكهرباء¹، وتدابير الإغلاق الصارمة المقررة بعد ظهور بؤر جديدة لفيروس كوفيد-19 والصعوبات التي واجهها قطاع العقار².

وبفضل الانتعاش القوي للطلب الداخلي والصادرات، نما الاقتصاد الهندي بنسبة 8,9% بعد انكماشه بنسبة 6,6%. كذلك، عاد البرازيل لتسجيل معدل نمو قوي وصل إلى 4,6%، حيث مكنت حيوية قطاعات الصناعة والخدمات من تعويض التراجع الطفيف الذي سجله القطاع الفلاحي بفعل الأوضاع المناخية غير المواتية. ومن جهته، استفاد الاقتصاد الروسي بشكل كبير من ارتفاع أسعار المواد الطاقية، ووصل نموه إلى 4,7% بعد انخفاضه بنسبة 2,7%.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، التي استفادت من تصاعد أسعار المواد الأساسية والسياسات المالية التيسيرية المعتمدة عبر العالم، بلغ النمو الاقتصادي 4,5% مقابل 1,7- % سنة من قبل. ويظل هذا الانتعاش مع ذلك من بين الأضعف مقارنة بمناطق أخرى في العالم، نظرا لبطء حملات التلقيح ولإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها للحد من تداعيات الأزمة الصحية. وعلى وجه الخصوص، بلغ النمو 4,9% بعد 6,4- % في جنوب إفريقيا ارتباطا باستغلال مناجم المعادن، ووصل إلى 3,6% عوض 1,8- % في نيجيريا مدفوعا بمدخيل النفط.

وعلى غرار باقي المناطق، وبعد انكماش قوي، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 5,8%. وفي الدول المصدرة للنفط، انتقل النمو من 4,4- % إلى 6,8%، مدعوما بتزايد مدخيل النفط وابتعاش القطاعات غير النفطية الناجم عن التقدم في حملات التلقيح. وفي الدول المستوردة للنفط، وعلى الرغم من حجم قطاعات الخدمات، لاسيما السياحية، بلغ النمو 3,1% بعد تراجعته بنسبة 0,8%، مستفيدا من حيوية الطلب الخارجي على السلع.

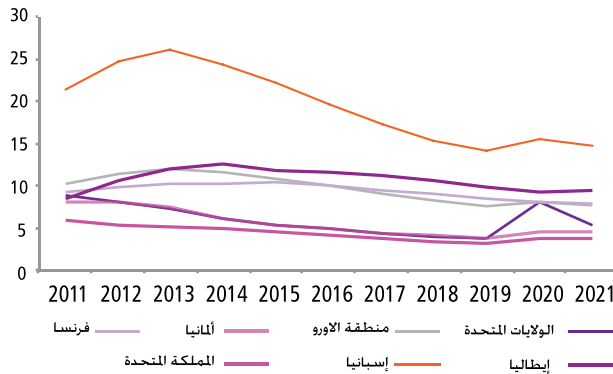
2.1.1 سوق الشغل

بفضل الإبقاء على تدابير دعم التشغيل المتخذة عند اندلاع الأزمة ونظرا للانتعاش القوي الذي سجله النشاط الاقتصادي، تحسنت الأوضاع في أسواق الشغل على العموم سنة 2021، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي، تراجعت نسبة البطالة بشكل ملموس في الولايات المتحدة من 8,1% في 2020 إلى 5,4% في 2021، مع إحداث 6,1 مليون منصب شغل مقابل فقدان 8,9 مليون منصب.

¹ نتج هذا الخصائص عن الإمداد غير الكافي من الفحم، على إثر ارتفاع الأسعار الدولية وتشديد القوانين المتعلقة بمكافحة التلوث. فقد التزمت الصين بتقليص استهلاكها للطاقة بحوالي 3% في 2021 من أجل التقيد بأهدافها المرتبطة بمحاربة الاختلالات المناخية.

² ترتبط هذه الصعوبات على وجه الخصوص بالمشاكل المالية التي تواجهها إحدى أكبر مجموعات الإنعاش العقاري في الصين « Evergrande ». وتعزى هذه المشاكل بالأساس إلى تشديد البنك المركزي الصيني لشروط إعادة التمويل للحد من نمو أسعار العقار.

رسم بياني 2.1.1: تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة (%)



جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة (%)

البلد	2021	2020	2019	2018	2017
البلدان المتقدمة					
الولايات المتحدة	5,4	8,1	3,7	3,9	4,4
منطقة الأورو	7,7	8,0	7,6	8,3	9,1
ألمانيا	3,5	3,8	3,2	3,4	3,8
فرنسا	7,9	8,0	8,4	9,0	9,4
إيطاليا	9,5	9,3	9,9	10,6	11,3
إسبانيا	14,8	15,5	14,1	15,3	17,2
المملكة المتحدة	4,5	4,5	3,8	4,1	4,4
اليابان	2,8	2,8	2,4	2,4	2,8
البلدان الصاعدة					
الصين	4,8	5,8	4,6	4,8	5,2
روسيا	4,0	4,2	3,6	3,8	3,9
البرازيل	14,2	13,8	12,0	12,4	12,9

المصدر: صندوق النقد الدولي.

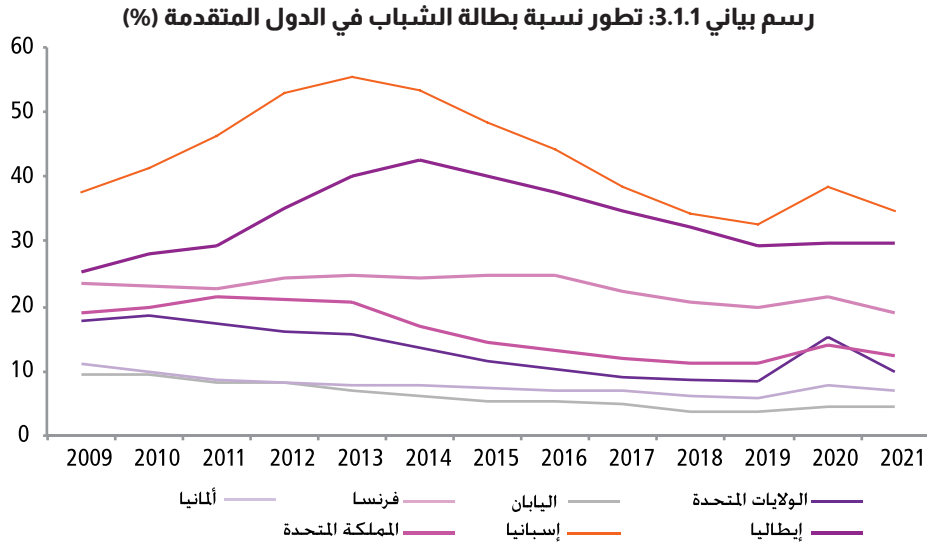
في منطقة الأورو، انخفضت نسبة البطالة إلى 7,7% بعد 8%، لكن مع وجود تباينات مهمة من دولة لأخرى. فقد انخفض هذا المعدل من 8% إلى 7,9% في فرنسا ومن 3,8% إلى 3,5% في ألمانيا ومن 15,5% إلى 14,8% في إسبانيا، في حين ارتفع ارتفاعا طفيفا من 9,3% إلى 9,5% في إيطاليا. أما في المملكة المتحدة واليابان، فقد استقر في 4,5% و2,8% على التوالي.

وسجلت الاقتصادات الصاعدة والنامية تطورات متباينة، حيث انخفضت نسبة البطالة بالخصوص من 4,2% إلى 4% في الصين ومن 5,8% إلى 4,8% في روسيا. وبالعكس، ارتفعت من 13,8% إلى 14,2% في البرازيل واستمرت في التزايد في جنوب إفريقيا لتصل إلى 34,2% وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق مقابل 29,2% في السنة السابقة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انخفض معدل البطالة على وجه الخصوص من 14,7% إلى 13,4% في الجزائر ومن 8,3% إلى 7,3% في مصر.

وبخصوص بطالة الشباب¹، بعد الارتفاع الحاد الذي شهدته خلال سنة 2020 في ظل سياق الأزمة الصحية، تراجعت خلال سنة 2021 في أغلب الاقتصادات المتقدمة خصوصا في أوروبا. وبذلك، انخفضت من 38,3% إلى 34,9% في إسبانيا، ومن 21,5% إلى 18,9% في فرنسا ومن 7,9% إلى 6,9% في ألمانيا، بينما ارتفعت بشكل طفيف من 29,6% إلى 29,8% في إيطاليا. وفي باقي البلدان المتقدمة، تراجعت بشكل كبير خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة

¹ أشخاص تقل أعمارهم عن 25 سنة.

المتحدة حيث انتقلت على التوالي من 15,1% إلى 9,7% ومن 13,8% إلى 13,5%، بينما سجلت ارتفاعا طفيفا في اليابان من 4,5% إلى 4,6%.

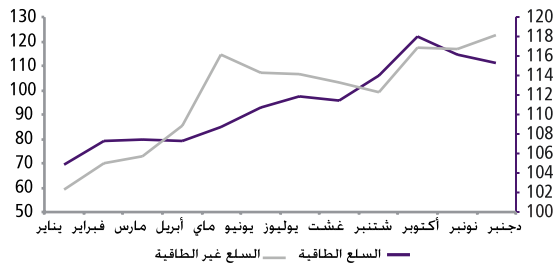


المصدر: المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وأروستات.

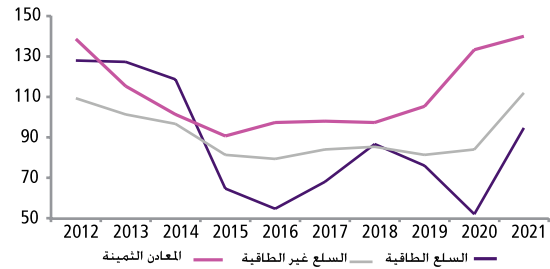
3.1.1 أسواق السلع الأساسية

أدى الانتعاش القوي للطلب مقارنة بالعرض في سنة 2021 إلى تزايد ملموس في أسعار السلع الأساسية، حيث ارتفعت أسعار المنتجات الطاقية بنسبة 82% والمنتجات غير الطاقية بنسبة 32,7%.

رسم بياني 5.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2021 (100=2010)



رسم بياني 4.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية (100=2010)

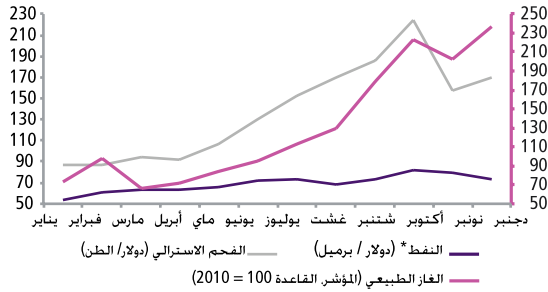


المصدر: البنك الدولي

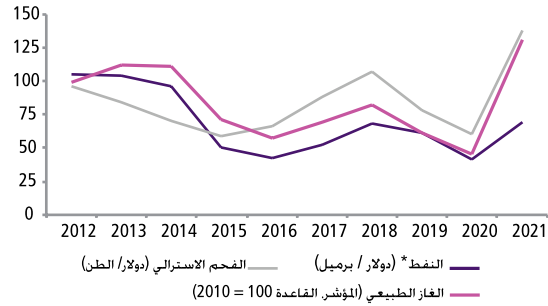
وفي سوق النفط الخام، نمت الأسعار¹ بنسبة 67,4% إلى 69 دولارا للبرميل في المتوسط ، وهو أعلى مستوى لها منذ سنة 2015. بالإضافة إلى انتعاش الطلب، يعزى هذا التطور، من جانب العرض، إلى إحجام الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك+ عن زيادة إنتاجها والاضطراب الناجم عن إعصار «إيدا» في الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالمنتجات الطاقية الأخرى، سجل سعر الغاز الطبيعي زيادة استثنائية بلغت 187,2% حيث ارتفع بنسبة 91,2% في السوق الأمريكية وتضاعف خمس مرات في أوروبا. ويرتبط هذا الارتفاع بعدة عوامل منها: (1) فصل شتاء طويل وبارد في الولايات المتحدة، مما أدى إلى استنزاف المخزونات من الاحتياطات وتسبب في تجميد آبار الإنتاج؛ (2) فترات الجفاف التي حدت من إنتاج الطاقة الكهرومائية؛ (3) إنتاج الطاقة الريحية في أوروبا بلغ مستوى أقل من المتوسط؛ (4) إمدادات غير كافية من الغاز الروسي. كذلك، ارتفع سعر الفحم بأكثر من الضعف، ويرجع ذلك أساساً إلى تحسن الطلب الصيني من أجل الإنتاج الكهربائي بالنظر إلى ارتفاع أسعار الغاز والاضطرابات الناجمة عن الفيضانات في بعض البلدان المصدرة.

رسم بياني 7.1.1: التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2021



رسم بياني 6.1.1: التطور السنوي لأسعار السلع الطاقية



(*) متوسط أسعار البرنت و نفط غرب تكساس المرجعي (WTI) و نفط دبي-فاخ.
المصدر: البنك الدولي.

وتنامت أسعار المعادن والخامات بنسبة 47,1% مدفوعة بقوة الطلب الصيني إلى جانب انخفاض التمويل بما يتطابق مع سياسة هذا البلد في خفض استهلاك الطاقة المستخدمة في إنتاج المعادن. وحسب المنتجات، ارتفع سعر الألمنيوم بنسبة 45,1% نتيجة لتزايد ارتفاع تكاليف المدخلات، والنحاس بنسبة 50,9% ارتباطاً بالاستثمارات القوية في البنية التحتية والبناء، والحديد بنسبة 48,5% نظراً للطلب القوي على إنتاج الصلب. كذلك، نمت أسعار النيكل والزنك بنسبة 33,9% و 32,5% على التوالي.

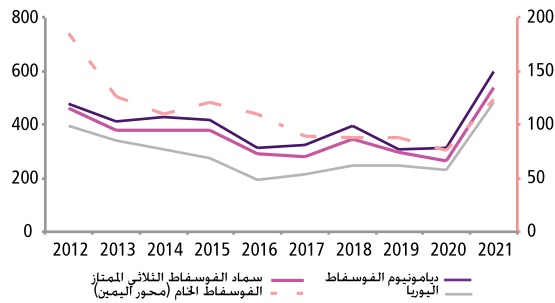
من جهتها، عرفت أسعار الفوسفات ومشتقاته زيادة ملموسة نتيجة بالأساس للطلب القوي الصادر بالخصوص عن البرازيل والولايات المتحدة والصين. وزادت حدة هذا التطور بسبب تعليق الصين لصادراتها من الأسمدة وارتفاع تكاليف المدخلات بالإضافة لفرض رسوم تعويضية من قبل الولايات المتحدة على واردات الأسمدة من المغرب

¹ متوسط أسعار البرنت و نفط غرب تكساس المرجعي (WTI)، و نفط دبي.

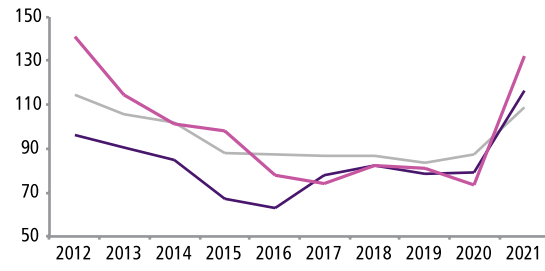
وروسيا. وفي هذا السياق، ارتفعت أسعار الفوسفات ثنائي الأمونياك بنسبة 92,4% إلى 601 دولارًا للطن في المتوسط، وسماد الفوسفات الثلاثي الممتاز بنسبة 103,1% إلى 538,2 دولار، والأوريا بنسبة 110,9% إلى 483,2 دولار، وخام الفوسفات بنسبة 62% إلى 123,2 دولار.

وقد أدى ارتفاع أسعار السماد إلى جانب الظروف المناخية غير المواتية في بعض البلدان المنتجة الرئيسية إلى ظهور ضغوط تسببت في تصاعد أسعار المنتجات الفلاحية. وتزايدت هذه الأخيرة على العموم بنسبة 24,2%، وبواقع 41,6% بالنسبة للزيوت والدقيق، و16,3% في المشروبات و37,6% في السكر و30% في الحبوب.

رسم بياني 9.1.1: أسعار الفوسفات والأسمدة (بالدولار للطن)



رسم بياني 8.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية غير الطاقية (2010=100)



المصدر: البنك الدولي.

وبخصوص المعادن النفيسة، عرف سعر الذهب ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,7% إلى 1800 دولار للأوقية، وتزايد سعر الفضة والبلاتين بواقع 22,5% و23,5% على التوالي، في سياق يتسم باستمرار توجه السياسات العامة نحو تنمية الطاقة الخضراء.

4.1.1 التضخم

ساهم انتعاش الطلب واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد والإنتاج، وارتفاع تكلفة الشحن والتزايد الكبير في أسعار السلع الأساسية في النمو القوي للضغوط التضخمية في سنة 2021. فقد وصل التضخم إلى أعلى مستوياته خلال العقد الماضي، في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء، مع استثناء ملحوظ في اليابان والصين، إذ تسارع من 3,2% إلى 4,7% على الصعيد الدولي، ومن 0,7% إلى 3,1% في البلدان المتقدمة ومن 5,2% إلى 5,9% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

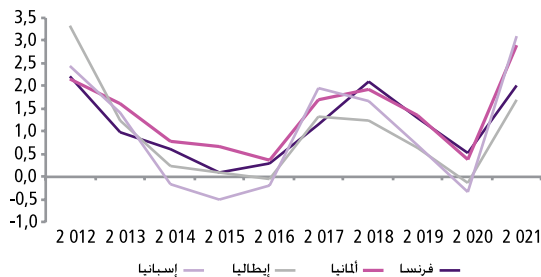
جدول 3.1.1: التضخم في العالم (%)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
4,7	3,2	3,5	3,6	3,2	2,7	العالم
3,1	0,7	1,4	2,0	1,7	0,7	البلدان المتقدمة
4,7	1,2	1,8	2,4	2,1	1,3	الولايات المتحدة الأمريكية
2,6	0,3	1,2	1,8	1,5	0,2	منطقة الأورو
3,2	0,4	1,4	1,9	1,7	0,4	ألمانيا
2,1	0,5	1,3	2,1	1,2	0,3	فرنسا
1,9	-0,1	0,6	1,2	1,3	-0,1	إيطاليا
3,1	-0,3	0,7	1,7	2,0	-0,2	إسبانيا
2,6	0,9	1,8	2,5	2,7	0,7	المملكة المتحدة
-0,3	0,0	0,5	1,0	0,5	-0,1	اليابان
5,9	5,2	5,1	4,9	4,4	4,3	البلدان الصاعدة والنامية
0,9	2,4	2,9	2,1	1,6	2,0	الصين
5,5	6,2	4,8	3,4	3,6	4,5	الهند
8,3	3,2	3,7	3,7	3,4	8,7	البرازيل
6,7	3,4	4,5	2,9	3,7	7,0	روسيا
14,6	11,2	8,2	11,1	7,0	5,5	الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية

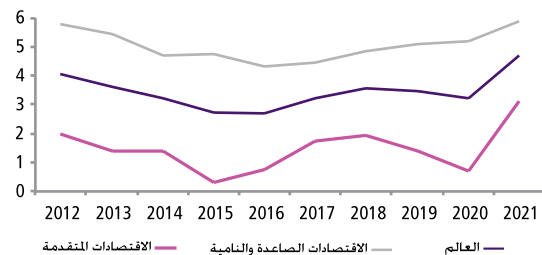
المصدر: صندوق النقد الدولي.

بعد أن بلغ 1,2% سنة 2020، ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى 4,7% في سنة 2021، وهو مستوى لم يسجل منذ سنة 1991. ويمكن تفسير هذا التطور، بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، بتأثير المساعدات المباشرة التي أدت إلى تحسن كبير في الطلب على السلع المستدامة. كذلك في منطقة الأورو، تزايد إلى 2,6% مقابل 0,3%، مما يعكس تسارعه من 0,4% إلى 3,2% في ألمانيا، ومن 0,5% إلى 2,1% في فرنسا، ومن -0,3% إلى 3,1% في إسبانيا ومن -0,1% إلى 1,9% في إيطاليا. كما ارتفع من 0,9% إلى 2,6% في المملكة المتحدة، بينما تراجعت أسعار المستهلك في اليابان بنسبة 0,3% بعد الركود المسجل في سنة 2020.

رسم بياني 11.1.1: التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



رسم بياني 10.1.1: التضخم في العالم (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، تسارع التضخم بشكل حاد، حيث ارتفع من 12,3% إلى 19,6% في تركيا، ومن 3,2% إلى 8,3% في البرازيل، ومن 3,4% إلى 6,7% في روسيا. بالمقابل، تباطأ من 6,2% إلى 5,5% في الهند ومن 2,4% إلى 0,9% في الصين. وفي دول شمال إفريقيا على وجه الخصوص، واصل التضخم منحاه التصاعدي في الجزائر، حيث بلغ 7,2% بعد 2,4% وظل في مستويات عالية في تونس عند 5,7% بعد 5,6%، في حين تباطأ في مصر من 5,7% إلى 4,5%. أما في لبنان، الذي يواجه صعوبات اقتصادية ويشهد انخفاضا غير مسبوق في قيمة عملته، فقد وصل التضخم إلى 154,8% بعد 84,9% في 2020.

5.1.1 المالية العمومية

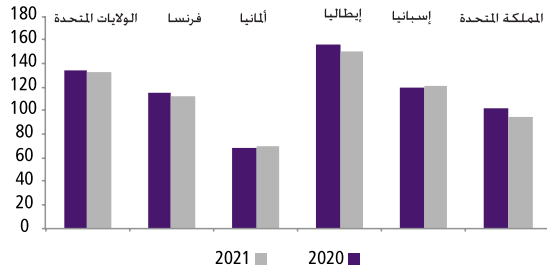
بعد تدهورها الملموس في سنة 2020 ارتباطا بالتدابير المالية الاستثنائية التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمة، تعافت وضعية المالية العمومية نسبيا في مجموعة من البلدان بفضل الانتعاش القوي للنشاط الاقتصادي.

هكذا، وبعد أن تفاقم عجز الميزانية في الولايات المتحدة إلى 14,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، تراجع إلى 10,2% في سنة 2021، مما أدى إلى انخفاض طفيف في الدين العمومي إلى 132,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 134,2%. وفي منطقة الأورو، انخفض عجز الميزانية والدين العمومي على التوالي من 7,2% إلى 5,5% ومن 97,3% إلى 96% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي الاقتصادات الرئيسية للمنطقة، هم تراجع رصيد الميزانية جميع الدول تقريبا في حين تباين تطور الدين العمومي من بلد إلى آخر. وبالتالي، تدنى العجز من 9,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 7% في فرنسا، ومن 4,3% إلى 3,7% في ألمانيا، ومن 9,6% إلى 7,2% في إيطاليا ومن 11% إلى 7% في إسبانيا. موازاة مع ذلك، ارتفعت نسبة المديونية إلى 120% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 118,7% في إسبانيا، وإلى 70,2% مقابل 68,7% في ألمانيا. في المقابل، تراجعت إلى 112,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 115,2% في فرنسا، وإلى 150,9% بعد 155,3% في إيطاليا.

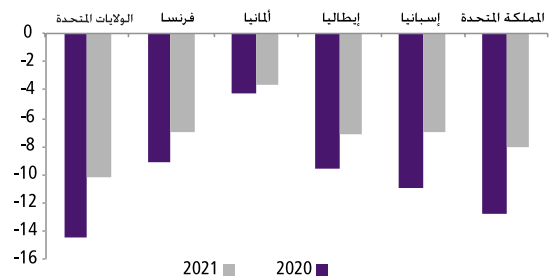
وتحسن الوضع أيضا بشكل ملموس في المملكة المتحدة مع انخفاض العجز من 12,8% إلى 8% وتراجع الدين العمومي من 102,6% إلى 95,3%. وفي اليابان، تدنى العجز من 8,9% إلى 7,6%، إلا أن الدين العمومي واصل ارتفاعه إلى أن بلغ 263,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، لتظل بذلك اليابان الدولة الأكثر مديونية بين الاقتصادات المتقدمة.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، عرف عجز الميزانية تراجعا ملموسا، منخفضا على وجه الخصوص في الصين إلى 6% وفي الهند إلى 10,4% وفي البرازيل إلى 4,4% وفي روسيا إلى 0,7%. موازاة مع ذلك، تصاعد الدين العمومي في الصين والهند إلى 73,3% و86,8% على التوالي، بينما تراجع إلى 93% في البرازيل وإلى 17% في روسيا.

رسم بياني 13.1.1: الدين العمومي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 12.1.1: رصيد الميزانية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (% من الناتج الداخلي الإجمالي)



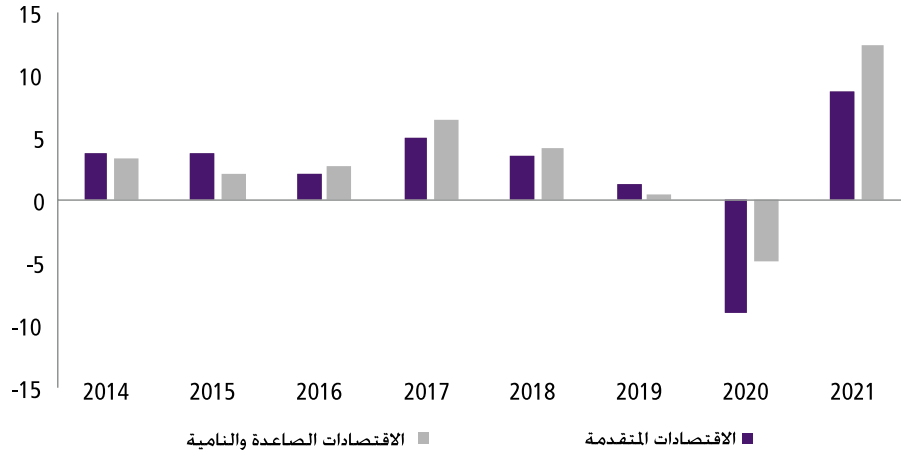
المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما البلدان المصدرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تحسنت مآليتها العامة بشكل ملموس خلال سنة 2021، حيث استفادت من الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة. وبذلك، تقلص عجز الميزانية إلى 2,4% في المملكة العربية السعودية وإلى 3,8% في الجزائر وإلى 0,5% في الكويت، فيما تعزز رصيد الفائض إلى 4,1% في قطر. موازاة مع ذلك، وباستثناء الجزائر التي ارتفع فيها إلى 58,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، تراجع الدين العمومي إلى 30% في السعودية وإلى 58,4% في قطر وإلى 8,7% في الكويت. وعلى مستوى الدول المستوردة، انخفض العجز بشكل خاص إلى 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في مصر وإلى 7,7% في تونس، لكن مع تزايد الدين العمومي إلى 93,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في مصر وتراجعته إلى 82% في تونس.

6.1.1 الحسابات الخارجية

بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي، ازدهرت التجارة العالمية بقوة في سنة 2021، على الرغم من استمرار القيود المرتبطة بالاختناقات في سلاسل الإمداد والإنتاج وارتفاع تكاليف الشحن البحري. وبالتالي، بعد انكماش بنسبة 7,9% خلال سنة 2020، انتعشت بشكل ملموس بنسبة 10,1%، مما يعكس تزايد صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 8,6% وصادرات البلدان الصاعدة والنامية بنسبة 12,3%.

رسم بياني 14.1.1: صادرات السلع والخدمات (التغير بالنسبة المؤمية)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما تحويلات المهاجرين نحو البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فبعد المتانة المسجلة في سنة 2020، نمت بنسبة 7,3% في سنة 2021 لتصل إلى 589 مليار دولار. ويمكن تفسير هذا التحسن من خلال انتعاش النشاط والتشغيل في الدول المضيفة، وزيادة احتياجات الأسر المتضررة من الأزمة الصحية في بلدان المنشأ. وقد شمل هذا النمو القوي جميع المناطق تقريبا، مع زيادات بلغت 21,6% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و9,7% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و8% في آسيا الجنوبية، و6,2% في إفريقيا جنوب الصحراء، و5,3% في أوروبا وآسيا الوسطى. بالمقابل، انخفضت التحويلات إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 4%.

في ظل هذه الظروف، ارتفع فائض الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة من 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2020 إلى 0,7% في 2021. وفي منطقة الأورو، انتقل من 1,9% إلى 2,4% مدفوعا بتحسين الفائض من 7,1% إلى 7,4% في ألمانيا، ومن 0,8% إلى 0,9% في إسبانيا، وبتراجع العجز من 1,9% إلى 0,9% في فرنسا. بالنسبة لليابان، انخفض الفائض بشكل طفيف من 3% إلى 2,9%. في المقابل، تفاقم العجز من 2,9% إلى 3,5% في الولايات المتحدة ومن 2,5% إلى 2,6% في المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالاقتصادات الصاعدة والنامية، تعزز فائض الحساب الجاري إلى 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد 0,5%، مع ارتفاع صاف يصل إلى 6,9% في روسيا، و3,7% في جنوب إفريقيا، وارتفاع أقل قدره 1,8% في الصين. على العكس من ذلك، انتقل رصيد الحساب الجاري في الهند من فائض بنسبة 0,9% إلى عجز بنسبة 1,6%، وظل عجز هذا الحساب دون تغيير في 1,7% في البرازيل.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انعكس الارتفاع الكبير في أسعار النفط على نمو أرصدة الحسابات الجارية للدول المصدرة، حيث بلغت الفوائض على وجه الخصوص 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، و11,7% في الإمارات العربية المتحدة، و14,7% في قطر. أما بالنسبة للدول المستوردة، فقد تفاقم العجز بالخصوص إلى 4,6% في مصر و6,2% في تونس.

جدول 4.1.1: رصيد الحساب الجاري في العالم (%من الناتج الداخلي الإجمالي)

2021	2020	2019	2018	2017	
0,7	0,4	0,7	0,8	1,0	الاقتصادات المتقدمة
-3,5	-2,9	-2,2	-2,1	-1,9	الولايات المتحدة
2,4	1,9	2,3	2,9	3,2	منطقة الاورو
7,4	7,1	7,6	7,9	7,8	ألمانيا
-0,9	-1,9	-0,3	-0,8	-0,8	فرنسا
3,3	3,7	3,2	2,5	2,6	إيطاليا
0,9	0,8	2,1	1,9	2,8	إسبانيا
-2,6	-2,5	-2,7	-3,9	-3,6	المملكة المتحدة
2,9	3,0	3,4	3,5	4,1	اليابان
0,9	0,5	0,0	-0,2	-0,1	الاقتصادات الصاعدة والنامية
1,0	1,5	0,5	-0,3	0,9	البلدان الصاعدة والنامية في آسيا
1,8	1,7	0,7	0,2	1,5	الصين
-1,6	0,9	-0,9	-2,1	-1,8	الهند
-1,6	-0,2	-2,1	-2,7	-1,7	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
-1,7	-1,7	-3,5	-2,7	-1,1	البرازيل
-0,4	2,4	-0,3	-2,0	-1,7	المكسيك
1,7	0,0	1,3	1,7	-0,5	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
6,9	2,4	3,9	7,0	2,0	روسيا
-1,8	-4,9	0,7	-2,8	-4,8	تركيا
-1,1	-3,0	-3,2	-2,3	-2,2	إفريقيا جنوب الصحراء
3,7	2,0	-2,6	-3,0	-2,4	جنوب إفريقيا
3,0	-2,5	0,5	2,9	-1,1	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية

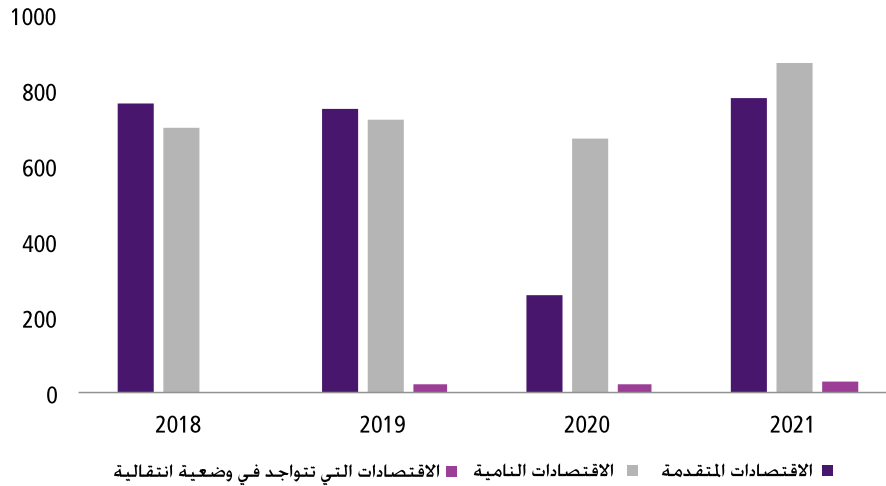
المصدر: صندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد انتعشت بنسبة 77% لتصل إلى 1,647 مليار دولار سنة 2021، متجاوزة بذلك المستوى الذي سجلته قبل الجائحة. وعرفت الاستثمارات التي استقطبتها الاقتصادات المتقدمة أقوى ارتفاع مبالغ إجمالي قدره 777 مليار دولار. وهكذا، بلغ إجمالي التدفقات إلى أوروبا 305 مليار دولار بعد 20 مليار، وتزايدت تلك الموجهة للولايات المتحدة بالضعف تقريبا، مدفوعة بتنامي العمليات العابرة للحدود والمتمثلة في الاندماج والشراء.

كذلك، ارتفعت التدفقات الموجهة للاقتصادات النامية بنسبة 30% لتصل إلى 870 مليار دولار. وبلغ الارتفاع 18% إلى 696 مليار دولار بالنسبة لآسيا، و75% إلى 147 مليار دولار بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربيبي و147% إلى 97 مليار دولار بالنسبة لإفريقيا، 41 مليار منها ذهبت نحو جنوب إفريقيا. وأخيراً، استقطبت الاقتصادات الأقل نموًا¹ ما مجموعه 28 مليار دولار، بزيادة قدرها 19% مقارنة بسنة 2020.

رسم بياني 15.1.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايير الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وفي هذا السياق، عززت الدول الصاعدة الرئيسية احتياطياتها من الصرف، حيث بلغ مخزون هذه الأخيرة 3,427 مليار دولار في الصين، و638 مليار دولار في الهند، و632 مليار في روسيا، و362 مليار في البرازيل.

إطار 2.1.1: اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية سنة 2021

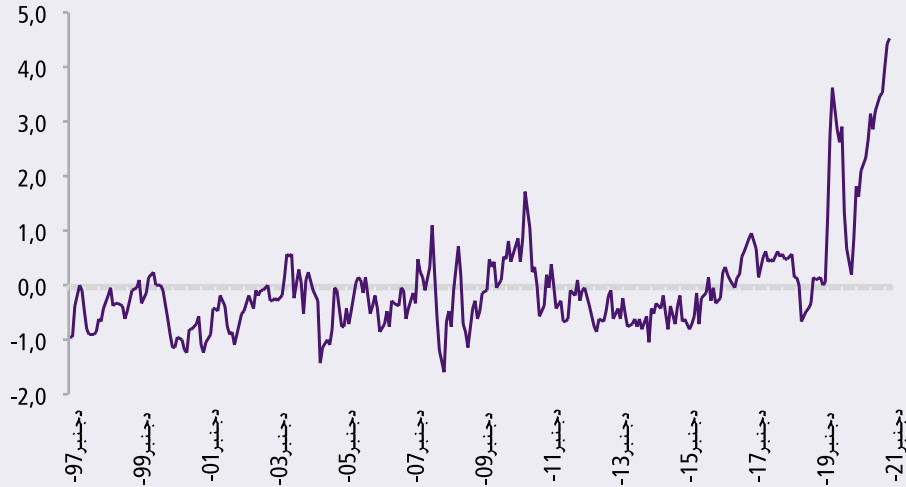
أدى فتح الاقتصادات من جديد بعد تخفيف القيود الصحية واستئناف النشاط إلى الضغط بقوة على الطلب على سلع الاستهلاك والمدخلات الوسيطة والسلع الأساسية، في حين وموازاة ذلك، ظل تعافي الإنتاج وسلاسل الإمدادات بطيئا ومحدودا. نتيجة لذلك، بلغت الضغوط على سلاسل الإمداد أعلى مستوياتها، حيث ارتفعت أسعار صناديق الشحن¹ بشكل كبير بواقع 484% في نهاية سنة 2021 مقارنة بشهر دجنبر 2019، مما أثر على تكاليف وآجال التسليم عن طريق الشحن البحري. على سبيل المثال، تطلب الشحن بين الصين والولايات المتحدة 80 يوماً في المتوسط سنة 2021، مرتفعا بواقع 86% مقارنة بآجال ما قبل الأزمة. وانخرط مؤشر «ضغط سلسلة الإمداد العالمية»²، الذي يستعمل لقياس الضغط على سلاسل الإمداد العالمية، في منحى تصاعدي قوي ابتداء من نونبر 2020 ليصل إلى مستوى قياسي في دجنبر 2021.

¹ مؤشر «Composite World Container index» يتم حسابه بواسطة Drewry.

² يتم حسابها على أساس مجموعتين من المؤشرات، الأولى تركز على تكاليف النقل عبر الحدود والثانية تعتمد على بيانات التصنيع على مستوى الدولة المنبثقة من استقصاءات مؤشر مديري المشتريات (PMI). يشمل هذا الأخير منطقة الاورو والصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

¹ أفغانستان، أنغولا، بنغلاديش، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، كيريباتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، بورما، نيبال، النيجر، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، جنوب السودان، السودان، تشاد، تيمور الشرقية، توغو، توفالو وأوغندا وتنزانيا واليمن وزامبيا.

رسم بياني إ1.2.1.1: تطور مؤشر «ضغط سلسلة التوريد العالمية»



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي-نيويورك، 3 مارس 2022.

ويعزى التباين بين معدلات تعافي العرض وتعافي الطلب إلى عدد من العوامل الأخرى، تتمثل بالأساس فيما يلي:

- عمليات الإغلاق المؤقتة والمتكررة بسبب ظهور بؤر متفرقة لفيروس كوفيد-19 والتدابير التقييدية المتخذة نتيجة لذلك. وفقاً لصندوق النقد الدولي³، تعزى صعوبات التمويل في الصناعة التحويلية على المستوى العالمي في 40% من الحالات إلى عمليات الإغلاق المؤقتة.
- اضطرابات كبيرة في سوق أشباه الموصلات⁴ لقد شهد الطلب على هذه المكونات، الذي كان متضرراً قبل الجائحة بفعل التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، تزايداً قوياً مع الأزمة الصحية، ولا سيما ارتباطاً بما يلي: (1) الطلب الكبير على منتجات التكنولوجيا الحديثة الناجم عن تسارع عملية الرقمنة في سياق الأزمة. و(2) سياسة التمويل التي نهجتها المقاولات التي اتجهت نحو تعزيز مخزونها لتفادي النقص المستمر، بينما كانت طريقة الإنتاج «الآني» هي السائدة في السابق. وفيما يتعلق بالعرض، ترتبط العوامل بالأساس بما يلي: (1) التعقيد وأجال تصنيع أشباه الموصلات، مما يجعل من التكيف مع التغيرات السريعة التي يعرفها الطلب⁵ أمراً صعباً؛ و(2) الكوارث الطبيعية المختلفة التي أثرت على مواقع التصنيع الرئيسية، والمتمركزة بشكل رئيسي في آسيا (تايوان وكوريا الجنوبية والصين واليابان) وفي الولايات المتحدة.

³ Oya Celasun, Niels-Jakob Hansen, Aiko Mineshima, Mariano Spector, and Jing Zhou: "Supply Bottlenecks: Where, Why, How Much, and What". IMF WP/22, 31/Next?, février 2022.

⁴ تعد أشباه الموصلات مكونات أساسية لتصنيع مجموعة متنوعة من المنتجات «بدءاً من الهواتف الذكية إلى السيارات والتطبيقات والبنيات التحتية الضرورية للرعاية الصحية والطاقة والاتصالات والأتمتة الصناعية» (المفوضية الأوروبية: «تنظيم أشباه الموصلات الأوروبية - أسئلة وأجوبة») 8 فبراير، 2022.

⁵ وفقاً لصندوق النقد الدولي، على الرغم من إمكانية زيادة الطاقة الإنتاجية على المدى القصير من خلال توظيف المزيد من العمال ودمج المزيد من الآلات في المصانع المتواجدة، فإن التوسعات الأكبر تتطلب إنشاء مصانع جديدة، وتقتضي فترات تتراوح ما بين سنتين إلى 4 سنوات.

• الاختناقات على مستوى النقل البحري للبضائع بسبب نقص اليد العاملة واكتظاظ الموانئ الناجم عن ظهور بؤر فيروس كوفيد-19 مما أثر على الموانئ المهمة مثل موانئ شنغهاي أو روتردام أو لوس أنجلوس. وقد تفاقم هذا الوضع بعد إغلاق سفينة حاويات تاوانية⁶ عملاقة لقناة السويس في مصر.

• نقص اليد العاملة المرتبط بإعادة توزيع العمال على القطاعات الأكثر طلباً لليد العاملة. وقد أفاد صندوق النقد الدولي⁷ أن ما يناهز 10% من صعوبات الإمداد في الصناعة التحويلية خلال سنة 2021 تعزى إلى هذا النقص.

كان لاختلالات سلاسل الإمداد تأثير سلبي على الإنتاج الصناعي وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام. على سبيل المثال⁷، في منطقة الأورو، لولا الصعوبات في التموين، لكان الإنتاج في الصناعة التحويلية أعلى بحوالي 6% في خريف 2021 ولكان الناتج الداخلي الإجمالي أعلى بواقع 2%، أي ما يعادل حوالي سنة من النمو في الفترات العادية في العديد من البلدان الأوروبية. وعلى الرغم من الارتفاع القياسي الذي حققته المبيعات العالمية⁸ في أشباه الموصلات، والذي بلغ 555,9 مليار دولار سنة 2021، لم يتمكن العرض من تلبية احتياجات بعض الصناعات، لا سيما تلك المرتبطة بقطاع السيارات. وحسب صندوق النقد الدولي³، انخفض تصنيع السيارات في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان بحوالي 13% و33% و40% على التوالي مقارنة بسنة 2019.

علاوة على ذلك، لم تكن هذه الاضطرابات بدون عواقب على نمو الأسعار. ففي الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2021، تجاوز مكون الصناعة التحويلية ضمن أسعار الإنتاج في منطقة الأورو مستوى ما قبل الوباء بواقع 10 نقط مئوية. ويرى صندوق النقد الدولي أن ارتفاع أسعار منتجات الصناعة التحويلية يعزى بالنصف إلى الصدمات التي تعرض لها الإمداد، وبالنصف الآخر إلى تحسن الطلب. علاوة على ذلك، أفاد صندوق النقد الدولي، في دراسة حديثة له¹⁰، أن آثار ارتفاع أسعار الشحن يمكن أن تتواصل لمدة 12 إلى 18 شهراً وأن الارتفاع الملاحظ سنة 2021 قد يؤدي إلى تزايد التضخم بحوالي 1,5 نقطة مئوية سنة 2022.

من حيث التوقعات، كان من المرتقب أن تتلاشى الاضطرابات في سلاسل الإمداد، التي لوحظت على مدار السنتين المنصرمتين، ولاسيما في قطاع السيارات، تدريجياً على مدار سنة 2022. إلا أنه مع اندلاع الصراع في أوكرانيا، أصبحت هذه التوقعات موضع تشكيك كبير.

في ظل هذه الظروف، أصبحت طريقة الإنتاج « الآني » وعملة سلاسل الإمداد موضع تساؤل اليوم. فقد بدأت العديد من المقاولات الكبرى تتجه تدريجياً نحو طرق الإنتاج « فقط للاحتياط »¹¹ ونحو سلاسل الإمداد المحلية والإقليمية، مما أدى إلى بروز وتصاعد السيادة الاقتصادية. على سبيل المثال، أعلنت المفوضية الأوروبية رغبتها في مضاعفة حصة الاتحاد الأوروبي في سوق أشباه الموصلات إلى 20% من الإنتاج العالمي بحلول نهاية العقد، وبالتالي التقليل من اعتمادها على الموردين الآسيويين. جذير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قام بتلبية أكثر من نصف احتياجاته من أشباه الموصلات باستيرادها من التايوان. وبغية تحقيق ذلك، تم وضع مخطط استثماري يشمل القطاعين العام والخاص بقيمة تفوق 43 مليار أورو¹².

⁶ تجمدت حركة الملاحة بقناة السويس في 23 مارس 2021 عندما جنحت سفينة «إيفر جيفين»، مما أدى إلى الانسداد التام للقناة لمدة 6 أيام. وقد نتج عن هذا الوضع توقف ما يناهز 150 سفينة شحن تحمل ما مجموعه 10 مليار دولار من البضائع.

⁷ Kristalina Georgieva, Oya Celasun et Alfred Kammer: "Supply Disruptions Add to Inflation, Undermine Recovery in Europe", blog FMI, février 2022.

⁸ البيانات مستقاة من أحدث بيان صحفي لجمعية صناعة أشباه الموصلات، فبراير 2022.

⁹ Kristalina Georgieva, Oya Celasun et Alfred Kammer: "Supply Disruptions Add to Inflation, Undermine Recovery in Europe", blog FMI, février 2022.

¹⁰ Yan Carriere-Swallow; Pragnan Deb; Davide Furceri; Daniel Jimenez; Jonathan David Ostry. Shipping Costs and Inflation. IMF WP/2261/, mars 2022.

¹¹ تعتمد طريقة « فقط للاحتياط » على إنتاج و/ أو تخزين السلع الأساسية والمنتجات النهائية مسبقاً، مع الاحتفاظ بالمخزون متاحاً في جميع الأوقات.

¹² المفوضية الأوروبية: «السيادة الرقمية: تقترح المفوضية مجموعة من النصوص التشريعية التي تتعلق بأشباه الموصلات لمواجهة النقص وتعزيز الريادة التكنولوجية لأوروبا»، فبراير 2022.

7.1.1 السياسات النقدية

خلال سنة 2021، حافظت البنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة بشكل عام على سياستها النقدية التيسيرية، لكن مع توجه نحو العودة إلى الوضع العادي في نهاية السنة في ضوء احتدام الضغوط التضخمية التي دفعت عددا من البنوك المركزية بالاقتصادات النامية إلى رفع أسعار فائدها الرئيسية أو إلى إنهاء برامجها لشراء الأصول.

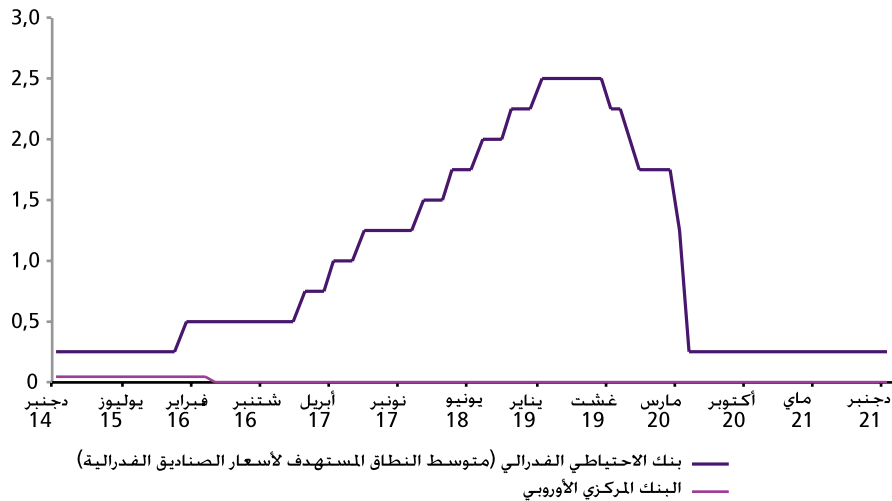
وفي الولايات المتحدة، حافظ الاحتياطي الفيدرالي على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي سنة 2021 عند [0% - 0,25%] وأعلن في نونبر أنه سيخفض خلال بقية السنة الوتيرة الشهرية لمشترياته من سندات الخزينة بمبلغ 10 مليار دولار ومن الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية بمبلغ 5 مليار دولار¹. وفي اجتماعه المنعقد في شهر دجنبر، قرر الاحتياطي الفيدرالي مضاعفة مجموع هذا المبلغ ابتداء من يناير 2022، لينتقل إلى 30 مليار دولار شهرياً على أن ينهي برنامجه لشراء الأصول في مارس 2022.

في منطقة الأورو، أبقى البنك المركزي الأوروبي أيضاً على أسعار الفائدة المطبقة على كل من عمليات إعادة التمويل الرئيسية وتسهيلات القروض الهامشية وتسهيلات الإيداع دون تغيير في 0%، و0,25% و0,50%. وفي اجتماعه المنعقد في دجنبر، قرر البنك المركزي الأوروبي تقليل وتيرة عمليات شراء الأصول في إطار برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة (PEPP) قبل إنهائها في مارس 2022². وبالنسبة لبرنامج شراء الأصول (APP)، حدد البنك الوتيرة الشهرية لعمليات الشراء في 40 مليار أورو في الفصل الثاني من سنة 2022، وفي 30 مليار أورو في الفصل الثالث، ثم في 20 مليار أورو ابتداء من أكتوبر، وذلك طالما دعت الضرورة إلى ذلك، لتعزيز التأثير التيسيري لأسعار فائده الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأوروبي كشف عن استراتيجيته الجديدة للسياسة النقدية في 8 يوليوز، حيث اعتمد بشكل خاص هدف تضخم مماثل بنسبة 2% (إطار 3.1.1).

1 في دجنبر 2020، أعلنت لجنة الاحتياطي الفيدرالي أنها تعتزم رفع موجوداتها الشهرية من سندات الخزينة بمبلغ 80 مليار دولار على الأقل ومن السندات المدعومة برهون عقارية بمبلغ 40 مليار دولار على الأقل.

2 قرر مجلس البنك المركزي الأوروبي، خلال اجتماعه المنعقد في دجنبر 2020، رفع الغلاف المالي المرصود لبرنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة بمبلغ 500 مليار أورو ليصل إلى ما مجموعه 1850 مليار أورو. أما بالنسبة لبرنامج شراء الأصول (APP)، فقد أشار إلى أنه سيواصله بوتيرة شهرية قدرها 20 مليار أورو.

رسم بياني 16.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي (%)



المصدر: Eikon.

إطار 3.1.1: مراجعة إطار السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي

بعد أن كشف بنك الاحتياطي الفيدرالي عن استراتيجيته الجديدة للسياسة النقدية في غشت 2020، كذلك فعل البنك المركزي الأوروبي في 8 يوليو 2021، حيث قدم على وجه الخصوص هدف تضخم متماثل والتزم بمراعاة الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ عند تطبيق السياسة النقدية.

وأعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيعمل على الوصول إلى هدف تضخم متماثل قدره 2% على المدى المتوسط. وعلى عكس إطار العمل السابق الذي كان يهدف إلى تحقيق معدل «أقل ولكن قريباً من 2%»، فإن هدف 2% الجديد لن يعتبر سقفاً أو حداً أدنى، ولن يسعى البنك المركزي الأوروبي بالضرورة إلى تعويض الفترات التي يتطور فيها التضخم إلى مستوى أدنى من الهدف بفترات أخرى يتجاوز فيها هذا الحد.

من جهة أخرى، أكدت المؤسسة أن أسعار فائدها ستظل الأداة الرئيسية للسياسة النقدية، مع إمكانية استخدام أدوات أخرى مرنة بما يكفي (شراء الأصول، وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل، والتوجه الاستراتيجي) بهدف تخفيف القيود المرتبطة بمستوى الحد الأدنى من معدلات الفائدة الإسمية.

وفيما يتعلق بقياس التضخم، سيحتفظ البنك المركزي الأوروبي بالمؤشر المتسق لأسعار الاستهلاك (IPCH) كمقياس رئيسي، غير أنه يدرك أن إدراج مكون مرتبط بتكلفة السكن الذي يشغله مالكة في المؤشر المتسق لأسعار الاستهلاك من شأنه أن يجعله مؤشراً أكثر نجاعة. وأخذاً بالاعتبار صعوبات هذا التعديل، سيستخدم البنك، بشكل مؤقت، تقديرات أولية لهذه التكاليف في تقييماته في إطار تطبيقه للسياسة النقدية.

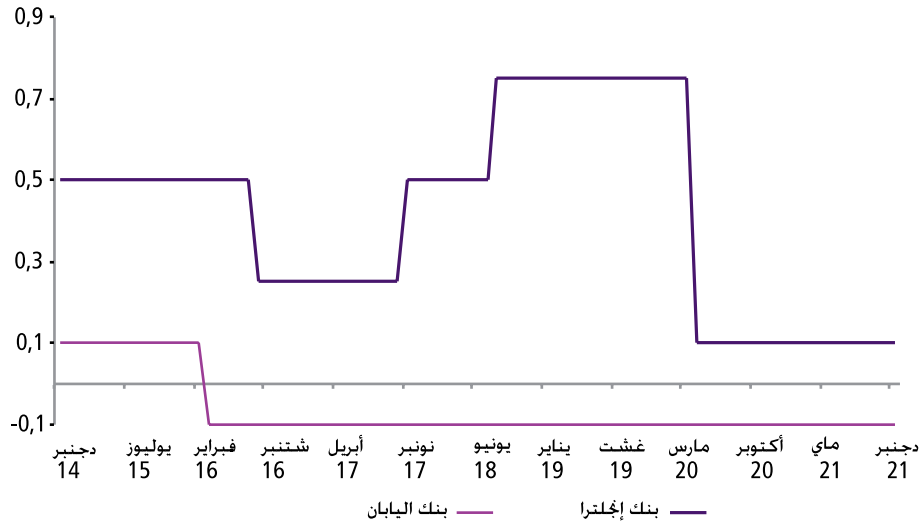
وبخصوص مكافحة تغير المناخ، يدرك البنك المركزي الأوروبي ضرورة إدراج قضايا المناخ في إطار سياسته النقدية وذلك في حدود نطاق ولايته. وترتكز خطة عمله، المصحوبة بخارطة طريق في أفق سنة 2024، على المحاور التالية:

- تطوير نماذج جديدة للاقتصاد الكلي لتقييم الآثار المترتبة عن تغير المناخ والسياسات ذات الصلة على الاقتصاد والنظام المالي وانتقال قرارات السياسة النقدية.
- تطوير مؤشرات جديدة مرتبطة بالأدوات المالية الخضراء، والبصمة الكربونية للمؤسسات المالية وتعرضها للمخاطر المادية المتعلقة بالمناخ.
- إرساء شروط جديدة تتعلق بالتصريح في مجال المناخ كمعيار جديد لأهلية السندات المقبولة كضمانات ولشراء أصول القطاع الخاص.
- تعزيز قدرات تقييم المخاطر. وفي هذا الصدد، سيقوم البنك المركزي الأوروبي بإخضاع حصيلة النظام الأوروبي لاختبارات ضغط مناخية من أجل تقييم تعرضه للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ.
- إدراج المخاطر ذات الصلة المتعلقة بتغير المناخ عند فحص آليات تقييم ومراقبة المخاطر المطبقة على الأصول التي تستخدمها البنوك كضمانات في عمليات الائتمان.
- مراعاة المعايير المرتبطة بالمناخ لتوجيه مشتريات البنك من سندات المقاولات. وستشمل هذه الأخيرة مواءمة جهات الإصدار الموقعة على اتفاقية باريس مع هذه الأهداف أو التزاماتها تجاه تحقيقها.

ولمواجهة التضخم المتصاعد، ومنذ بداية الجائحة سنة 2021، كان بنك إنجلترا أول بنك مركزي في مجموعة السبع (G7) يرفع سعر فائدته الرئيسي في دجنبر من 0,1% إلى 0,25%. ومن ناحية الإجراءات غير التقليدية، فقد حافظ على حجم مشترياته من سندات المقاولات غير المالية البريطانية المصنفة بالدرجة الاستثمارية « Investment Grade » في 20 مليار جنيه إسترليني ومن سندات الحكومة البريطانية في 875 مليار جنيه إسترليني.

ومن جهته، أبقى بنك اليابان على سعر فائدته على المدى القصير دون تغيير عند 0,1% وكذلك الشأن بالنسبة لسعر الفائدة على عائدات قروض الدولة لمدة 10 سنوات الذي ظل في حوالي 0%، بهامش تقلب 0,25%/-+. كما أشار إلى أنه سيستكمل مشترياته الإضافية من السندات كما هو مخطط له في نهاية مارس 2022 ليعود ابتداء من أبريل إلى حجم مشترياته الذي كان عليه قبل الأزمة. بموازاة ذلك، أعلن بنك اليابان عن تمديد البرنامج الخاص الذي تضمنه الحكومة لمدة ستة أشهر، إلى غاية نهاية شتبر، وهو برنامج وضع لدعم تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالأساس في إطار مواجهة الجائحة. علاوة على ذلك، أعلن البنك أنه سيمنح تمويلات للمؤسسات المالية الخاصة التي تدعم المقاولات في المجالات المتعلقة بتغير المناخ.

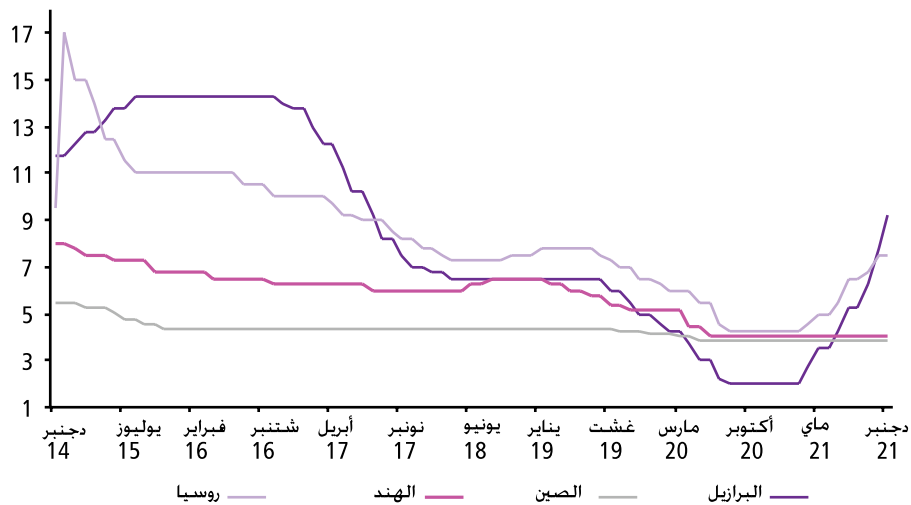
رسم بياني 17.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان



المصدر: Eikon.

وعلى صعيد الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، ومواصلةً للجهود الرامية إلى احتواء الضغوط التضخمية، رفع البنك المركزي البرازيلي سعر فائده الرئيسي بما مجموعه 725 نقطة أساس إلى 9,25% ورفع البنك المركزي الروسي سعر فائده من 4,25% إلى 8,5%. في المقابل، أبقى البنك الاحتياطي الهندي على سعر فائده الرئيسي دون تغيير في 4%، مؤكدا الحفاظ على سياسة نقدية تيسيرية طالما كان ذلك ضروريا لدعم الانتعاش الاقتصادي وللتخفيف من تأثير الجائحة. أما البنك المركزي الصيني، فقد خفض في دجنبر سعر الفائدة التفضيلي على القروض بمقدار 5 نقط أساس إلى 3,8% في سياق تباطؤ التعافي الاقتصادي.

رسم بياني 18.1.1: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية (%)



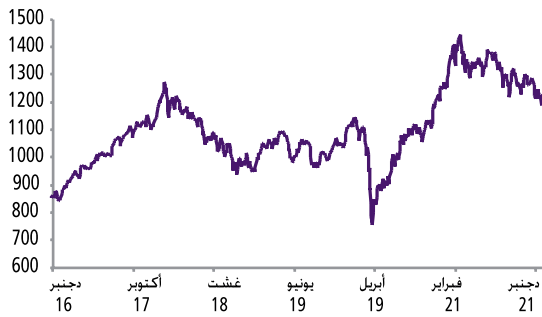
المصدر: Eikon.

8.1.1 الأسواق المالية

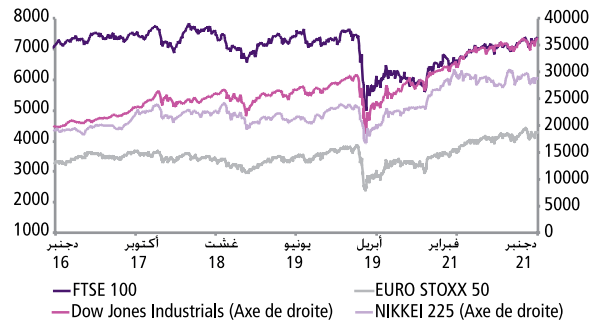
على الرغم من استمرار الأزمة الصحية، سجلت الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية أداءً مميزاً خلال سنة 2021. على وجه الخصوص، ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 18,7%، ومؤشر أوروبستوكس 50 بنسبة 21%، ومؤشر الفوتسي 100 بنسبة 14,3% ومؤشر النيكي 225 بنسبة 4,9%. وتعزى هذه الارتفاعات إلى التقدم المحرز في حملات التلقيح، وقوة الانتعاش الاقتصادي بالإضافة إلى الحفاظ على الدعم النقدي والمالي. وعرفت أسعار البورصة بعض التباطؤ ابتداءً من شتبر ارتباطاً بالشكوك المتعلقة بتمويل الخزينة الأمريكية واحتمالات تشديد السياسة النقدية من قبل الفدرالي الأمريكي واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد التي قد تؤثر على آفاق النمو. وفي مجمل السنة، تراجعت التقلبات في كل من الأسواق الأمريكية والأوروبية، حيث انخفض مؤشر VIX من 21,91 في يناير إلى 17,96 في دجنبر ومؤشر VSTOXX من 21,32 إلى 19,04.

أما أسواق البورصة في الدول الصاعدة، فقد تأثر أداؤها بالتقدم المحدود في التلقيح، وبالتشديدات القانونية التي أقرتها الصين وبتقييد السياسة النقدية وتوقعات نمو أضعف في البرازيل. وبالتالي، انخفض مؤشر EM MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 4,6%، مع تراجع بلغ على وجه الخصوص 22,7% في الصين و18% في البرازيل. في المقابل، ارتفع مؤشر بورصة الهند بنسبة 26,8%، ومؤشر بورصة روسيا بنسبة 14,8% مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط.

رسم بياني 20.1.1: مؤشر MSCI EM

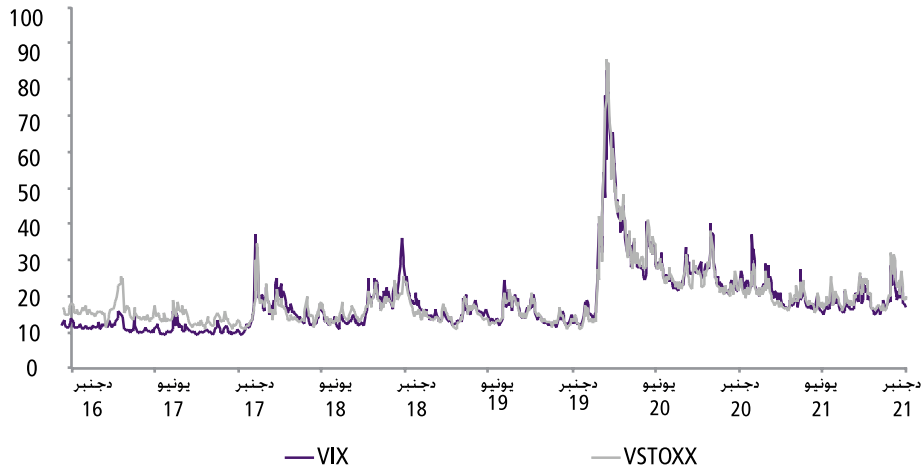


رسم بياني 19.1.1: مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة



المصدر: Eikon.

رسم بياني 21.1.1: مؤشرات تقلب أسواق البورصة



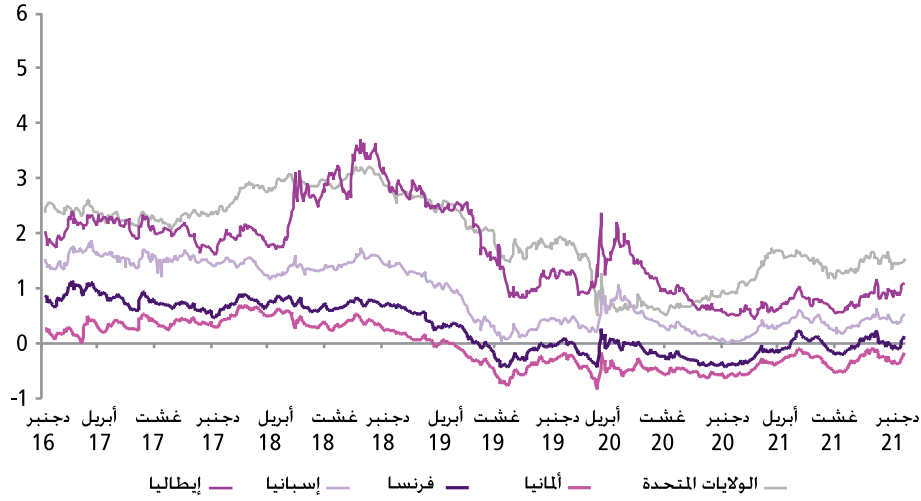
المصدر: Eikon.

وفي أسواق السندات السيادية، عرفت أسعار الفائدة ارتفاعا ملموسا على العموم في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. ففي الولايات المتحدة، بعد انخراطها في منحى تصاعدي في الفصل الأول مدفوعة بآفاق نمو أقوى وتزايد أسعار الفائدة، بدأت العائدات تتراجع انطلاقا من الفصل الثاني بسبب المخاوف من الانتشار السريع لمتحور دلتا. في المجموع وعلى طول السنة، ارتفعت العائدات، مع تسجيل السندات لأجل 10 سنوات على وجه الخصوص نموا قويا بواقع 58,6 نقطة أساس إلى 1,5%.

وارتفعت العائدات أيضا في منطقة الأورو، مع زيادات بلغت 39,6 نقطة أساس إلى -0,2% في ألمانيا، و52,7 نقطة أساس إلى 0,1% في فرنسا، و51,2 نقطة أساس إلى 0,5% في إسبانيا، و61,9 نقطة أساس إلى 1,1% في إيطاليا، و42,4 نقطة أساس إلى 0,5% في البرتغال و68,6 نقطة أساس إلى 1,3% في اليونان.

بالنسبة للاقتصادات الصاعدة الرئيسية، وباستثناء الصين حيث انخفض من 3,2% إلى 2,8%، ارتفع سعر الفائدة المطبق على السندات السيادية لأجل 10 سنوات من 5,9% إلى 6,5% في الهند ومن 7% إلى 10,3% في البرازيل ومن 5,9% إلى 8,4% في روسيا ومن 12,5% إلى 23,1% في تركيا.

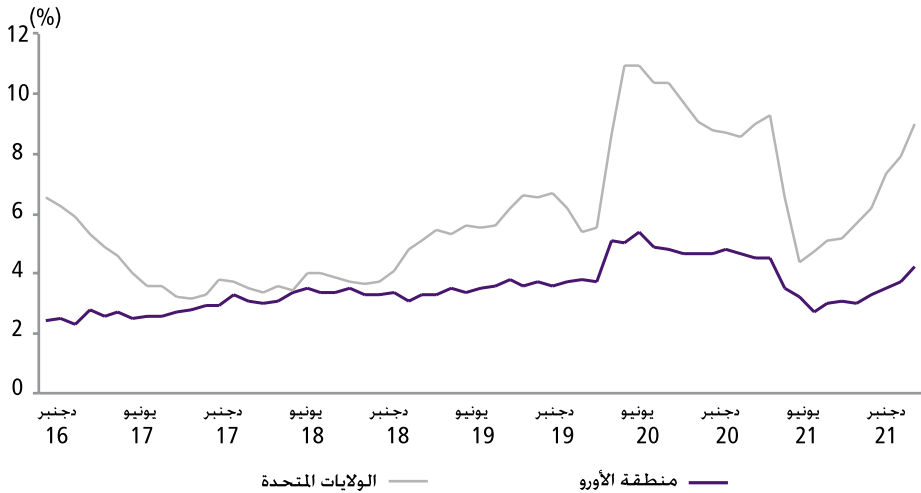
رسم بياني 22.1.1: عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو (%)



المصدر: Eikon.

وفيما يتعلق بالقروض البنكية في الاقتصادات المتقدمة، أدى إنهاء بعض الإجراءات التي تم وضعها في إطار مواجهة الأزمة إلى تباطؤ ملحوظ في وتيرة نموها خلال الأشهر الأولى قبل أن تتسارع في بقية العام. فقد بلغ نموها 6,7% في سنة 2021 بعد 8,9% في الولايات المتحدة و3,5% بدلاً من 4,7% في منطقة الأورو. وسجلت الاقتصادات الصاعدة الرئيسية تطورات متباينة، مع تسارع على وجه الخصوص من 11,4% إلى 17% في البرازيل ومن 11,7% إلى 18,2% في روسيا، بالإضافة إلى تباطؤ من 13,9% إلى 12,6% في الصين¹.

رسم بياني 23.1.1: الائتمان البنكي في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو (على أساس سنوي، %)

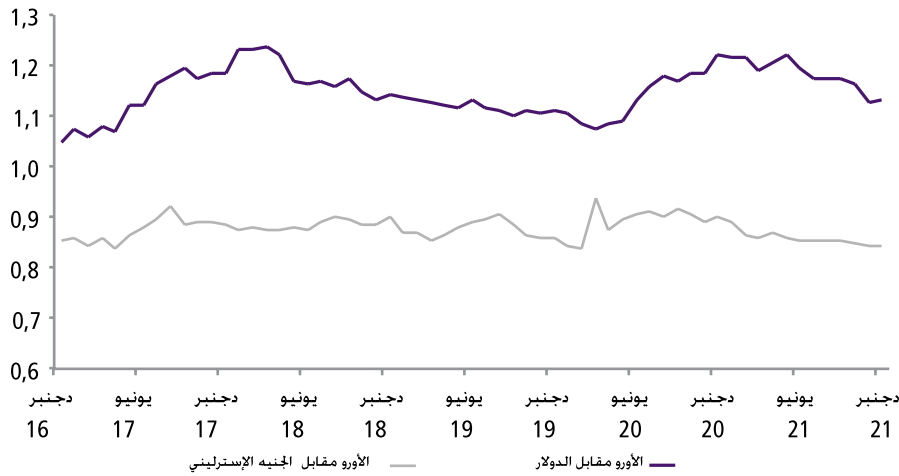


المصدر: Eikon.

¹ تخص المعطيات المتاحة القروض المقدمة للاستهلاك.

وفي أسواق الصرف، تميزت السنة بانخفاض جديد للأورو مقابل الدولار، متضررا بالخصوص بتوقعات تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وبلغ بنهاية السنة 1,14 دولار، وهو ما يعادل فقدان 7,1% من قيمته مقارنة ببداية السنة. وتجاه الجنيه الإسترليني، تراجع بنسبة 6,2%، مما يعكس أيضا توقع إعادة السياسة النقدية بشكل أسرع إلى مسارها الطبيعي في إنجلترا. وبالمقابل، تعزز بنسبة 3,7% تجاه الين الياباني.

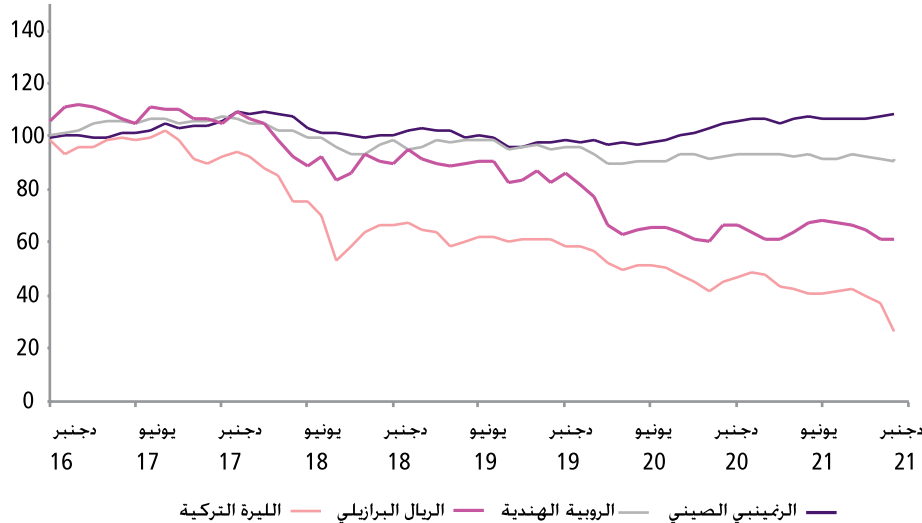
رسم بياني 24.1.1: سعر صرف الأورو



المصدر: Eikon.

وبخصوص عملات الاقتصادات الصاعدة، تزايدت قيمة الرمينبي الصيني بنسبة 2,6% مقابل الدولار مدعومة بحبوية الصادرات والتدفقات المنتظمة للرساميل. وعلى العكس، انخفضت عملتا تركيا والبرازيل مقابل الدولار بشكل حاد، بنسب بلغت على التوالي 79,1% و7,3%. وتعزى هذه الانخفاضات بالأساس إلى تخوف المستثمرين من طريقة تطبيق السياسة النقدية في تركيا وإلى ضعف النمو في البرازيل.

رسم بياني 25.1.1: تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار. (مؤشر سنة الأساس 100: 31 دجنبر 2016)



المصدر: Eikon.

إطار 4.1.1: مخصصات عامة جديدة من حقوق السحب الخاصة في 2021

بموجب قانونه الأساسي، يملك صندوق النقد الدولي صلاحية إحداث سيولات غير مشروطة بواسطة مخصصات حقوق السحب الخاصة لمساعدة الدول على تغطية حاجياتهم من الاحتياطيات على المدى الطويل. وقد فاقمت الأزمة الصحية والاقتصادية المرتبطة بكوفيد-19 الاحتياجات التمويلية الخارجية للعديد من الدول الأعضاء. وبالخصوص، واجهت مجموعة من الاقتصادات الصاعدة والنامية الأزمة ومخزونها من الاحتياطيات غير كاف منذ البداية، كما أنها لجأت بشكل مكثف لهذا المخزون حيث استخدمته لتمويل التدابير التي اتخذتها للحد من تداعيات الجائحة.

في هذا الإطار، واستجابة لنداء اللجنة النقدية والمالية الدولية، اقترحت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي توزيع مخصصات عامة جديدة من وحدات حقوق السحب الخاصة بمبلغ 650 مليار دولار (حوالي 456 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة) من أجل تشجيع إقلاع الاقتصاد العالمي، بتوفيرها للدول الأعضاء سيولات إضافية هامة لا تزيد من مديونيتهم. وفي 2 غشت، وافق مجلس محافظي الصندوق على هذا المقترح الذي دخل حيز التنفيذ في 23 من نفس الشهر. وطبقا للقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، تم توزيع المخصصات الجديدة بين الدول حسب حصصهم، وبغض النظر عن حاجياتهم الفردية من الاحتياطيات.

جدول 1.1.4.1: توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2021 حسب مجموعة البلدان

مقدار المخصصات (بمليار الدولارات)	حصص المساهمة (%)	المجموعة
283	43,5	مجموعة الدول السبع G-7
93	14,3	الاقتصادات المتقدمة الأخرى
275	42,2	الاقتصادات الصاعدة والنامية
21	3,2	بما في ذلك الدول ذات الدخل المنخفض

وللتذكير، هذا المخصص العام من حقوق السحب الخاصة هو الرابع الذي يمنحه صندوق النقد الدولي والأهم في تاريخ المؤسسة. وتعود المخصصات الموزعة قبل ذلك إلى غشت 2009، في أعقاب الأزمة المالية الدولية، وهمت مبلغ 161,2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. أما أولى العمليتين، فقد أنجزهما الصندوق في 1970 و1979 بمبالغ وصلت على التوالي إلى 9,3 مليار و12,1 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

وفي إطار تدبيره للأزمة، شجع صندوق النقد الدولي البلدان التي تتوفر على وضعية خارجية متينة على إعادة تخصيص جزء من مخصصات حقوق سحبها الخاصة، على أساس طوعي، لفائدة البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، لاسيما من خلال نافذته للقروض الميسرة المتمثلة في «الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر». كما اقترح إحداث صندوق استثماري جديد للصلابة والاستدامة¹، حيث ستمكن حقوق السحب الخاصة التي أعيد تخصيصها من دعم الدول ذات الدخل الضعيف والبلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من الهشاشة والمنخرطة في إصلاحات اقتصادية كلية وبنوية تتمحور حول تغير المناخ والجائحات.

وتوصل المغرب، الذي تصل حصته إلى 894,4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ممثلة بـ0,19% من مجموع حصص صندوق النقد الدولي، بمبلغ 857,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة برسم مخصصات سنة 2021، أي ما يعادل 1,216 مليار دولار، ليصل بذلك المبلغ التراكمي لمخصصات حقوق السحب الخاصة المتوصل بها إلى هذا التاريخ إلى 1,419 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

¹ صادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على إحداث الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة في 13 أبريل 2022 وتم تفعيله رسميا في 1 فاتح ماي 2022.

2.1 الإنتاج والطلب

بعد انكماش تاريخي بلغ 7,2% سنة 2020، سجل الاقتصاد الوطني نمواً قويا بنسبة 7,9% سنة 2021. ويعزى هذا التطور، بالإضافة إلى الأثر الأساس، إلى التقدم المحرز على مستوى حملة التلقيح وتخفيف القيود الصحية والإبقاء على التحفيزات النقدية والميزانية، فضلاً عن الظروف المناخية الجيدة التي اتسم بها الموسم الفلاحي 2020-2021.

وهكذا، تزايدت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 17,8% وتلك الخاصة بالأنشطة غير الفلاحية بنسبة 6,6%. وقد تجاوز النشاط الاقتصادي مستواه المسجل قبل الأزمة في عدة قطاعات، لا سيما في «البناء»، و«التجارة وإصلاح المركبات»، و«الكهرباء والغاز والماء والتطهير والنفايات»، بينما ظل الانتعاش جزئياً في بعض الفروع، خاصة «الإيواء والمطاعم» و«النقل والتخزين» و«الصناعات التحويلية».

ويظهر تحليل تطور النشاط خلال السنة¹ أنه بعد نمو محدود بواقع 1% في الفصل الأول، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم بواقع 15,2% في الفصل الثاني² قبل أن تتباطأ وتيرة نمو إلى 7,8% ثم إلى 6,6% على التوالي، خلال الفصلين الأخيرين من السنة.

وفيما يتعلق بالطلب، فقد تحسن مكونه الداخلي بشكل ملموس مدفوعاً باستهلاك الأسر والاستثمار، حيث سجل مساهمة إيجابية في النمو قدرها 9,8 نقطة مئوية. أما الصادرات الصافية، فقد أفرزت مساهمة سلبية قدرها 1,8 نقطة مئوية.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 1284,2 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 11,4% مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 3,6% مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2019. وأخذاً بالاعتبار التدفقات نحو الخارج برسم عائدات الملكية والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1371,7 مليار بزيادة قدرها 12,2% من سنة إلى أخرى.

¹ الأرقام الوحيدة المتاحة بوتيرة فصلية وقت إعداد هذا الفصل هي تلك الواردة في الحسابات الوطنية، سنة الأساس 2007.
² تجدر الإشارة إلى أن الفصل الثاني من سنة 2020 عرف فرض الحجر الصحي على الساكنة ابتداء من 20 مارس لمدة تقارب 3 أشهر.

جدول 1.2.1: القيمة المضافة بالحجم بأسعار السنة السابقة (التغير %)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
17,6	-7,1	-3,9	4,5	19,5	-18,6	14,0	القطاع الأولي
17,8	-8,1	-5,0	5,6	21,5	-19,7	14,3	الزراعة والاستغلال الغابوي
12,7	12,2	13,8	-12,5	-9,3	3,6	8,5	الصيد وتربية الأحياء المائية
6,8	-5,4	4,1	3,1	3,4	1,9	1,8	القطاع الثانوي
0,9	2,6	2,3	-0,8	11,0	3,3	0,5	صناعة استخراج المعدي
6,1	-7,4	3,4	3,2	3,4	0,7	1,6	الصناعات التحويلية
6,5	-1,3	14,7	8,8	2,9	1,8	5,2	توزيع الكهرباء والغاز و الماء، شبكات التطهير، ومعالجة النفايات
10,7	-4,1	0,5	1,3	1,3	4,7	1,3	البناء
6,4	-7,9	3,9	2,9	3,3	3,3	2,1	القطاع الثالثي
7,9	-6,6	2,1	-0,2	4,6	2,5	0,4	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
31,6	-54,6	3,6	6,2	10,4	3,1	-1,4	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
15,2	-28,5	5,5	-0,5	1,3	1,1	6,0	النقل والتخزين
-0,8	5,1	2,5	3,5	-2,0	5,4	2,2	الإعلام والاتصال
4,6	0,6	5,3	1,9	3,8	6,0	2,5	الأنشطة المالية والتأمين
3,0	-0,8	1,8	3,2	1,5	2,7	0,2	الأنشطة العقارية
10,0	-13,4	8,3	6,1	4,7	6,4	9,8	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
4,1	5,3	6,6	3,9	3,9	3,9	3,6	الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
3,0	0,8	2,0	4,1	1,1	1,0	0,7	التربية، والصحة الإنسانية وأنشطة الأعمال الاجتماعية
2,4	-23,2	0,2	1,5	1,9	3,2	1,5	خدمات أخرى
6,6	-6,9	4,0	2,8	3,2	2,8	2,1	القيمة المضافة غير الفلاحية
7,8	-7,0	3,0	3,1	5,2	0,0	3,4	القيمة المضافة الإجمالية
8,8	-8,4	2,3	2,4	4,0	5,1	14,0	صافي الضرائب من الإعانة على المنتجات
7,9	-7,2	2,9	3,1	5,1	0,5	4,3	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.2.1 الإنتاج

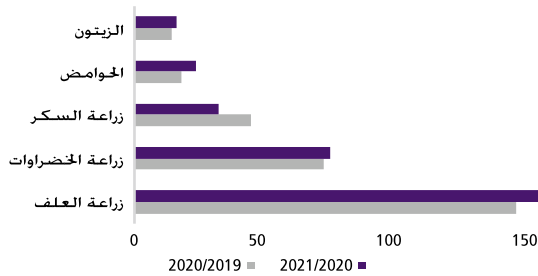
بعد انخفاض بواقع 7,1% سنة 2020، سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي انتعاشا بنسبة 17,6%، نتيجة لنمو الفلاحة بواقع 17,8% مقابل تراجعها بنسبة 8,1% وهو فرع الصيد البحري بواقع 12,7%، بعد ارتفاعه بواقع 12,2%.

وشهد الموسم الفلاحي 2020-2021 مرحلتين متباينتين. تميزت أولاها، التي امتدت إلى غاية منتصف نونبر، بعجز حاد في التساقطات المطرية وبتوزيعها السيء في المكان والزمان. وابتداء من الأيام العشرة الأخيرة من نفس الشهر، سُجلت تساقطات غزيرة بمختلف المناطق تقريبا. في ظل هذه الظروف، بلغت المساحة المزروعة بالأنواع الثلاثة الرئيسية من الحبوب (القمح الطري والقمح الصلب والشعير) 4,4 مليون هكتار، وهو مستوى شبه مستقر مقارنة

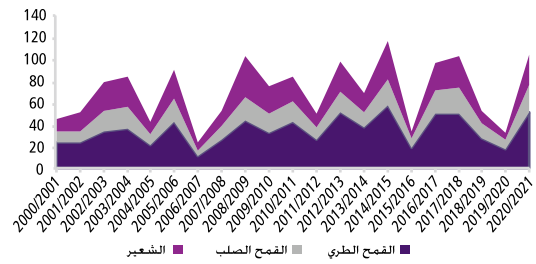
بالموسم السابق، بينما بلغ الإنتاج 103,2 مليون قنطار مقابل 32,1 مليون. وبالتالي، انتقلت مردودية الهكتار الواحد من 7,4 إلى 23,7 قنطار، وهو أعلى مستوى يسجل في غضون الثلاثين سنة الماضية.

بالنسبة للزراعات الأخرى، تحسن الإنتاج بواقع 32,1% بالنسبة للحوامض، و12,9% للزيتون، و6% لزراعة العلف، و2,9% في زراعة الخضروات. بالمقابل، انخفض إنتاج النباتات السكرية بنسبة 28%.

رسم بياني 2.2.1: إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب (مليون قنطار)



رسم بياني 1.2.1: إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة (مليون قنطار)



المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

على مستوى قطاع الصيد البحري، تظهر المعطيات المتوفرة والمتعلقة بمكونه الساحلي والتقليدي¹ تزايدا في حجم الإنتاج المسوق بنسبة 2,8% إلى 1,3 مليون طن. وحسب النوع، بلغ هذا الارتفاع 0,9% بالنسبة لأسماك أعالي البحار التي تمثل 86% من المجموع، و14,2% بالنسبة للأسماك البيضاء و28% بالنسبة للرخويات و72,2% بالنسبة للقشريات. ومن حيث القيمة، انتعش الإنتاج بنسبة 35,5% إلى 9,1 مليار درهم.

رسم بياني 3.2.1: الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي (التغير %)



المصدر: المكتب الوطني للصيد.

¹ بالنسبة للصيد في أعالي البحار، لاتزال المعطيات الخاصة بسنة 2021 غير متاحة.

إطار 1.2.1: تأثير التغير المناخي بالمغرب

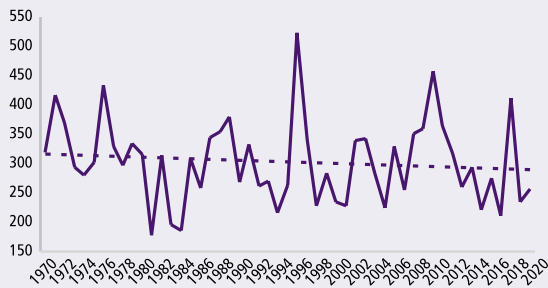
خلال السنوات الأخيرة، ومع توالي تقارير مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية على حد سواء، أضحى التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تواجه الإنسانية. ورغم الوعي المتزايد بهذه الإشكالية واعتماد المزيد من السياسات الرامية إلى التكيف مع هذا المشكل والتخفيف من حدته، يبقى التقدم المسجل في هذا المجال بطيئا جدا.

فالتقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يعطي صورة قاتمة بهذا الخصوص، إذ يشير إلى أن هدف الحد من الاحترار المناخي في 1,5 درجة مئوية أصبح محط شكوك متزايدة مقارنة بالمرحلة ما قبل الصناعية. وإذا استمر هذا التوجه، ستكون العواقب الإنسانية والاقتصادية وخيمة. وتعتبر دراسة لجامعة ستانفورد صدرت سنة 2015¹ أن الخسائر المتراكمة والناجمة عن التغير المناخي على الصعيد العالمي تقدر بنسبة تتراوح ما بين 10% و50% من الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في أفق 2100.

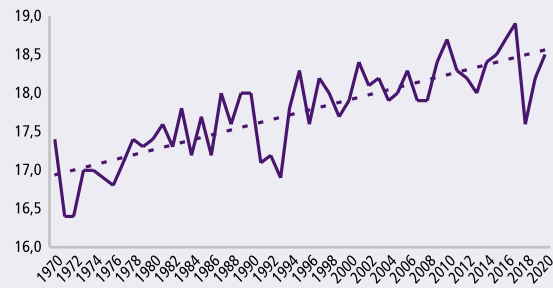
وتظل إفريقيا على وجه الخصوص، رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات العالمية للغاز المسبب للاحتباس الحراري، جد ضعيفة إزاء هذه المخاطر، حيث تشير التقييمات الأخيرة للأمم المتحدة إلى خسارة اقتصادية تناهز 3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنويا إلى غاية 2050². ومما يثير القلق أيضا أن التمويلات الضرورية لمواجهة هذا الخطر تفوق قدرات دول القارة. ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول الآفاق الاقتصادية الإقليمية لشهر أبريل 2020 إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء ستحتاج سنويا إلى موارد تتراوح من 30 إلى 50 مليار دولار من التمويلات الإضافية خلال العقد الحالي من أجل تنفيذ سياسات التكيف مع التغيرات المناخية³.

ونظرا لموقعه الجغرافي، فالمغرب معرض بشدة لهذه الظاهرة مع تبعات اقتصادية واجتماعية هامة. فقد سجل، ما بين 1970 و2020، توجها نحو الارتفاع في درجات الحرارة بواقع 0,21 درجة مئوية في المتوسط كل عشر سنوات في حين انخرطت التساقطات المطرية في منحى تنازلي بنسبة 4,2%³ كل عشر سنوات.

رسم بياني 2.1.2.1: الحجم السنوي للتساقطات المطرية ما بين 1970 و2020 (بالملم)



رسم بياني 1.1.2.1: متوسط درجة الحرارة السنوية بالمغرب ما بين 1970 و2020 (بالدرجة المئوية)



المصدر: بوابة معرفة تغير المناخ التابعة للبنك الدولي.

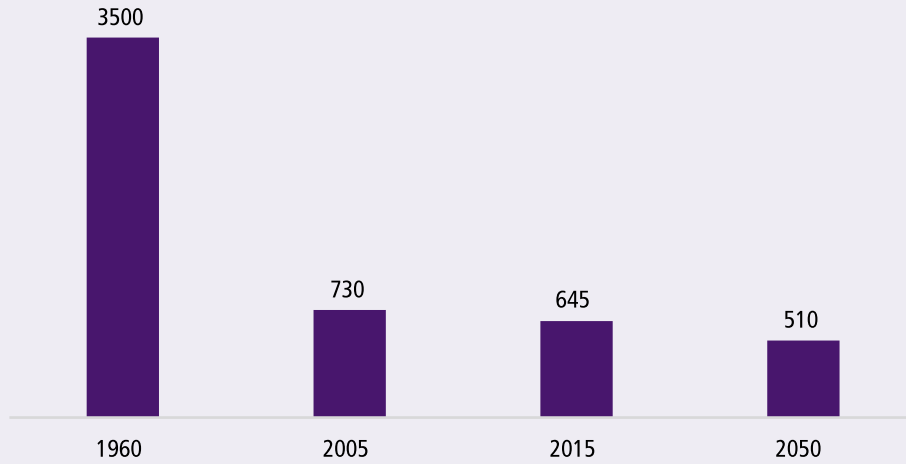
¹ « Global Non-linear Effect of Temperature on Economic Production »، جامعة ستانفورد، 2015.

² « State of the Climate in Africa 2020 »، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

³ تم حسابها من طرف بنك المغرب بناء على معطيات البنك الدولي.

في ظل هذه الظروف، يتزايد العجز المائي للبلد بطريقة مقلقة، متفاقما بفعل الضغط الديمغرافي والحاجيات المتنامية للقطاعات الاقتصادية لاسيما الفلاحة التي تستحوذ على حوالي 88% من الاستهلاك الوطني للماء⁴. وحسب البنك الدولي⁵، يعد المغرب من ضمن الدول الأقل وفرة للموارد المائية للفرد الواحد مع قدرة مائية محدودة في 645 م³/فرد/سنة في 2015، وهو مستوى أدنى بكثير من «عتبة الفقر المائي» المقدرة بواقع 1000 م³/فرد/سنة، وقد ينخفض مع حلول سنة 2050 ليصل إلى مستوى قريب من «عتبة الندرة الشديدة للمياه» المحددة في 500 م³/فرد.

رسم بياني 3.1.2.1: الموارد المائية المتاحة بالمغرب (بالمتر المكعب لكل شخص في السنة)



المصدر: البنك الدولي.

وإذا كان صحيحا أن المغرب يزخر بإمكانيات مهمة من حيث الموارد المائية غير التقليدية، مثل تحلية مياه البحر، إلا أن القدرات الإنتاجية لهذه الأخيرة تبقى ضعيفة، ومحدودة بالخصوص بالتكلفة المرتفعة لتعبئتها.

ولمواجهة هذه الوضعية، يبقى من الضروري تغيير نمط إعداد السياسات العمومية واعتماد مقاربة شاملة وبالخصوص صارمة لتعزيز الوعي بالاعتبارات المناخية في أي قرار يؤخذ في المجال العام أو الخاص. وبموازاة ذلك، يتعين على بلدنا رفع استثماراته في البنيات التحتية المائية القادرة على التكيف، حيث ستمكنه هذه الأخيرة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي⁶، من تقليص خسارات الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 60% والتخفيف من الصدمات على الدين العمومي.

⁴ البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (Aquastat).

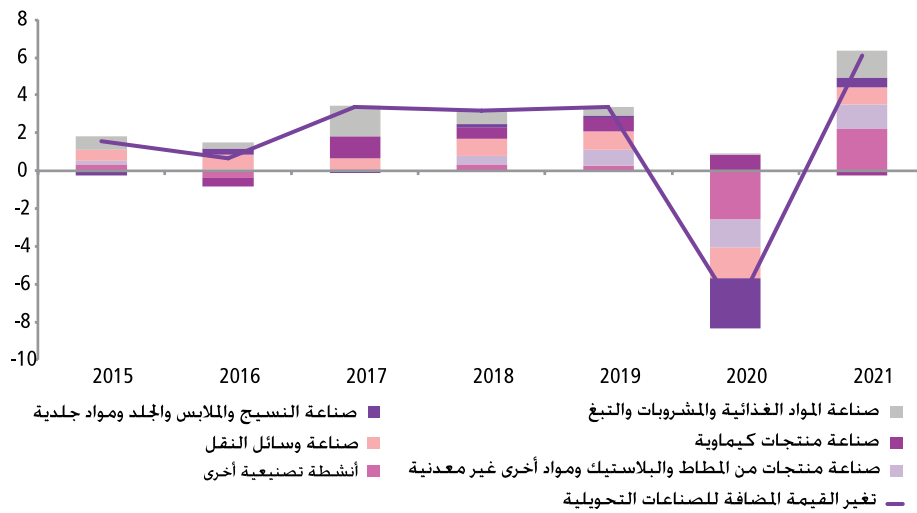
⁵ « Gestion de la Rareté de l'Eau en Milieu Urbain au Maroc » البنك الدولي، نونبر 2017.

⁶ « Feeling the Heat, Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia » صندوق النقد الدولي 2022.

وفي القطاع الثانوي، بعد انخفاض بواقع 5,4% سنة 2020، ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 6,8%، وأفرزت مساهمة إيجابية في النمو بمقدار 1,8 نقطة مئوية. وحسب الفروع، انتعشت الصناعات التحويلية مع تزايد قيمتها المضافة بنسبة 6,1% بعد انخفاضها بواقع 7,4% سنة 2020. ويعكس هذا التطور بالخصوص ارتفاعا بنسبة 11%، بدلا من

انكماش بواقع 17,6% في فرع «صناعة وسائل النقل» وبنسبة 10,9%، بعد تدنيها بنسبة 11,8% في «صنع منتجات من المطاط والبلاستيك ومواد غير معدنية أخرى» وبنسبة 4,1% بعد انخفاض بواقع 19% في «صناعة النسيج، والملابس والجلد ومنتجات جلدية». وهو ما يعزى جزئياً إلى استئناف النشاط لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. بالموازاة مع ذلك، تسارعت وتيرة النشاط من 0,1% إلى 4,9% في «صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ» بينما تراجعت بنسبة 1,7% بعد نموها بنسبة 7,2% في «صناعات المواد الكيماوية».

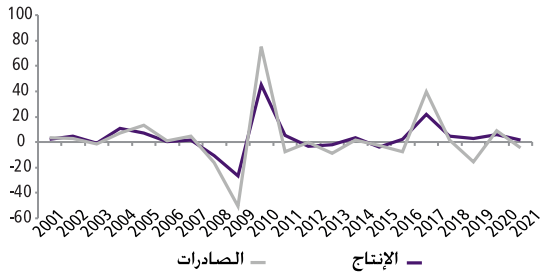
رسم بياني 4.2.1: المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

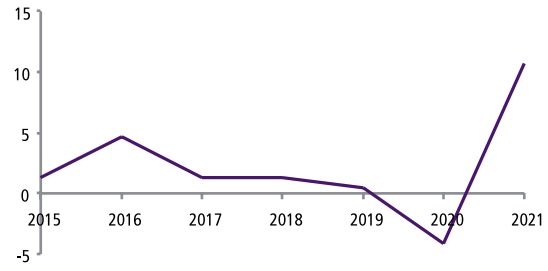
وشمل الانتعاش أيضاً فرع «البناء» الذي ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 10,7% بعد انخفاضها بواقع 4,1%. وقد تميز تطور النشاط في هذا الفرع بشكل خاص بتحسن مبيعات الأسمت بواقع 14,8% وتسارع وتيرة نمو قرض السكن إلى 4,7%. بالمقابل، تباطأ نمو القيمة المضافة «للصناعة الاستخراجية» من 2,6% إلى 0,9%، نتيجة انخفاض نمو الإنتاج التسويقي للفوسفات من 6,1% إلى 1,8%.

رسم بياني 6.2.1: إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم (التغير %)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

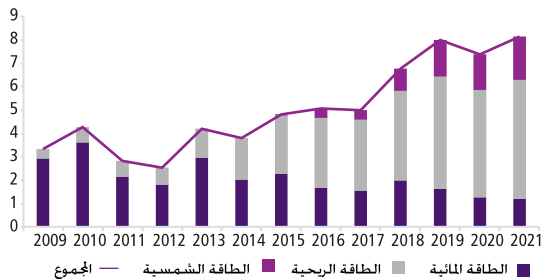
رسم بياني 5.2.1: القيمة المضافة لقطاع البناء



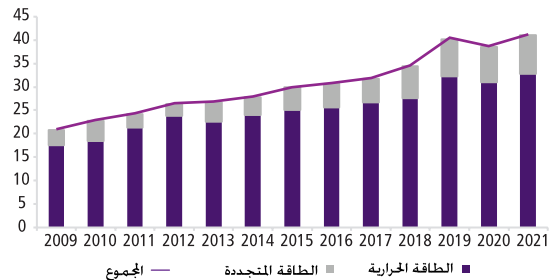
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أما فرع «الكهرباء والغاز والماء والتطهير والنفايات»، فقد ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 6,5% مقابل تراجعها بواقع 1,3% سنة 2020، وهو ما يعكس تزايد إنتاج الكهرباء بواقع 6,5%، بعد انخفاضه بنسبة 4,3%. وحسب المصدر، ارتفع الإنتاج بواقع 5,9% في الطاقة الحرارية، التي تمثل 79,7% من المجموع، و بنسبة 19% فيما يخص الطاقة الشمسية و بنسبة 11,2% بالنسبة للطاقة الريحية، بينما انخفض بواقع 6% في الطاقة المائية. موازاة مع ذلك، تحسن الاستهلاك بواقع 5,5%، مقابل انكماشه بنسبة 1,8% سنة من قبل. في ظل هذه الظروف، ارتفعت صادرات الكهرباء بنسبة 36,5%، بينما تراجعت وارداته بواقع 19,6%، وحقق رصيد المبادلات الخارجية للكهرباء مجددا فائضا قدره 163 جيغاواط ساعة، بعد أن سجل عجزا قدره 232 جيغاواط ساعة. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج في محطتي الطاقة الحرارية لكل من تهدارت وعين بني مطهر توقف منذ فاتح نونبر بعد انتهاء العقد المتعلق بخط أنابيب الغاز المغربي-الأوروبي.

رسم بياني 8.2.1: إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد (بآلاف جيغاواط ساعة)



رسم بياني 7.2.1: إنتاج الكهرباء (بآلاف جيغاواط ساعة)



المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء.

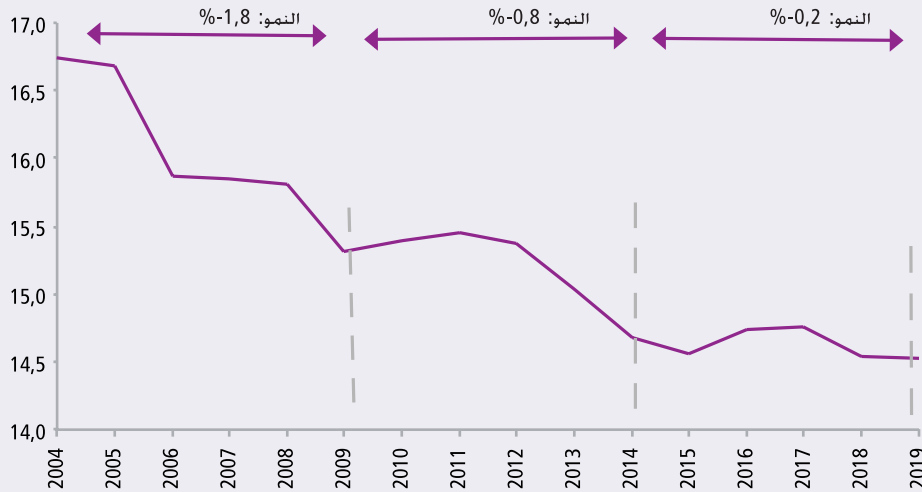
إطار 2.2.1: تطور الكثافة الطاقية في المغرب

مع الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي سنة 2021، عرفت أسعار الطاقة¹ ارتفاعا كبيرا، حيث تزايدت في المتوسط بنسبة 81% بالنسبة للبلدان المستوردة. ويشكل هذا التطور تحديا حقيقيا ويعيد التأكيد على ضرورة إعداد سياسات ترمي إلى التخفيف من التبعية الطاقية، خاصة أنه في سياق الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ، فإن التوقعات المرتبطة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أصبحت مرتفعة.

ووعيا منه بهذا الرهان الهام، أطلق المغرب سنة 2009 استراتيجية طاقية تهدف إلى التخفيف من التبعية من خلال تطوير مصادر بديلة، لا سيما الطاقات المتجددة، إلى جانب تحسين النجاعة الطاقية. وتطمح هذه الاستراتيجية في أفق 2030 إلى رفع حصة الطاقات المتجددة ضمن المزيج الكهربائي إلى 52% وتوفير الطاقة بنسبة 20%.

ويظل مفهوم النجاعة الطاقية واسعا وصعب التحديد. غير أن هناك العديد من المؤشرات التي تمكن من فهم تطور هذا المفهوم، لا سيما الكثافة الطاقية، التي يتم احتسابها من خلال إجمالي استهلاك الطاقة حسب الحجم² نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار المتسلسلة. ويشير انخفاض الكثافة إلى تحسن النجاعة الطاقية والعكس صحيح. ويمكن حسابها باستخدام الاستهلاك الخام³ «الكثافة الأولية» أو الاستهلاك النهائي «الكثافة النهائية». وبغرض التحليل القطاعي في هذا الإطار، تم اعتماد القياس الثاني.

رسم بياني 1.2.2.1: كثافة الطاقة (بالطن معادل النفط / مليون درهم)



المصادر: معطيات وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، والندوبية السامية للتخطيط، وحسابات بنك المغرب.

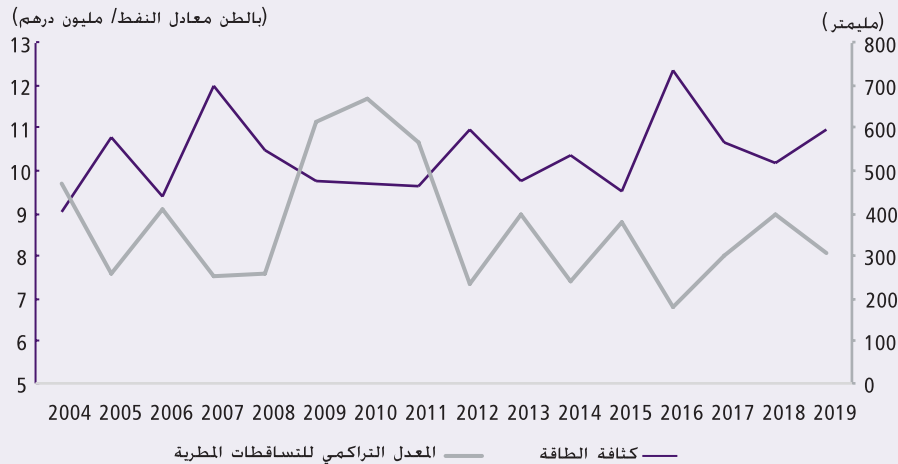
¹ يتعلق الأمر بمؤشر الطاقة بالقيمة الاسمية للبنك الدولي.

² يقاس بالطن معادل النفط. ويشير إلى الطاقة الناتجة عن احتراق طن واحد من النفط.

³ يتعلق الأمر بالطاقة التي يستهلكها المستخدمون النهائيون وكذلك تلك المستعملة في القطاع الطاقوي. بما في ذلك لغرض التسليم والتحويل.

ويكشف تحليل تطور الكثافة الطاقية النهائية بين سنتي 2004 و2019⁴ عن ثلاث مراحل: خلال المرحلة الأولى، التي امتدت من 2004 إلى 2009، تراجعت الكثافة الطاقية في المتوسط السنوي بنسبة 1,8% إلى 15,3 طن معادل نفط/مليون درهم. ويشمل هذا التطور انخفاضا بواقع 3,4% في قطاع السكن⁵، وشبه استقرار في كل من القطاع الثالثي⁶، الذي يستأثر بحصة 49,1% من الاستهلاك الوطني للطاقة، وفي القطاع الثانوي، فضلا عن ارتفاع بنسبة 1,6% في القطاع الأولي. وفيما يتعلق بهذا الأخير، غالبا ما يؤدي اللجوء المتزايد للري⁷ في السنوات التي تشهد تساقطات مطرية ضعيفة إلى تزايد الكثافة الطاقية.

رسم بياني 2.2.2.1: كثافة الطاقة في القطاع الأولي والمعدل التراكمي للتساقطات المطرية



المصدر: معطيات وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، المديرية العامة للأرصاء الجوية، وحسابات بنك المغرب.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2014، تواصل تحسن النجاعة الطاقية وإن بوتيرة أقل، مع تراجع في الكثافة محدود في 0,8% في المتوسط السنوي إلى 14,7 طن معادل نفط/ مليون درهم. وبلغ الانخفاض 1,9% في القطاع الثانوي و0,5% في القطاع الثالثي، بينما تراجعت حدته بشكل ملموس في قطاع السكن، ارتباطا على الأرجح بتزايد حصة الأسر المستفيدة من الكهرباء⁸. وفي القطاع الأولي، واصلت الكثافة الطاقية ارتفاعها بنسبة 1,2% سنوياً لتصل إلى حوالي 10 طن معادل نفط/مليون درهم.

وما بين 2014 و2019، اتسمت الكثافة الطاقية على العموم بشبه استقرار، يشمل من جهة تراجع حدة انخفاضها في القطاع الثانوي واستقرارها في القطاع الأولي، ومن جهة أخرى انقلاب المنحنى في القطاع الثالثي مع نمو سنوي بواقع 0,8%. وفي قطاع السكن، ظلت مستقرة في حوالي 0,5 طن معادل نفط لكل أسرة.

⁴ بيانات الاستهلاك متاحة فقط من سنة 2004. أما البيانات المتعلقة بالقيم المضافة القطاعية المستخلصة من الحسابات الوطنية لسنة الأساس 2014، فهي مقتصر على الفترة 2014-2019. لكن بنك المغرب يرصدها بالبيانات الأخرى لأغراض تحليلية منذ سنة 2004. فيما يخص سنة 2020، فهي لم تؤخذ بالحسابات في التحليل لاعتبارها سنة أزمة.

⁵ يتم احتساب الكثافة الطاقية في «قطاع السكن» من خلال نسبة الاستهلاك الطاقوي إلى عدد الأسر.

⁶ حسب التصنيف المعتمد من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

⁷ الارتباط بين الكثافة الطاقية والمعدل التراكمي للتساقطات المطرية سالب وكبير قدره 73%.

⁸ انتقل معدل الاستفادة من الكهرباء من 87,6% في المتوسط خلال الفترة الأولى إلى 97,9% خلال الفترة الثانية، بينما ظلت وثيرة نمو عدد الأسر شبه مستقرة.

جدول 1.2.2.1: الاستهلاك الطاقوي وكثافة الطاقة حسب القطاعات

متوسط النمو في كثافة الطاقة النهائية (%)				الحصة ضمن الاستهلاك الطاقوي النهائي في 2019 (%)	
2019-2004	2019-2014	2014-2009	2009-2004		
-0,9	-0,2	-0,8	-1,8	-	على الصعيد الوطني
1,3	1,1	1,2	1,6	7,4	القطاع الأولي
-1,1	-1,4	-1,9	0,1	18,9	القطاع الثانوي
0,0	0,8	-0,5	-0,2	49,1	القطاع الثالثي
-1,2	-0,1	-0,1	-3,4	24,5	قطاع السكن

المصادر: معطيات وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، والندوبية السامية للتخطيط، وحسابات بنك المغرب.

إجمالاً، يرجح أن تكون الكثافة الطاقوية قد انخفضت بنسبة 13,2% بين سنتي 2004 و2019، أي بواقع 0,9% في المتوسط السنوي. وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت إعداد استراتيجيات وطنية للطاقة سنة 2009، وخاصة اعتماد قانون يتعلق بالنجاعة الطاقوية سنة 2011، فإنه يبقى من الصعب، في ظل انعدام بيانات مفصلة وشاملة، تقييم مساهمة هذه السياسات في التطور الحاصل وتحديد الفارق المسجل بالنظر إلى الأهداف المسطرة. وتحيل هذه الوضعية إلى ضرورة ترجمة الأهداف إلى مؤشرات كمية دقيقة ووضع آلية للتتبع مدعومة بنظام لتجميع البيانات بشكل منتظم. ومن شأن مثل هذه الآلية التمكن من تقييم التقدم المحرز وبالأخص إجراء التعديلات الضرورية على السياسات المعتمدة والاختيارات المتخذة، عند الاقتضاء.

بالنسبة لأنشطة القطاع الثالثي، ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة 6,4% بعد انكماش بواقع 7,9% سنة 2020، وسجلت مساهمة إيجابية في النمو بلغت 3,4 نقطة مئوية. وبعد انخفاض قيمته المضافة بنسبة 54,6% سنة 2020، شهد فرع «الإيواء والمطاعم» انتعاشاً جزئياً، حيث سجل نمواً بنسبة 31,6%، وذلك بفضل تخفيف القيود الصحية وإعادة فتح الحدود ابتداء من 15 يونيو وإطلاق عملية مرحبا 2021 مع دعم أسعار النقل البحري والجوي. وبالتالي، ارتفع عدد الوافدين إلى المراكز الحدودية بواقع 34% إلى 3,7 مليون، وهو مستوى لا يزال مع ذلك أقل بكثير من 12,9 مليون المسجل سنة 2019. ويشمل هذا التطور نمواً بنسبة 77,9% لعدد الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج وانخفاضاً بنسبة 8,8% من السياح الأجانب.

وحسب بلدان المصدر، تراجع بالخصوص عدد الوافدين من الصين بواقع 76,8% ومن ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة بنسبة 50%. وعلى العكس، ارتفع عدد القادمين من روسيا بنسبة 29,7% ومن الدول العربية بنسبة 26,1% ومن فرنسا بواقع 19,8%.

جدول 2.2.1: الوافدون إلى المراكز الحدودية

التغير (%)			بالآلاف				
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2021	2020	2019	2018	
-8,8	-80,0	5,4	1 284	1 408	7 043	6 679	السياح الأجانب
-12,6	-80,0	6,4	959	1 097	5 471	5 142	أوروبا
19,8	-79,3	7,9	494	412	1 991	1 844	فرنسا
-50,3	-77,3	8,2	99	200	881	814	اسبانيا
-50,8	-80,9	4,8	39	79	413	394	ألمانيا
-50,2	-79,5	8,0	56	113	551	511	المملكة المتحدة
29,7	-76,7	7,3	12	9	40	37	روسيا
14,7	-84,2	9,8	86	75	478	436	أمريكا الشمالية
26,1	-77,3	2,9	122	97	426	414	البلدان العربية
-6,0	-78,3	6,1	46	49	227	214	المغرب العربي
-15,9	-79,1	-3,0	117	139	668	688	باقي دول العالم
-76,8	-85,4	6,8	5	21	141	132	الصين
77,9	-76,7	5,0	2 437	1 370	5 889	5 610	المغاربة المقيمون بالخارج
34,0	-78,5	5,2	3 722	2 778	12 932	12 289	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وعلى نفس المنوال، ارتفع عدد ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة بنسبة 31,9% إلى ما يناهز 9,2 مليون، نتيجة تزايد بواقع 82,2% بالنسبة للمواطنين وانخفاضه بنسبة 18,8% لغير المقيمين. وحسب الجهات السياحية الرئيسية، فقد تحسن بنسبة 103% في طنجة و47,8% في شفشاون و30,9% في الدار البيضاء و30,6% في مراكش بينما تراجع في أكادير بنسبة 15,6%.

جدول 3.2.1: عدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة

التغير (%)			بالآلاف				
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2021	2020	2019	2018	
-18,8	-80,1	3,5	2 818	3 470	17 406	16 812	السياح الأجانب
-26,2	-80,8	1,7	1 751	2 372	12 353	12 152	أوروبا
-5,8	-78,4	3,7	985	1 046	4 853	4 681	فرنسا
-26,5	-82,4	-0,2	114	154	877	879	اسبانيا
-79,1	-81,0	-6,6	69	332	1 746	1 869	ألمانيا
-37,4	-82,8	10,4	240	383	2 224	2 015	المملكة المتحدة
69,5	-84,2	-17,4	29	17	110	133	روسيا
25,5	-81,1	11,9	201	161	849	759	أمريكا الشمالية
5,2	-75,3	7,3	248	236	953	889	البلدان العربية
-29,5	-77,7	7,4	53	75	336	313	المغرب العربي
-12,0	-78,4	7,9	617	701	3 251	3 013	باقي دول العالم
82,2	-55,4	9,7	6 376	3 499	7 838	7 142	السياح المحليون
31,9	-72,4	5,4	9 194	6 968	25 244	23 954	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأخذاً بالاعتبار تطور الطاقة الإيوائية، انخفضت نسبة الملاء من 26% إلى 25%. وبحسب المدينة، فقد تراجعت بسبع نقاط إلى 29% في أكادير وبخمس نقاط إلى 13% في ورزازات وأربعة نقاط إلى 28% في مراكش. وبالمقابل ارتفعت بالخصوص في فاس بما قدره 13 نقطة إلى 37% وفي طنجة بواقع 8 نقاط إلى 33%.

جدول 4.2.1: نسبة الملاء الفندقي حسب المدن الرئيسية

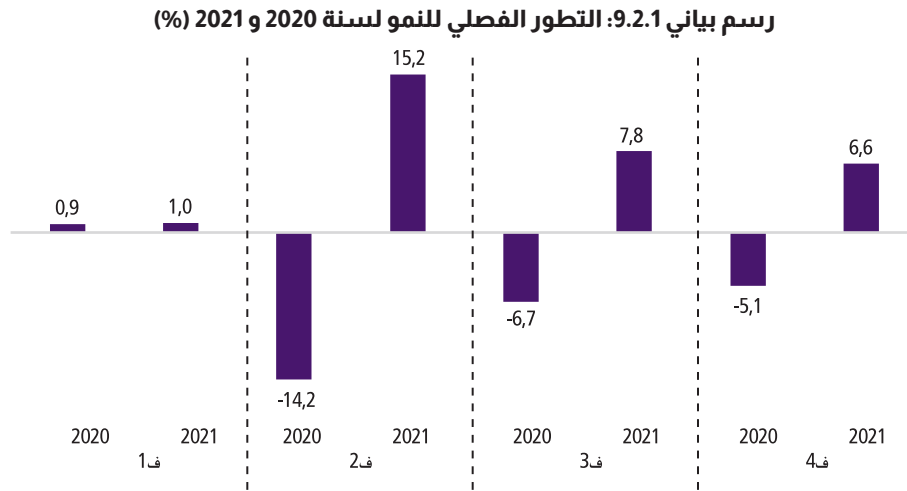
التغير (بالنقط المئوية)			بالنسبة %				
2020/2021	2019/2020	2018/2019	2021	2020	2019	2018	
-4	-32	3	28	32	64	61	مراكش
-7	-22	-2	29	36	58	60	أكادير
1	-28	-4	23	22	50	54	الدار البيضاء
8	-30	3	33	25	55	52	طنجة
0	-28	1	27	27	55	54	الرباط
13	-18	4	37	24	42	38	فاس
0	-19	5	22	22	41	36	الصويرة
4	-23	7	21	17	40	33	تطوان
-5	-13	3	13	18	31	28	ورزازات
3	-13	1	17	14	27	26	مكناس
0	9	0	28	28	19	19	بن سليمان
0	1	0	20	20	19	19	الحسيمة
12	-8	-2	17	5	13	15	أصيلة
-1	-22	2	25	26	48	46	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وشهدت خدمات النقل والتخزين هي أيضا تحسنا جزئيا، حيث تزايدت قيمتها المضافة بنسبة 15,2% بعد انخفاضها بنسبة 28,5%. وبذلك، انتعشت حركة النقل الجوي للمسافرين بواقع 38,9% والسككي بنسبة 63%، بينما تقلصت حركة النقل البحري مرة أخرى بحوالي 30%. وبموازاة ذلك، عرف النقل البحري للسلع زيادة بنسبة 11,6%، مدفوعا بشكل أساسي بدينامية نشاط المسافنة على مستوى ميناء طنجة المتوسط. وشمل الارتفاع كذلك النقل السككي والجوي للسلع بنسب 2,9% و13,9% على التوالي. أخيرا، انخفضت القيمة المضافة لفرع «الإعلام والاتصال» بنسبة 0,8% بعد ارتفاعها بنسبة 5,1% سنة من قبل.

تطور النشاط الاقتصادي خلال السنة¹

يشير تحليل التطور الفصلي للنشاط الاقتصادي إلى تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 15,2% في الفصل الثاني، بعد ارتفاع محدود بنسبة 1% في الفصل الأول، وذلك بفضل نمو القطاعات غير الفلاحية وموسم فلاحى جيد جدا بعد سنتين من الجفاف.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وفي النصف الثاني من السنة، واصل النشاط تعافيه، وإن بوتيرة أبطأ بلغت 7,8% في الفصل الثالث و6,6% في الفصل الأخير. ويرتبط هذا التباطؤ، الذي كان ملموساً أكثر على مستوى خدمات النقل والتجارة و«الإيواء والمطاعم»، بتأثير أساسي وبإغلاق الحدود في نهاية نونبر بعد ظهور متحور أوميكرون.

2.2.1 الطلب

بعد انخفاض استثنائي بنسبة 6,5% في سنة 2020، تنامى الطلب الداخلي بنسبة 9,1% وأفرز مساهمة إيجابية في النمو بواقع 9,8 نقطة مئوية بدلاً من مساهمة سلبية قدرها 7,1 نقطة سنة من قبل. وكان هذا الانتعاش السريع مدعوماً بتخفيف القيود الصحية والإبقاء على التحفيزات المالية والنقدية.

¹ الأرقام الوحيدة المتاحة بوتيرة فصلية وقت إعداد هذا الفصل هي تلك المستخلصة من الحسابات الوطنية. سنة الأساس 2007.

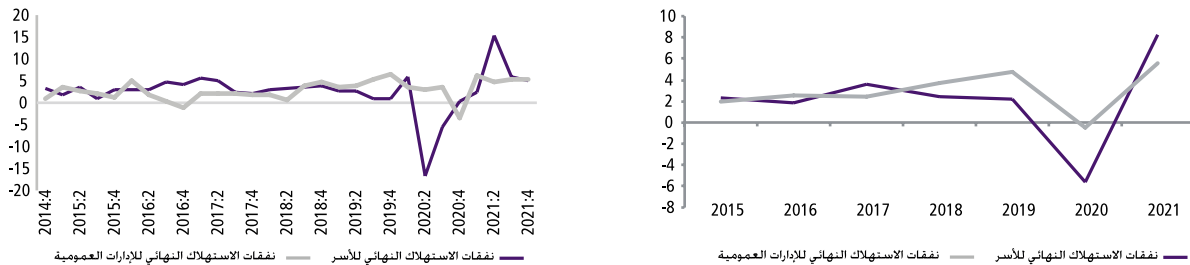
جدول 5.2.1: مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية (التغير بالنسبة المئوية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
9,8	-7,1	2,1	3,8	3,6	4,0	3,6	الطلب الداخلي (المساهمة بالنقط المئوية)
8,2	-5,6	2,2	2,4	3,7	1,9	2,3	الاستهلاك النهائي للأسر
5,6	-0,5	4,8	3,7	2,4	2,5	1,9	استهلاك الإدارات العمومية
13,3	-11,9	-0,2	5,3	3,0	8,1	5,6	الاستثمار
-1,8	-0,1	0,8	-0,8	1,5	-3,5	0,7	صافي الصادرات (المساهمة بالنقط المئوية)
8,7	-15,0	5,1	3,8	10,8	6,8	4,3	صادرات السلع والخدمات
11,8	-11,9	2,1	4,8	4,6	14,8	1,3	واردات السلع والخدمات

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب المكونات، تزايد استهلاك الأسر بنسبة 8,2% بعد انخفاض بنسبة 5,6% في سنة 2020، مدعوماً بالأساس بتحسين المداخل الفلاحية والمستوى القياسي لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، ليعود إلى تسجيل مساهمة إيجابية في النمو قدرها 4,8 نقطة مئوية بعد 3,3- نقطة.

رسم بياني 10.2.1: الاستهلاك النهائي الوطني السنوي وخلال السنة* (التغير بالنسبة المئوية)

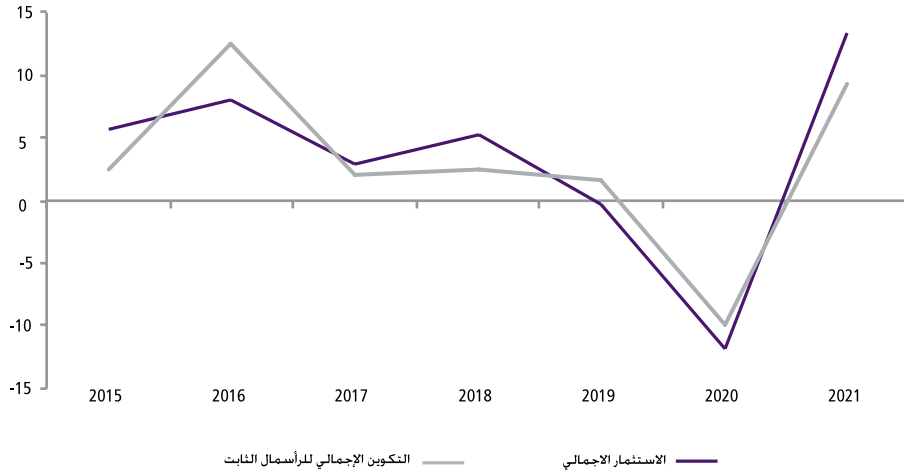


* معطيات الحسابات الوطنية الفصلية، سنة الأساس 2007.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أما استهلاك الإدارات العمومية، فقد ارتفعت وتيرة نموه بنسبة 5,6% مقابل انخفاضها بنسبة 0,5%، مما يعكس بشكل خاص استمرار جهود الميزانية الهادفة إلى الحد من تداعيات الأزمة. وبالتالي، بلغت مساهمته في النمو 1,1 نقطة مئوية.

رسم بياني 11.2.1: الاستثمار (التغير بالنسبة المئوية)

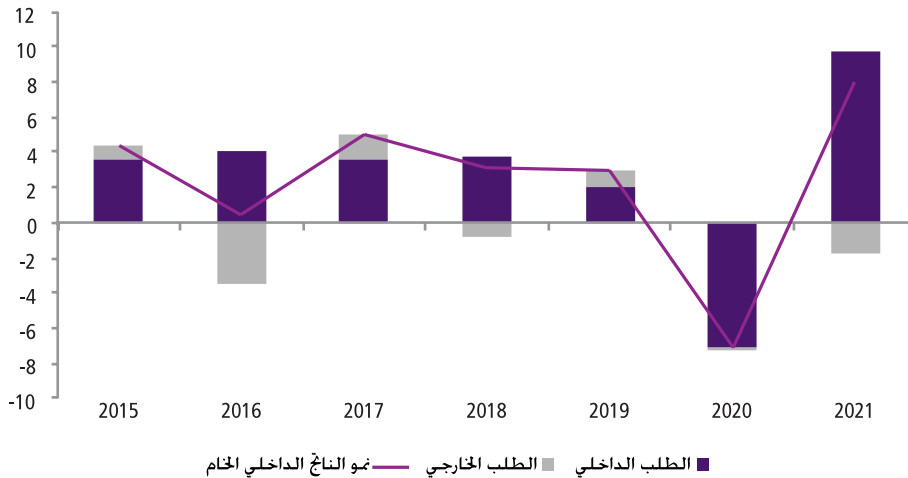


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

من جانبه، انتعش الاستثمار بنسبة 13,3%، بعد انخفاضه بنسبة 11,9%، وأفرز مساهمة إيجابية في النمو بواقع 3,8 نقطة مئوية. وقد نجم هذا التطور عن تزايد التشكيل الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 9,3% وهو تغير المخزون بنسبة 58% وكذا عن ارتفاع صافي اقتناء النفائس بنسبة 15,2%.

وفيما يتعلق بالصادرات الصافية من حيث القيمة الحقيقية، فقد سجلت مساهمة سلبية في النمو بنحو 1,8 نقطة مئوية بعد أن كانت سلبية بمقدار 0,1 نقطة قبل سنة، مما يعكس زيادات بلغت 8,7% في الصادرات و11,8% في الواردات بعد انخفاض كل منهما بنسب 15% و11,9% على التوالي.

رسم بياني 12.2.1: مساهمة مكونات الطلب في النمو (بالنقاط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 3.2.1: الاستثمار: تأثير الأزمة والانتعاش بعد جائحة كورونا

تخصص النظرية الاقتصادية مكانة مركزية للاستثمار بصفته محمدا لدينامية الاقتصاد وإحداث فرص الشغل. وبصفته مكونا من مكونات الطلب ومن خلال تأثيره كرافعة، فهو يشكل متغيرا رئيسيا لتحفيز أو إنعاش النشاط الاقتصادي. إلا أن مجموعة من الدراسات النظرية والتجريبية أثبتت أنه شديد التأثير بالبيئة والسياق. وعلى وجه الخصوص، فإن حالات الشكوك وانعدام الرؤية، مثل تلك التي سادت خلال أزمة جائحة كورونا، تعرقل وتقلل من تأثيره الاقتصادي والاجتماعي.

رسم بياني 1.3.2.1: حصة الاستثمار ضمن الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 و2020 (%)

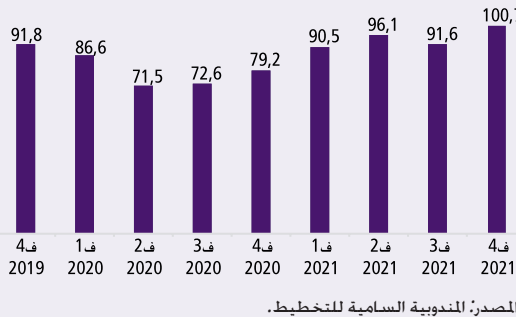


المصادر: البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط.

فقد كان لهذه الأزمة تداعيات هامة على الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى انكماش استثنائي للناتج الداخلي الإجمالي والاستثمار خلال سنة 2020. وتراجع هذا الأخير، الذي يقاس بالتشكيل الإجمالي للرأس مال، بنسبة 11,9% مقارنة بسنة 2019. وبالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، انخفض إلى 28,8% في سنة 2020، أي أقل من متوسطه المسجل بين سنتي 2014 و2019 بما عدده 2,4 نقطة مئوية.

ومقارنة مع دول أخرى سواء منها المتقدمة أو الصاعدة، فقد كان هذا الانخفاض كبيرا نسبيا وبلغ على وجه الخصوص 0,6 نقطة في فرنسا، ونقطة واحدة في ألمانيا، و1,4 نقطة في الهند.

رسم بياني 2.3.2.1: تطور الاستثمار (بملايير الدراهم)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويكشف تحليل التطور الفصلي¹ للاستثمار في المغرب أن الانخفاض بدأ منذ الفصل الأول من سنة 2020، ارتباطا بالشكوك المتعلقة بظهور وتطور الوباء على المستوى الدولي. وخلال الفصل الثاني، أدت القيود الصحية التي فرضتها السلطات الوطنية لاسيما الحجر الصحي للسكان اعتبارا من 20 مارس، إلى تسجيل انكماش حاد بنسبة 15,1% مقارنة بالفصل نفسه من السنة السابقة. ومع انتهاء فترة الحجر الصحي والرفع التدريجي للقيود الصحية، تراجع التقلص تدريجيا خلال النصف الثاني من سنة 2020، حيث انخفض إلى 13,9% في الفصل الثالث وإلى 14,7% في الفصل الرابع.

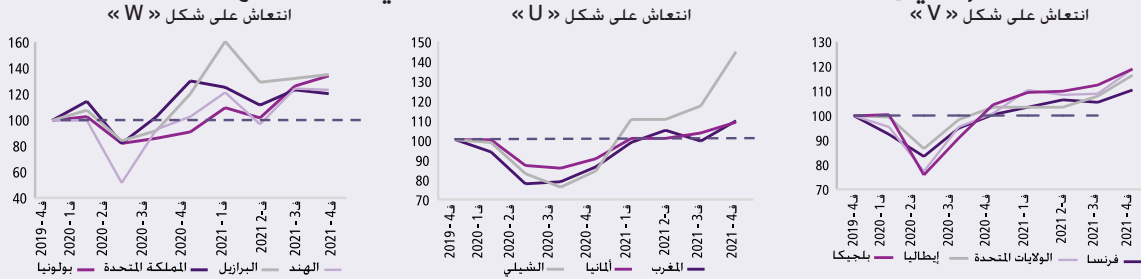
وخلال سنة 2021، تواصل انتعاش النشاط الاقتصادي، مما مكن من العودة إلى مستوى ما قبل الأزمة. فقد تحسن الاستثمار من حيث القيمة، بنسبة 20,2% مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 5,1% مقارنة بسنة 2019.

1 معطيات الحسابات الوطنية الفصلية سنة الأساس 2007.

وعلى مستوى النسيج الإنتاجي للقطاع الخاص، كشفت نتائج الاستقصاءات التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط في شهري يوليو وديسمبر 2020 بشأن تأثير الأزمة الصحية على نشاط المقاولات، أن ثلثا هذه المقاولات في جميع القطاعات قررت عدم إنجاز مجموع الاستثمارات المقررة لسنة 2020 وأن أكثر من 80% منها لم تخطط لأي مشروع استثماري في سنة 2021. وفي الصناعة على وجه الخصوص، تشير المعطيات المأخوذة من استقصاء الظرفية الذي يعده بنك المغرب إلى أن حوالي ثلث المقاولات صرحت بانخفاض نفقاتها الاستثمارية مقابل 10,3% في سنة 2019. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل استخدام الطاقات من 74,2% إلى 64,9%، وهو أدنى مستوى سجل منذ تعديل هذا الاستقصاء في سنة 2007، قبل أن يتحسن إلى 72,3% في سنة 2021.

إجمالاً، فإن الاستثمار يتطور منذ بداية الوباء تبعا لنمط «U» الذي سجل في اقتصادات أخرى مثل الشيلي وألمانيا. وتُظهر البيانات المتاحة على مستوى موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية² أن بعض الدول تمكنت من استئناف النشاط بوتيرة أسرع أي على شكل «V»، كما هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، التي كانت عودتها إلى مستويات ما قبل الأزمة سريعة نسبياً.

رسم بياني 3.3.2.1: نفقات الاستثمار (مؤشر الأساس 100 في الفصل الرابع 2019)

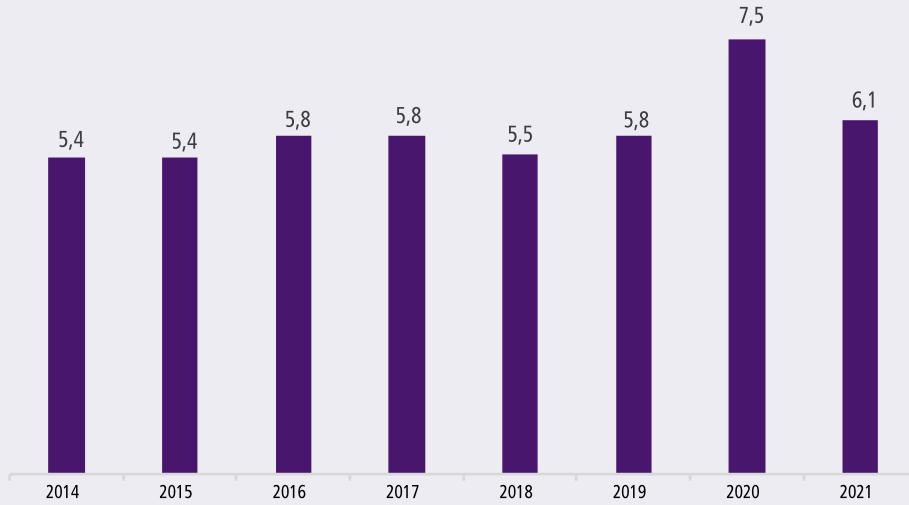


المصادر: معطيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمندوبية السامية للتخطيط، وحسابات بنك المغرب.

لقد ساهمت الإجراءات المتعددة التي اتخذتها السلطات في تسهيل تحقيق نمو اقتصادي قوي في سنة 2021 وانتعاش ولو بطيء نسبيا للاستثمار. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخطة الإقلاع التي رُصد لها مبلغ 120 مليار درهم والتي أطلقها جلالة الملك لدعم تعافي الاقتصاد. ومكنت هذه الخطة من تعزيز تأثير التحفيز المالي والنقدي التي تم إقرارها في سنة 2020 والتي تم الحفاظ على جزء كبير منها في سنة 2021.

فبعد تزايد من 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2019 إلى 7,5% في سنة 2020، ظل استثمار الخزينة في مستوى مرتفع خلال سنة 2021، أي 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالموازاة، حافظ بنك المغرب على جميع إجراءات التيسير النقدي، حيث أبقى بالخصوص على سعر الفائدة الرئيسي في 1,5%، وعلى نسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%، وكذا على العديد من برامج إعادة التمويل المخصصة لتلبية جميع احتياجات البنوك من السيولة. ومكنت هذه الإجراءات من الحفاظ على المنحى التنافسي لأسعار الفائدة على القروض وعلى الوتيرة المعتدلة للائتمان البنكي على الرغم من انتهاء العديد من برامج الضمان التي أقرتها لجنة اليقظة الاقتصادية في سنة 2020.

رسم بياني إ 4.3.2.1: تطور استثمار الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



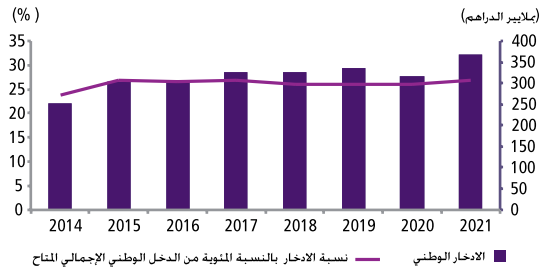
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وبنهاية سنة 2021، ظل السياق الاقتصادي الدولي والوطني، متسما بمستوى عال من عدم اليقين ترتب عنه تباطؤ انتعاش الاستثمار الخاص. وتشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط التي تم تجميعها خلال الشهر الأول من سنة 2022 إلى أن 71% من المقاولات لا تخطط لأي مشاريع استثمارية خلال سنة 2022، وأن 60% منها لا تتوقع العودة إلى الأوضاع العادية قبل سنة 2023. في مثل هذا السياق، من شأن تسريع الإصلاحات الهيكلية والتحسين المستمر لمناخ الأعمال، بالإضافة إلى السياسات المناسبة لمواجهة التقلبات الدورية، إعادة الثقة والوضوح اللازمين لاستعادة الاستثمار الخاص لديناميته.

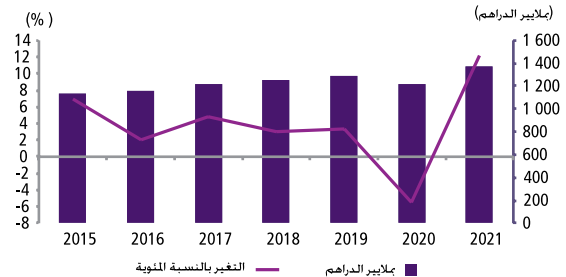
3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية

بعد انكماش بنسبة 7,1% في 2020، تحسن الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 11,4% إلى 1284,2 مليار درهم. وبالنظر إلى ارتفاع التدفقات نحو الخارج لعائدات الملكية بنسبة 58,6% إلى 17,5 مليار والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج بنسبة 29,4% إلى 105 مليار، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1371,7 مليار، متزايدا بنسبة 12,2% بدلا من انخفاض قدره 5,5% في 2020.

رسم بياني 14.2.1: الإدخار الوطني



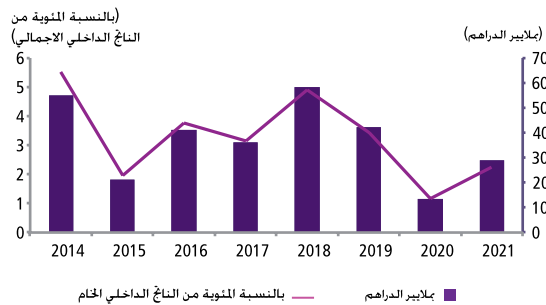
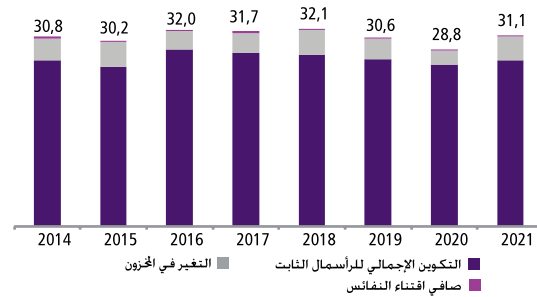
رسم بياني 13.2.1: الدخل الوطني الإجمالي المتاح



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وارتفع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 10,8% إلى 1002,1 مليار درهم كما تزايد الادخار الوطني بنسبة 16,2% إلى 369,6 مليار أو ما يعادل 26,9% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. أما الاستثمار، فقد بلغ 398,8 مليار درهم، أي 31,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 28,8% سنة 2020. في ظل هذه الظروف، تزايدت الحاجيات من التمويل من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 29,1 مليار درهم أو 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 13,4 مليار أو 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة من قبل.

رسم بياني 16.2.1: الحاجة للتمويل

رسم بياني 15.2.1: معدل الاستثمار
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.1 سوق الشغل¹

بعد تدهورها بشكل ملموس في سنة 2020، عرفت أوضاع سوق الشغل تحسنا نسبيا في 2021 حيث تم إحداث 230 ألف منصب شغل صافي. إلا أن هذا الأداء الجيد يظل غير كاف لتعويض الخسائر المسجلة سنة من قبل ودون التوقعات المنتظرة بالنظر إلى حجم الانتعاش الذي سجله الاقتصاد الوطني.

بموازاة ذلك، ولج سوق الشغل 309 ألف باحث عن العمل، وهو أكبر عدد سُجل منذ 2004، مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدل النشاط، والذي شمل حصريا النساء بتحسّن بواقع نقطة واحدة إلى 20,9%. في ظل هذه الظروف، ارتفعت نسبة البطالة بواقع 0,4 نقطة إلى 12,3% إجمالا، مع تزايدها بشكل ملحوظ بين الشباب في الوسط الحضري المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة والذين كان نصفهم تقريبا بدون عمل.

ورغم أن قطاع الخدمات كان هو الأكثر تضررا من القيود الصحية، إلا أنه استطاع إحداث 115 ألف منصب شغل بعد فقدانه 107 آلاف منصب في 2020. وسجل فرع البناء والأشغال العمومية 71 ألف منصب بعد تراجع بواقع 9 آلاف منصب. ورغم الموسم الفلاحي 2021/2020 الجيد جدا، اقتصرت مناصب الشغل التي أحدثتها القطاع الفلاحي في 68 ألف منصب بعد فقدانه 273 ألف منصب، بينما تواصل انخفاض حجم التشغيل في القطاع الصناعي، بما في ذلك الصناعة التقليدية بتراجع وصل إلى 19 ألف منصب شغل بعد 37 ألف منصب.

في هذا السياق، وأخذا بالاعتبار أيضا تطور القيمة المضافة، تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل² في الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 4,2% بعد تراجعها بنسبة 4,9% في 2020. بالمقابل، سجلت الأجور³ بالقيمة الحقيقية انخفاضا بنسبة 2,5%، بعد تزايدها بنسبة 2,5%، في القطاع الخاص، ونمو بنسبة 0,4%، بدلا من 1,2%، في الوظيفة العمومية.

1.3.1 الساكنة النشيطة

عرف سوق الشغل سنة 2021 التحاق 309 ألف باحث عن العمل، مقابل خروج 110 ألف باحث سنة من قبل، وبذلك تكون الساكنة النشيطة⁴ قد تزايدت بنسبة 2,6% إلى قرابة 12,3 مليون شخص. وكان هذا الارتفاع أكثر جلاء في الوسط الحضري بنسبة 3% مقابل 1,9% في القرى، وبين النساء بنسبة 6,6% مقابل 1,4% لدى نظرائهم الرجال. وتظل نسبة النساء محدودة ضمن السكان النشيطين بحصة تصل إلى 23,5%، ومؤهلات ضعيفة حيث بلغت نسبة

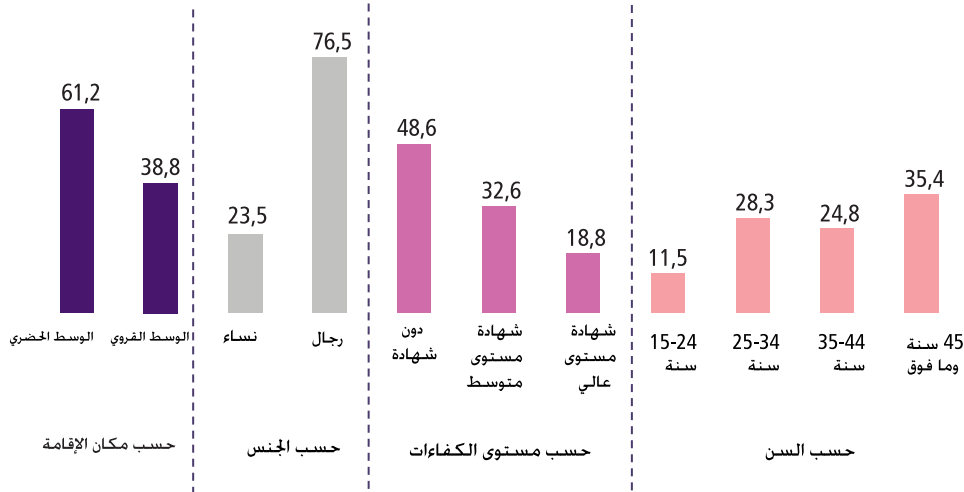
¹ على إثر التعديلات التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على الاستقصاء حول التشغيل، قامت هذه الأخيرة بنشر نتائجه للسنوات الممتدة من 2016 إلى 2021. ولأهداف تحليلية، قام بنك المغرب بربط السلاسل البيانية منذ سنة 1999 كلما كان ذلك ممكنا.

² تحتسب من خلال نسبة القيمة المضافة إلى عدد المستخدمين. وتجدر الإشارة إلى أن أرقام القيمة المضافة المستعملة في هذا الفصل من أرقام الحسابات الأساسية لسنة 2014. يعكس هذا المؤشر متوسط الأجر المحتسب على أساس معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص ووزارة الاقتصاد والمالية بالنسبة للوظيفة العمومية. وبالقيمة الحقيقية، يتم إزالة تأثير التضخم على هذه الأرقام من خلال استعمال مؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

⁴ يتعلق الأمر حسب المندوبية السامية للتخطيط باليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، والتي تمارس نشاطا إنتاجيا في أحد الفروع الاقتصادية أو التي تبحث عن عمل.

من ليس لديهم شهادات 48,6% على الصعيد الوطني و71,4% في الوسط القروي.

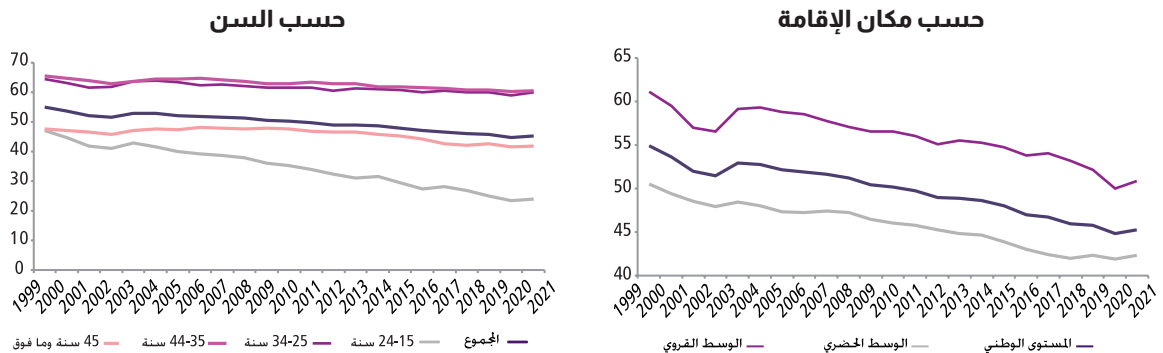
رسم بياني 1.3.1: بنية الساكنة النشيطة 2021 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

أخذاً بالاعتبار نمو عدد السكان المتراوحة أعمارهم ما بين 15 سنة فما فوق بنسبة 1,4%، سجل معدل النشاط¹ تحسناً بواقع 0,5 نقطة إلى 45,3% على الصعيد الوطني، وهو الأول من نوعه منذ 2004، مما يعكس ارتفاعات بواقع 0,9 نقطة إلى 50,9% في المناطق القروية وبواقع 0,4 نقطة إلى 42,3% في الوسط الحضري. وحسب النوع، تزايدت نسبة مشاركة المرأة بنقطة واحدة إلى 20,9%، بعد الانخفاض الحاد بواقع 1,6 نقطة في 2020، فيما ظلت مشاركة الرجال مستقرة في 70,4%.

رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط (%)



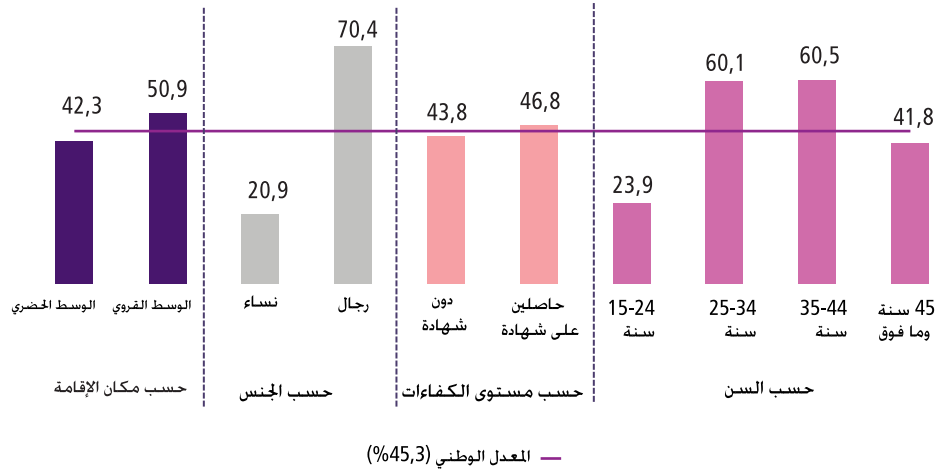
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وشمل ارتفاع معدل النشاط كافة الفئات العمرية، مع تسجيل نمو خاص بواقع 1,3 نقطة مئوية إلى 60,1% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة وبنسبة 0,4 نقطة إلى 23,9% لدى الشباب بين 15 و24 سنة. وضمن

¹ معدل النشاط أو المشاركة هو نسبة عدد النشيطين (مشتغلين أو عاطلين عن العمل) إلى السكان في سن العمل.

هذه الفئة الأخيرة، 26,2%¹ منهم ليسوا في وضعية تشغيل أو تدرس أو تكوين، الذي يعتبر 39,1%¹ بالنسبة للنساء مقابل 13,8%¹ لدى الرجال. ويعزى هذا التفاوت الكبير حسب النوع، وهي خاصية مشتركة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى الأعراف الاجتماعية، حيث أن 73,7%² من النساء غير النشيطات «ربات بيوت».

رسم بياني 3.3.1: معدل النشاط في 2021 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 1.3.1: مشاركة المرأة في سوق الشغل في المغرب

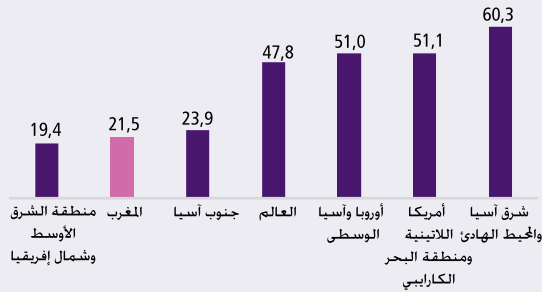
تشكل معضلة إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي أحد أهم التحديات المطروحة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية. بالفعل، وبغض النظر عن التداعيات الاجتماعية أو حتى النفسية التي قد تترتب عن هذا الإقصاء، فإن العديد من الدراسات قد أشارت إلى تكلفته الاقتصادية الكبيرة. وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في 2013¹، كان من شأن تقليص الفارق في معدل النشاط بين الرجال والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ثلاثة أضعاف إلى الضعفين مقارنة بالمتوسط المسجل في الأسواق الصاعدة والنامية أن يؤدي إلى مضاعفة وتيرة النمو في هذه المنطقة خلال العقد المنصرم، مما كان سيدير ربحا تراكميا يصل إلى ألف مليار دولار.

¹ الآفاق الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي 2013.

¹ «النشاط، الشغل والبطالة، النتائج الأولية»، المندوبية السامية للتخطيط، 2021.
² المصدر: مداخلة المندوب السامي للتخطيط خلال الاجتماع المنعقد في 10 مارس 2022، حول موضوع: «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية المستدامة».

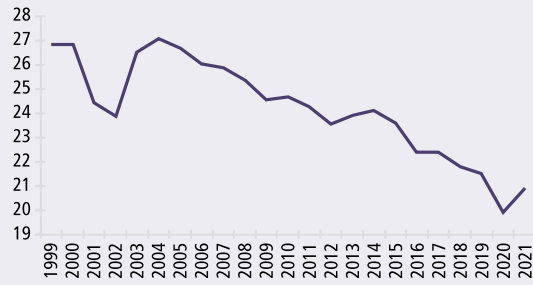
وفي المغرب، كما هو الحال في مختلف بقاع العالم، تمثل المرأة أكثر من نصف الساكنة بقليل، أي 18,2 مليون شخص في 2021. وتوجد قرابة 13,8 مليون منهن في سن العمل² إلا أنهن يتوفرن على مؤهلات ضعيفة حيث أن 46,1%³ منهن أميات وأغلبهن غائبات عن سوق الشغل. بالفعل، فإن أربع نساء من أصل خمس في سن العمل غير نشيطات، ومن المفارقة أن هذه الحصة في تزايد مستمر رغم التحسن النسبي في المستوى التعليمي للمرأة. ووفق دراسة⁴ مشتركة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، فإن الضعف الهيكلي لنشاط المرأة، وهي خاصة يتقاسمها المغرب مع باقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرده بالخصوص إلى المسؤوليات الأسرية المرتبطة بتربية الأطفال والأعمال المنزلية.

رسم بياني 1.1.3.1: نسبة مشاركة المرأة كمقارنة دولية (معطيات 2019 بالنسبة المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط و البنك الدولي.

رسم بياني 1.1.3.1: نسبة نشاط المرأة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحتى بعد انخراطهن في سوق الشغل، تواجه النساء صعوبات في الحصول على العمل. ففي سنة 2021، بلغت نسبة البطالة بينهن 16,8% على الصعيد الوطني، وتصل هذه الحصة إلى 41,9% بالنسبة للشابات المتراوح أعمارهن ما بين 15 و 24 سنة و 32,8% بالنسبة للواتي حصلن على شواهد عليا. وتعاني هذه الفئة الأخيرة على الخصوص، حسب المندوبية السامية للتخطيط⁵، من غياب أو عدم كفاية مناصب الشغل المتلائمة مع مؤهلاتها أو طموحاتها وكذا مع المتطلبات المضمنة في عروض العمل المقدمة.

أيضا، وحتى عندما يحصلن على مناصب عمل، فهذه الأخيرة عادة ما تتسم بالهشاشة وبضعف الجودة. وبالتالي، نجد أن أكثر من 60%⁶ من المناصب التي تشغلها النساء على الصعيد الوطني وقرابة 93%⁶ منها في الوسط القروي موجودة في قطاعات⁷ تتسم بهيمنة الأنشطة غير المهيكلة. علاوة على ذلك، 71,1% من المستخدمين لا تستفدن من التغطية الصحية المرتبطة بالعمل الذي يشغلنه.

² يتعلق الأمر بالأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.

³ « المرأة المغربية في أرقام، 20 سنة من التقدم»، المندوبية السامية للتخطيط.

⁴ المعالم الرئيسية للتشغيل في المغرب: إحصاء العراقيل أمام سوق عمل شمولي»، المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، فبراير 2022.

⁵ المصدر: مداخلة المندوب السامي للتخطيط خلال الاجتماع المنعقد في 10 مارس 2022، حول موضوع: «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية المستدامة».

⁶ أرقام سنة 2019.

⁷ يتعلق الأمر بالفلاحة، والتجارة والإصلاح والخدمات الشخصية والمنزلية.

ومن المرجح أن أزمة كوفيد-19 قد فاقت من هشاشة عمل المرأة وأن أثر الانتعاش المسجل في 2021 كان جزئياً فقط، مما يجعل التحدي أكثر صعوبة بالنسبة للسلطات العمومية. على سبيل المثال، من أجل رفع معدل النشاط ليصل إلى مستواه المسجل في سنة 1999، أي 26,9%، في أفق خمس سنوات، ينبغي إحداث 219 ألف منصب شغل جديد صافي سنوياً لفائدة النساء فقط⁸، ولبلوغ متوسط 33,1% المسجل لدى البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، يتعين خلق 404 ألف منصب شغل سنوياً. والحال أن الاقتصاد الوطني لم يحدث في المجمل خلال السنوات الخمس الأخيرة⁹، إلا 32 ألف منصب سنوياً تشمل النساء والرجال، علماً أن محتوى وتيرة النمو من فرص الشغل سجل بعض التباطؤ خلال السنوات الأخيرة.

جدول 1.1.3.1: عدد مناصب الشغل اللازم إحداثها لتحسين نسبة النشاط لدى النساء

الوضعية المسجلة في 2021	الوضعية في حالة عودة نسبة نشاط المرأة إلى مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا في 1999	الوضعية في حالة عودة نسبة نشاط المرأة إلى مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا في 2026	
13 785	14 816	14 816	السكانة النسوية في سن العمل ⁽¹⁾
20,9	26,9	33,1	نسبة نشاط المرأة (%)
2 881	3 978	4 900	السكانة النسوية النشيطة ⁽¹⁾
-	219	404	المتوسط السنوي للملتحقات بسوق العمل ⁽¹⁾

⁽¹⁾ بالآلاف.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب.

تحيل هذه المحاكاة إلى استنتاج مفاده أنه إضافة إلى سياسات التحفيز والترويج والتوعية، يظل تعزيز مشاركة المرأة في سوق الشغل رهيناً بالدرجة الأولى بتوفير دينامية اقتصادية قوية ومستدامة قادرة على استيعاب التدفقات الإضافية التي قد تنجم عن تحسن معدل النشاط لدى النساء.

⁸ أرقام محتسبة بناء على فرضية أن دخول المرأة إلى سوق العمل لن يتم إلا إذا كانت هنالك وظيفة شاغرة ينبغي شغلها وليس فقط أن تكون في وضعية بطالة.

⁹ يتعلق الأمر بالفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

ويتبين من خلال تحليل تطور معدل النشاط حسب الجهات أن باستثناء جهات سوس-ماسة والدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس التي انخفض فيها هذا المعدل بشكل طفيف والرباط-سلا-القنيطرة التي استقر فيها، سجلت الجهات الأخرى زيادات وصلت على وجه الخصوص إلى 3,2 نقطة مئوية في طنجة-تطوان-الحسيمة و2,7 نقطة في درعة-تافيلالت.

جدول 1.3.1 : معدل النشاط حسب الجهة (%)

التغير (بالنقطة المئوية)	2021	2020	
3,2	49,8	46,6	طنجة - تطوان - الحسيمة
0,1	42,5	42,4	جهة الشرق
-0,1	42,3	42,4	فاس- مكناس
0,0	44,2	44,2	الرباط -سلا- القنيطرة
0,9	44,4	43,5	بني ملال -خنيفرة
-0,1	47,7	47,8	الدار البيضاء-سطات
0,2	46,8	46,6	مراكش -آسفي
2,7	43,6	40,9	درعة- تافيلالت
-0,2	41,3	41,5	سوس-ماسة
0,4	44,5	44,1	جهات الجنوب

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

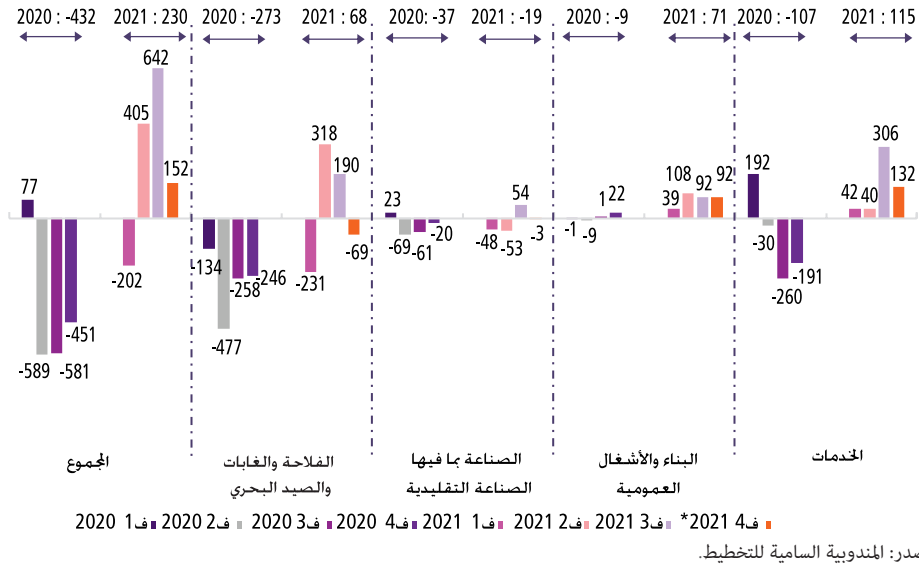
2.3.1 تطور التشغيل

مع استمرار الأزمة الصحية، تواصل تدهور أوضاع سوق الشغل في بداية سنة 2021، مما أدى إلى فقدان 202 ألف منصب شغل في الفصل الأول مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. لكن بفضل التقدم المحرز في حملة التلقيح والتخفيف التدريجي للقيود المفروضة، تحسنت الوضعية بشكل ملموس خلال الفصلين المواليين مع إحداث صاف لما عدده 405 ألف و642 ألف منصب على التوالي. وفي الفصل الرابع، عرقل ظهور متحور أوميكرون هذه الدينامية، حيث تم إحداث 152 ألف منصب شغل فقط. وفي مجموع السنة، يرجح أن يكون الاقتصاد الوطني قد أحدث 230 ألف منصب شغل على العموم، مقابل تراجع بواقع 432 ألف منصب في سنة 2020، ليرتفع عدد الساكن النشيطين إلى حوالي 10,8 مليون شخص.

أحدث قطاع الخدمات، الذي يعتبر المشغل الرئيسي لليد العاملة، 115 ألف منصب شغل بعد تراجع بواقع 107 ألف منصب في 2020، ومتوسط سنوي بلغ 204 ألف خلال سنتي 2019 و2018. وفي قطاع البناء والأشغال العمومية، انعكس التحسن الملحوظ في القيمة المضافة على مستوى التشغيل، حيث تم إحداث 71 ألف منصب شغل بعد فقدان 9 ألف في العام السابق. وبالعكس، في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، تواصل تديني حجم التشغيل، متراجعا بما قدره 19 ألف بعد 37 ألف. وعلى صعيد القطاع الفلاحي، على الرغم من الموسم الفلاحي 2021/2020 الجيد جدا، لم يتجاوز عدد المناصب الصافية المحدثة 68 ألف مقابل فقدان 273 ألف منصب خلال سنة 2020.

وأدت هذه التطورات إلى تغير طفيف في بنية التشغيل، حيث تعزز وزن كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية من 45,7% إلى 45,8% ومن 10,8% إلى 11,2% على التوالي، على حساب قطاعي الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية والفلاحة، اللذان تراجعتهما فيهما من 12,1% إلى 11,7% ومن 31,3% إلى 31,2%.

رسم بياني 4.3.1: مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)



* تم تقدير عدد مناصب الشغل المحدثة حسب كل قطاع على أساس بنية الشغل في الفصل الرابع من سنة 2021 كما أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط.

ونظرا لتزايد عدد السكان في سن النشاط، فقد ارتفعت نسبة التشغيل¹ من 39,4% إلى 39,7% على الصعيد الوطني. أما في المناطق القروية، فقد تحسنت بما قدره 1,4 نقطة مئوية إلى 48,4%، مع ارتفاع بواقع 1,5 نقطة إلى 24,3% بالنسبة للنساء وبنقطة واحدة إلى 71,9% لدى الرجال. وفي الوسط الحضري على العكس، تراجعت من جديد، وإن بوتيرة أبطأ، حيث انخفضت من 35,3% إلى 35,1%، مع انكماشها بواقع 0,9 نقطة إلى 57,6% وسط الرجال وتزايدها بواقع 0,4 نقطة إلى 13,9% لدى النساء.

ويشير تحليل بنية الشغل حسب الوضعية المهنية إلى أن نسبة الأجراء مستمرة في الارتفاع ووصلت إلى 51,8% بدلاً من 50,7% في 2020، لكن أكثر من نصف الأجراء (54,6%) يشتغلون بدون عقود عمل بينما يشتغل 13,2% بعقود محدودة الأجل. وبالنسبة للبقية، فإن 31,8% من النشيطين المشتغلين يعملون لحسابهم الخاص ونحو 14% يعملون بدون أجر، وجميعهم تقريباً يعملون كمساعدين للأسر في المناطق القروية.

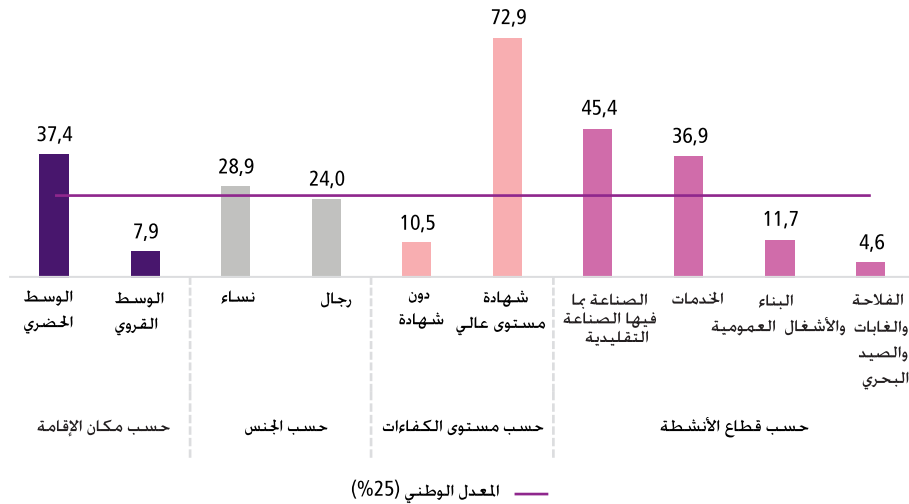
وفيما يتعلق بالمؤهلات، تستمر نسبة غير الحاصلين على الشهادات في التراجع، لكنها تبقى رغم ذلك في مستوى مرتفع قدره 52,9%. وتتراوح ما بين 36,2% في الخدمات و79,5% في الزراعة وتصل إلى 42,6% في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية وإلى 57,5% في البناء والأشغال العمومية. ويمثل حاملو الشهادات من المستوى المتوسط 31,2% من النشيطين المشتغلين وحاملو الشهادات العليا 15,9%.

¹ نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة 15 سنة فما فوق إلى إجمالي الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق. تقيس قدرة الاقتصاد على استخدام موارده من اليد العاملة.

وفيما يتعلق بظروف العمل، فإنها تظل هشة بشكل عام. حيث يستفيد ربع المشتغلين على العموم و45,4% من الأجراء من تغطية صحية مرتبطة بعملهم. وتحسن هذه النسبة حسب مستوى التأهيل، حيث ترتفع من 10,5% بالنسبة لغير الحاصلين على شهادات إلى 72,9% لدى حاملي الشهادات العليا، وتتراوح حسب فرع النشاط من 4,6% في الفلاحة إلى 45,4% في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية.

علاوة على ذلك، فإن 24,4% فقط من الساكنة النشيطة المشتغلة منخرطون في نظام من أنظمة التقاعد، 37,1% منهم في الوسط الحضري و 6,8% في المناطق القروية. وتصل هذه النسبة إلى 28,7% لدى النساء مقابل 23,1% لدى الرجال وترتفع من 9,9%¹ بالنسبة لغير حاملي الشهادات إلى 72,4%¹ لدى حاملي الشهادات العليا.

رسم بياني 5.3.1: نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم في 2021 (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 2.3.1: تداعيات أزمة كوفيد-19 على سوق الشغل

على الرغم من الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد العالمي في سنة 2021، ظلت أسواق الشغل تعاني من آثار أزمة كوفيد-19 للسنة الثانية على التوالي. فقد كان الانتعاش جزئياً وهشاً، لاسيما في الدول الصاعدة والنامية، التي يبقى فيها التقدم المحرز في حملة التلقيح ضعيفا وتدابير التحفيز المالي محدودة¹.

وحسب منظمة العمل الدولية، إذا كان جزء من السكان النشيطين الذين فقدوا عملهم خلال الأزمة قد تمكنوا من الاندماج من جديد في سوق الشغل، فإن شريحة لا يستهان بها لازالت تكافح من أجل إعادة الإدماج فيه. وعليه، بعد تسجيل تراجع بواقع 1,9 نقطة مئوية في سنة 2020، تحسن معدل المشاركة بمقدار 0,4 نقطة فقط في سنة 2021 ليصل إلى 59%، وهو مستوى يقل بواقع 1,5 نقطة عن ذلك المسجل في سنة 2019. بالإضافة لذلك، على الرغم من الزيادة الكبيرة بنحو 74 مليون منصب في سنة 2021، لم يصل حجم التشغيل إلى مستواه المسجل قبل الأزمة الصحية، مما قد يؤدي إلى زيادة البطالة الطويلة الأمد.

جدول 1.3.2.1: تطور الأوضاع في سوق الشغل حسب الجهة (%)

تغير 2021/2020	تغير *2021/2019	2021	2020	2019	
0,5	-1,0	61,7	61,2	62,8	أفريقيا
0,5	-0,5	45,3	44,8	45,8	المغرب
1,5	-2,1	60,6	59,1	62,7	الأمريكيتين
0,1	-0,7	50,6	50,5	51,3	البلدان العربية
0,1	-1,7	58,6	58,5	60,3	آسيا والمحيط الهادئ
0,1	-0,8	57,6	57,5	58,5	أوروبا وآسيا الوسطى
0,4	-1,5	59,0	58,6	60,5	العالم
0,3	-1,7	56,7	56,5	58,4	أفريقيا
0,3	-1,9	39,7	39,4	41,6	المغرب
2,0	-3,1	55,5	53,6	58,7	الأمريكيتين
0,0	-1,4	45,7	45,7	47,1	البلدان العربية
0,4	-1,9	55,8	55,3	57,7	آسيا والمحيط الهادئ
0,2	-1,0	53,5	53,4	54,6	أوروبا وآسيا الوسطى
0,6	-1,9	55,4	54,8	57,3	العالم
0,3	1,1	8,1	7,8	7,0	أفريقيا
0,4	3,1	12,3	11,9	9,2	المغرب
-1,0	1,9	8,3	9,3	6,4	الأمريكيتين
0,1	1,4	9,6	9,5	8,2	البلدان العربية
-0,5	0,5	4,8	5,4	4,3	آسيا والمحيط الهادئ
-0,1	0,4	7,1	7,1	6,6	أوروبا وآسيا الوسطى
-0,4	0,8	6,2	6,6	5,4	العالم

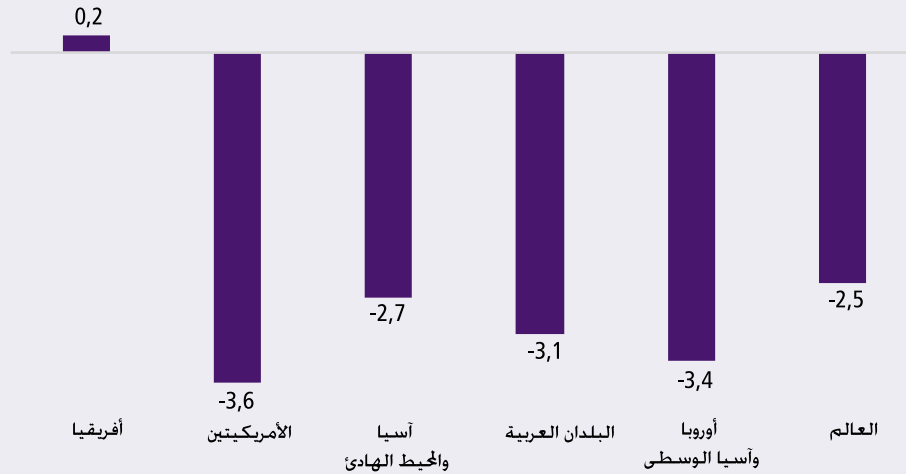
* اعتمدت سنة 2019 كمرجع من أجل تقييم تأثيرات الأزمة.

المصادر: إحصائيات منظمة العمل الدولية، تقديرات نونبر، 2021 والمندوبية السامية للتخطيط

¹ وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يتركز حوالي 86% من إجراءات التحفيز المالي في البلدان الغنية.

وفضلا عن ذلك، كان إجمالي عدد ساعات العمل في الأسبوع خلال سنة 2021 أقل بنسبة 2,5% من مستواه سنة 2019، وهو ما يعادل عجزاً قدره 73 مليون منصب شغل بدوام كامل². باستثناء إفريقيا، التي تجاوزت بشكل طفيف مستوى ما قبل الجائحة، سجلت جميع المناطق خسائر، لوحظ أكبرها في الأمريكتين بالإضافة لأوروبا وآسيا الوسطى مع انخفاضات بنسب 3,6% و3,4% على التوالي.

رسم بياني 1.2.3.1: عدد ساعات العمل في الأسبوع (مقارنة مع 2019، بالنسبة المئوية)



المصدر: إحصائيات منظمة العمل الدولية، تقديرات نونبر 2021.

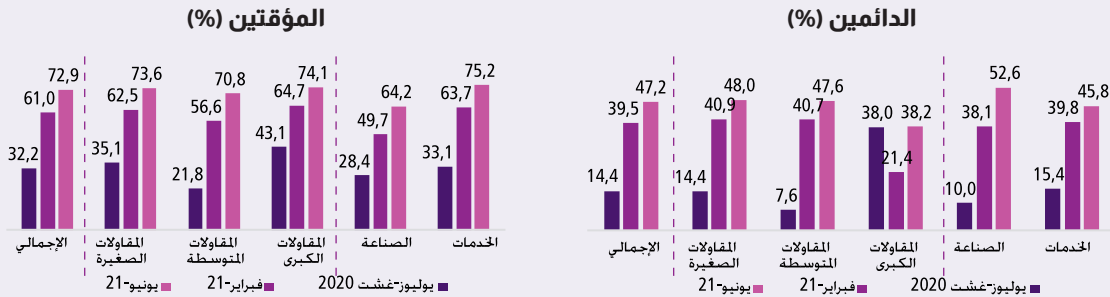
وفي المغرب، بالإضافة لإحصائيات البحث الوطني حول التشغيل المنجز من قبل المندوبية السامية للتخطيط، تشير العديد من المعطيات الأخرى المنشورة سواء من قبل المؤسسات الوطنية أو الدولية إلى أن الوباء استمر في التأثير على سوق الشغل خلال سنة 2021.

وتظهر نتائج استقصاءات³ البنك الدولي حول تتبع تأثير الأزمة على المقاولات الخاصة في المغرب أن 47,2% من المقاولات خفضت من عدد مستخدميها العاملين بدوام كامل، بين دجنبر 2019 ويونيو 2021، مقابل 39,5% في فبراير 2021 و14,4% في الفترة الممتدة ما بين يوليوز وغشت 2020. وتصل هذه الحصص إلى حوالي 48% بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وإلى 38,2% لدى المقاولات الكبرى. كذلك، استمرت نسبة المقاولات التي خفضت عدد عمالها المؤقتين منذ تفشي الوباء في التزايد، حيث بلغت ما يناهز 73% مقابل 61% في فبراير 2021 و32,2% في الفترة الممتدة ما بين يوليوز وغشت 2020. بالإضافة إلى ذلك، وبالخصوص في الفترة الممتدة ما بين يونيو 2020 ويونيو 2021، خفضت 35,1% من المقاولات ساعات عمل مستخدميها في حين صرحت 15,2% من المقاولات برفعها.

² على أساس عدد ساعات عمل أسبوعي يبلغ 48 ساعة.

³ يتعلق الأمر باستقصاء نوعي شمل عينة مكونة من 1096 مقاول، في ثلاث جولات: الأولى في يوليوز-غشت 2020، والثانية في فبراير 2021 والأخيرة في ماي-يونيو 2021.

رسم بيانية 2.2.3.1: الحصة التراكمية للمقاولات التي قلصت من عدد العمال



المصدر: استقصاءات البنك الدولي حول تتبع تداعيات الأزمة على المقاولات الخاصة.

في السياق نفسه، يظهر استقصاء المندوبية السامية للتخطيط⁴ لدى المقاولات أن 39% منها خفضت من عدد مستخدميها سنة 2021، مقارنة بفترة ما قبل الجائحة، وقلصت 21% منها قوتها العاملة بالنصف أو أكثر. وأظهر الاستطلاع أيضاً أن ما يناهز ربع المقاولات قد قامت أيضاً بخفض مستوى أجور مستخدميها، وهي حصة تتراوح بين 10% بالنسبة للمقاولات الكبرى و27% لدى المقاولات الصغيرة والصغيرة جداً.

في الوقت الراهن، ومع عودة الإصابات المتفرقة بالفيروس، من المحتمل أن تستمر تداعيات الأزمة لبضع سنوات أخرى، غير أنه وبعيداً عن التغيرات الكمية التي لحقت بمختلف المؤشرات، فإن تحولا حقيقيا يميز مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، لاسيما مع التغييرات الجوهرية التي طرأت على مستوى طبيعة ومتطلبات وأساليب تنظيم العمل. في هذا السياق، من الضروري إعادة توجيه السياسة العمومية الخاصة بالتشغيل نحو مرافقة السكان النشيطين، بهدف مساعدتهم على تعزيز كفاءتهم والعمل في أنشطة أكثر إنتاجية، بالموازاة مع مواءمة القوانين التنظيمية مع السياق الجديد لما بعد الجائحة.

⁴ يتعلق الأمر بالاستقصاء النوعي الرابع الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط لتقييم آثار الجائحة على تطور أنشطة المقاولات خلال سنة 2021. وقد تم إجراؤه ما بين 17 و20 يناير 2022، لدى عينة تشمل 2300 مقاولة منظمة تمثل جميع الوحدات العاملة في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والطاقة والمعادن وصيد الأسماك والتجارة والخدمات التجارية غير المالية.

3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص

أسفر تزايد عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يفوق بكثير مناصب الشغل المحدثة، عن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل مجدداً، وذلك بعد الارتفاع الكبير المسجل سنة 2020. وتزايد بالتالي عدد العاطلين عن العمل بنسبة 5,5% إلى 1,5 مليون شخص، وهو ما يشمل نمواً بنسبة 10,4% في الوسط الحضري إلى 1,3 مليون وانكماشاً بواقع 14,6% في المجال القروي إلى 237 ألف.

ويشكل الرجال أغلب هذه الساكنة بحصة 67,9%، ويهيمن عليها العاطلون عن العمل لمدة طويلة¹ والباحثون عن عمل لأول مرة الذين يمثلون 72,5% و48,2% على التوالي. وتتميز بمستواها التعليمي المرتفع نسبياً مقارنة بالساكنة المشغلة، بحصة 81,9% مقابل 47,1% من حاملي الشهادات.

رسم بياني 6.3.1: بنية الساكنة العاطلة عن العمل في 2021 (%)

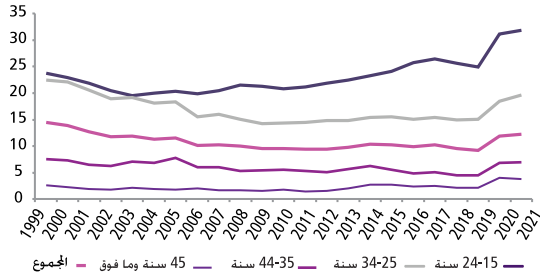


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

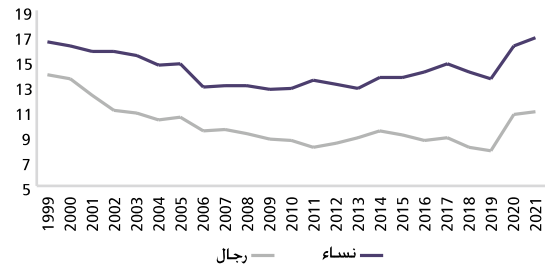
وأخذاً في الاعتبار تطور الساكنة النشيطة، ارتفعت نسبة البطالة من جديد حيث انتقلت من 11,9% إلى 12,3% على العموم، ومن 15,8% إلى 16,9% في المدن، ومن 5,9% إلى 5% في القرى. وكان الارتفاع أكثر حدة في صفوف النساء بزيادة قدرها 0,6 نقطة إلى 16,8% مقابل 0,2 نقطة إلى 10,9% لدى الرجال. وحسب الفئة العمرية، ارتفعت هذه النسبة بشكل خاص بواقع 0,6 نقطة إلى 31,8% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة وبواقع 1,1 نقطة إلى 19,6% لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 25-34 سنة، بينما انخفضت بواقع 0,2 نقطة إلى 3,8% بالنسبة للعمال النشيطين الذين يبلغون من العمر 45 عاماً فأكثر. كما تظل البطالة أكثر انتشاراً بين السكان المؤهلين، حيث وصلت نسبتها إلى 19,6% لدى الحاصلين على شهادات مقابل 4,6% لدى غير الحاصلين على شهادات.

¹ عاطل عن العمل لمدة تفوق سنة.

رسم بياني 8.3.1: نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)



رسم بياني 7.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وعلى المستوى الجهوي، سجلت نسبة البطالة ارتفاعا أكثر حدة في جهة بني ملال-الخنيفرة والدار البيضاء-سطات بزيادات بلغت على التوالي 2,2 و1,2 نقطة. وعلى العكس، شهدت بعض الجهات تراجعاً لحوط أهمها في الشرق بواقع 2,6 نقطة.

جدول 2.3.1: نسبة البطالة حسب الجهات (%)

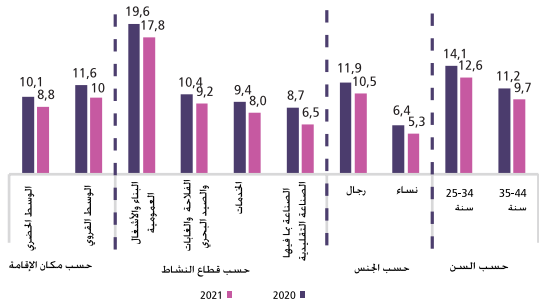
التغير (بالنقطة المئوية)	2021	2020	
0,0	10,4	10,4	طنجة - تطوان - الحسيمة
-2,6	18,1	20,7	جهة الشرق
0,9	13,4	12,5	فاس- مكناس
-0,5	12,2	12,7	الرباط -سلا- القنيطرة
2,2	9,6	7,4	بني ملال -خنيفرة
1,2	14,6	13,4	الدار البيضاء-سطات
0,7	7,6	6,9	مراكش -آسفي
0,7	9,6	8,9	درعة- تافيلالت
-0,5	11,3	11,8	سوس ماسة
0,3	20,1	19,8	جهات الجنوب

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

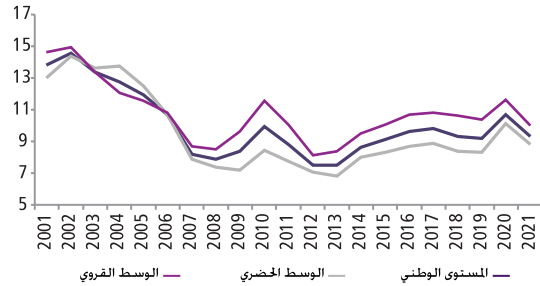
ورافق تفاقم معدل البطالة انخفاض هام في التشغيل الناقص¹. ويرتبط هذا بالأساس بارتفاع متوسط عدد ساعات العمل الذي بلغ 19,3% والذي كان قد تراجع بنفس الحدة سنة 2020 بسبب القيود الصحية. وبذلك، انخفضت نسبة السكان النشيطين في حالة التشغيل الناقص من 10,7% إلى 9,3% على المستوى الوطني ومن 10,1% إلى 8,8% في المدن ومن 11,6% إلى 10% في القرى. وقد هم هذا الانخفاض الرجال والنساء على حد سواء، حيث انخفضت معدلاتهم على التوالي من 11,9% إلى 10,5% ومن 6,4% إلى 5,3%. وحسب قطاع النشاط، تراوح التراجع بين 1,2 نقطة في الفلاحة والغابات والصيد البحري و2,2 نقطة في الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية.

¹ يتكون السكان النشيطون في حالة التشغيل الناقص من الأشخاص الذين اشتغلوا: (1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي، ومستعدون للعمل لساعات إضافية، أو (2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لمؤهلاتهم وتكوينهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

رسم بياني 10.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب خصائص الساكنة المشتغلة (%)



رسم بياني 9.3.1: نسبة الشغل الناقص حسب مكان الإقامة (%)



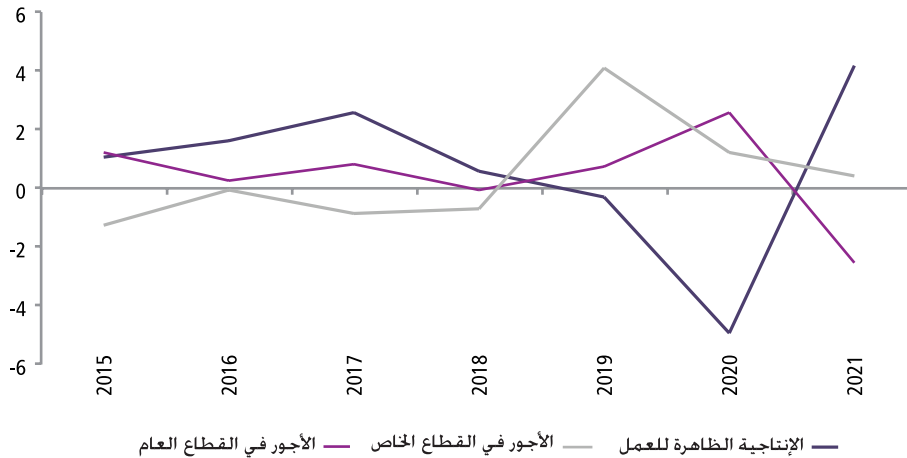
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

4.3.1 الإنتاجية والأجور

شهدت الإنتاجية الظاهرة للعمل في القطاعات غير الفلاحية تحسناً بنسبة 4,2% سنة 2021 بعد انكماش بواقع 4,9% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور لارتفاع القيمة المضافة بواقع 6,6%، بعد انخفاض بنسبة 6,9% ونمو عدد العاملين بواقع 2,3% مقابل تراجع بنسبة 2,1%. وبلغ الارتفاع 4,5%، بدلا من تدني بنسبة 3,6% في القطاع الثانوي و3,9%، بعد انخفاض بنسبة 5,8%، في القطاع الثالثي.

في الوقت نفسه، تراجعت الأجور في القطاع الخاص بنسبة 1,2%، بعد ارتفاعها بواقع 3,2% سنة 2020 بالقيمة الإسمية وبنسبة 2,5% مقابل ارتفاعها بواقع 2,5% بالقيمة الحقيقية. وفي الوظيفة العمومية، حافظت الأجور على وتيرة نموها عند 1,8% بالقيمة الإسمية وارتفعت بنسبة 0,4% بدلاً من 1,2% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 11.3.1: الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية (التغير %)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.3.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

2021	2020	2019		
مؤشرات النشاط				
12 280	11 971	12 082		السكان النشيطون (بالآلاف)
7 511	7 291	7 204	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 770	4 680	4 878	وسط قروي	
45,3	44,8	45,8		معدل النشاط (%)
42,3	41,9	42,3	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
50,9	50,0	52,2	وسط قروي	
70,4	70,4	71,0	رجال	حسب الجنس
20,9	19,9	21,5	نساء	
مؤشرات الشغل				
230	-432	165		مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
100	-137	250	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
130	-295	-85	وسط قروي	
68	-273	-146	الفلاحة والغابات والصيد البحري	حسب القطاع
-19	-37	17	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية	
71	-9	24	البناء والأشغال العمومية	
115	-107	267	الخدمات	
10 772	10 542	10 975		السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)
6 239	6 140	6 277	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
4 533	4 403	4 698	وسط قروي	
39,7	39,4	41,6		معدل الشغل (%)
35,1	35,3	36,9	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
48,4	47,0	50,3	وسط قروي	
مؤشرات البطالة والشغل الناقص				
12,3	11,9	9,2		معدل البطالة (%)
16,9	15,8	12,9	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
46,7	45,3	39,2	الشباب البالغون بين 15 و24 سنة	
5,0	5,9	3,7	وسط قروي	
9,3	10,7	9,2		نسبة الشغل الناقص (%)
8,8	10,1	8,3	وسط حضري	حسب مكان الإقامة
10,0	11,6	10,4	وسط قروي	
الإنتاجية و الأجر (التغير %)				
4,2	-4,9	-0,3		الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية
-1,2	3,2	1,0	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجر في القطاع الخاص
-2,5	2,5	0,8	بالقيمة الحقيقية	
1,8	1,8	4,3	بالقيمة الاسمية	متوسط الأجر في القطاع العام
0,4	1,2	4,1	بالقيمة الحقيقية	

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة المالية والاقتصاد وحسابات بنك المغرب.

4.1 التضخم

في سياق يتسم بارتفاع الضغوط التضخمية الخارجية، سجل التضخم تسارعاً ملموساً سنة 2021 مع بقائه في المتوسط في مستويات معتدلة. وهكذا، بلغ 1,4% في المتوسط خلال السنة بدلاً من 0,7% سنة 2020 و0,2% سنة 2019.

ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تسارع نمو التضخم الأساسي، الذي بلغ 1,7% بعد 0,5% سنة 2020. وهو ما يعكس تأثير الأسعار المحلية بتزايد الأسعار الدولية للسلع الأساسية، لاسيما المواد الغذائية والطاقة وكذا باختلالات سلاسل الإنتاج والإمدادات العالمية وبتصاعد تكاليف الشحن الدولي.

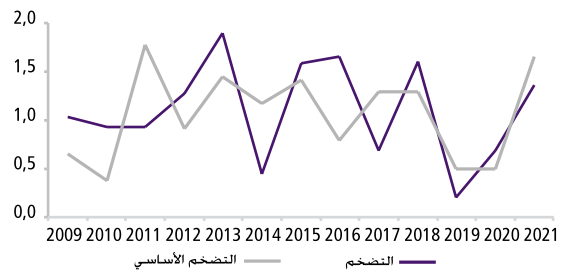
وهكذا، ارتفعت أسعار الوقود وزيت التشحيم بنسبة 12,9% سنة 2021 بعد انخفاضها بواقع 12,4% سنة من قبل. بالمقابل، تراجعت أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمنة بنسبة 1,3% بعد ارتفاعها بنسبة 2% سنة 2020 نظرا للظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي 2021/2020. غير أن بعض هذه المواد، لا سيما الدواجن، تضررت من ارتفاع تكلفة المدخلات وإغلاق بعض وحدات الإنتاج. وفيما يخص الأسعار المقننة، فقد ارتفعت بنفس الوتيرة المسجلة في السنة السابقة، أي 1,2%.

أما أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية، فقد عرف مؤشرها باستثناء التكرير نمواً ملموساً بنسبة 4,3% مقابل انخفاض بواقع 1,2% سنة 2020، مع تسجيل ارتفاعات ملحوظة خاصة على مستوى الصناعات الكيماوية والتعدين والصناعات الغذائية.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم (%)



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

جدول 1.4.1: أسعار الاستهلاك (التغير بالنسبة المئوية) *

2021	2020	2019	2018	2017	2016	أصناف المنتجات
1,4	0,7	0,2	1,6	0,7	1,6	مؤشر أسعار الاستهلاك
-1,3	2,0	-1,5	3,0	-3,1	7,5	المواد الغذائية المتقلبة الأسعار
1,2	1,2	1,3	0,9	0,8	0,7	المنتجات المقتنة الأسعار
12,9	-12,4	-2,7	5,5	8,8	-1,7	الوقود وزيوت التشحيم
1,7	0,5	0,5	1,3	1,3	0,8	مؤشر التضخم الأساسي
1,8	0,0	-1,1	1,4	1,6	0,6	- المواد الغذائية
1,9	0,3	1,2	1,2	1,4	1,1	- الملابس والأحذية
1,6	1,3	1,5	1,0	1,1	1,0	- السكن، الماء، الغاز، الكهرباء والمحروقات الأخرى ⁽¹⁾
1,1	0,2	0,4	0,2	0,5	0,6	- أثاث، ومعدات منزلية وأدوات الصيانة العادية للمساكن
2,2	0,5	0,0	1,0	2,4	1,0	- الصحة ⁽¹⁾
1,7	0,7	0,7	0,3	-0,4	0,2	- النقل ⁽²⁾
-0,2	-0,4	3,3	1,0	-0,2	-0,2	- المواصلات
1,1	-1,4	0,3	0,1	0,6	1,7	- الترفيه والثقافة ⁽¹⁾
1,6	2,7	3,5	2,6	2,7	2,3	- التعليم
1,0	1,1	1,4	1,1	3,2	2,5	- مطاعم وفنادق
2,4	1,4	0,8	1,8	0,9	0,3	- مواد وخدمات أخرى ⁽¹⁾

* تركز التغيرات على المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط لمؤشر أسعار الإستهلاك (2017 سنة أساس) ابتداء من سنة 2018، وعلى مؤشر أسعار الإستهلاك (2006 سنة أساس) قبل هذه السنة.
 (1) باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقتنة.
 (2) باستثناء المنتجات ذات الأسعار المقتنة والوقود وزيوت التشحيم.
 المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

على الرغم من التزايد الهام في أسعار بعض المدخلات الفلاحية وانخفاض إنتاج الدواجن جراء القيود الصحية، فقد سجل عرض المواد الغذائية المتقلبة الأسعار على العموم تحسنا ملموسا سنة 2021، بفضل الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي. وبذلك، تراجعت أسعار هذه المنتجات بنسبة 1,3% في المتوسط بدلا من ارتفاعها بنسبة 2% سنة 2020. وكان لهذا التراجع تأثير تنازلي على التضخم مع مساهمة سلبية قدرها 0,2 نقطة مئوية بدلا من مساهمة إيجابية بواقع 0,3 نقطة سنة 2020.

رسم بياني 3.4.1: المساهمات في التطور الشهري لأسعار المواد الغذائية المتقلبة في 2021 (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

بعد انخفاض متوسط، على أساس سنوي، بواقع 3,8% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، سجلت أسعار هذه المنتجات ارتفاعا بوتيرة متوسطة قدرها 2,7% بين أبريل ويوليو. ويعزى هذا التطور، من جهة، للضغوطات الصادرة عن الطلب الداخلي، لا سيما خلال الفترة المحيطة بشهر رمضان، وعن الطلب الخارجي على بعض الخضروات، خصوصا الطماطم¹. ومن ناحية أخرى، يعكس هذا التطور ارتفاع أسعار منتجات الدواجن على إثر إغلاق بعض وحدات الإنتاج وكذا التكلفة المرتفعة لبعض المدخلات، خاصة الصوجا. وقد انخفضت الأسعار بعد ذلك بنسبة 4,1% في المتوسط بين غشت ونونبر، نتيجة لوفرة العرض من الخضار والفواكه² مع دخول البواكر للسوق، قبل أن ترتفع بنسبة 3,1% في دجنبر.

وحسب المنتج، تراجعت بالخصوص أسعار «الحوامض» بنسبة 22,6%، و«الخضر الطرية» بواقع 5,4%، و«الفواكه الطرية» بنسبة 1,1%، في حين ارتفعت أسعار «الدواجن والأرناب» بنسبة 6,6% و«الأسماك الطرية» بواقع 1,8%.

2.1.4.1 المحروقات وزيت التشحيم

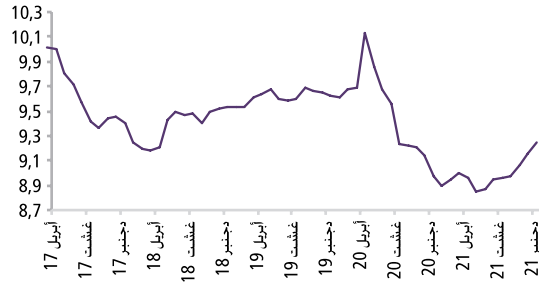
بفضل الانتعاش الاقتصادي والسياسة الحذرة لمنظمة أوبيب+ بشأن رفع الإنتاج، واصلت الأسعار الدولية لمنتجات النفط توجهها التصاعدي الذي بدأ منذ المستوى الأدنى المسجل في أبريل 2020. وقد بلغ سعر البرنت، على وجه الخصوص، 70,4 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2021، أي بزيادة قدرها 66,5% مقارنة بسنة 2020 و10% مقارنة بسنة 2019.

¹ ارتفعت صادرات الطماطم بنسبة 38% ما بين أبريل ويوليو من سنة 2021.

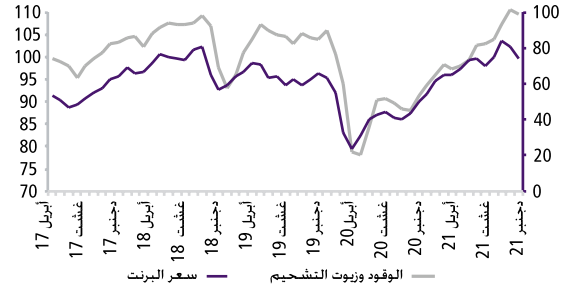
² بيان صحفي صادر عن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتاريخ 2 نونبر 2021 عن أوضاع سوق المواد الغذائية في المملكة وذلك من حيث توفير المواد وتطور الأسعار.

وقد أدى هذا الارتفاع، الذي خفَّ حدته بفضل تزايد قيمة العملة الوطنية بنسبة 5,7% في المتوسط إزاء الدولار الأمريكي، إلى تصاعد أسعار الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 12,9% مقابل تراجعها بنسبة 12,4% في 2020. بالتالي، بلغت مساهمة هذه الأسعار في التضخم 0,3 نقطة مئوية سنة 2021 مقابل مساهمة سلبية قدرها 0,3 نقطة سنة من قبل.

رسم بياني 5.4.1: سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (درهم/دولار)



رسم بياني 4.4.1: أسعار الوقود وزيوت التشحيم (مؤشر أساس 100=2017) وسعر البرنت (بالدولار للبرميل)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

3.1.4.1 المنتجات المقننة الأسعار

تزايدت الأسعار المقننة بنسبة 1,2% في 2021، وهي نفس الوتيرة المسجلة في السنة السابقة. فقد ارتفعت أسعار النقل الطرقي للمسافرين بنسبة 4,3% ما بين يوليو و غشت 2021، وذلك رغم عدم صدور أي قرار رسمي بهذا الشأن. وهو ما أدى، إلى جانب تأثير الزيادات التي طبقتها شركات النقل ما بين يونيو ونونبر 2020، إلى ارتفاع هذه الأسعار بنسبة 7,2% على طول سنة 2021 بدلا من 6,6% في 2020.

بدورها، ارتفعت أسعار التبغ بنسبة 2,3% في يناير، نتيجة للزيادة في الضريبة الداخلية على الاستهلاك التي أقرها قانون المالية لسنة 2021، وبنسبة 3,5% في مجموع السنة أخذا بالاعتبار تأثير الزيادات السابقة¹. بالمقابل، ونتيجة على الخصوص لقرار وزارة الصحة والحماية الاجتماعية القاضي بتخفيض أسعار بعض الأدوية²، تراجع أسعار هذه المنتجات من جديد بنسبة 0,8% في 2021 مقابل انخفاض بنسبة 0,7% في 2020.

وإجمالا، ظلت مساهمة أسعار المنتجات المقننة في التضخم مستقرة من سنة لأخرى في 0,3 نقطة مئوية.

¹ تمت الزيادة في أسعار التبغ بنسبة 2,1% ابتداء من فاتح غشت 2020.

² الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 غشت 2021.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة في التغير الشهري للمنتجات المقننة الأسعار في التضخم في 2021 (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

4.1.4.1 التضخم الأساسي

في سنة 2021، انخرط التضخم الأساسي في مسار تصاعدي، حيث انتقل من 0,4% في يناير إلى 3,6% في ديسمبر، وهو أعلى مستوى له منذ يناير 2009. إضافة إلى ذلك، هم الارتفاع كافة المواد تقريبا وتزايدت نسبة المنتجات المدرجة داخل مؤشر التضخم الأساسي التي ارتفعت أسعارها بأكثر من 2% إلى 44% في ديسمبر بعد أن كانت 12,1% في يناير.

وإضافة إلى تأثير انتعاش الطلب، يعزى هذا التطور من جانب العرض إلى تأثير الأسعار الداخلية بالارتفاع الكبير في الأسعار الدولية للسلع الأساسية لاسيما المواد الغذائية، وإلى الاختلالات في سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية وكذا إلى الزيادات الحادة في تكاليف الشحن الدولي.

وارتبط تسارع التضخم الأساسي فيما يقارب الثلثين بالتطور المسجل على صعيد مكونه الغذائي الذي ارتفعت أسعاره في المتوسط بنسبة 1,8% مقابل استقراره في 2020. وسُجلت أعلى الارتفاعات على مستوى «الزيوت» بنسبة 10% مقابل 1,8% سنة من قبل و«المنتجات المصنعة من الحبوب» بنسبة 2% بدلا من 0,2%. علاوة على ذلك، ونتيجة بالأساس للتزايد الحاد في أسعار استيراد علف الماشية¹، تقلص تراجع أسعار «اللحوم الطرية» من 2,6% إلى 0,1%.

ودون احتساب المنتجات الغذائية، تطورت الأسعار أيضا بوتيرة أسرع من السنة السابقة في مجموع الفروع باستثناء «التعليم» و«الفنادق والمطاعم» اللذان سجلا تباطؤا من 2,7% إلى 1,6% ومن 1,1% إلى 1% على التوالي. وبلغت الارتفاعات على الخصوص 1,9% بدلا من 0,3% بالنسبة «للملابس والأحذية» و1,1% مقابل انخفاض بنسبة 1,4% في «الترفيه والثقافة».

¹ تصنع هذه الأعلاف بالأساس من الذرة والصويا وعباد الشمس المستورد.

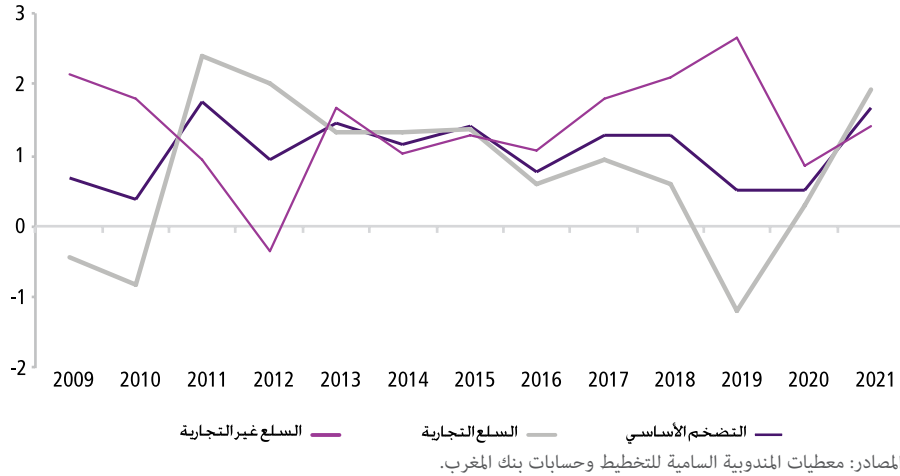
إجمالاً، وعلى طول السنة، بلغ التضخم الأساسي 1,7% في المتوسط مقابل 0,5% سنة من قبل وارتفعت مساهمته في التضخم إلى نقطة مئوية واحدة مقابل 0,5 نقطة في 2020.

السلع التجارية والسلع غير التجارية

شمل تسارع التضخم الأساسي في 2021 المنتجات التجارية وأيضا المواد غير التجارية. فقد ارتفعت أسعار الفئة الأولى بنسبة 1,9% بدلا من 0,3% في 2020، نتيجة للتزايد الملموس في أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفع مؤشر منظمة التغذية والزراعة بنسبة 28,1%. ويرتبط ارتفاعها أيضا بتسارع التضخم لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين خاصة منطقة الأورو التي انتقل فيها من سنة لأخرى من 0,3% إلى 2,6%.

من جهتها، تزايدت أسعار السلع غير التجارية بنسبة 1,4% بدلا من 0,9%، مدفوعة بالأساس بارتفاع أسعار «اللحوم الطرية». ودون احتساب هذه الأخيرة، كانت وتيرة نموها تستظل مستقرة.

رسم بياني 7.4.1: تطور التضخم الأساسي (%)



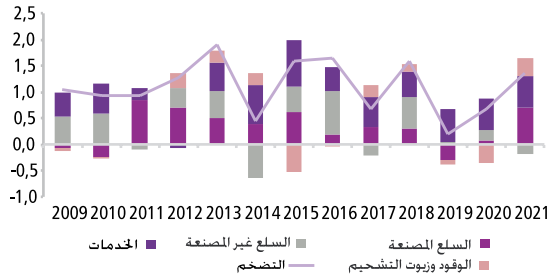
2.4.1 السلع والخدمات

يشير تقسيم سلة مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سلع وخدمات¹ إلى أن تسارع التضخم في 2021 يعزى بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار السلع الذي انتقل من 0,4% إلى 0,9%، فيما بقي نمو أسعار الخدمات مستقرا في 1,6%. وبالفعل، تزايدت أسعار السلع المحولة بنسبة 1,7% بدلا من 0,2% في 2020، لتعكس من جهة انتعاش الطلب، نتيجة تخفيف القيود الصحية، والتغييرات في بنية استهلاك الأسر التي خصصت جزءاً من نفقاتها المخصصة عادة للخدمات، لاستهلاك السلع. ومن جانب العرض، يعكس هذا التطور الاضطرابات المسجلة على مستوى سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية وكذا الارتفاع الحاد في أسعار المواد الأساسية وتكاليف النقل البحري.

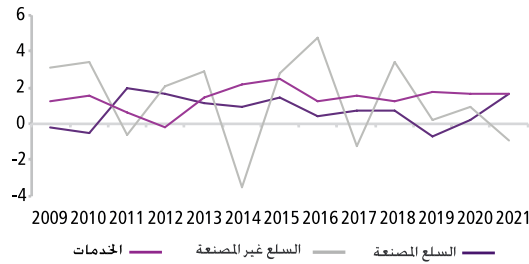
¹ بناء على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يميز بنك المغرب بين أربع فئات: السلع المحولة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، السلع غير المحولة، الوقود وزيوت التشحيم والخدمات.

بالمقابل، عرفت أسعار السلع غير المحولة، المكونة بالأساس من المنتجات الغذائية الطرية، تراجعاً بنسبة 1% بعد ارتفاعها بنفس المستوى سنة من قبل، وذلك بفضل الأوضاع المناخية الجيدة التي ميزت الموسم الفلاحي 2021/2020.

رسم بياني 9.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 8.4.1: أسعار السلع والخدمات (التغير بالنسبة المئوية)

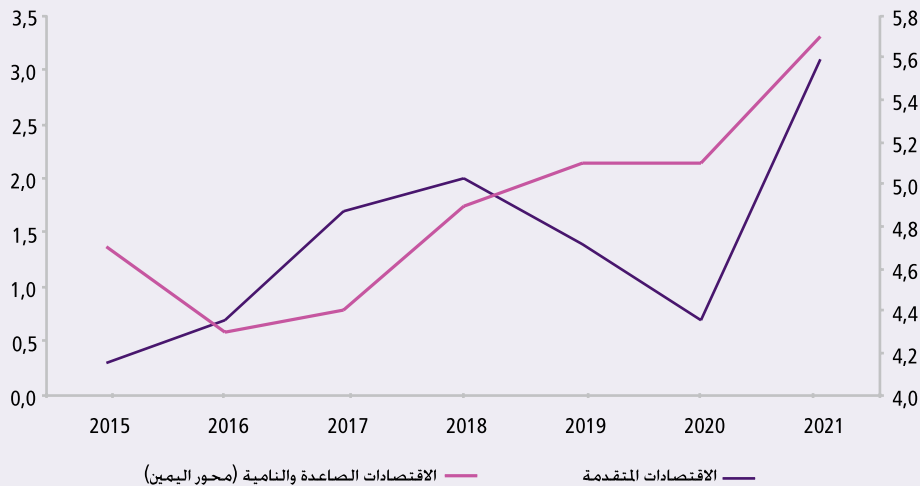


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.4.1: تصاعد الضغوط التضخمية في سنة 2021

خلال سنة 2021، شهد التضخم تسارعا شبيه عام على الصعيد الدولي. وقد بلغ في مجموع السنة 3,1% في المتوسط مقابل 0,7% في 2020 في الاقتصادات المتقدمة و5,7% بدل 1,5% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

رسم بياني 1.1.4.1: تطور التضخم في الدول المتقدمة وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية (%)



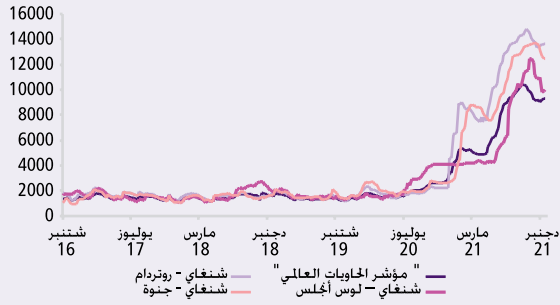
المصدر: صندوق النقد الدولي

ويعزى هذا التطور من جهة الطلب إلى الانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي، الذي استفاد من تخفيف القيود الصحية ومن الدعم الاستثنائي المقدم من خلال السياسات المالية والنقدية في العديد من البلدان. ومن جانب العرض، تزايدت حدة ارتفاع التضخم بفعل التصاعد الهام في أسعار السلع الأساسية لاسيما المواد الطاقية والغذائية، واضطراب سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية، وارتفاع تكاليف النقل، خاصة البحري.

هكذا، ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 53,3% في المتوسط في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، مع تزايد سعر برميل النفط الخام على وجه الخصوص بنسبة 66,5%. علاوة على ذلك، وبسبب القيود الصحية، واصلت تكاليف الشحن البحري ارتفاعها الذي بدأ في 2020، حيث نمت بنسبة 248,6% من سنة لأخرى.

وفقاً لتقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنجز لصالح دول مجموعة العشرين¹، فإن هذا الارتفاع البالغ في التكاليف قد يفسر ثلاثة أرباع الزيادات في التضخم المسجلة في هذه الاقتصادات منذ النصف الثاني من سنة 2020، وقد يكون ساهم بواقع 1,5 نقطة مئوية في التضخم في سنة 2021. من جهته، يقيم صندوق النقد الدولي تأثير انقطاع الإمداد على التوجه الأساسي للتضخم العالمي في سنة 2021 في نقطة مئوية واحدة².

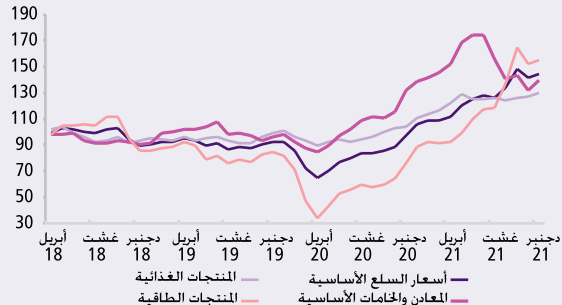
رسم بياني 3.1.4.1: تطور أسعار شحن الحاويات



المصدر: GPMN.

رسم بياني 2.1.4.1: أسعار المواد الأولية

(المؤشرات، يناير 2018=100)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

ذهبت العديد من البنوك المركزية في البداية إلى اعتبار تزايد الضغوط التضخمية ظاهرة مؤقتة، لكن مع مرور الأشهر، تبين أن هذه الأخيرة لا تزال مستمرة، حيث بلغ التضخم خاصة في الشهر الأخير من السنة 7% في الولايات المتحدة، وهو مستوى لم يسجل منذ ما يقرب 4 عقود، كما وصل إلى 5% في منطقة الأورو، وهي أعلى نسبة له منذ اعتماد العملة الموحدة. ومع عودة ارتفاع عدد الإصابات وفرض القيود الصحية من جديد، وإن بشكل متفرق وجزئي، فإن التباين بين وتيرة انتعاش الطلب ووتيرة استعادة القدرة على توفير العرض ظل كبيراً، مما أدى إلى تزايد حدة ارتفاع أسعار المستهلك.

في ظل هذه الظروف، شرعت العديد من البنوك المركزية أو اعتمدت تشديد سياساتها النقدية. وبالتالي، ورغم أن توقعات التضخم ظلت راسخة، فإن نمو الأسعار بوتيرة أسرع مما كان متوقفاً، إلى جانب ندرة اليد العاملة³ المسجلة في بعض البلدان والقطاعات، أثار بعض المخاوف بخصوص تأثير هذه العوامل على تطور الأجور ومخاطر حدوث دوامات تضخمية. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفعت الأجور في القطاع الخاص غير الفلاحي بنسبة 4,7% في 2021 مقابل 3,1% في المتوسط بين 2017 و2019.

¹ «تأثير أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن على التضخم»، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقرير المؤقت شنتبر 2021: إبقاء الانتعاش على المسار الصحيح.

² الآفاق الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي، يناير 2022.

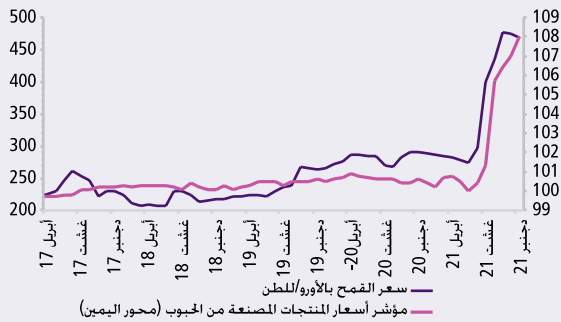
³ ترتبط بخروج العمال من كبار السن من سوق الشغل وتراجع معدل نشاط النساء وزيادة الأجور الاحتياطية بين العمال ذوي المؤهلات الضعيفة وسخاء برامج الدعم المالي خلال الجائحة (https://blogs.imf.org/2022/01/01/why-jobs-are-plentiful-while-workers-are-scarce/?utm_medium=email&utm_source=govdelivery/19/01/org/2022)

تزايد حدة الضغوط التضخمية في المغرب

في المغرب أيضا، انخرط التضخم في مسار تصاعدي، حيث انتقل من -0,3% في دجنبر 2020 إلى 3,2% في دجنبر 2021. إلا أن متوسط مستواه في مجمل السنة ظل معتدلا، نتيجة بالأساس لتراجع أثمانه الغذائية المتقلبة الأسعار.

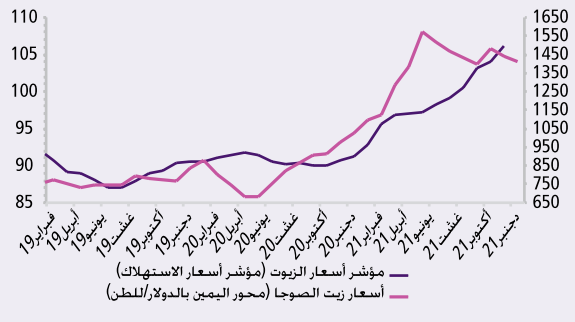
خلال سنة 2021، ارتفع التضخم نتيجة بالخصوص لتزايد مكونه الأساسي، الذي بلغ في آخر شهر من السنة أعلى مستوى له منذ يناير 2009، أي 3,6%. ويعزى هذا الارتفاع في حدود 78% إلى نمو أسعار السلع التجارية، خصوصا الغذائية ارتباطا بارتفاعها على الصعيد الدولي. وبالخصوص، تزايدت أسعار «الزيوت» بنسبة 15,7% و«المنتجات المصنعة من الحبوب» بواقع 7,6% خلال سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن 98% من زيوت المائدة الموجودة في السوق الوطني تعتمد في إنتاجها على الزيوت الخامة المستوردة والتي تمثل 72% من تكلفة الإنتاج بالنسبة لأرباب المصانع في هذا الفرع⁴. موازاة مع ذلك، يتم تلبية الطلب الوطني على «المنتجات المصنعة من الحبوب» بدرجة كبيرة من خلال الصناعة المحلية التي تعتمد كثيرا على واردات القمح الصلب الذي يشكل حوالي 80% من تكلفة الإنتاج⁵.

رسم بياني إ1.4.1: تطور سعر القمح الصلب ومؤشر أسعار استهلاك «المنتجات المصنعة من الحبوب»



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، France AgriMer وبنك المغرب.

رسم بياني إ1.4.1: تطور الأسعار الدولية لزيت الصوجا ومؤشر أسعار الاستهلاك للزيوت



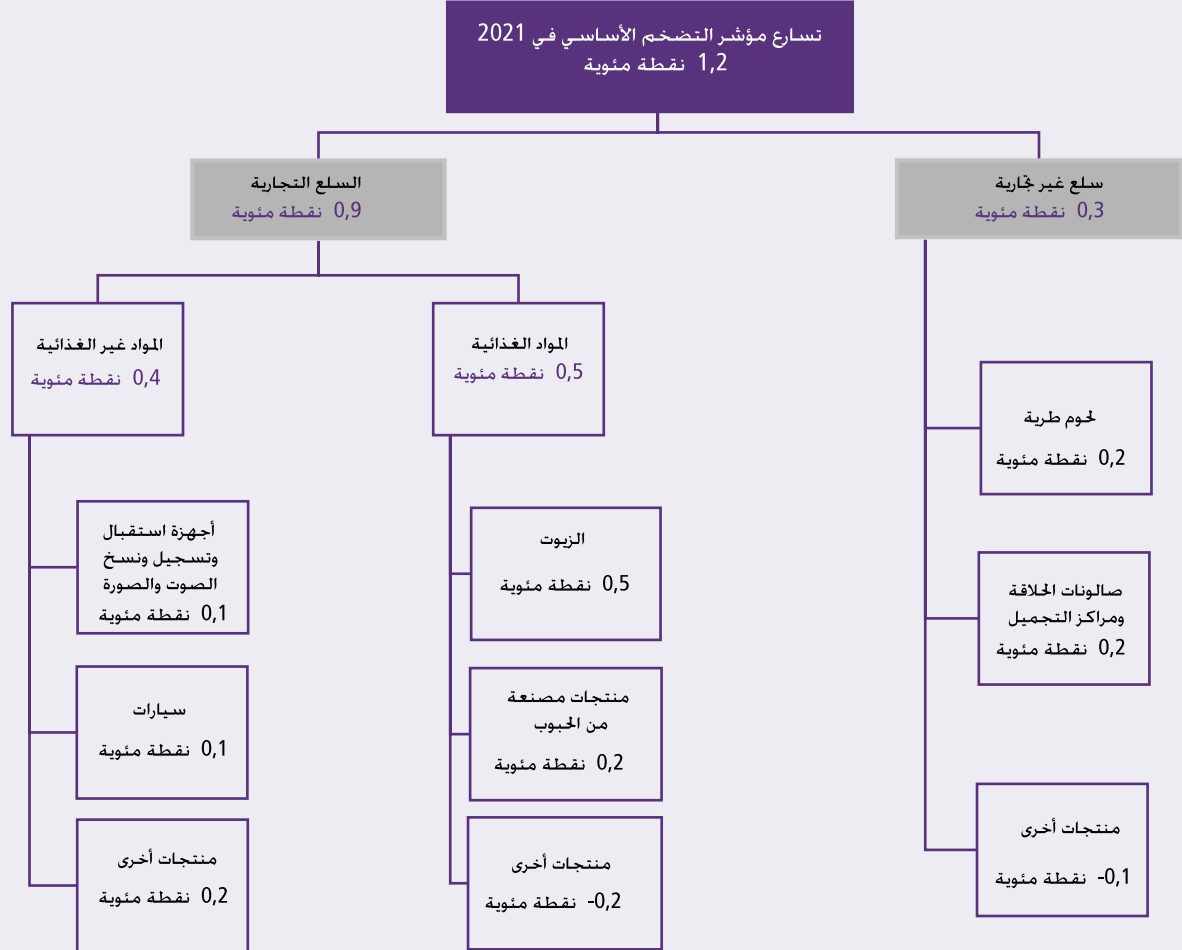
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب.

وبخصوص المواد غير الغذائية التجارية، فقد عرفت ارتفاعات مهمة لكن شملت عددا محدودا من المنتجات، لاسيما السيارات التي شهدت زيادة متراكمة بنسبة 3,7%، ارتباطا بندرة أشباه الموصلات على الصعيد العالمي.

⁴ رأي مجلس المنافسة حول تقييم مدى امتثال منتجي ومستوردي زيوت المائدة لقواعد المنافسة، 2021.

⁵ الإطار «تطور الأسعار العالمية للقمح الصلب وتأثيره على أسعار الاستهلاك في المغرب»، التقرير السنوي لبنك المغرب لسنة 2015.

رسم تخطيطي إ1.1.4.1: المساهمات في ارتفاع التضخم الأساسي في 2021 (بالنقط المئوية)

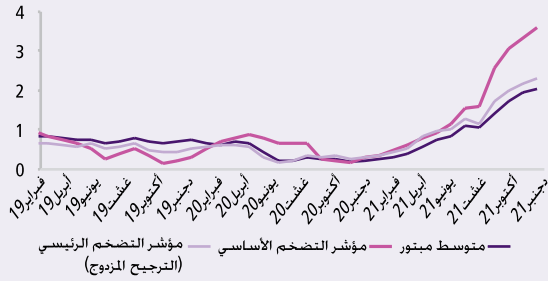


إضافة إلى ذلك، تشير مقارنة التوجه الأساسي للأسعار من خلال استعمال قياسات بديلة إلى وجود تطورات مماثلة لكنها بوثيرة أقل أهمية. وبالتالي، يتضح من خلال تطبيق أسلوبي الترجيح المزدوج (IPCP) والمتوسط المبتور⁶ أن النسب بلغت 2,3% و2% على التوالي في 2021 مقابل 3,6% التي أفرزها تطبيق طريقة الإقصاء التي يستعملها بنك المغرب عادة.

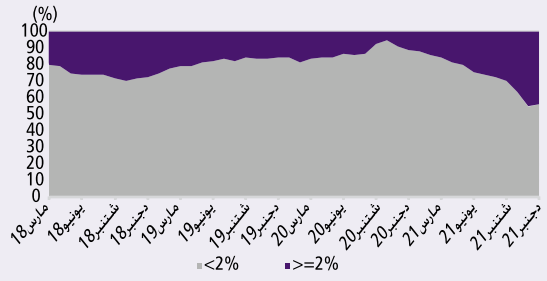
ويمكن قياس عودة الضغوط التضخمية أيضا من خلال نطاق انتشارها. فقد بلغت حصة المواد المدرجة في مؤشر التضخم الأساسي التي يفوق الارتفاع السنوي لأسعارها 2% نسبة 44% في دجنبر 2021 مقابل 13% في المتوسط سنة 2020 و22% في المتوسط ما بين 2018 و2019.

⁶ هذان الأسلوبان هما الأكثر استعمالا من طرف البنوك المركزية لقياس التوجه الأساسي للأسعار (انظر الوثيقة المرجعية المتعلقة بإعداد هذه المؤشرات على مستوى الموقع الإلكتروني لبنك المغرب).

رسم بياني إ1.4.1: تطور مختلف مقاييس التضخم الأساسي (%)



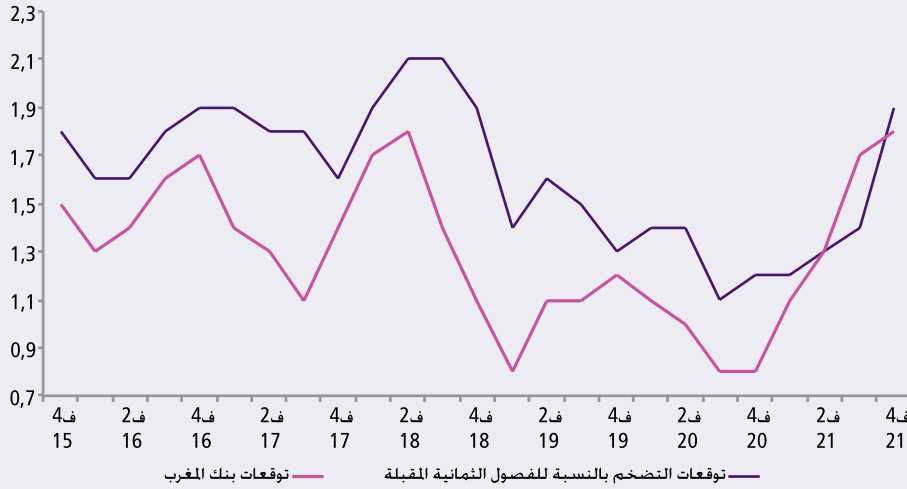
رسم بياني إ1.4.1: توزيع تغيرات أسعار الأقسام الـ 91 التي تشكل مؤشر التضخم الأساسي



المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

ومن جانب آخر، تبين نتائج الاستقصاء الفصلي الذي ينجزه بنك المغرب حول توقعات التضخم أن خبراء القطاع المالي المستجوبين خلال الفصل الرابع من سنة 2021 يتوقعون أن يصل التضخم إلى 1,9% في الفصول الثمانية المقبلة. ويساهم ترسيخ التوقعات على هذا النحو في تحقيق هدف استقرار الأسعار بتقليل خطر حدوث دوامات تضخمية.

رسم بياني إ1.4.1: تطور التضخم والتضخم المتوقع من طرف الخبراء في القطاع المالي (%)



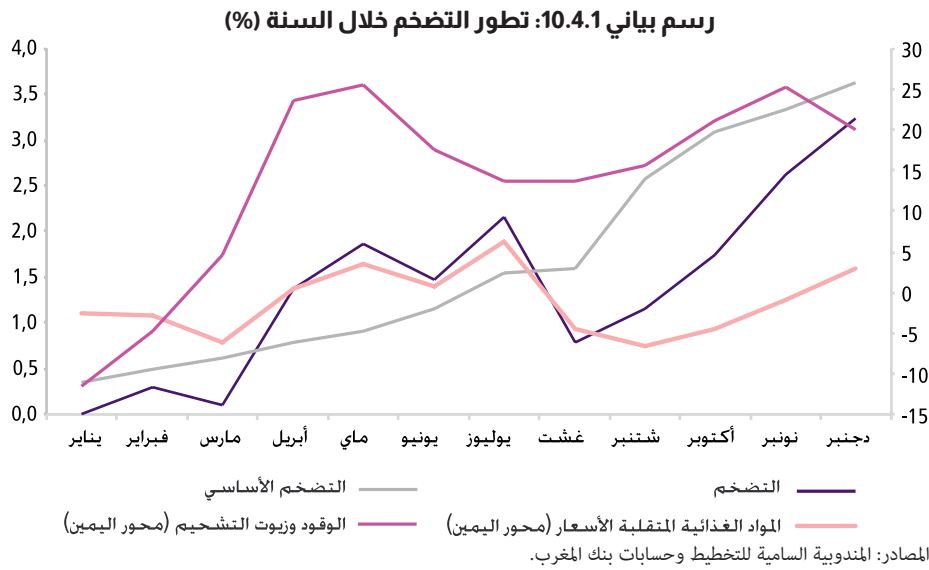
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

3.4.1 تطور التضخم خلال السنة

خلال سنة 2021، تسارع التضخم تدريجياً وانتقل من 0% في يناير إلى 3,2% في دجنبر. غير أن هذا التوجه التصاعدي توقف مؤقتاً في شهر غشت، حيث تباطأ التضخم إلى 0,8% بعد 2,2% في يوليو. ويرتبط هذا الانخفاض في وتيرة النمو بالأساس بالتراجع الملموس على أساس سنوي في أسعار الحوامض والخضر الطرية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة في شهر غشت 2020.

وانخرط التضخم الأساسي أيضا في منحى تصاعدي، مع تسارع ملموس ابتداء من شهر شتنبر ارتباطا على الخصوص بتزايد أسعار «المنتجات المصنعة من الحبوب». وفي المجموع، انتقل من 0,4% في يناير إلى 1,6% في غشت ثم إلى 2,6% في شتنبر قبل أن يرتفع إلى 3,6% في دجنبر.

وفيما يتعلق بأسعار المحروقات وزيوت التشحيم، وبعد تراجعها على أساس سنوي خلال الشهرين الأولين من السنة، تسارع تغيرها بشكل ملموس مع بلوغها ذروة 25,6% في ماي ومتوسطا قدره 18,1% في بقية السنة.



4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

خلال سنة 2021، هم تسارع التضخم 16 مدينة من أصل 18 التي شملها البحث الدائم حول أسعار الاستهلاك الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط. وسجل التضخم أسرع نمو له بالدار البيضاء التي ارتفعت فيها الأسعار بنسبة 1,9% بعد 0,4% سنة من قبل. وعلى العكس، تباطأت الأسعار في كل من كلميم ولعيون من 2,1% إلى 0,7% ومن 1% إلى 0,4% على التوالي.

ومن حيث التفاوت، تراوحت نسبة التضخم ما بين 0,4% في لعيون و2% في بني ملال، أي بفارق 1,6 نقطة مئوية مقابل 2,1 نقطة في 2020.

جدول 2.4.1: أسعار الاستهلاك حسب المدن (التغير %)

التضخم (%)			المؤشرات (2017 سنة الأساس)			التضخم (%)			المؤشرات (2017 سنة الأساس)				
2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019		
1,3	1,0	-0,2	103,7	102,4	101,4	طنجة	1,1	0,9	0,1	103,8	102,7	101,8	أكادير
0,4	1,0	0,4	104,2	103,8	102,8	العيون	1,9	0,4	0,4	104,4	102,5	102,1	الدار البيضاء
0,6	0,3	0,5	104,0	103,4	103,1	الداخلة	1,1	0,0	0,8	104,0	102,9	102,9	فاس
0,7	2,1	1,0	105,9	105,2	103,0	كلميم	1,3	0,0	0,5	102,9	101,6	101,6	القنيطرة
1,7	0,8	0,3	103,5	101,8	101,0	سطات	1,6	0,8	0,0	103,9	102,3	101,5	مراكش
1,6	0,3	1,7	106,5	104,8	104,5	أسفي	1,1	0,1	-0,3	102,8	101,7	101,6	وجدة
2,0	1,3	0,4	104,5	102,5	101,2	بني ملال	1,3	0,9	0,4	103,8	102,5	101,6	الرباط
1,3	0,8	-0,5	103,5	102,2	101,4	الحسيمة	0,8	0,6	-0,5	102,5	101,7	101,1	تطوان
1,5	0,7	-0,4	103,0	101,5	100,8	الراشيدية	1,4	0,9	0,3	103,6	102,2	101,3	مكتاس
							1,4	0,7	0,2	103,9	102,5	101,8	وطنيا
												نطاق التفاوت (بالنقط المئوية)	
												1,6 2,1 2,2	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي

خلال سنة 2021، سجلت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية باستثناء التكرير ارتفاعا ملموسا نتيجة لتزايد الأسعار الدولية للسلع الأساسية ولتأثير الاختلالات في سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية. فقد نمت بنسبة 4,3% في المتوسط، مقابل انخفاضها بنسبة 1,2% في 2020، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع الأسعار في «الصناعة الكيماوية» بنسبة 10,1%، وفي «التعدين» بنسبة 17,9%، وفي «الصناعات الغذائية» بنسبة 5,4%، وفي فرع «صناعة الملابس» بنسبة 0,2%.

جدول 3.4.1: أسعار الإنتاج الصناعي * (التغير بالنسبة المئوية)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
4,3	-1,2	0,6	2,6	0,7	-0,4	مؤشر أسعار الإنتاج باستثناء التكرير بما فيها:
5,4	2,9	-0,1	0,2	0,3	-0,4	الصناعات الغذائية
4,4	0,8	0,2	1,8	-1,2	0,1	صناعة النسيج
0,2	0,9	2,2	0,7	0,0	0,8	صناعة الملابس
4,7	2,1	-0,6	6,2	2,9	-3,1	صناعة التجهيزات الكهربائية
10,1	-9,1	3,0	12,1	2,1	-0,2	الصناعة الكيماوية
17,9	-6,3	-2,3	-0,2	0,4	-2,2	صناعة منتجات معدنية
1,2	-1,7	-0,5	1,3	2,3	-0,3	صناعة المواد الحديدية
1,7	-2,7	4,6	1,5	-0,3	0,7	تجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
-0,2	-1,8	4,7	0,8	0,2	-2,3	صناعة الورق والورق المقوى

* يتم حساب التغيرات على أساس مؤشر أسعار الإنتاج -الأساس = 100 = 2018 ابتداء من 2019 وتستند إلى مؤشر الأساس = 100 = 2010 قبل هذه السنة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.1 المالية العمومية

في سياق اتسم بانتعاش الاقتصاد الوطني وتعبئة قوية لعائدات التمويلات الخاصة، سجلت وضعية المالية العمومية تحسنا نسبيا في سنة 2021. وبالفعل، تقلص عجز الميزانية، دون احتساب الموارد المتأتية من تفويت مساهمات الدولة¹، من 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,9%، وهو مستوى شبه منسجم مع الهدف المحدد في قانون المالية. وعلى نفس المنوال، تراجعت نسبة مديونية الخزينة بواقع 3,3 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 68,9%، وهو ما يعكس انخفاض مكوناتها الداخلي إلى 53,1% من الناتج الداخلي الإجمالي وتدني مكوناتها الخارجي إلى 15,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وتميزت السنة المالية 2021 بالأداء الجيد للموارد الجبائية الذي شمل كافة فئات الضرائب والمكوس باستثناء الضريبة على الشركات، وكذا بعائدات هامة لآليات التمويل الخاصة² التي بلغت 11,9 مليار درهم مقابل 2,6 مليار سنة من قبل. بموازاة ذلك، اتسم تطور النفقات بالارتفاع الكبير في فاتورة المقاصة، التي تجاوزت المبلغ المتوقع في قانون المالية بنسبة 61,2%، وبتزايد كتلة الأجور ارتباطا على الخصوص بتسوية بعض عمليات الترقية واستئناف مباريات التوظيف التي تم تجميدها خلال أزمة جائحة كوفيد-19. بالمقابل، وبعد المستوى الاستثنائي المسجل في 2020، تراجع الاستثمار بنسبة 9,5% إلا أن نسبة تنفيذه بلغت 114,1%.

في ظل هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار تصفية العمليات المتعلقة في حدود 4,7 مليار، بلغ عجز الصندوق 81 مليار، تم تمويل 90% منه من خلال موارد داخلية.

جدول 1.5.1: المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي سنة الأساس 2014، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
21,7	22,0	22,1	21,7	22,2	22,0	21,7	23,5	الموارد العادية
18,9	19,3	19,3	19,7	19,6	19,3	19,0	19,8	الموارد الجبائية
11,9	2,6	9,4	-	-	-	-	-	الآليات الخاصة (بملايير الدراهم)
27,9	29,7	26,1	25,5	25,9	26,4	26,1	28,6	النفقات الإجمالية
21,8	22,2	20,2	20,0	20,1	20,6	20,7	23,1	النفقات العادية
10,9	11,6	10,3	8,9	9,1	9,6	9,5	10,1	كتلة الأجور
21,8	13,5	16,1	17,7	15,3	14,1	14,0	32,6	المقاصة (بملايير الدراهم)
6,1	7,5	5,8	5,5	5,8	5,8	5,4	5,4	الاستثمار
-5,9	-7,1	-3,8	-3,5	-3,2	-4,2	-3,8	-4,6	رصيد الميزانية (باستثناء مداخيل الخوصصة)
68,9	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	58,4	58,6	الدين العمومي المباشر

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بنسبة الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

¹ البالغة 5,4 مليار درهم والمتأتية من تفويت 35% من رأسمال مارسا ماروك و 110 مليون درهم عن تفويت كامل مساهمة الدولة في رأسمال شركة «العقارية الجامعة الدولية للرباط».

² يتعلق الأمر أساسا بعمليات تفويت أصول غير مالية للدولة مقرونة بعقود كراء من لدن هذه الأخيرة للأصول التي تم تفويتها.

1.5.1 قانون المالية لسنة 2021

تم إعداد قانون المالية لسنة 2021 في ظرفية اتسمت بالأزميتين الصحية والاقتصادية وبتنفيذ قانون المالية التعديلي الذي تم اعتماده في يوليوز 2020. وتجلت أهم الفرضيات المعتمدة في هذا القانون في بلوغ نسبة النمو 4,8%، ومتوسط سعر برميل النفط الخام 50 دولارا وطن غاز البوتان 350 دولارا، وكذا متوسط سعر صرف الدرهم 9,5 درهم مقابل الدولار الواحد. وتم تحديد هدف عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، في 75,1 مليار درهم أو 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع تزايد النفقات الإجمالية بنسبة 3,4% وتحسن الموارد العادية بنسبة 6,2% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.

وكان من المتوقع أن ترتفع الموارد الجبائية بنسبة 6,9%، مدعومة بالأساس بتزايد عائدات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 21,5%. بالمقابل، ونظرا لتراجع النمو الاقتصادي في 2020، كان يتوقع أن ينخفض عائد الضريبة على الشركات بنسبة 10,9%، وهو التطور الذي يتضمن أيضا عدم إدراج عائدات المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخل¹ ضمن الميزانية العامة في 2021. أما بالنسبة للموارد غير الجبائية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، فكان يتوقع أن ترتفع بنسبة 1,1% إلى 34 مليار، نتيجة بالأساس لتزايد عائدات الاحتكار بنسبة 16,6% إلى 17,1 مليار، فيما يتوقع أن تظل مداخيل آليات التمويل الخاصة مستقرة في 14 مليار.

بموازاة ذلك، كان من المتوقع أن تتفاقم النفقات العادية بنسبة 5,4% إجمالا، مع ارتفاع كتلة الأجور بنسبة 2,9%، وذلك أخذا بالاعتبار إحداث 21.256 منصب مالي، بدلا من 23.312 منصب في قانون المالية لسنة 2020، وكذا تزايد التكاليف المرتبطة بالحوار الاجتماعي. وعلى نفس المنوال، كان من المرتقب أن ترتفع السلع والخدمات الأخرى بنسبة 7,3% وأن تتزايد تكلفة المقاصة بنسبة 14,2%. أما نفقات الاستثمار، فكان يرجح أن تتراجع بنسبة 3,8% إلى 68,1 مليار.

¹ تم رصد هذه العائدات إلى «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي».

جدول 2.5.1: البرمجة المالية (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية 2021	قانون المالية المعدل 2020	
15 017	6,2	259 010	243 993	الموارد العادية
14 361	6,9	221 681	207 320	الموارد الجبائية ¹
15 416	21,5	87 009	71 594	منها: الضريبة على القيمة المضافة
-4 678	-10,9	38 236	42 914	الضريبة على الشركات
-250	-0,6	39 797	40 047	الضريبة على الدخل
356	1,1	34 029	33 674	الموارد غير الجبائية
0,0	0,0	14 000	14 000	بما فيها: مداخيل آليات التمويل الخاصة
300	10,0	3 300	3 000	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخرزينة ²
11 356	3,4	341 141	329 785	النفقات الإجمالية
14 069	5,4	273 041	258 972	النفقات العادية
8 415	4,3	205 710	197 295	السلع والخدمات
3 927	2,9	139 860	135 933	كتلة الأجور ³
4 488	7,3	65 850	61 362	السلع والخدمات الأخرى
-661	-2,3	27 678	28 339	فوائد الدين
1 690	14,2	13 550	11 860	المقاصة
4 625	21,5	26 103	21 478	التحويلات للجماعات الترابية
		-14 031	-14 979	الرصيد العادي ⁴
-2 713	-3,8	68 100	70 813	نفقات الاستثمار ⁵
		7 000	3 000	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخرزينة
		-47 453	-54 453	الرصيد الأولي ⁴
		-75 131	-82 792	رصيد الميزانية الإجمالية ⁴
		-6,5	-7,6	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ⁶
		-75 131	-82 792	الحاجة إلى التمويل
		36 780	39 163	التمويل الداخلي
		34 351	43 629	التمويل الخارجي
		4 000	0	تفويت مساهمة الدولة

¹ يعبر عن المداخيل الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

² الحسابات الخصوصية للخرزينة.

³ تتضمن نفقات الموظفين في قانون المالية لسنة 2021 وقانون المالية المعدل لسنة 2020 التحملات الاجتماعية برسم مساهمة رب العمل التي كانت مصنفة سابقا تحت بند سلع وخدمات أخرى.

⁴ يعبر الرصيد العادي عن الفارق بين الموارد العادية والنفقات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخرزينة، فيما يستثني الرصيد الأولي الأداءات برسم فوائد الدين.

⁵ التوقعات من حيث الإصدارات.

⁶ نسب محسوبة على أساس الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي المتوقع من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية) .

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية لسنة 2021

تهدف التدابير الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة 2021 بالأساس إلى (أ) التخفيض المؤقت لعبء بعض الضرائب والمكوس لفائدة عدد من القطاعات التي توجد في وضعية صعبة؛ و(ب) تجسيد التزامات المغرب فيما يتعلق بالحكامة الضريبية الجيدة من خلال تحقيق مطابقة النظام الضريبي للقطب المالي للدار البيضاء؛ و(ج) تشجيع تمويل المقاولات عن طريق تخفيضات ضريبية لواجبات التسجيل؛ و(د) تعبئة الادخار؛ و(هـ) تحسين الحكامة الجيدة للمؤسسات والمقاولات العمومية؛ و(و) تشجيع تشغيل الشباب؛ و(ز) تبسيط النظام الجبائي وإدراج مساهمة خاصة بالتغطية الصحية؛ و(ح) تشجيع الإنتاج الوطني وتقوية تنافسيته.

الضريبة على الشركات

- استثناء مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين، وكذا شركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين من النظام الجبائي المخصص للشركات الحاصلة على صفة القطب المالي للدار البيضاء، وذلك من أجل التقيد بالقواعد التي وضعها الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، حدد القانون أجل تطبيق النظام الضريبي القديم المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء على شركات الخدمات في نهاية 2022.
- تمديد الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الشركات الممنوح لهيئات التوظيف الجماعي العقارية لتشمل العقارات المبنية لغرض السكن. وكان هذا الامتياز في السابق مقتصرًا على العقارات المبنية لأغراض مهنية.
- إحداث الحياد الضريبي بالنسبة لعائدات تفويت مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية وفروعها، والمحققة في إطار عمليات تحويل المقاولات العمومية إلى القطاع الخاص.
- توسيع نطاق الخصم ليشمل الهبات النقدية أو العينية الممنوحة لفائدة الجمعيات ذات المنفعة العامة العاملة في مجال البيئة. ويشمل هذا الإجراء أيضا خصم التكلفة المطابقة للمساهمة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا موزعة على خمس سنوات.

الضريبة على الدخل

- إحداث نظام المساهمة المهنية الموحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين كانوا خاضعين في السابق لنظام الربح الجزافي الملغى. هكذا، أصبح النظام الجديد يشمل كافة الضرائب والرسوم المستحقة على دافعي الضرائب من ذوي الدخل البسيط عند ممارستهم لأنشطتهم المهنية، إلى جانب الواجب التكميلي المخصص لتغطيتهم الصحية عن المرض.
- توسيع نطاق تطبيق التخفيض الجزافي بنسبة 50% على أجور الرياضيين المحترفين ليشمل المدربين والمكونين والفرق التقنية.
- إحداث الواجبات التكميلية المخصصة للتغطية الصحية للمقاولين الذاتيين، على غرار دافعي الضرائب الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة وذلك في إطار تطبيق تعميم التأمين الإجباري عن المرض في أفق 2022.
- تمديد لسنة إضافية واحدة، تطبيق التدابير التشجيعية لفائدة دافعي الضرائب الجدد والذين كانوا يمارسون أنشطة في القطاع غير المهيكل. وقد تم تبني هذا الإجراء بداية في قانون المالية لسنة 2011 وتم تجديده في قوانين المالية لسنوات 2013، و2015 و2020 و2021.

- في أفق إصدار اقتراض وطني، أحدث قانون المالية إعفاء من الضريبة على الدخل المقتطعة من المصدر للفوائد المستحقة للأشخاص الذاتيين المقيمين، غير الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة، برسم الاقتراضات الصادرة عن الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2021.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور التي تدفعها المقاولات أو الجمعيات أو التعاونيات لفائدة المأجورين البالغة أعمارهم أقل من 35 سنة وذلك بمناسبة أول تشغيل لهم. وتمنح خلال الأشهر 36 الأولى من العمل في إطار عقد عمل غير محدد المدة مبرم خلال سنة 2021.
- إعفاء الأجر الشهري الخام الذي لا يتجاوز 10.000 درهم من الضريبة على الدخل والذي تدفعه إحدى المقاولات أو الجمعيات أو التعاونيات لفائدة المأجورين الذين فقدوا عملهم بطريقة غير إرادية نتيجة تداعيات الأزمة الصحية خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس إلى 30 شتنبر 2020. ويطبق هذا الإجراء خلال الأشهر 12 الأولى من العمل شريطة أن يكون التشغيل قد تم خلال سنة 2021.

الضريبة على القيمة المضافة

- إلغاء الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية دون الحق في الخصم بالنسبة للمعادن المسترجعة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية دون الحق في الخصم على الألواح الشمسية وسخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية.
- تطبيق نسبة 20% بدلا من 10%، بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة على استيراد سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية على المحركات والتجهيزات والمعدات العسكرية، والأسلحة والذخيرة وكذا قطع الغيار والأجزاء التي تشتريها إدارة الدفاع الوطني والإدارات المكلفة بالأمن العام.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على استيراد لحوم البقر والإبل المحمّدة المستوردة من قبل القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها. ويتعلق الأمر بعملية مطابقة مع مقتضيات مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

واجبات التسجيل

- تعديل النظام الجبائي المطبق على الالتزامات والاعترافات بالدين. فمن الآن فصاعدا، لم تعد هذه الأخيرة خاضعة إجباريا لإجراءات التسجيل إلا في حالة تسجيلها بعقد رسمي أو عرفي. إضافة إلى ذلك، أحدث قانون المالية لسنة 2021 الإعفاء من رسوم التسجيل للعقود التي تقيد فيها التسيبقات في الحسابات الجارية للشركاء وكذا تلك المتعلقة بالالتزامات والاعترافات بالدين الخاصة بمؤسسات الائتمان ومثيلاتها، بدلا من نسبة 1,5%.
- التقليل من 1% إلى 0,5% في واجبات التسجيل المطبقة في حالة زيادة رأسمال الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي المنجزة من خلال المساهمة العينية، وإدماج الديون السائلة والمستحقة على الشركة عدا تلك الواردة في الحساب الجاري للشركاء، وكذا من خلال إدماج فوائض القيمة الناجمة عن إعادة تقييم أصول الشركة في حال اندماج شركات.

• التمديد إلى غاية 30 يونيو 2021 لآجال تطبيق التدابير الانتقالية، المحدثة بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2020، والهادفة إلى تقليص واجبات التسجيل على العقود التي تتعلق بعملية البيع الأول للسكن الاجتماعي والسكن ذي القيمة العقارية المنخفضة، وكذا العقود المتعلقة بالشراء الأول لتلك المساكن من طرف مؤسسات الائتمان ومثيلاتها في إطار عقد «المرابحة» و«الإجارة المنتهية بالتمليك» و«المشاركة المتناقصة». وبالإضافة إلى تمديد الأجل، رفع قانون المالية لسنة 2021 من عتبة القاعدة الضريبية الإجمالية إلى 4 مليون درهم، بدلا من 2,5 مليون درهم في السابق.

تدابير مشتركة

- إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية على الأرباح والمداخيل برسم سنة 2021، مطبقة على الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات، باستثناء تلك المعفية من هذه الضريبة بصفة دائمة، والمقاولات التي تمارس أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المستفيدة من النظام الضريبي للقطب المالي للدار البيضاء. وتحسب المساهمة بناء على نفس الأساس الذي تحتسب عليه الضريبة على الشركات ابتداء من 1.000.000 درهم وفق المعدلات التناسبية التالية: (أ) 1,5% بالنسبة للأرباح الصافية ما بين 1.000.000 و5.000.000 درهم؛ و(ب) 2,5% بالنسبة لتلك المتراوحة بين 5.000.001 و40.000.000 درهم؛ و(ج) 3,5% لتلك التي تفوق 40.000.000 درهم. وتطبق أيضا، بنسبة 1,5%، على مداخيل الأشخاص الذاتيين المهنية والفلاحية والعقارية وتلك المتعلقة بالأجور، عندما يكون مبلغ تلك المداخيل يعادل أو يفوق 240.000 درهم.
- توسيع مفهوم المداخيل الفلاحية ليشمل تلك المتأتية من تربية الدواجن والخيل.
- تقوية المنظومة الضريبية المتعلقة بعدم خصم الفواتير الوهمية. لذا، عندما لا تستوفي إحدى الفواتير الصادرة عن أحد الموردين أو باسمه واجبات التصريح والأداء المنصوص عليها في القانون، فهي لا تقبل للخصم.
- تعزيز منظومة العقوبات الجنائية والمساطر المطبقة على بعض المخالفات الضريبية، لا سيما تلك المتعلقة باستخدام الفواتير الوهمية. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي (أ) تطبيق العقوبات الجنائية على الشخص الذي يسمح للغير بالتملص من صفته كدافع ضرائب أو في حالة إصدار فواتير وهمية و(ب) إلغاء أجل 5 سنوات بعد المخالفة الأولى لتطبيق العقوبات الجنائية في حالة العود.
- إحداث الحياد الضريبي في مجال الضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل فيما يخص (أ) عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية و(ب) عمليات تحويل الأصول المتعلقة بمنشآت الطاقات المتجددة من المكتب الوطني للماء والكهرباء إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة.
- تمديد أجل تطبيق التدابير الانتقالية المنصوص عليها لتشجيع عمليات توفير العقارات لفائدة هيئات التوظيف الجماعي في العقار إلى غاية 31 دجنبر 2022، بدلا من الموعد النهائي المحدد في قانون المالية لسنة 2017 وهو 31 دجنبر 2020. وتطبق هذه التدابير على المساهمات التي يقدمها دافعوا الضرائب الخاضعون للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المهني وكذا الأفراد.

- إلغاء الذعائر والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المتعلقة ببعض الضرائب التي صدر في شأنها أمر بالتحصيل قبل فاتح يناير 2020 والتي ظلت غير مستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2020، شريطة القيام تلقائياً بتسديد أصل الضرائب والواجبات والرسوم قبل فاتح يوليوز 2021. أما بالنسبة للمدينين فقط بالغرامات والذعائر والزيادات وصوائر التحصيل غير المستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2020، فيمكنهم الاستفادة من تخفيض قدره 50% شريطة أداء 50% المتبقية قبل فاتح يوليوز 2021.

الضريبة الداخلية على الاستهلاك

- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على الإطارات المطاطية ولو كانت مركبة على أطواق، وتحديدتها في ثلاثة دراهم للكيلوغرام. ويتم تخصيص عائدات هذه الضريبة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.
- رفع الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المشروبات الكحولية والجمعة بدون كحول على النحو التالي:

المنتجات	الحصص القديمة (الدرهم/هكتولتر)	الحصص الجديدة (الدرهم/هكتولتر)
- الخمر	800	850
- الجمعة	1 000	1 150
- الكحول الأثيلي	15 000	18 000
- الجمعة الخالية من الكحول	550	600

- تخفيض الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على زيت الوقود المستعملة إلى 18,24 درهم لكل 100 كيلوغرام بدلاً من 81,58 درهم للشركات التي تقوم بتجميع ومعالجة واستعادة نفايات السفن في حظيرة الموانئ.
- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على منتجات التبغ المسخن قدرها 1500 درهم لكل 1000 جرام.
- زيادة الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 50% على التبغ المصنّع على النحو التالي:

المنتجات	الحصص القديمة	الحصص الجديدة
- السيجار والسيجار الصغير		
< الحصص المحددة	500 درهم/1 000 وحدة	750 درهم/1 000 وحدة
< الحد الأدنى من الاستخلاص	1 000 درهم/1 000 وحدة	1 500 درهم/1 000 وحدة
- تبغ الزرجيلة (المحسل)		
< الحصص المحددة	280 درهم/1 000 وحدة	420 درهم/1 000 وحدة
< الحد الأدنى من الاستخلاص	450 درهم/1 000 وحدة	675 درهم/1 000 وحدة

تدابير تتعلق بالرسوم الجمركية

- تعديل تعريفه الرسوم الجمركية لبعض المنتجات على النحو التالي:

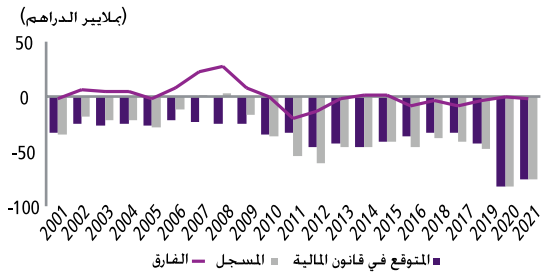
المنتجات	السعر السابق	السعر الجديد
- المنتجات التي تحتوي على الشوكولاتة والمستحضرات الغذائية المحتوية على الكاكاو	%17,5	%40
- أنسجة المفروشات	%10	%40
- ملابس داخلية	%2,5	%40
- المظلات والمظلات الشمسية عدا مظلات الحدائق	%2,5	%17,5
- العوازل البلاستيكية	%2,5	%2,5
- الإطارات المجمععة للمظلات والمظلات الشمسية	%40	%2,5
- خراطيش الحر	%40	%17,5
- السيكلوسيرين (مضاد حيوي)	%40	%2,5
- إطارات الحافلات والشاحنات والجرارات والمركبات والآلات الزراعية وآلات الهندسة المدنية.	%40	%17,5

- توسيع نطاق تطبيق الإعفاء من الرسوم الجمركية ليشمل (1) المعدات والتجهيزات الخاصة وكذا أجزائها ولوازمها المستوردة من قبل إدارة الدفاع الوطني؛ (2) لحوم الإبل التي تستوردها القوات المسلحة الملكية.

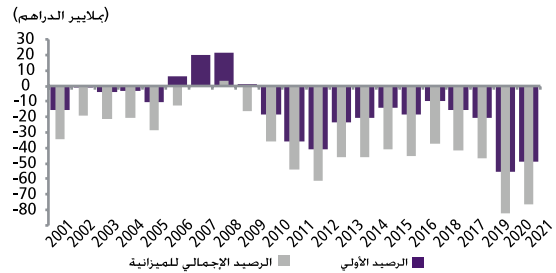
2.5.1 تنفيذ الميزانية

تم تنفيذ الميزانية برسم سنة 2021 في سياق اتسم بانتعاش النشاط الاقتصادي، بعد الركود المسجل في سنة 2020 بسبب الجفاف وجائحة كوفيد-19. فقد بلغ العجز الإجمالي، باستثناء عائدات بيع مساهمات الدولة، 76,3 مليار أو 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 82,3 مليار أو 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة السابقة. وبشمل هذا التطور تراجع رصيد الحسابات الخصوصية للخرينة بمبلغ 3 مليار إلى 3,4 مليار، أخذا بالاعتبار على وجه الخصوص الرصيد السلبي البالغ 4,1 مليار للصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19، كما يعكس تزايد الموارد العادية بنسبة 10% والنفقات الإجمالية بنسبة 4,7%.

رسم بياني 2.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية



رسم بياني 1.5.1: الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

الموارد العادية

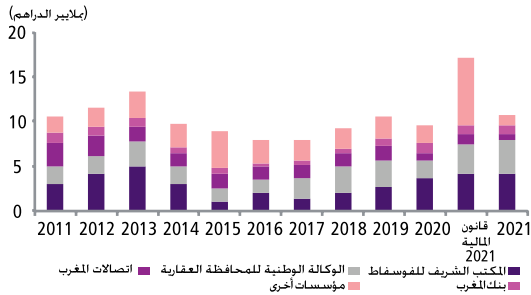
بعد التراجع بنسبة 7,6% في سنة 2020، تزايدت الموارد العادية بنسبة 10% إلى 278,3 مليار، أي بمعدل إنجاز بلغ 107,4%. ويعكس هذا التطور الأداء الجيد لمجمّل الضرائب والرسوم، باستثناء عائدات الضريبة على الشركات التي تراجعت ارتباطا بانكماش النشاط الاقتصادي في 2020. وبشكل عام، ارتفعت المداخيل الضريبية بنسبة 8,8% لتصل إلى 242,3 مليار، وتزايدت المداخيل غير الضريبية بنسبة 18,7% لتصل إلى 32,2 مليار، تمت تعبئتها جزئيا عبر آليات تمويل خاصة.

وتحديدا، بلغ مجموع مداخل الضرائب المباشرة 90,4 مليار درهم، منخفضا بنسبة 2,4% مقارنة بسنة 2020، نتيجة بالأساس لانخفاض مداخل الضريبة على الشركات بنسبة 8,8% إلى 44,5 مليار درهم وعدم إدراج حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والمداخيل في الميزانية العامة لسنة 2020. وبالمقابل، ارتفعت العائدات برسم الضريبة على الدخل بنسبة 10% إلى 44,2 مليار، مع نمو خاص لتلك المتأتية من الأرباح العقارية بنسبة 66,3% إلى 4,4 مليار وللضريبة على الدخل المقتطعة من أجور الوظيفة العمومية¹ بنسبة 8,7% إلى 9,7 مليار.

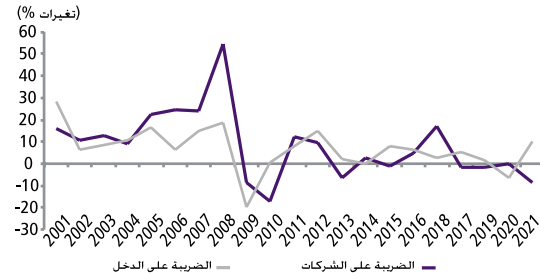
من جهتها، وبعد أن تراجعت بنسبة 8,8% في سنة 2020، ارتفعت عائدات الضرائب غير المباشرة بنسبة 15,6% إلى 124,2 مليار، أي بمعدل إنجاز قدره 107%. وسجلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 16,5% إلى 93,3 مليار، يشمل نمو الضريبة على القيمة المضافة على الواردات بنسبة 24,6% إلى 61,1 مليار وتراجع الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 3,8% إلى 32,2 مليار. وتأخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار تسديدات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 12,6 مليار، بزيادة قدرها 2,2 مليار مقارنة بسنة 2020 و 4,7 مليار مقارنة بتوقعات قانون المالية. من جهتها، ارتفعت الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 13% إلى 31 مليار، منها 16,4 مليار متأتية من منتجات الطاقة و 12,2 مليار من التبغ.

¹ يتعلق الأمر بالجزء الذي تدفعه مديرية نفقات المستخدمين.

رسم بياني 4.5.1: عائدات الاحتكار والمساهمات



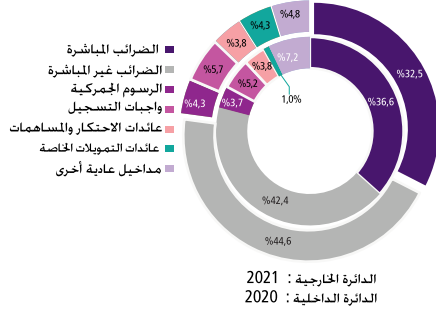
رسم بياني 3.5.1: تغير مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



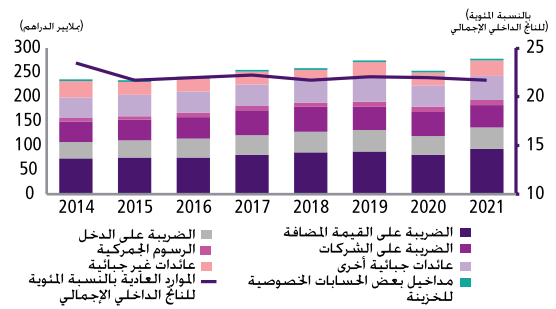
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزانة و المالية الخارجية).

بعد انخفاض بنسبة 2,9% في سنة 2020، ارتفعت مداخيل الرسوم الجمركية بنسبة 25,3% إلى 11,9 مليار، مع معدل إنجاز نسبته 110,4%. وبالمثل، تزايدت المداخيل برسم رسوم التسجيل والتمبر بواقع 19,3% مقابل تراجعها بنسبة 11,4% في سنة 2020 لتبلغ 15,8 مليار درهم بدل 14,7 المبرمجة في قانون المالية لسنة 2021.

رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية



رسم بياني 5.5.1: الموارد العادية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزانة و المالية الخارجية).

وبخصوص المداخيل غير الجبائية، المنجزة في حدود 94,7%، فقد تحسنت بنسبة 18,7% لتصل إلى 32,2 مليار، بعد انخفاضها بنسبة 12,5% في سنة 2020. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تحصيل 11,9 مليار برسم عائدات آليات التمويل الخاصة، مقابل 2,6 مليار سنة من قبل، و10,7 مليار من مداخيل الاحتكار والمساهمات بدلا من 9,6 مليار في نهاية دجنبر 2020. وتأتي هذه التمويلات بالأساس من المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 4,1 مليار والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بقيمة 3,8 مليار وبنك المغرب بمبلغ 994 مليون واتصالات المغرب بمبلغ 659 مليون درهم.

جدول 3.5.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

نسبة التنفيذ مقارنة مع قانون المالية 2021	التغيرات %	2021	2020 ¹	
107,4	10,0	278 306	253 099	الموارد العادية
109,3	8,8	242 328	222 799	الموارد الجبائية ²
112,9	-2,4	90 416	92 651	- الضرائب المباشرة
116,4	-8,8	44 489	48 778	الضريبة على الشركات
111,0	10,0	44 163	40 165	الضريبة على الدخل
107,0	15,6	124 216	107 410	- الضرائب غير المباشرة
107,2	16,5	93 255	80 020	الضريبة على القيمة المضافة
106,5	13,0	30 960	27 390	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
110,4	25,3	11 885	9 488	- الرسوم الجمركية
107,3	19,3	15 811	13 250	- رسوم التسجيل والتبر
94,7	18,7	32 237	27 169	المداد غير الجبائية
62,5	11,5	10 704	9 601	- الاحتكار و المساهمات
127,3	22,6	21 533	17 568	- مداخيل أخرى
85,0	366,7	11 900	2 550	بما في ذلك المداد برسم الآليات الخاصة
113,4	19,5	3 742	3 131	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
104,9	4,7	357 990	341 852	النفقات الإجمالية
102,6	9,5	280 271	255 968	النفقات العادية
98,8	6,4	203 338	191 171	السلع والخدمات
100,4	5,2	140 456	133 530	- الموظفون
95,5	9,1	62 882	57 641	- السلع والخدمات الأخرى
98,0	-0,5	27 116	27 259	فوائد الدين العمومي
95,2	-3,1	22 419	23 147	- الداخلي
114,1	14,2	4 697	4 112	- الخارجي
161,2	61,4	21 840	13 532	المقاصة
107,2	16,5	27 977	24 006	التحويلات للجماعات الترابية
		-1 965	-2 869	الرصيد العادي ³
114,1	-9,5	77 719	85 885	نفقات الاستثمار
		3 386	6 412	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-49 182	-55 084	الرصيد الأولي ³
		-76 298	-82 342	رصيد الميزانية الإجمالي ³
		-4 742	14 747	تغير العمليات قيد الأداء
		-81 041	-67 595	الحاجيات التمويلية
		67 484	24 537	التمويل الداخلي
		46 515	43 974	- المديونية الداخلية
		20 969	-19 437	- عمليات أخرى
		8 141	43 058	التمويل الخارجي
		18 382	62 979	- السحوبات
		-10 241	-19 921	- الاستخدامات
		5 416	0	عائدات تفويت مساهمة الدولة

¹ أرقام مراجعة.

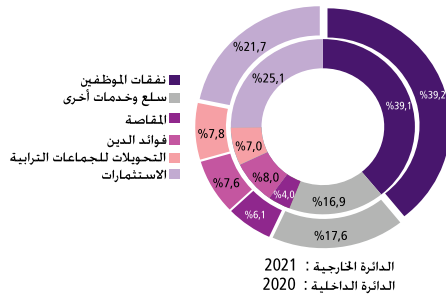
² يعبر عن المداد الضريبية بأرقام صافية بعد التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية وتتضمن 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

³ يعبر الرصيد العادي عن الفرق بين الموارد العادية والمصرفات العادية. يمثل رصيد الميزانية الفارق بين الموارد العادية والنفقات الإجمالية بما في ذلك رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، فيما يستثنى الرصيد الأولي أداء فوائد الدين. المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

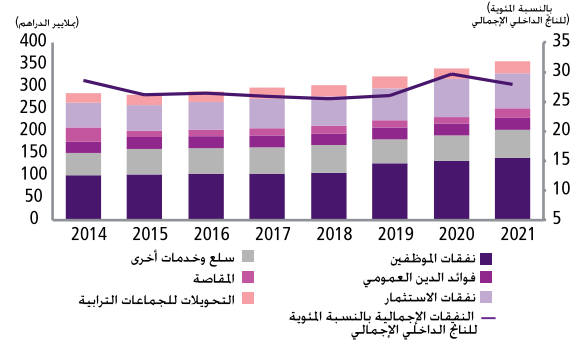
النفقات الإجمالية

بعد أن أنجزت في حدود 104,9% مقارنة بما كان مبرمجا في قانون المالية، ارتفعت النفقات الإجمالية بواقع 4,7% إلى 358 مليار، وهو ما يشمل تزايد النفقات العادية بنسبة 9,5% إلى 280,3 مليار وتراجع نفقات الاستثمار بنسبة 9,5% إلى 77,7 مليار.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



رسم بياني 7.5.1: النفقات الإجمالية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وقد تزايدت النفقات الخاصة بالسلع والخدمات بنسبة 6,4% إلى 203,3 مليار، أي بنسبة إنجاز قدرها 98,8%. وتحديدًا، ونتيجة بالخصوص لتأثير تدابير المرحلة الثالثة من تطبيق اتفاقية الحوار الاجتماعي ومتأخرات الأجور، وكذا إحداث صافي لما عدده 4645 منصب مالي جديد¹، تزايدت كتلة الأجور² بنسبة 5,2% لتصل إلى 140,5 مليار. وبالنسبة للجزء الذي تتولى مديرية نفقات المستخدمين أداءه، فإن هذا التطور يعكس نمو المكون البنوي بنسبة 2,9% ومتأخرات الأجور بنسبة 92,7% إلى 6,2 مليار. غير أنه نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، تراجعت هذه النفقات من 11,6% إلى 10,9% في سنة 2021. وحسب الوزارات، بلغت هذه النفقات 47,9 مليار بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، و26,6 مليار لدى وزارة الداخلية، و10,4 مليار في وزارة الصحة.

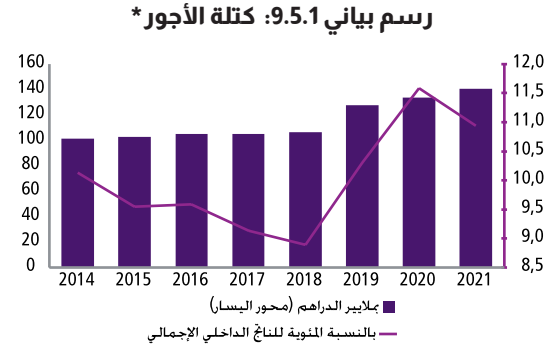
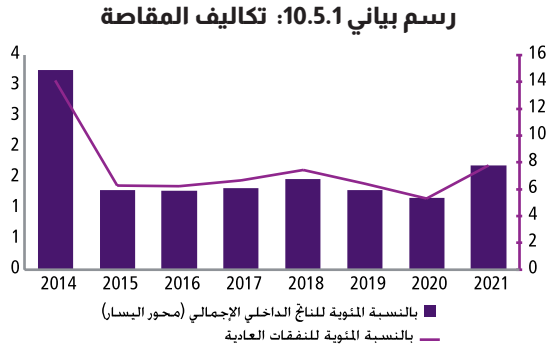
من جهتها، ارتفعت النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى بنسبة 9,1% إلى 62,9 مليار، نتيجة بالأساس لنمو التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 15,4% إلى 30 مليار وانخفاض تلك الموجهة إلى الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 22% إلى 6,4 مليار.

وعلى نفس المنوال، ارتفعت تكاليف المقاصة، المنفذة في حدود 161,2%، بنسبة 61,4% إلى 21,8 مليار، ارتباطًا بالأساس بارتفاع متوسط سعر غاز البوتان بنسبة 62,1% إلى 616 دولار للطن. وتحديدًا، احتكر غاز البوتان دعمًا

¹ الفرق بين إحداث 21.256 منصب وإلغاء 16.611 منصب.

² شمل التحملات الاجتماعية بما في ذلك حصة أرباب العمل المصنفة سابقًا على مستوى السلع والخدمات الأخرى.

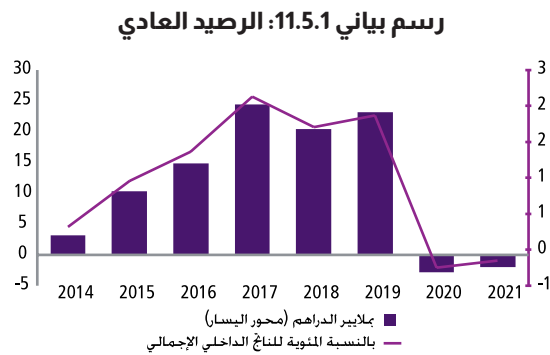
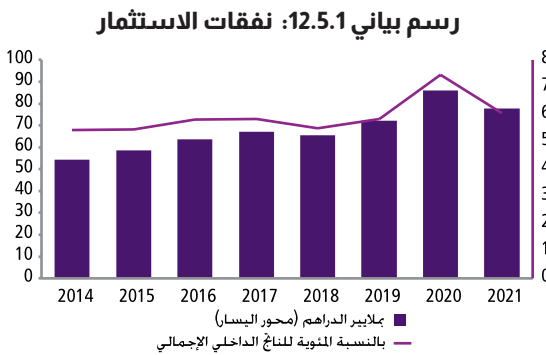
قدره 14,6 مليار بعد 9,2 مليار في سنة 2020، مقابل 3,6 مليار بعد 3,3 مليار للسكر و2,7 مليار بعد 1,4 مليار لدقيق القمح الطري الوطني.



* اعتبارا من سنة 2019، تشمل هذه الأخيرة الرسوم الاجتماعية لخدمة أرباب العمل المصنفة مسبقا في السلع والخدمات الأخرى. المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

من جهتها، تراجعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 0,5% إلى 27,1 مليار، نتيجة انخفاض فوائد الدين الداخلي بنسبة 3,1% إلى 22,4 مليار، وارتفاع فوائد الدين الخارجي بنسبة 14,2% إلى 4,7 مليار.

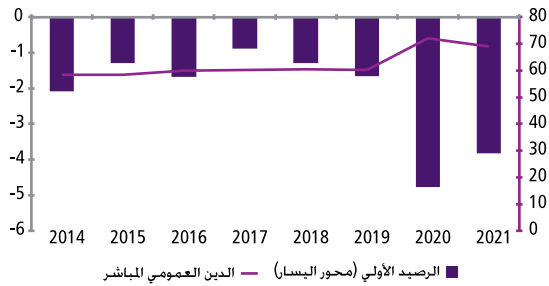
أخذًا بالاعتبار هذه التطورات، أفرز الرصيد العادي عجزا بواقع 2 مليار بدلا من 2,9 مليار سنة من قبل وفائضا بقيمة 23,1 مليار في 2019. من جهتها، انخفضت نفقات الاستثمار بنسبة 9,5% إلى 77,7 مليار، لكن نسبة تنفيذها ظلت مرتفعة عند 114,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، بلغت هذه النفقات 6,1% مقابل 7,5% في سنة 2020 و5,8% في سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في سنة 2021 يعزى لتحويل مخصصات الاستثمار البالغة 15 مليار خلال سنة 2020 إلى صندوق محمد السادس للاستثمار. ودون احتساب هذا المبلغ، كان الاستثمار سيرتفع بنسبة 9,6%. وحسب الوزارات، فقد بلغ 11,3 مليار في وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، و9,4 مليار في وزارة التجهيز والنقل، و4,7 مليار في وزارة التربية الوطنية، والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.



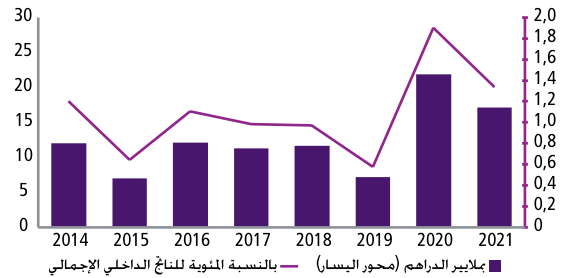
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

وأخذاً بالاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بقيمة 3,4 مليار دولار، انخفض عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، بمبلغ 6 مليار إلى 76,3 مليار أو 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، ونظراً لانخفاض مخزون العمليات قيد الأداء بمبلغ 4,7 مليار، بدلا من إعادة تشكيل 14,7 مليار بنهاية 2020، بلغ عجز الصندوق 81 مليار، متزايدا بما قدره 13,4 مليار.

رسم بياني 14.5.1: الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 13.5.1: مخزون العمليات قيد الأداء*



* تقديرات بنك المغرب بناء على التدفقات السنوية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة و المالية الخارجية).

3.5.1 تمويل الخزينة

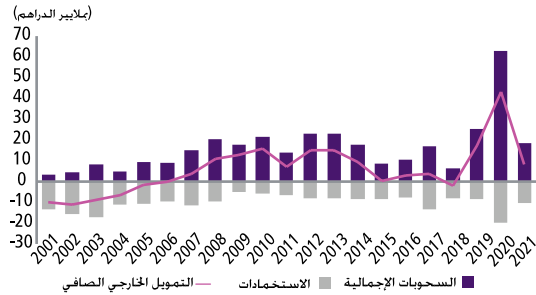
تم تمويل حاجيات الخزينة بالموارد الداخلية بمبلغ صاف قدره 67,5 مليار، وموارد خارجية صافية إيجابية قدرها 8,1 مليار، إلى جانب عائدات تفويت مساهمات الدولة البالغة 5,4 مليار.

وفيما يتعلق بالتمويل الداخلي، فبالإضافة إلى ما مجموعه 21 مليار عبأتها الخزينة عبر قنواتها الخاصة¹، بلغت إصداراتها الصافية في سوق المزايمة 45,9 مليار مقابل 43,6 مليار في سنة 2020. ورفعت مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حيازاتها من سندات الخزينة بمبلغ 37,5 مليار، والبنوك بمبلغ 12,6 مليار وصندوق الإيداع والتدبير بمبلغ 8,5 مليار. في المقابل، قلصت شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي مخزونها من هذه السندات بواقع 10,9 مليار والمقاولات غير المالية بواقع 1,7 مليار.

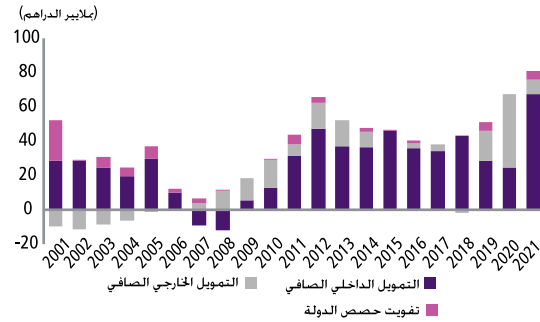
وبالنسبة للتمويل الخارجي، قامت الخزينة بسحوبات بلغت في المجموع 18,4 مليار درهم، بدلا من 63 مليار في السنة السابقة، 8,6 مليار منها مقترضة من البنك الدولي. موازاة مع ذلك، بلغت الاستخدامات 10,2 مليار، بانخفاض بواقع 48,6% مقارنة بسنة 2020 التي عرفت سداد 11,1 مليار برسم إصدار سندي للخزينة في السوق المالية الدولية سنة 2010.

¹ يتعلق الأمر بالودائع لدى الخزينة.

رسم بياني 16.5.1: التمويل الخارجي للخرينة



رسم بياني 15.5.1: التمويل الصافي للخرينة

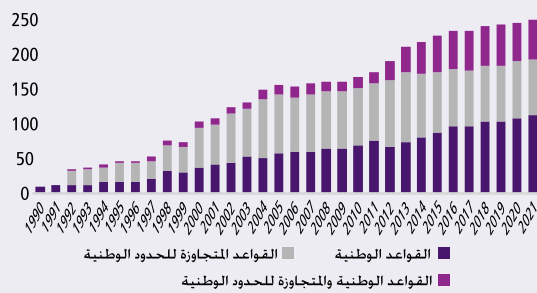


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

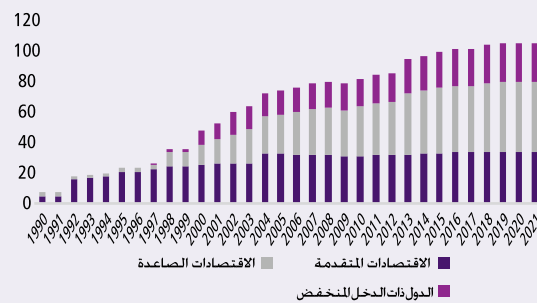
إطار 2.5.1: القواعد المالية

تشكل القواعد المالية قيودا بالنسبة لسياسة الميزانية وغالبا ما تفرض حدودا على مجتمعات المالية العمومية، لاسيما مستوى الدين العام، ورصيد الميزانية، والنفقات العمومية والعائدات. وعموما، تؤخذ القواعد المالية بالاعتبار عند إعداد الميزانية السنوية وإطار الميزانية على المدى المتوسط. وطيلة العقدين الماضيين، اعتمد عدد متزايد من الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، أطرا مالية مبنية على قواعد. ووفقا لصندوق النقد الدولي¹، كانت 105 دولة في نهاية سنة 2021، مقابل 7 في سنة 1990، تتوفر على الأقل على قاعدة مالية وطنية أو متجاوزة للمستوى الوطني سارية المفعول. وقد تم جرد القواعد المالية المتجاوزة للحدود، المطبقة في الاتحادات النقدية، كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA)، في 53 دولة بنهاية سنة 2021.

رسم بياني 2.2.5.1: القواعد المالية الوطنية والمتجاوزة للحدود الوطنية



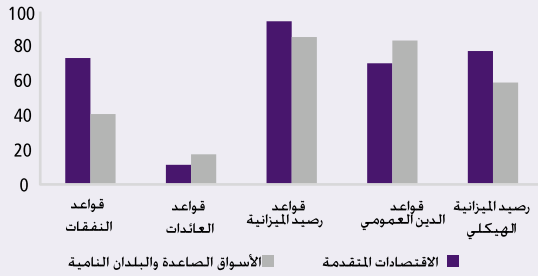
رسم بياني 1.2.5.1: القواعد المالية حسب مجموعة البلدان (عدد البلدان التي لديها قاعدة واحدة على الأقل)



المصدر: قاعدة بيانات القواعد المالية، صندوق النقد الدولي.

¹ « Fiscal Rules and Fiscal Councils – Recent Trends and Performance during the Covid-19 Pandemic », صندوق النقد الدولي، يناير 2022.

رسم بياني 3.2.5.1: القواعد المالية حسب النوع ومجموعات الدول



المصدر: قاعدة بيانات القواعد المالية، صندوق النقد الدولي.

عادة ما تتبنى الاقتصادات المتقدمة قواعد مالية قائمة على أساس رصيد الميزانية، العام أو المعدل من طرف الدورة الاقتصادية، وقواعد مرتبطة بالدين العمومي، يتم تحديدها في معظم الحالات حسب مستوى الدين ويعبر عنها بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي. ويمكن جمع هذه القواعد مع تلك الخاصة بالنفقات لترسيخ هدف استدامة المالية العمومية على نحو أفضل. من جهتها، تضع الاقتصادات الصاعدة والنامية قواعد مالية تتعلق برصيد الميزانية والدين العمومي. وعادة ما يعبر عن هذه الأخيرة بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي وأحياناً بالقيمة الصافية المحيئة بالنسبة للدول المنخفضة الدخل، التي يكون جزء كبير من دينها على شكل تمويل بشروط ميسرة. وتبقى القواعد المرتبطة بالعائدات محدودة الاستعمال في كلتا المجموعتين حيث أن عدد الدول الذي يتبنى هذه القواعد لم يتجاوز 17 دولة في سنة 2021، ويرجع ذلك جزئياً إلى التبعية لعائدات تقلبات النشاط الاقتصادي.

يختلف الإطار القانوني الخاص بوضع القواعد المالية من دولة لأخرى. فبعض الدول تدرج هذه القواعد في المتن الدستوري، في حين تضعها دول أخرى ضمن نسق تشريعي أو ضمن القوانين التنظيمية أو على شكل التزامات سياسية. وإلى حدود نهاية سنة 2021، تجاوز عدد الدول التي أدرجت قواعد مالية ضمن أحكام الدستور أو ضمن مقتضيات تشريعية 60 دولة، في حين أن أكثر من 40% من هذه القواعد تستند إلى قوانين تتعلق بمسؤولية تنفيذ الميزانية. وتحدد هذه القواعد المساطر القانونية ومتطلبات الشفافية فيما يخص سياسة الميزانية، كما تتضمن في بعض الحالات أهدافاً بالأرقام وكذا بنوداً بشأن تعليق التنفيذ أو أخرى تحوطية لضمان التوفر على هامش تصرف كاف في حالة حدوث أزمة. ويتم أحياناً دعم وضع القواعد المالية من خلال إحداث مجالس تُعنى بالشؤون المالية لضمان مراقبة واحترام هذه القواعد. وحسب صندوق النقد الدولي¹، ارتفع عدد هذه المجالس ليصل إلى 51 مجلساً في 49 دولة سنة 2021، أي ما يناهز الضعف مقارنة بسنة 2010.

القواعد المالية أثناء الجائحة

أفرزت الجهود التي بذلتها السلطات العمومية على مستوى الميزانية في إطار مواجهة أزمة كوفيد - 19 مستويات عالية من الديون والعجز في الميزانية. وقد دفع هذا الوضع بالعديد من الدول إلى تفعيل البنود التحوطية، مما أدى إلى تعليق القواعد المالية مؤقتاً أو تعديلها. وقد لعبت المجالس المالية دوراً هاماً في تقييم هذه الجهود كما سهرت على ضمان الاستعمال المناسب لهذه البنود التحوطية.

على سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل بند التحوط العام إلى غاية متم سنة 2022، معلقاً بذلك التعديلات التي يتعين على الدول الأعضاء إجراؤها لتحقيق أهدافها المالية. في ألمانيا على وجه الخصوص، وافق البرلمان على برنامج ميزانية واسع النطاق وعلق القاعدة القانونية التي تحد من اللجوء إلى الاستدانة.

وفقاً لصندوق النقد الدولي¹، فإن 90% من الدول التي تتوفر على قواعد خاصة بالعجز في سنة 2020 لم تحترم هذه القواعد، بفارق متوسط يناهز 4% من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين أن أكثر من نصف الدول التي كانت تتوفر على قواعد خاصة بالدين العمومي سجلت معدلات دين أعلى من العتبات المحددة، بفارق متوسط قدره 50% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للاقتصادات المتقدمة و25% بالنسبة للاقتصادات الصاعدة.

غير أنه، في بعض الحالات، تحد البنود التحوطية مدة تعليق الأهداف المنصوص عليها في القاعدة المالية وتفرض العودة إلى تحقيق الأهداف المذكورة بمجرد انقضاء هذه الفترة. فالدستور الألماني، على سبيل المثال، ينص على أن اللجوء إلى البند التحوطي في حالة وجود ظرف قاهر يجب أن يكون مصحوباً « بخطة سداد » للأموال الإضافية المقترضة داخل « أجل معقول ».

بالنسبة للمغرب

بناء على الفصل 77 من الدستور المتعلق بالحفاظ على توازن مالية الدولة، وضع القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من سنة 2016، قاعدة مالية لا يمكن وفقها أن تتجاوز حصيللة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين برسم السنة المالية. وقد تم وضع هذه القاعدة، وهي الأولى من نوعها في المغرب، في سياق تميز بإطلاق وتنفيذ العديد من الأوراش الهامة التي تتطلب استعمالاً مكثفاً لموارد من الميزانية. وبالنظر إلى التجارب الدولية، رغم أن هذه القاعدة تشكل خطوة أولى نحو إعادة توجيه أفضل لسياسة الميزانية، إلا أنها تظل محدودة مقارنة بالهدف الطموح المتمثل في وضع إطار شامل قائم على مجموعة من القواعد يسمح بالتوفيق بين هدف دعم النشاط الاقتصادي وهدف الحفاظ على توازن المالية العمومية على المدى المتوسط والبعيد.

¹ « Fiscal Rules and Fiscal Councils – Recent Trends and Performance during the Covid-19 Pandemic »، صندوق النقد الدولي، يناير 2022.

4.5.1 الدين العمومي

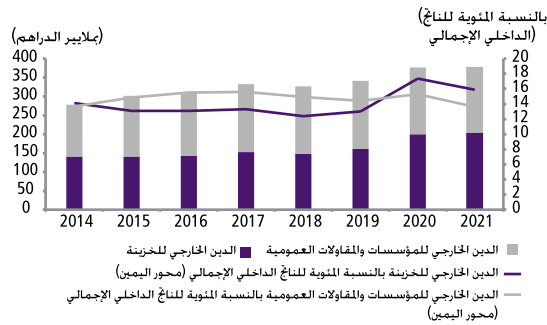
انخفض الدين العمومي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 3,3 نقطة إلى 68,9%، مع انخفاض الدين الداخلي بواقع 1,8 نقطة مئوية ليصل إلى 53,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتدني الدين الخارجي بواقع 1,5 نقطة إلى 15,9%. من جهة أخرى، واصل مبلغه الجاري منحاه التصاعدي، متزايداً مرة أخرى بنسبة 6,3% إلى 885,3 مليار، مما يعكس ارتفاع مكونه الداخلي بواقع 7,7% إلى 681,5 مليار ومكونه الخارجي بنسبة 2% إلى 203,8 مليار درهم.

وفيما يتعلق بخصائص هذا الدين، انخفض متوسط آجال استحقاق مكونه الداخلي بشهرين مقارنة بسنة 2020 ليستقر عند 6 سنوات و5 أشهر، وانخفض متوسط تكلفته¹ من 4% إلى 3,5%. وبالنسبة لمكونه الخارجي، انخفضت هذه التكلفة من 2,5% إلى 2,4%، ولا يزال الأورو يهيمن على بنيته حيث ارتفعت حصته من 60,6% إلى 63,1%، على حساب الدولار الذي انخفضت حصته بنسبة 1,6 نقطة مئوية إلى 31,9%.

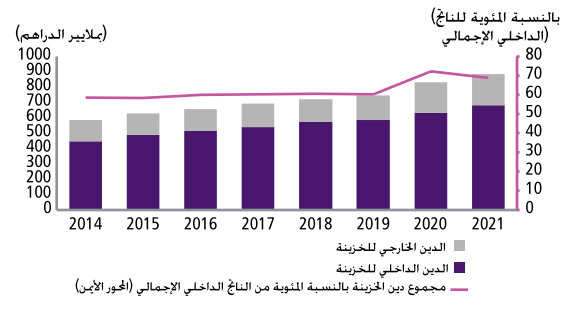
¹ يحسب كمعدل فوائد الدين المؤداة خلال السنة الجارية نسبة إلى مخزون الدين في السنة السابقة.

أما الدين الخارجي للمقترضين العموميين الآخرين، فقد انخفض بنسبة 0,9% إلى 174,8 مليار درهم، وهو ما يمثل 13,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 15,3% سنة 2020. وإجمالاً، بلغ جاري الدين الخارجي العمومي¹ 378,6 مليار درهم. أي ما يعادل 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. يمتلك الدائنون متعددو الأطراف 49,3% منه والسوق المالية الدولية والبنوك التجارية 28,5% والدائنون الثنائيون 22,2%.

رسم بياني 18.5.1: الدين الخارجي العمومي



رسم بياني 17.5.1: مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

جدول 4.5.1: وضعية الدين العمومي (بمليار الدرهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
681,5	632,9	585,7	574,6	539,1	514,7	488,4	445,5	I- الدين الداخلي للخرينة (2+1)
53,1	54,9	47,2	48,1	46,9	47,0	45,3	44,5	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
646,6	600,7	557,2	546,2	516,7	490,0	470,1	426,1	1- مناقصات سندات الخزينة
50,4	52,1	44,9	45,7	45,0	44,8	43,6	42,5	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
34,9	32,2	28,5	28,4	22,4	24,7	18,3	19,4	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
2,7	2,8	2,3	2,4	2,0	2,3	1,7	1,9	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
203,8	199,7	161,6	148,0	153,2	142,8	140,8	141,1	II- الدين الخارجي للخرينة
15,9	17,3	13,0	12,4	13,3	13,0	13,1	14,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
885,3	832,6	747,3	722,6	692,3	657,5	629,2	586,6	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
68,9	72,2	60,3	60,5	60,3	60,1	58,4	58,6	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
174,8	176,3	179,0	178,6	179,4	169,7	160,2	137,0	IV- الدين الخارجي للمقاولات والمؤسسات العمومية (المضمون)
13,6	15,3	14,4	14,9	15,6	15,5	14,9	13,7	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
378,6	376,1	340,6	326,6	332,6	312,5	301,0	278,1	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
29,5	32,6	27,5	27,3	28,9	28,6	27,9	27,8	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
1 284,2	1 152,4	1 239,8	1 195,2	1 148,9	1 094,2	1 078,1	1 001,5	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة الأساس 2014

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط بنسبة الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

¹ الدين الخارجي للخرينة وللمقترضين العموميين الآخرين (المؤسسات والمقاولات العمومية، والمؤسسات المالية العمومية، والجماعات الترابية، والمؤسسات ذات النفع العام).

إطار 3.5.1: الأحكام الجديدة التي أتى بها القانون التنظيمي لقانون المالية وتنفيذه

يشكل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية تنويجا لورش الإصلاحات المالية الهام الذي انطلق منذ عدة سنوات. وقد مر هذا الإصلاح بمراحل عديدة وحضي بدفعة قوية عقب مراجعة الدستور سنة 2011، الذي حدد المبادئ الكبرى للمنظمة لتدبير وحكامة المالية العمومية. وجاء إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية برؤية جديدة قائمة على منطق «النتائج» بدلاً من منطق الإمكانيات، وعلى التحديد الواضح لأهداف السياسات العمومية وتعزيز تقييم ورقابة البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات. وقد كان مقرا تنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي جرت المصادقة عليه في يونيو 2015 ودخل حيز التنفيذ في يناير 2016، تدريجيا على مدى خمس سنوات. بشكل عام، تم تنفيذ الأحكام المنصوص عليها، باستثناء تلك المتعلقة على وجه الخصوص بإنشاء المحاسبة العامة للدولة، ومحاسبة تحليل التكاليف، والتصديق على صديقة الحسابات من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

1- أهداف الإصلاح ومرتكزات القانون التنظيمي لقانون المالية

يحدد القانون التنظيمي لقانون المالية قواعد مالية ومحاسبة جديدة، ويكرس مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والتقييم، ويوسع حق التعديل البرلماني ويساهم في تعزيز الشفافية المالية. وتتجلى أهدافه في (1) تعزيز دور قانون المالية ليصبح الأداة الرئيسية لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية؛ (2) تقوية فعالية ونجاعة وانسجام السياسات العمومية وكذا تمتين مسؤولية المدبرين العموميين؛ (3) تحسين استدامة الميزانية ومقروئية المالية العمومية وشفافيتها؛ و (4) تقوية دور البرلمان في مناقشة الميزانية وفي المراقبة والتقييم.

يقوم القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد على ثلاث ركائز. تتمثل الركيزة الأولى في تحسين التدبير العمومي من خلال وضع برامج ميزانية تمتد على ثلاث سنوات وتقسيم الميزانية إلى برامج وتمتين مسؤولية المدبرين العموميين. تتجلى الركيزة الثانية في تعزيز الشفافية من خلال وضع قواعد مالية جديدة تهدف إلى التحكم في عجز الميزانية وتحسين تقييم أصول الدولة ووضعها المالي. ويتعلق الأمر أيضاً باعتماد مبادئ جديدة مثل صديقة ميزانية حسابات الدولة والفرضيات المؤسسة لقانون المالية، والصديقة المحاسبية التي تتطلب احترام الإجراءات والتسجيلات المحاسبية. وينص القانون التنظيمي لقانون المالية على الاحتفاظ بثلاث أمط محاسبية: محاسبة الميزانية، والمحاسبة العامة التي تسمح بتقييم الذمة المالية والوضعية المالية للدولة، ومحاسبة تحليل التكاليف التي تمكن من تقييم الكلفة الفعلية للسياسات العمومية. أما الركيزة الثالثة، المرتبطة بربط المسؤولية بالمحاسبة، فهي تعزز دور البرلمان، ولاسيما من خلال إثراء الوثائق المصاحبة لمشاريع قانون المالية ومشاريع قانون التصفية.

2- تنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية

بعد مضي سنة واحدة على نهاية الفترة المحددة، يكاد إعمال القانون التنظيمي لقانون المالية يكون مكتملا، باستثناء بعض الأحكام المتعلقة على وجه الخصوص بالمحاسبة العامة ومحاسبة تحليل التكاليف، وكذلك المصادقة على صديقة الحسابات العمومية من قبل المجلس الأعلى للحسابات. ويعرض الجدول أدناه المقترضات المزمع إدراجها وتلك التي دخلت حيز التنفيذ حسب سنة تطبيقها ويقيم نجاعتها.

التدابير	التقدم المحرز في التنفيذ
2016	<ul style="list-style-type: none"> - وضع جدول زمني جديد لمسار اعتماد مشروع قانون المالية. - تقليص عدد فئات الحسابات الخصوصية للخرينة واعتماد قواعد جديدة تتعلق بإحداثها واستخدامها. - إدراج قواعد جديدة لإنشاء واستخدام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. - مرافقة مشروع قانون المالية بتقارير جديدة عن التوزيع الجهوي للاستثمار وعن النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة. - إحداث فصل جديد متعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية. - مرافقة مشروع قانون التصفية بتقرير عن تخصيص الموارد للجماعات الترابية وملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة. - المنع المسبق للتراخيص بالالتزام على مستوى نفقات التسيير من الميزانية العامة. - منع إدراج نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار. - تقديم جديد لجدول التوازن وقاعدة جديدة لتأطير المديونية.
2017	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق الطابع التقييدي لقروض الموظفين المفتوحة في قانون المالية.
2018	<ul style="list-style-type: none"> - دخول التصنيف الجديد للميزانية حيز التنفيذ فيما يتعلق بالميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخرينة. - إثراء محاسبة الميزانية باعتماد مسك المحاسبة العامة. - إيداع مشاريع الأداء على مستوى اللجان البرلمانية المعنية إلى جانب مشاريع الميزانيات الوزارية.
2019	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ برنامج الميزانية لثلاث سنوات والذي يتم تحيينه كل سنة بالنسبة لجميع موارد وتكاليف الدولة.
	<ul style="list-style-type: none"> - تم بالفعل وضع جدول زمني جديد وتم احترامه منذ ذلك الحين. - خفض عدد فئات الحسابات الخصوصية للخرينة من ست إلى خمس فئات. - التقديم الفعلي للتقارير الجديدة المرافقة لمشروع قانون المالية. - فيما يتعلق بالتقرير حول تخصيص الموارد للجماعات الترابية، فقد رافق مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2019، الذي تم تقديمه سنة 2021. أما بالنسبة للملحق الذي يبرر الاعتمادات الإضافية، فهو لا يظهر في مشروع قانون التصفية. - الإدراج الفعلي للتقديم الجديد لجدول التوازن الجديد في نص قانون المالية، بما في ذلك بيانات المديونية.
	<ul style="list-style-type: none"> - تم تطبيق هذا الحكم، وتطلب ذلك اعتماد قرار لرئيس الحكومة يحدد قواعد الميزانية والمحاسبة الجديدة.
	<ul style="list-style-type: none"> - تم الشروع في إصلاح المحاسبة العامة قبل القانون التنظيمي لقانون المالية، ونشرت الحصيلة الافتتاحية مع البيانات المحصورة في فاتح يناير 2011، غير أن الورش لا يزال قيد التنفيذ. - تم فعليا إعداد مشاريع الأداء وتقديمها إلى البرلمان ونشرها على موقع وزارة الاقتصاد والمالية.
	<ul style="list-style-type: none"> - يعرض الوزير على البرلمان (في سياق المادة 47 (د) من القانون التنظيمي لقانون المالية) وينشر برمجة بعض النفقات وبعض فرضيات الاقتصاد الكلي، لكن لا يصدر أي شيء حول الموارد. - فيما يتعلق بالبرمجة متعددة السنوات للمؤسسات العمومية المدعومة، يتم عرضها ضمن مشاريع أداء الوزارات المختلفة.

2020

- إدراج مساهمات المشغل برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في الفصل المتعلق بنفقات الموظفين.
- إدراج مساهمات المشغل برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في الفصل المتعلق بنفقات الموظفين.
- إدراج محاسبة تحليل التكاليف.
- إدراج مشروع قانون التصفية بالحساب العام للدولة والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نجاعة الأداء.
- تم بالفعل إدراج مساهمات المشغل برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد في الفصل المتعلق بنفقات الموظفين. لم يكتمل بعد ورش إصلاح محاسبة تحليل التكاليف.
- تم تقديم التقارير السنوية لنجاعة الأداء المصاحبة لمشروع قانون التصفية لسنتي 2018 و2019 في سنتي 2020 و2021 على التوالي، بينما لم يتم بعد إعداد التقرير المتعلق بالحساب العام للدولة.
- المصادقة على صحة وصدقية حسابات الدولة من قبل المجلس الأعلى للحسابات.
- نظرا لعدم وجود القواعد التركيبية للمحاسبة العامة، لم يتم التصديق من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

6.1 ميزان المدفوعات

بعد التراجع الذي سجلته في 2020، عرفت المبادلات الخارجية انتعاشاً هاماً في 2021 ارتباطاً بتخفيف القيود الصحية وباستعادة الطلب لديناميته سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وبالتالي، ارتفعت واردات السلع بنسبة 24,7% نتيجة على الخصوص لتزايد الفاتورة الطاقية ونمو مشتريات المواد الاستهلاكية منتهية الصنع. وتنامت الصادرات بدورها بنسبة 25%، ما يعكس ارتفاع مبيعات الفوسفات ومشتقاته وكذا قطاع السيارات. وأدت هذه التطورات إلى تدهور ملموس للعجز التجاري الذي بلغ ما يعادل 15,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مع شبه استقرار نسبة التغطية في 62,3%.

بموازاة ذلك، استمر تأثير المخاوف التي تسببت فيها الموجات المتكررة للعدوى على النشاط السياحي، حيث تراجعت عائدات الأسفار إلى 34,3 مليار درهم مقابل 36,4 مليار في 2020 و78,7 مليار في 2019. بالمقابل، وبعد الصمود الملموس المسجل في 2020، ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 37,5% لتصل إلى مستوى قياسي قدره 93,7 مليار. وساهم هذا الأداء في التحكم في تفاقم العجز الجاري الذي وصل إلى 29,1 مليار، أو 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 1,2% سنة من قبل.

وفيما يتعلق بتطور الحساب المالي، فقد تميز على الخصوص بتحسّن العائدات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وبتقلص السحوبات برسم الاقتراضات الخارجية العمومية بنسبة 28,6%. وعلى نفس المنوال، وفي غياب إصدارات لسندات الخزينة في السوق المالية الدولية، بلغ رصيد تدفقات استثمارات المحفظة 2,6 مليار درهم مقابل تدفق صافي بواقع 21,2 مليار في 2020.

أخيراً، وأخذاً بالاعتبار عمليات شراء العملات التي قام بها بنك المغرب لدى النظام البنكي من خلال عمليات المزايدة والحصة التي تلقاها المغرب في إطار المخصص الجديد من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي¹، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم، لتغطي بالتالي 5 أشهر و29 يوماً من واردات السلع والخدمات.

¹ تجدر الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي لمخصصات صندوق النقد الدولي بلغت 650 مليار دولار وأن المغرب قد تلقى 1,2 مليار دولار أمريكي تناسباً مع حصته في الصندوق البالغة 0,19%.

جدول 1.6.1: البنود الرئيسية لميزان المدفوعات*
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك)

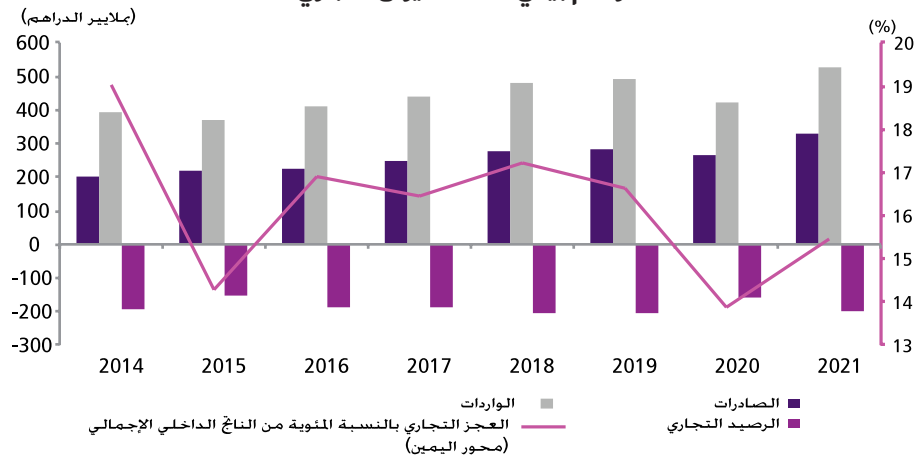
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
-2,3	-1,2	-3,4	-4,9	-3,2	-3,8	الحساب الجاري
15,5	13,9	16,7	17,2	16,5	16,9	العجز التجاري (خالص مصاريف الشحن/ الشامل للكلفة والتأمين وأجور الشحن)
-5,9	-53,7	7,8	1,2	12,3	5,0	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
37,5	4,8	0,1	-1,5	5,3	4,0	حوبات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
0,1	0,4	0,3	0,4	1,0	0,9	الهيئات
-1,6	0,3	-2,6	-3,9	-2,5	-3,2	الحساب المالي (التدفق الصافي)
2,5	2,3	2,8	3,9	3,0	3,2	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية
0,7	-4,1	-0,9	-0,3	-2,0	-1,5	القروض
-0,4	-0,9	-0,8	-0,7	-1,5	-1,8	الائتمانات التجارية
-1,2	1,8	-0,8	-0,5	2,9	-1,0	العملة والودائع
5,95	7,1	6,9	5,4	5,6	6,4	الأصول الاحتياطية الرسمية (بعدد الأشهر من الواردات)

* حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.
المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

1.6.1 الميزان التجاري

خلال سنة 2021، ارتفعت مبادلات السلع¹ بنسبة 24,8% نتيجة لنمو الواردات والصادرات بوتيرات شبه مماثلة، حيث تزايدت من حيث القيمة بمبلغ 104,6 مليار و65,8 مليار درهم على التوالي. وبالتالي، تفاقم العجز التجاري بواقع 38,8 مليار ليصل إلى 198,6 مليار، أو ما يعادل 15,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 13,9% في 2020. وبالرغم من هذا التدهور، وبعد التوجه التصاعدي المسجل خلال السنوات الأخيرة، ظل معدل التغطية شبه مستقر في 62,3%.

رسم بياني 1.6.1: الميزان التجاري



المصادر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط.

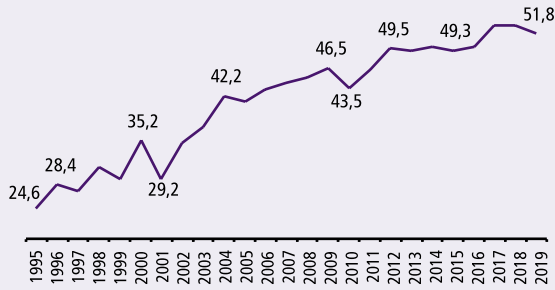
¹ إجمالي الصادرات والواردات

إطار 1.6.1: تطور السياسة التجارية - التوجهات الحديثة

بعد نمو مطرد منذ إحداث منظمة التجارة العالمية سنة 1995، انخرطت المبادلات التجارية العالمية مع حلول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في منحى تباطؤي قبل أن تسجل انكماشاً سنة 2020 في سياق جائحة كوفيد-19. ويعكس هذا التطور سيما تصاعداً غير مسبوق في النزعة الحمائية التي أدت إلى إعادة تشكيل سلاسل القيم العالمية خصوصاً مع ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية. وقامت عدة بلدان بالفعل برفع الدعم الممنوح لمقاولاتها كما تبنت إجراءات للحد من انتقال الأنشطة الاقتصادية إلى مناطق أخرى. ومن جهة أخرى، تزايدت حصة بنود التعريفات المعفاة من الرسوم الجمركية من 25% في 1995 إلى 46,5% في 2009 واستمرت بالارتفاع، لكن بوتيرة أقل.

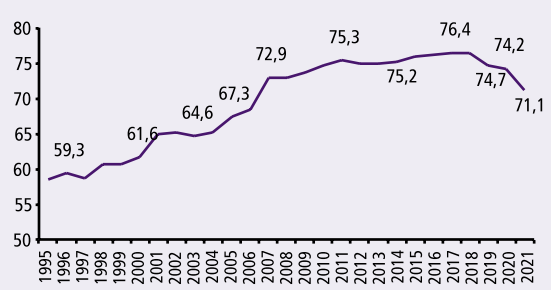
وانعكس هذا التوجه أيضاً على مستوى مؤشر حرية التجارة¹ الصادر عن مؤسسة « The Heritage Foundation »، الذي يرصد مدى تطبيق الحواجز الجمركية سواء منها التعريفية أو غير التعريفية. وبعد ارتفاع هذا المؤشر ما بين 1995 و2007، فقد سجل شبه استقرار خلال الفترة 2008-2017 قبل أن يتجه نحو الانخفاض انطلاقاً من 2018.

رسم بياني 1.6.1.1: حصة بنود التعريفات المعفاة من الرسوم الجمركية (%)



المصدر: البنك الدولي.

رسم بياني 1.6.1.1: مؤشر تحرير التجارة

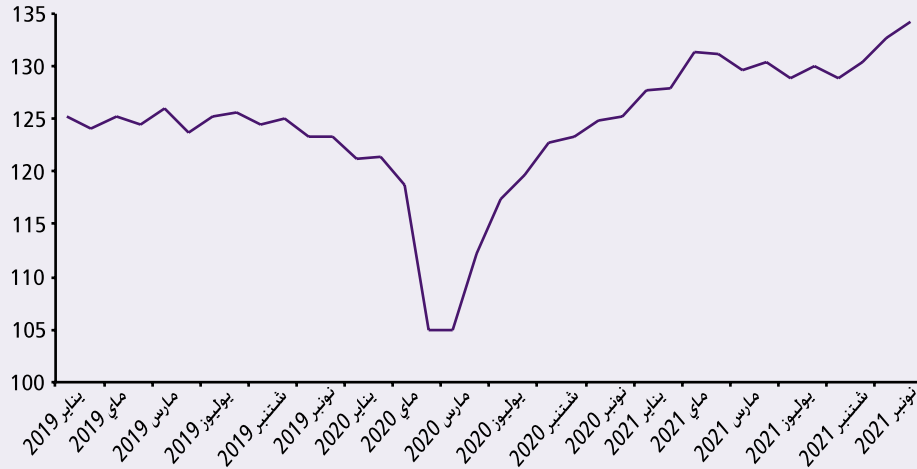


المصدر: Heritage Foundation.

وقد فاقم حلول جائحة كوفيد-19 هذه النزعة الحمائية وتساعد السيادية، حيث أن العديد من الدول فرضت مجموعة من القيود على صادراتها، كما اندلعت منافسة غير مسبوقة بين الدول للحصول على الأدوية اللازمة لعلاج وباء كوفيد-19. وسلطت هذه الأزمة أيضاً الضوء على التبعية المفرطة للاقتصاد العالمي تجاه الطاقات الإنتاجية المتمركزة في عدد محدود من البلدان بالنسبة لبعض السلع الأساسية أو المنتجات الوسيطة الرئيسية (المنتجات الدوائية، والمكونات الإلكترونية الدقيقة، إلخ). وما بين أكتوبر 2019 ونفس الشهر من سنة 2020، أحصت منظمة التجارة العالمية ما يناهز 137 إجراء تجارياً تقيدياً مقابل 102 سنة من قبل. وأدت هذه الإجراءات إضافة إلى القيود الصحية إلى انكماش ملموس للمبادلات التجارية خلال سنة 2020.

¹ يعتبر النظام «تقيدياً» إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين 40 و50، و«تقيدياً إلى حد كبير» إذا كانت تتراوح بين 50 و60، و«بحسب معتدل» إذا كانت ما بين 60 و70 و«حر إلى حد كبير» إذا كان المؤشر يفوق 70.

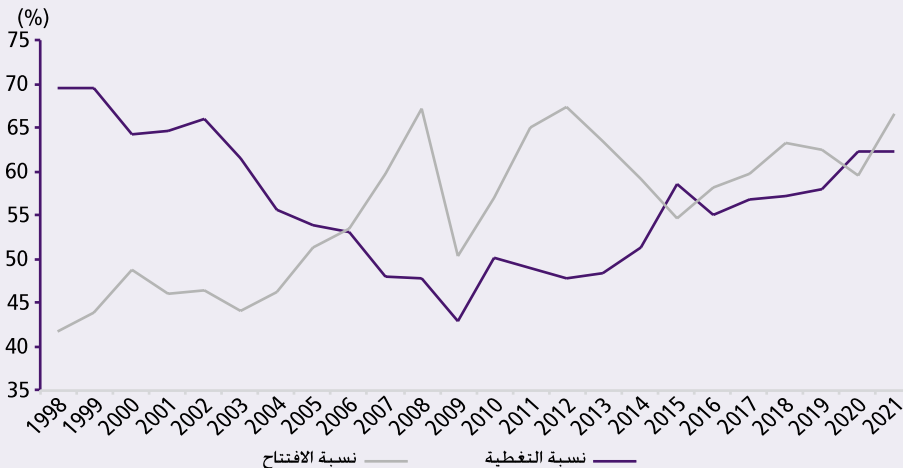
رسم بياني إ1.6.1: مؤشر حجم التجارة العالمية



المصدر: مكتب تحليل السياسات الاقتصادية المتخصص في مراقبة التجارة العالمية (CPB).

أما المغرب، وبعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في يناير 1995، فقد واصل سياسة الانفتاح التجاري التي اعتمدها لاسيما من خلال إبرام عدة اتفاقيات للتبادل الحر والتقليص التدريجي للرسوم الجمركية. وتراجع متوسط هذه الرسوم من 45,4% في 1993 إلى 10,5% في 2019. وفي ظل هذه الظروف، تراجعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات بشكل كبير من حوالي 70% في 1998 إلى 42,8% في 2009 قبل أن تشرع في التحسن خلال السنوات العشر الأخيرة لتصل إلى 57,9% في 2019، وذلك بفضل السياسات الرامية إلى دعم القطاعات المصدرة وإلى النهوض بالمهن العالمية بالمغرب. وفي سنة 2020، وفي سياق الجائحة، تقلصت المبادلات الخارجية للمغرب بقوة مما أدى إلى نمو نسبة التغطية بما قدره 4,3 نقطة مئوية إلى 62,2%، حيث ظلت مستقرة في هذا المستوى سنة 2021.

رسم بياني إ1.6.1: نسبة التغطية والانفتاح²



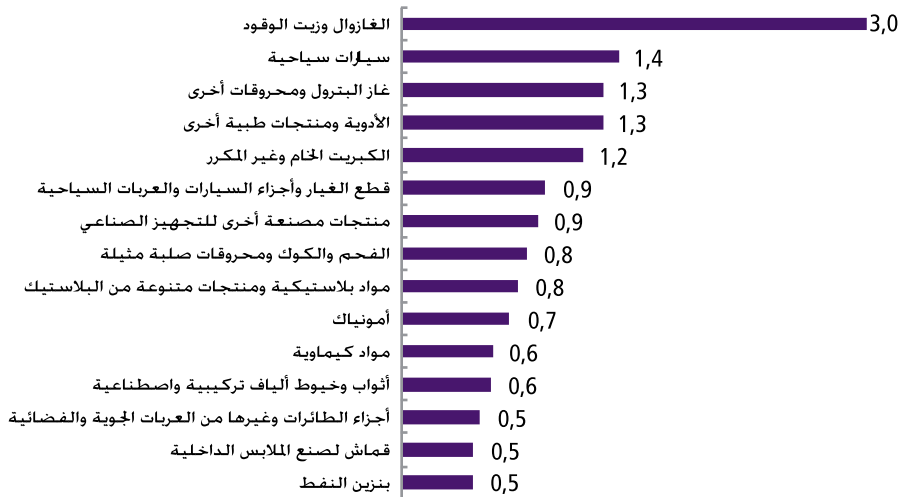
المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

² يتم حساب نسبة الانفتاح كمعدل مجموع الواردات والصادرات نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

هم ارتفاع الواردات كافة مجموعات المنتجات. هكذا، أدى التزايد الهام في الأسعار الدولية إلى إثقال الفاتورة الطاقية بنسبة 51,9% إلى 75,8 مليار درهم مع نمو أسعار «الغاز والوقود» بنسبة 54,3% و«غاز النفط ومحروقات أخرى» بنسبة 46% و«الفحم والكوك ومحروقات صلبة مثيلة» بنسبة 47,4%. وبموازاة ذلك، ارتفعت مشتريات مواد الاستهلاك منتهية الصنع بنسبة 30% إلى 123,5 مليار. وإضافة إلى مشتريات السيارات السياحية التي نمت بنسبة 46,8%، يعزى هذا التطور بالخصوص إلى تكلفة اللقاحات ضد كوفيد-19 التي رفعت مبلغ المشتريات برسم الأدوية والمواد الطبية الأخرى من 7,7 مليار إلى 13,1 مليار.

وعلى نفس المنوال، ونظرا بالخصوص لتزايد أسعار الأمونياك والكبريت، المادتان الرئيسيتان في إنتاج أسمدة الفوسفات، نمت واردات المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام بنسبة 23,9% إلى 115,5 مليار درهم وبنسبة 47,2% إلى 28,6 مليار على التوالي. وفيما يتعلق بالمجموعات الأخرى، ارتفعت مقتنيات سلع التجهيز بنسبة 12,6% إلى 124 مليار، ما يعكس تزايد مشتريات «أجزاء الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى» بنسبة 29,3% و«المحركات بمكبس، ومحركات أخرى وأجزاءها» بنسبة 20,1%. وبموازاة ذلك، بلغت مشتريات المواد الغذائية 59,9 مليار، مع ارتفاعات وصلت إلى 33,2% بالنسبة «للسكر الخام أو المكرر» وإلى 5,8% بالنسبة للقمح و12,7% بالنسبة للذرة.

رسم بياني 2.6.1: مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات سنة 2021 (بالنقطة المئوية)



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

جدول 2.6.1: أبرز الواردات

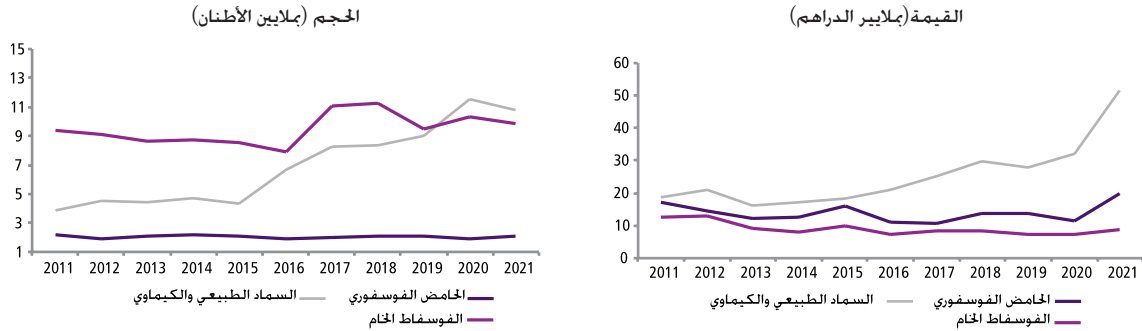
التغير (%)		بملايين الدراهم				
2021/2020	2020/2019	2021	2020	2019	2018	
24,7	-13,9	527 423	422 861	490 953	481 442	الواردات الإجمالية
51,9	-34,7	75 754	49 878	76 342	82 301	الطاقة ومواد التشحيم
54,3	-39,9	35 976	23 316	38 776	41 537	الغاز والوقود
46,0	-15,0	17 433	11 944	14 055	15 601	غاز النفط ومحروقات أخرى
47,4	-20,8	10 607	7 195	9 088	8 655	الفحم والكوك ومحروقات صلبة مثيلة
77,5	-39,8	4 472	2 519	4 181	4 466	بنزين النفط
30,0	-15,9	123 539	95 015	113 024	108 491	سلع الاستهلاك
46,8	-38,0	18 502	12 601	20 323	21 975	السيارات السياحية
71,4	10,9	13 124	7 656	6 901	6 370	الأدوية ومنتجات طبية أخرى
24,9	-15,8	19 734	15 801	18 769	17 593	أجزاء وقطع السيارات والسيارات السياحية
37,4	-20,1	8 967	6 527	8 169	7 551	أثاث وخيوط ألياف تركيبية واصطناعية
12,6	-13,2	123 972	110 069	126 837	120 233	سلع التجهيز
29,3	-10,1	9 515	7 360	8 187	7 728	أجزاء الطائرات ومركبات أخرى جوية أو فضائية
20,1	-6,1	10 079	8 389	8 930	9 060	محركات بمكبس؛ محركات أخرى وأجزاءها
-	15,0	1 730	547	475	369	أجهزة مولدة للكهرباء ومحولات دوارة كهربائية
43,0	-11,8	3 714	2 597	2 945	3 139	ضمامات وعجلات
23,9	-10,8	115 489	93 224	104 507	99 859	منتجات نصف مصنعة
24,6	-10,1	16 126	12 947	14 396	13 763	مواد بلاستيكية ومنتجات متنوعة من البلاستيك
73,3	6,1	6 917	3 991	3 763	3 983	أمونياك
25,5	-6,5	12 134	9 670	10 339	10 216	مواد كيميائية
40,1	-16,2	6 221	4 440	5 301	5 031	أسلاك و قضبان و قطع مجنبة من النحاس
47,2	-12,0	28 636	19 454	22 099	24 604	مواد خام
-	-29,3	9 846	4 886	6 913	7 967	كبريت خام وغير مكرر
47,9	6,2	5 775	3 905	3 678	3 777	زيت الصوجا الخام أو المكرر
77,6	-13,4	2 045	1 152	1 330	1 505	خردة الحديد، والنفايات، وشظايا النحاس، وحديد زهر، والحديد والصلب وخامات أخرى
32,9	-19,4	2 948	2 218	2 752	2 927	خشب خام، أو مربع أو منشور
8,4	15,5	59 881	55 220	47 825	45 776	مواد غذائية
33,2	12,4	5 926	4 448	3 957	3 505	السكر الخام أو المكرر
5,8	46,3	14 294	13 505	9 233	9 124	القمح
12,7	2,9	6 074	5 388	5 235	4 647	الذرة
27,2	48,7	2 630	2 068	1 390	1 143	الفواكه الطرية أو الجافة، المجمدة أو المخللة

المصدر: مكتب الصرف.

وشمل ارتفاع الصادرات أيضا كافة القطاعات. وبالتالي، حققت مبيعات الفوسفات ومشتقاته، بفضل الارتفاع القوي للأسعار الدولية، أداء جيدا حيث وصلت إلى 80,3 مليار درهم مقابل 50,9 مليار في 2020. وارتفعت صادرات الأسمدة الطبيعية والكيماوية بنسبة 60,2% إلى 51,5 مليار والحامض الفوسفوري بنسبة 74,1% إلى 19,8 مليار والفوسفات الخام بنسبة 21,9% إلى 8,9 مليار. وحسب الأسواق الرئيسية، تزايدت صادرات القطاع نحو البرازيل بنسبة 66,2%، ونحو الهند بنسبة 42,5%، ونحو إسبانيا بواقع 36,9% وتجاه تركيا بواقع 68,5%. أما المبيعات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت من ضمن الزبناء الثلاثة الرئيسيين للمملكة ما بين 2017 و2019، فقد تحسنت بنسبة لم تتجاوز 7,8%. ورغم أن الارتفاع الهام في الأسعار الدولية مكن من تعويض تدني الصادرات

المرتبط بقرار فرض الضريبة على أسمدة الفوسفات المغربية، إلا أن حصة المغرب في هذه السوق تراجعت إلى 3,9% مقابل 13,9% قبل الأزمة.

رسم بياني 3.6.1: صادرات الفوسفات ومشتقاته

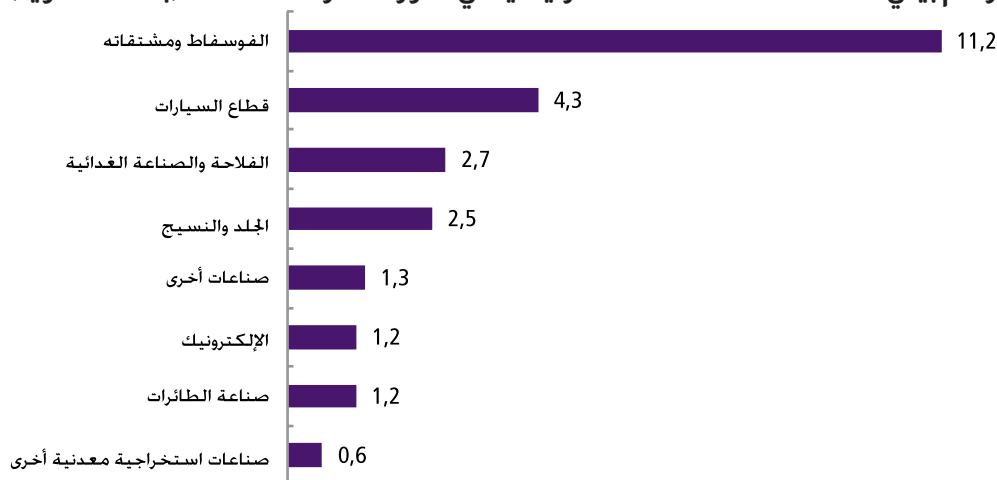


المصدر: مكتب الصرف.

وبفضل تعزيز طاقاته الإنتاجية، سجل قطاع السيارات كذلك تطورا ملحوظا مع نمو مبيعات فرع صناعة السيارات بنسبة 34,7% إلى 39,3 مليار، حيث بلغ عدد السيارات السياحية المصدرة 358 ألف مقابل 303 ألف في 2020، بارتفاع سعر الوحدة بنسبة 13,3%. ويظل السوق الأوروبي الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات إذ يستأثر بحصة 95,5% إجمالا. وتصل حصة فرنسا إلى 48,3% وإيطاليا 9,2% وإسبانيا 9,1% وألمانيا 6,1%. بالنسبة للباقي، بلغت حصة إفريقيا 2,6%، 1,1% منها نحو مصر و0,6% نحو تونس. أما آسيا وأمريكا، فتصل حصصهما إلى 1,1% و0,8% على التوالي. وبالمقابل، تقلصت مبيعات فرعي «تركيب الأسلاك» و«داخل السيارات والمقاعد» بنسبة 1,7% إلى 25,3 مليار وبنسبة 6,5% إلى 6,9 مليار على التوالي، ارتباطا بالصعوبات التي يواجهها القطاع على الصعيد العالمي. وفي المجموع، حقق قطاع السيارات رقم معاملات قدره 83,5 مليار من الصادرات، مرتفعا بنسبة 15,6% من سنة إلى أخرى.

أما قطاع «النسيج والجلد»، وبعد سنتين من الانخفاض، فقد بلغت مبيعاته 36,4 مليار، بارتفاع بنسبة 21,7% من سنة إلى أخرى. وحسب فئة المنتج، تمت صادرات الملابس الجاهزة بنسبة 24,9% في حين تزايدت مبيعات الملابس الداخلية بنسبة 30,6% والأحذية بنسبة 11,2%. وفيما يخص مبيعات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية، فقد تحسنت بنسبة 11,4% إلى 69,7 مليار، مع نمو صادرات الصناعة الغذائية بنسبة 11,6% والمنتجات الفلاحية بنسبة 11,1%. وعلى نفس المنوال، بلغت صادرات صناعة الطيران 15,8 مليار، مرتفعة بنسبة 24,5%، مما يعكس تزايد مبيعات فرع التجميع بنسبة 34,5% وفرع أنظمة ربط الأسلاك الكهربائية بنسبة 7,7%. وبالنسبة لباقي الفروع، فقد تميزت تطوراتها على وجه الخصوص بنمو مبيعات المكونات الإلكترونية والكهربائية بنسبة 30,2% إلى 13,4 مليار ومبيعات صناعة الأدوية بنسبة 18,6% إلى 1,4 مليار.

رسم بياني 4.6.1: مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات سنة 2021 (بالنقط المئوية)



المصدر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.6.1: القطاعات الموجهة للتصدير

التغير (%)	بملايين الدراهم					
	2021/2020	2020/2019	2021	2020		2019
25,0	-7,5	328 846	263 089	284 496	275 441	الصادرات الإجمالية
57,8	3,9	80 271	50 869	48 946	51 989	الفوسفات ومشتقاته
21,9	0,4	8 943	7 338	7 311	8 298	الفوسفات الخام
63,9	4,6	71 328	43 531	41 635	43 691	مشتقات الفوسفات
15,6	-9,8	83 536	72 283	80 156	75 793	السيارات
34,7	-13,8	39 349	29 216	33 881	34 272	صناعة السيارات
-1,7	-19,4	25 271	25 695	31 895	29 366	تركيب الأسلاك
-6,5	-5,4	6 922	7 400	7 824	7 654	الأجزاء الداخلية للسيارات والمقاعد
21,7	-19,0	36 416	29 921	36 936	37 915	النسيج والجلد
24,9	-22,2	22 643	18 132	23 305	23 774	الملابس الجاهزة
30,6	-22,6	7 582	5 804	7 498	7 800	الملابس الداخلية
11,2	9,9	2 680	2 410	2 193	2 372	الأحذية
11,4	0,8	69 707	62 600	62 094	58 447	الفلاحة والصناعات الغذائية
11,6	1,3	36 585	32 795	32 373	32 361	الصناعات الغذائية
11,1	2,6	31 173	28 055	27 347	23 869	الفلاحة والصيد والغابات
24,5	-27,6	15 761	12 660	17 484	14 744	صناعة الطائرات
34,5	-23,1	10 616	7 891	10 257	8 314	التجميع
7,7	-34,3	5 064	4 701	7 152	6 363	نظام الربط البيني للأسلاك الكهربائية
30,2	-0,9	13 433	10 315	10 408	9 158	الصناعات الإلكترونية والكهربائية
46,9	-34,2	4 124	2 808	4 269	4 411	الأجزاء الإلكترونية
32,1	66,8	5 293	4 006	2 402	2 193	أسلاك وخيوط وموصلات كهربائية أخرى
45,2	-18,0	5 004	3 446	4 201	4 532	صناعات استخراجية معدنية أخرى
17,7	-13,5	24 718	20 995	24 272	22 863	صناعات أخرى
18,6	-9,8	1 365	1 151	1 276	1 245	صناعة الأدوية

المصدر: مكتب الصرف.

إطار 2.6.1: وضع آلية تعديل الكربون عند الحدود من طرف الاتحاد الأوروبي وتأثيرها المحتمل على صادرات المغرب

في إطار مبادرتها « Paré pour 55 », قدمت المفوضية الأوروبية في يوليو 2021، عدة اقتراحات تهدف إلى تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لتصبح القارة محايدة مناخيا في أفق سنة 2050. ويشكل وضع آلية لتعديل الكربون عند الحدود (CBAM) ابتداء من يناير 2023 أحد أبرز هذه الاقتراحات. وتتمثل في فرض ضريبة على الواردات ذات البصمة الكربونية القوية. وهو ما من شأنه أن يمكن من إحداث الظروف المناسبة لضمان منافسة عادلة بين مقاولات الاتحاد الأوروبي ومقاولات البلدان الشريكة لاسيما في الاقتصادات الصاعدة والنامية التي غالبا ما تكون فيها المتطلبات التي تنص عليها السياسات الوطنية فيما يخص المناخ أقل إكراها. وفي مرحلة أولى ستستمر إلى نهاية 2025، لن تتضمن هذه الآلية سوى إجبارية التصريح ببصمة الكربون وستشمل فقط ستة قطاعات (الكهرباء، والحديد، والصلب، الأسمدة، الألمنيوم والإسمنت).

وقد بين بحث تركيبتي¹ لما مجموعه 25 دراسة أن آليات تعديل الكربون عند الحدود ستتمكن من تقليص تسربات غاز الكربون من 14% إلى 6% في المتوسط. ويرى بنك فنلندا² أن سعر 28 دولار للطن الواحد من ثاني أكسيد الكربون على الواردات هو بمثابة ضريبة إضافية قدرها 2% على الواردات القادمة من الدول النامية. ومن جهته، يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة³ أنه إذا حُدد السعر في 44 دولار للطن، من المرجح أن تنخفض واردات الاتحاد الأوروبي من السلع عالية الكثافة الطاقة إلى نسب تتراوح ما بين 0,62% و 14,3% حسب القطاعات، مقابل ارتفاع صادراته بوتيرات تتراوح ما بين 0,38% و 4,46%. ويرجح أن آلية تعديل الكربون عند الحدود ستكون على العكس إيجابية بالنسبة للدول المتقدمة التي تتوفر على أمشاط إنتاجية ذات انبعاثات كربونية ضعيفة أو تلك التي تتوفر مسبقا على أنظمة لتسعير الكربون.

وبالإضافة إلى الحاجز الجمركي، تلزم آلية تعديل الكربون عند الحدود على المصدرين نحو الاتحاد الأوروبي تقييم محتوى منتجاتهم من الكربون، مما قد تترتب عنه تكلفة تقنية وإدارية مهمة خاصة في الدول الأقل تقدما التي لا تملك فيها المقاولات عموما الخبرة والكفاءة اللازمين.

فيما يتعلق بالمغرب، يظل الاتحاد الأوروبي شريكه الاقتصادي الرئيسي حيث أن أكثر من 60% من صادراته في المتوسط تتوجه نحو هذا الأخير. في سنة 2020، بلغ رقم المعاملات من الصادرات 167,8 مليار درهم، أنجزت 3% منها من قبل القطاعات التي ستكون معنية بالمرحلة الأولى من آلية تعديل الكربون عند الحدود، خاصة قطاع إنتاج الأسمدة. وحسب الدراسة التي أنجزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فإن الضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد تؤدي إلى تراجع الصادرات الوطنية من المنتجات عالية الكثافة الطاقة بنسبة 1,06% مقابل تعريف جمركية محددة في 44 دولار للطن وبنسبة 1,95% مقابل تعريف محددة في 88 دولار للطن.

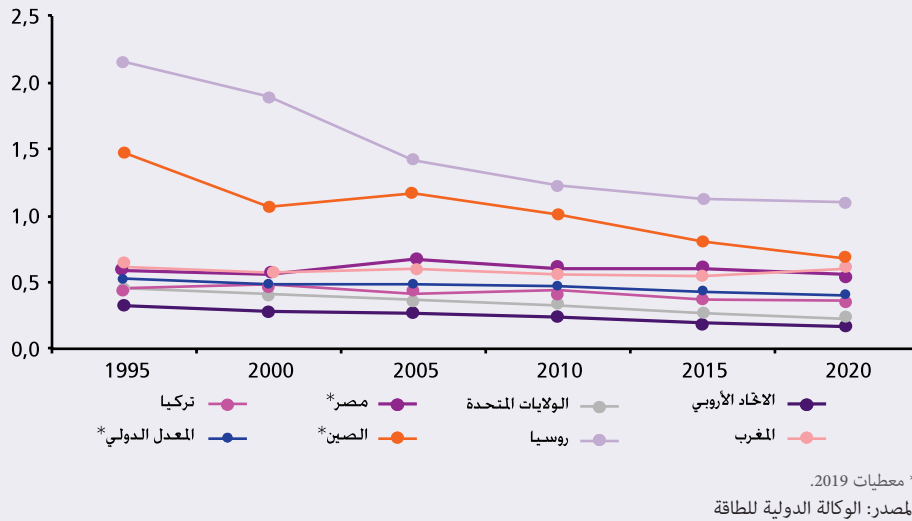
Branger F et Quirion P (2014): «Would border carbon adjustments prevent carbon leakage and heavy industry competitiveness losses? Insights from a meta-analysis¹ of recent economic studies», Ecological Economics, Vol 99, Pages 29- 39.

Kuusi T et al (2020): «Carbon border adjustment mechanisms and their economic impact on Finland and the EU», Publications of the Government's analysis,² assessment and research activities, Vol 48.

UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021): «A European Union Carbon Border Adjustment Mechanism: Implications for developing countries»³

رغم ذلك، سيكون تأثير آلية تعديل الكربون عند الحدود أكثر أهمية إذا تم توسيع نطاق تطبيقها ليشمل قائمة أوسع من المنتجات والخدمات أو الانبعاثات غير المباشرة، مثل تلك الناتجة عن الكهرباء المستخدم في عمليات الإنتاج. لازلنا نرى انبعاثات الاقتصاد الوطني كثيفة. وحسب معطيات البنك الدولي⁴، حسب وحدة القيمة المضافة، فإن الكمية التي يصدرها المغرب من ثاني أكسيد الكربون تفوق المتوسط العالمي بنسبة 46% وتتجاوز ما تصدره منطقة الأورو بما قدره 3,4 مرات. وبالمقارنة مع منافسيه الرئيسيين في سوق الاتحاد الأوروبي، فإن معدل انبعاثات المغرب مماثل لما يسجل في مصر، ويفوق دول مثل تركيا والولايات المتحدة، ولكنه لا يزال أقل من المعدلات المحققة في اقتصادات أخرى مثل روسيا أو الصين.

رسم بياني 1.2.6.1: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الوحدة من الناتج الداخلي الإجمالي (الكيلوغرام/سنة) الأساس 2015 حسب الولايات المتحدة



وبالنظر إلى الآجال اللازمة لتكثيف عمليات الإنتاج مع المتطلبات من حيث محتوى الكربون والتكاليف الباهظة الناجمة عن ذلك، يجب تسريع تنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي أطلقها المغرب في هذا المجال، لاسيما تلك المتعلقة بالنجاعة الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة بالإضافة للطاقة منخفضة الكربون في أفق سنة 2050 والتي تهدف بشكل خاص إلى إنتاج 80% من الكهرباء الخالي من الكربون.

⁴ قاعدة بيانات البنك الدولي : <https://data.worldbank.org>

2.6.1 ميزان الخدمات

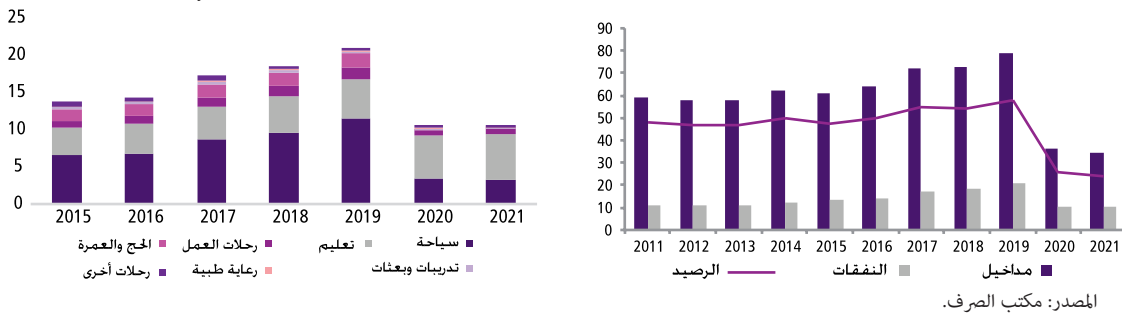
على صعيد مبادلات الخدمات، تراجع الرصيد الفائض بنسبة 1,9% إلى 62,4 مليار درهم، نتيجة ارتفاع النفقات بواقع 9 مليار إلى 76,7 مليار، أي بشكل أكبر من ارتفاع العائدات بواقع 7,8 مليار إلى 139,1 مليار درهم.

وتراجعت عائدات الأسفار مرة أخرى بنسبة 5,9% بعد 53,7% التي سجلتها في سنة 2020 لتستقر في 34,3 مليار مقابل 78,7 مليار في سنة 2019. من جهة أخرى، تحسنت النفقات بواقع 1,1% إلى 10,7 مليار درهم، مدفوعة

بشكل أساسي بتزايد النفقات المتعلقة بالتمدرس بما قدره 5,3% إلى 6 مليارات درهم. وفي المجموع، تراجع فائض خدمات الأسفار بواقع 8,7% ليبلغ 23,7 مليار درهم.

وعلى نفس المنوال، تفاقم عجز رصيد خدمات النقل بواقع 3 مليار إلى 7,6 مليار درهم نتيجة تزايد النفقات بمقدار 5,9 مليار مقابل 2,9 مليار في الإيرادات. وحسب وسيلة النقل، تمت عائدات النقل البحري بما قدره 2,7 مليار وتزايدت نفقاته بواقع 5,1 مليار، بينما ظل النقل الجوي يعاني من القيود الصحية حيث أن العائدات لا تزال أقل بكثير من مستوياتها المسجلة قبل الأزمة.

رسم بياني 5.6.1: عائدات ونفقات الأسفار (بملايير الدراهم) رسم بياني 6.6.1: نفقات الأسفار حسب نوع العملية (بملايير الدراهم)



كذلك، تراجع فائض خدمات «الاتصالات والمعلومات والمعلومات» بواقع 1,3 مليار إلى 11,9 مليار درهم، ما يعكس ارتفاع النفقات بنسبة 38,5% وشبه استقرار العائدات. وارتفع رصيد «الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات» بواقع 3,6 مليار إلى 23,6 مليار درهم، مدفوعاً بتحسين العائدات بنسبة 16,7% إلى 33,6 مليار.

3.6.1 ميزان المداخيل

تزايد فائض ميزان المداخيل بنسبة 23,9% في سنة 2021 إلى 87,3 مليار درهم، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد رصيد التحويلات الجارية¹ بنسبة 28,7% إلى 105,4 مليار درهم، في حين تفاقم رصيد المداخيل الأولية، الذي يعاني من عجز هيكلي، بمبلغ 6,7 مليار إلى 18,2 مليار.

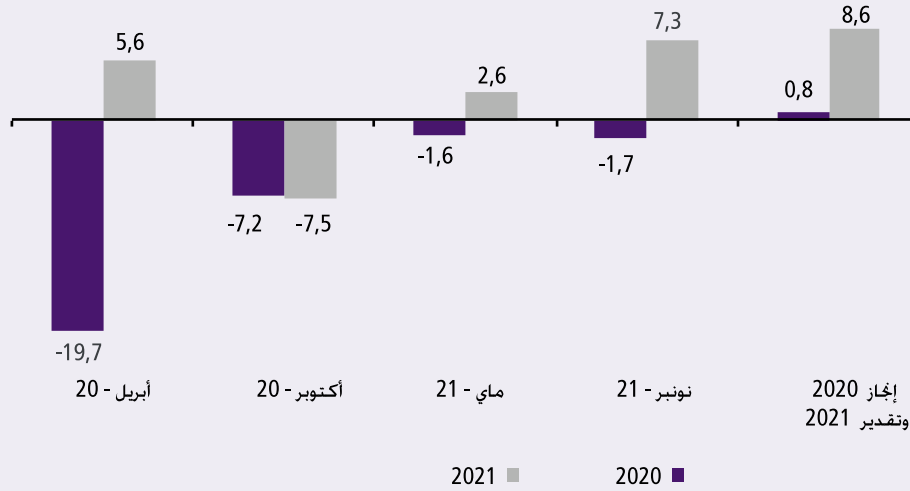
وعلى صعيد التحويلات الجارية، تميزت السنة بارتفاع كبير في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تمت بنسبة 37,5% لتصل إلى 93,7 مليار بعد أن أظهرت قدرة ملحوظة على الصمود في سنة 2020. موازاة مع ذلك، تراجعت التحويلات العمومية من 3,5 مليار إلى 2,1 مليار درهم، مما يعكس على وجه الخصوص انخفاض هبات الاتحاد الأوروبي إلى 1,2 مليار، مقابل 4,7 مليار في سنة 2020، أما الهبات المتأتية من شركاء دول مجلس التعاون الخليجي، فلم تتجاوز 222 مليون درهم.

¹ تتكون بالأساس من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والهبات.

إطار 3.6.1: صمود تحويلات المهاجرين خلال الأزمة

طيلة السنتين الماضيتين، تزايدت التحويلات المالية للمهاجرين نحو البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل كبير في سياق الأزمة المرتبطة بوباء كوفيد-19. وقد سجلت هذه التحويلات صمودا ملحوظا، حيث تزايدت بنسبة 0,8% في 2020 وبنسبة 8,6% إلى 605 مليار دولار في سنة 2021. ولم يكن هذا التطور متوقعا إطلاقا وبدا متناقضا مع ما لوحظ خلال الأزمة المالية لعام 2009 عندما انخفضت هذه التدفقات بنسبة 4,8%. على سبيل المثال، راهن البنك الدولي في توقعاته لشهر أبريل 2020، على تسجيل انكماش بنسبة 19,7% في 2020 متبوعا بنمو بنسبة 5,6% في سنة 2021.

رسم بياني إ1.3.6.1: توقعات البنك الدولي بشأن التحويلات المالية للمهاجرين نحو البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط (%)



المصدر: البنك الدولي.

التوجهات الإقليمية

حسب المناطق، سُجلت أكبر الزيادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع ارتفاعات بلغت 8,2% في سنة 2020، ثم 25,3% إلى 131 مليار دولار في سنة 2021، بسبب الانتعاش القوي والسريع للشغل في الولايات المتحدة. وسجلت التحويلات المالية الموجهة نحو شرق آسيا والمحيط الهادئ، باستثناء الصين، بنهاية سنة 2021 نموا محدودا في 2,5%، بدلا من انخفاضها بنسبة 2,4% في 2020، بينما تزايدت التحويلات إلى أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 1,5%، ثم بنسبة 7,8% إلى 74 مليار دولار.

أما الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تلقت ما مجموعه 61 مليار دولار في 2021، بزيادة قدرها 7,6% بعد ارتفاعها بنسبة 5,2% في 2020. وتتمثل الدول المستفيدة الرئيسية في مصر بزيادات بلغت 10,5% و6,4% إلى 31,5 مليار دولار، يليها المغرب بزيادة قدرها 6,5% ثم 39,8% إلى 10,4 مليار دولار.

¹ ويهدف إنجاز مقارنة على الصعيد الدولي، جميع الأرقام الواردة في هذا الإطار مأخوذة من البنك الدولي (Migration and Development Brief n° 36 : May 2022)

العوامل المفسرة لتطور تحويلات المهاجرين

تتعدد العوامل التي قد تفسر تطور تحويلات المهاجرين منذ سنة 2020. فالبنك الدولي يشير على وجه الخصوص إلى روح التضامن العائلي خلال فترة الجائحة الصعبة فضلا عن التدابير التي اتخذتها البلدان المضيفة الرئيسية لدعم ميزانية المقاولات والأسر، لا سيما من أجل الحفاظ على مناصب الشغل.

وقد يتعلق الأمر كذلك بإعادة توجيه التدفقات من القنوات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية، ارتباطا بالخصوص بقيود السفر. وعلى نفس المنوال، أدى تراجع قيمة عملات بعض البلدان إلى تشجيع تحويل الأموال إليها. وأخيرا، يرجح أن يكون انخفاض تكاليف التحويل، وإن بشكل طفيف، ساهم أيضا في هذه الدينامية. وتشير المعطيات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن هذه التكاليف انخفضت من 6,82% في الفصل الرابع من سنة 2019 إلى 6,04% في نفس الفصل من سنة 2021، مع العلم أن تقييمات البنك تشير إلى أن تقليص هذه التكاليف بنقطتين مئويتين سيمكن المهاجرين الدوليين من البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط من توفير 12 مليار دولار سنويا.

وفيما يتعلق بعائدات الاستثمارات المباشرة، فقد ارتفعت التدفقات نحو الخارج من 9,6 مليار إلى 16,5 مليار، والمداخيل من 3,9 مليار إلى 4,1 مليار، وبالتالي تفاقم عجزها إلى 12,3 مليار درهم. وبخصوص استثمارات المحفظة، ارتفع رصيد العجز بشكل طفيف إلى 3,9 مليار، وبلغت مداخيل الأصول الاحتياطية 2,4 مليار درهم بعد 2,5 مليار درهم سنة من قبل، في ظل بقاء أسعار الفائدة في مستويات منخفضة، لا سيما في منطقة الأورو.

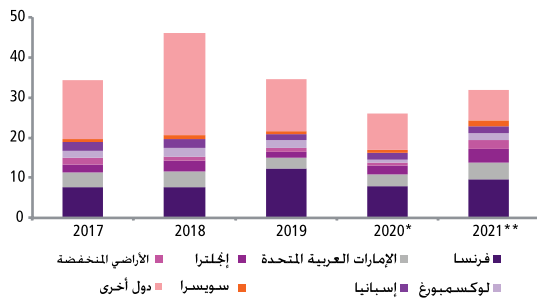
4.6.1 الحساب المالي

على الرغم من سياق عدم اليقين المرتبط بتطور جائحة كورونا، فقد تزايدت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 22,7% إلى 31,9 مليار، أي ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2,3% سنة 2020 ومتوسط قدره 3,3% خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة. في الوقت نفسه، سجلت النفقات شبه استقرار في 12,6 مليار بعد انخفاضها بنسبة 30,2%، ونمت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 43,6% إلى 19,4 مليار.

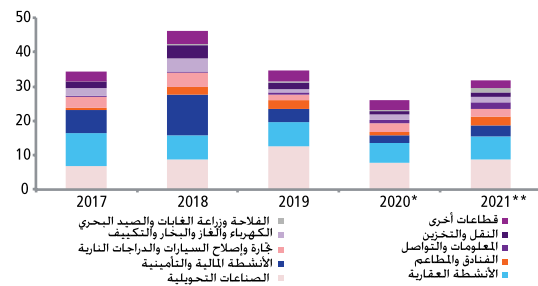
وشمل هذا التحسن مجمل القطاعات مع تزايد التدفقات بشكل خاص بواقع 11,6% إلى 8,8 مليار نحو الصناعات التحويلية وبنسبة 14,5% إلى 6,6 مليار نحو قطاع العقار. أما الخدمات المالية والتأمينات، و«الفلاحة وزراعة الغابات والصيد البحري»، فقد استقطبت مبالغ قدرها 3,3 مليار و1,2 مليار على التوالي. بالنسبة للباقي، استقطب كل من قطاع «الإيواء والمطاعم» 2,7 مليار، و«النقل والتخزين» 1,6 مليار واستفادت الأنشطة المختلفة من 7,8 مليار.

وحسب بلد المنشأ، يأتي أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المستثمرين الأجانب الرئيسيين الثلاثة في المغرب. فقد بلغت التدفقات القادمة من فرنسا 9,5 مليار، ومن الإمارات العربية المتحدة 4,3 مليار ومن المملكة المتحدة 3,4 مليار.

رسم بياني 8.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب بلد المصدر (بملايير الدراهم)



رسم بياني 7.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط (بملايير الدراهم)



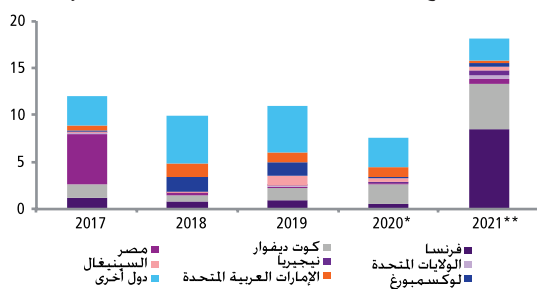
* أرقام مراجعة.

** أرقام مؤقتة.

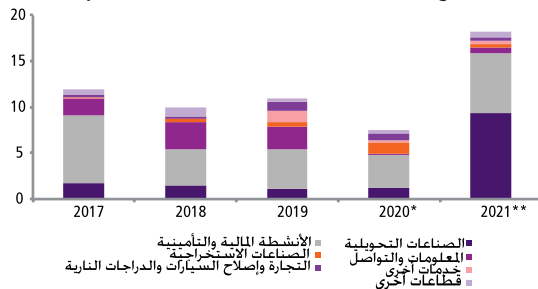
المصدر: مكتب الصرف.

موازية مع ذلك، شهدت الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج تطورا هاما مع ارتفاع النفقات إلى 18,2 مليار والتفويتات إلى 13,6 مليار بعد 7,6 مليار و3,2 مليار درهم على التوالي قبل سنة. وارتفع التدفق الصافي بنسبة 4,5 إلى 4,6 مليار مقابل متوسط قدره 7,6 مليار خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة. وتم إنجاز أكثر من نصف النفقات، أي 9,4 مليار، في الصناعات التحويلية و6,6 مليار في الأنشطة المالية والتأمينية. وتظل إفريقيا واحدة من الوجهات الرئيسية بحصة 44,1% في 2021 و60,5% في المتوسط بين سنتي 2018 و2020. وباستثناء فرنسا التي جذبت تدفقا استثنائيا بلغ 8,4 مليار أو 46,5% من المجموع، ظلت مبالغ الاستثمارات نحو الوجهات التقليدية الأخرى أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة.

رسم بياني 10.6.1: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب بلد الوجهة (بملايير الدراهم)



رسم بياني 9.6.1: الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب القطاعات (بملايير الدراهم)



* أرقام مراجعة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

وفيما يتعلق باستثمارات المحفظة، في ظل غياب الإصدارات السنوية للخبزينة في السوق المالية الدولية في 2021، انخفضت التعهدات الصافية بمقدار 2,3 مليار. ويعكس هذا التطور كذلك انخفاضا قدره 3,6 مليار في تعهدات المقيمين تجاه بقية العالم في شكل حيازات أسهم وحصص في صناديق الاستثمار.

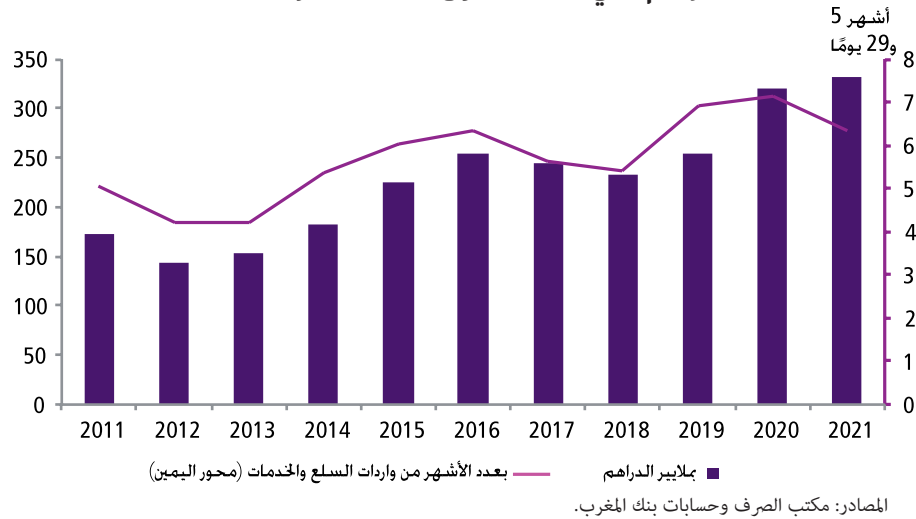
وبالنسبة للاستثمارات الأخرى، أفرز رصيد القروض فائضا بمبلغ 9,1 مليار درهم بعد عجز قدره 47,7 مليار في سنة 2020، ارتباطا بالأساس بخفض سحبوات الدين العام الخارجي بنسبة 28,6% ورفع الاستخدامات بنسبة 10,2%. وتشمل هذه الأخيرة على وجه الخصوص السداد المبكر لمبلغ 8,4 مليار دولار برسم السحب من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي في سنة 2020.

إضافة إلى ذلك، تراجعت موجودات المقيمين من «النقد والودائع» بمقدار 6,3 مليار درهم، مدفوعة بشكل رئيسي بانخفاض ودائع البنوك المغربية بالخارج بواقع 7,5 مليار. في المقابل، ارتفعت الالتزامات الخاصة بنفس البند بواقع 8,9 مليار درهم، مما يعكس بشكل خاص ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى البنوك المقيمة بمبلغ 6,2 مليار درهم. ونتيجة لذلك، سجل رصيد هذا البند عجزا قدره 15,3 مليار درهم بعد فائض بواقع 20,5 مليار درهم في 2020.

موازا مع ذلك، تراجع عجز رصيد القروض التجارية إلى 5,2 مليار مقابل 10,8 مليار قبل سنة. ويعزى هذا التطور إلى نمو تسهيلات الأداء الممنوحة من قبل المصدرين الوطنيين لزبائنهم الأجانب بمبلغ 8,6 مليار، أي بشكل يفوق 2,9 مليار التي تزايدت بها التسبيقات والقروض التجارية الممنوحة للمستوردين المغاربة.

واعتبارا لكل هذه العناصر ومبلغ 10,9 مليار درهم الموافق لحصة المغرب في إطار المخصصات الجديدة برسم حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي في 2021، بلغ رصيد الحساب المالي، باستثناء الاحتياطات، 34,6- مليار درهم بدلاً من 66,8- مليار في سنة 2020. إجمالاً، وأخذاً بالاعتبار مشتريات بنك المغرب من العملات الأجنبية من النظام البنكي عبر عمليات المزايدة بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار، تعزز المبلغ الجاري للأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 3,2% ليصل إلى 330,8 مليار، أي ما يعادل 5 أشهر و29 يوماً من واردات السلع والخدمات.

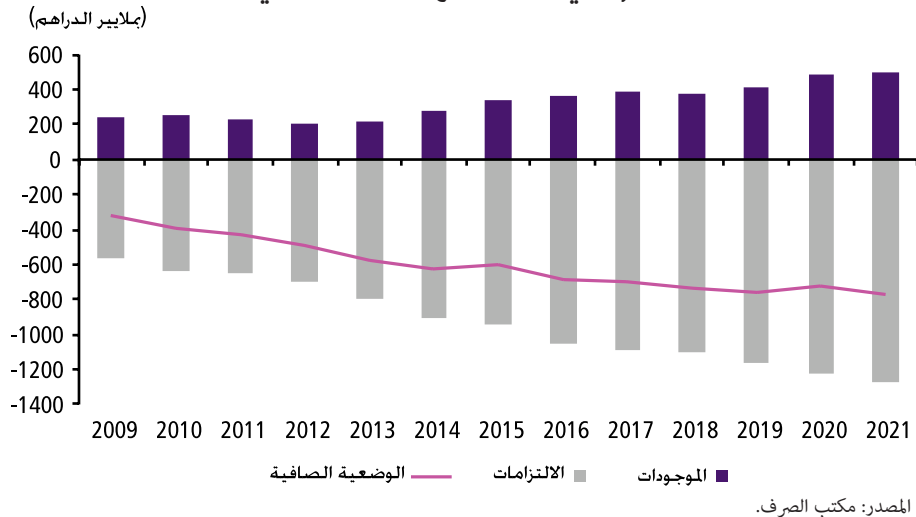
رسم بياني 11.6.1: الأصول الاحتياطية الرسمية



5.6.1 وضع الاستثمار الدولي¹

يشير تحليل وضع الاستثمار الدولي إلى تزايد الرصيد المدين بمبلغ 43,4 مليار لبيغ 771,3 مليار درهم في سنة 2021، نتيجة لارتفاع الالتزامات بواقع 57,3 مليار درهم، مقارنة بالموجودات التي تزايدت بمبلغ 13,9 مليار.

رسم بياني 12.6.1: وضع الاستثمار الدولي



وارتفعت التزامات المغرب إزاء بقية العالم بواقع 4,7% إلى 1274,8 مليار درهم. ويشمل هذا التطور بشكل خاص نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 5,6% إلى 676,9 مليار ومحفظة سندات غير المقيمين بنسبة 2,2% إلى 134,4 مليار بالإضافة إلى انخفاض الالتزامات برسم القروض بنسبة 3,5% إلى 324,7 مليار.

¹ يحدد وضع الاستثمار الدولي رصيد الموجودات والالتزامات المالية إزاء باقي العالم عند تاريخ محدد.

أما الموجودات، فقد ارتفعت بنسبة 2,8% لتصل إلى 503,5 مليار نتيجة لتعزز الأصول الاحتياطية الرسمية بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم وجاري الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج بواقع 5,8% إلى 69 مليار. وتعزى هذه الزيادة كذلك إلى تلك المسجلة في «القروض التجارية والتسيقات» بنسبة 18,4% إلى 26,9 مليار درهم، التي يمنحها المصدرون المغاربة لزبائنهم الأجانب، فيما انخفضت حيازات المقيمين من النقد والودائع بنسبة 8,8% إلى 54,9 مليار درهم.

جدول 4.6.1: وضعية الاستثمار الدولي (بملايير الدراهم)

2021			2020			
الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	
-607,9	676,9	69,0	-575,7	640,9	65,2	الاستثمارات المباشرة
-121,4	134,4	13,0	-118,8	131,5	12,7	استثمارات الحافظة
0,5	0,1	0,7	-0,0	0,4	0,3	المشتقات المالية (دون احتساب الاحتياطيات)
-373,4	463,4	90,0	-353,9	444,8	90,9	استثمارات أخرى
6,2	48,8	54,9	20,9	39,3	60,2	العملة والودائع
-323,9	324,7	0,7	-336,1	336,5	0,4	القروض
- 41,6	68,5	26,9	-35,8	58,6	22,7	الائتمانات التجارية والسلف
330,8	-	330,8	320,6	-	320,6	الأصول الاحتياطية
-771,3	1 274,8	503,5	-727,9	1 217,5	489,6	مجموع الأصول/الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

7.1 الأوضاع النقدية

خلال سنة 2021، ظلت الأوضاع النقدية تيسيرية إلى حد كبير، نتيجة إبقاء بنك المغرب على كافة إجراءات السياسة النقدية التي اتخذها سنة 2020 في إطار مواجهة أزمة كوفيد-19.

هكذا، تواصل المنحى التنافلي لأسعار الفائدة في مختلف الأسواق. وبشكل خاص، وبعد تراجعها بواقع 45 نقطة أساس في 2020، سجلت أسعار الفائدة على القروض مجددا انخفاضا بواقع 16 نقطة همَّ بالأساس تسهيلات الخزينة والقروض الموجهة للسكن.

أما الائتمان البنكي، ورغم انتهاء مرحلة منح منتجات¹ "ضمان" و"إقلاع"، فقد واصل نمو بوتيرة معتدلة حيث تزايدت القروض الموجهة للقطاع غير المالي بنسبة 3,1% مقابل 4% سنة من قبل. بموازاة ذلك، نمت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 13,8%، في سياق اتسم بتزايد الاحتياجات التمويلية للخزينة.

وتميزت الأوضاع النقدية أيضا بتحسُّن القيمة الاسمية لسعر الصرف الفعلي بنسبة 3,6%، نتيجة لارتفاع السعر التعادلي الإسمي للدرهم مقابل الأورو والدولار الأمريكي وعملات العديد من البلدان الصاعدة. وأخذا بالاعتبار التضخم الداخلي الأقل إجمالا مقارنة بنظيره لدى أبرز البلدان الشريكة والمنافسين الاقتصاديين، بلغ هذا الارتفاع بالقيمة الحقيقية 1,3%.

جدول 1.7.1: أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية

2021	2020	2019	
متوسط السنة (%)			سعر الفائدة
المبالغ الجارية (مليار الداهم)			
-	1,50	1,79	2,28
-	4,39	4,55	5,00
-	2,60	2,87	3,01
-	1,54	2,06	2,31
التغير (بالنسبة المئوية)			سعر الصرف الفعلي**
-	3,61	2,26	2,55
-	1,31	1,28	0,46
التغير (بالنسبة المئوية)			المجمعات النقدية
985,5	2,8	4,6	5,3
842,6	3,1	4,0	5,5
330,8	3,2	26,5	8,4
272,5	13,8	12,7	4,6
1 560,8	5,1	8,4	3,8

* نهاية دجنبر.

** تمت مراجعة الأرقام بعد تحيين منهجية الحساب

¹ خطوط ضمان عمومية أحدثت سنة 2020 في إطار دعم المقاولات لمواجهة أزمة كوفيد-19.

1.7.1 أسعار الفائدة

خلال سنة 2021، حافظ بنك المغرب على التوجه الجد تيسيري لسياسته النقدية، حيث أبقى على سعر فائدته الرئيسي في مستواه الأدنى تاريخيا، أي 1,50% ومدد العمل بمجموع التدابير الرامية إلى دعم سيولة النظام البنكي. في هذا السياق، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح بين البنوك متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي طوال السنة وبقيت شروط التمويل جد مواتية خاصة في ظل استمرار المنحنى التنازلي لأسعار الفائدة في مختلف الأسواق.

وبالتالي، تراجعت أسعار الفائدة المطبقة على القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي بواقع 16 نقطة أساس لتصل إلى 4,39% في المتوسط. ويظهر التحليل المنجز خلال السنة أن هذه الأسعار، بعد شبه استقرارها خلال الفصل الأول من السنة، انخفضت بواقع 13 نقطة في الفصل الثاني إلى 4,32%، وهو المستوى الذي حافظت عليه قبل أن ترتفع قليلا بما قدره 9 نقط خلال الفصل الأخير.

وحسب القطاعات المؤسسية، تراجعت أسعار الفائدة المطبقة على المقاولات غير المالية في ظرف سنة واحدة من 4,42% إلى 4,18% نتيجة الانخفاض المسجل في تسهيلات الخزينة. وبلغ هذا التراجع 31 نقطة بالنسبة للمقاولات الكبرى و9 نقط بالنسبة للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة. أما أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فقد ظلت شبه مستقرة في 5,19%، وهو ما يشمل تراجعها بواقع 16 نقطة بالنسبة لقروض السكن وارتفاعها بواقع 4 نقط بالنسبة لقروض الاستهلاك.

جدول 2.7.1: أسعار الفائدة على القروض (%)

المعدل المتوسط السنوي	4 ف		3 ف		2 ف		1 ف		4 ف	
	2021	2020	2021-	2021-	2021-	2021-	2021-	2021-	2020-	2020-
	4,39	4,55	4,44	4,35	4,32	4,45	4,45	4,45	4,42	4,42
متوسط سعر الفائدة المرجح										
	5,19	5,20	5,16	5,20	5,19	5,19	5,19	5,19	4,98	4,98
القروض الممنوحة للأفراد										
السكن	4,27	4,43	4,24	4,24	4,26	4,33	4,33	4,33	4,33	4,33
الاستهلاك	6,53	6,49	6,47	6,51	6,64	6,50	6,50	6,50	6,40	6,40
القروض الممنوحة للمقاولات	4,18	4,42	4,26	4,17	4,04	4,23	4,23	4,23	4,28	4,28
حسب الغرض الاقتصادي										
الخزينة	4,00	4,29	4,06	3,95	3,96	4,04	4,04	4,04	4,09	4,09
التجهيز	4,51	4,36	4,58	4,84	4,13	4,49	4,49	4,49	4,23	4,23
الإنعاش العقاري	5,72	5,99	5,78	5,71	5,59	5,81	5,81	5,81	5,84	5,84
حسب حجم المقاولات										
المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة	4,90	4,99	4,88	4,98	4,83	4,89	4,89	4,89	4,49	4,49
الشركات الكبرى	3,86	4,17	4,01	3,83	3,71	3,89	3,89	3,89	4,13	4,13
القروض الممنوحة للمقاولين الأفراد	4,84	5,28	5,17	4,94	4,75	4,48	4,48	4,48	4,74	4,74
الخزينة	5,32	5,46	5,56	5,37	5,25	5,08	5,08	5,08	5,25	5,25
التجهيز	3,89	4,87	4,14	3,89	3,85	3,68	3,68	3,68	3,91	3,91
الإنعاش العقاري	5,29	6,59	5,51	5,31	4,91	5,42	5,42	5,42	7,38	7,38

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الودائع، فقد واصلت منحها التنازلي، وتدنت بواقع 27 نقطة أساس سواء بالنسبة

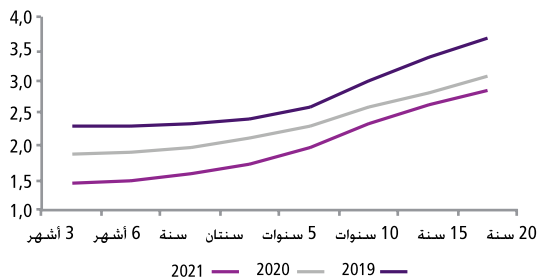
للودائع لمدة 6 أشهر، حيث بلغت 2,29% في المتوسط، أو الودائع لمدة 12 شهرا، حيث تقلصت إلى 2,60%. أما بالنسبة لسعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفاتر، والمرتبطة بسعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا، فقد تراجع بمقدار 62 نقطة إلى 1,15%.

جدول 3.7.1: سعر الفائدة على القروض (%)

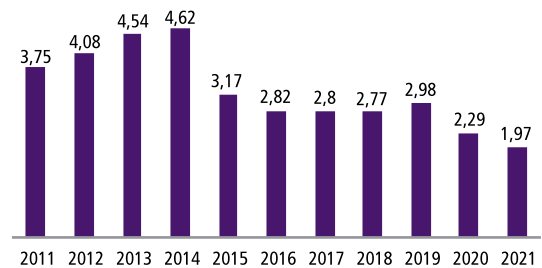
2021	2020	2019	2018	2017	
2,29	2,56	2,72	2,77	2,82	الودائع لمدة 6 أشهر
2,60	2,87	3,01	3,09	3,12	الودائع لمدة 21 شهرا
1,15	1,77	1,89	1,86	1,84	الحسابات على الدفاتر لدى البنوك

وفي سوق الدين السيادي، اتجهت أسعار الفائدة على إصدارات سندات الخزينة نحو الانخفاض بالنسبة لكافة آجال الاستحقاق. وبذلك، تراجع متوسط سعر الفائدة المرجح بواقع 32 نقطة أساس إلى 1,97%، مع تسجيل اكتتاب أقل في السندات قصيرة الأمد. وفي السوق الثانوية، تم تسجيل نفس المنحى حيث تراجعت على الخصوص السندات لمدة 10 سنوات بواقع 25 نقطة، والسندات لمدة 5 سنوات بواقع 30 نقطة والسندات لمدة 52 أسبوعا بواقع 43 نقطة.

رسم بياني 2.7.1: منحى أسعار الفائدة في السوق الثانوية (%)



رسم بياني 1.7.1: متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخزينة (%)

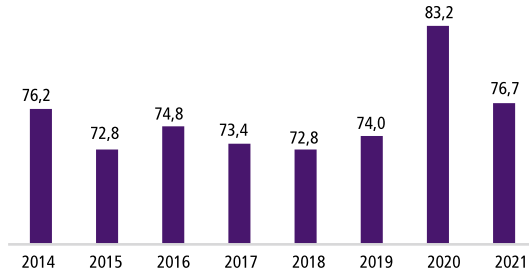


2.7.1 الائتمان البنكي

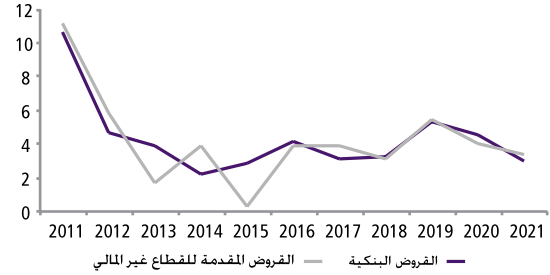
ممكن الحفاظ على التوجه التيسيري للسياسة النقدية من دعم تمويل الاقتصاد في ظرفية اتسمت باستمرار مستوى عال من الشكوك ارتباطا على الخصوص بتطور الجائحة. فبالرغم من انتهاء¹ مرحلة منح منتجات "ضمان" و"إقلاع" وبعد ارتفاعه بنسبة 4,6% في 2020، تزايد الإقراض البنكي بنسبة 2,8% في 2021. وينطوي هذا النمو على ارتفاعات بلغت 3,1% مقابل 4% بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع غير المالي و0,7% بدلا من 7,8% بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للشركات المالية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، انتقل المبلغ الجاري للقروض البنكية، من سنة لأخرى، من 83,2% إلى 76,7%، ارتباطا بالأساس بالنمو الاستثنائي للناتج الداخلي الإجمالي.

¹ انتهى العمل بمنتج "ضمان" في يونيو 2020 و"إقلاع" في يونيو 2021.

رسم بياني 4.7.1: نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)



رسم بياني 3.7.1: القروض البنكية (%)

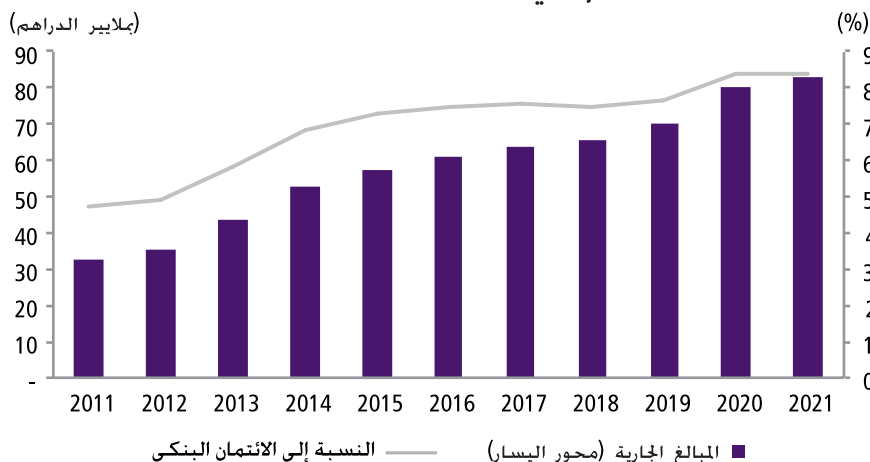


وحسب القطاعات المؤسسية، تزايدت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 4,2%، نتيجة لارتفاع تسهيلات الخزينة بنسبة 8,7% وقروض التجهيز بنسبة 1,9%، ولتراجع القروض الموجهة للإنعاش العقاري بنسبة 7,8%. على النقيض من ذلك، سجلت القروض المقدمة للمقاولات العمومية تراجعاً بنسبة 13,1%، يشمل انكماشاً في قروض التجهيز بنسبة 29,2% وتحسن تسهيلات الخزينة بنسبة 6%. وفيما يتعلق بالقروض المخصصة للأفراد، فقد ارتفعت بنسبة 4,7%، مع تسجيل نمو بنسبة 4,5% في قروض السكن و2,9% في قروض الاستهلاك. أما بالنسبة للقروض الموجهة للمقاولين الأفراد، فقد تراجعت بنسبة 0,6%، ارتباطاً بالأساس بتزايد حدة انخفاض قروض الإنعاش العقاري من 12,8% إلى 14,9%.

وحسب فروع الأنشطة، سجلت القروض البنكية ارتفاعات هامة بلغت 9,8% في "الصناعات الغذائية والتبغ" و10,4% في "الكهرباء، والغاز والماء" و7,9% في "التجارة، وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية" و7,2% في "الزراعة والصيد". بالمقابل، عرفت القروض الممنوحة للمقاولات العاملة في قطاعي "الصناعات الاستخراجية" و"الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية" انخفاضات بلغت على التوالي 30,1% و12%.

وفيما يتعلق بالقروض المتعلقة الأداء، وبعد ارتفاعها بنسبة 14,7% في 2020 في سياق الأزمة الصحية، فقد تزايدت بنسبة 5,7%. وظلت نسبتها إلى المبلغ الجاري للقروض البنكية دون تغيير في 8,6%. ويعزى هذا الاستقرار، رغم استمرار المستوى العالي للمخاطر، إلى تسوية 76,2% من مبلغ القروض المستفيدة من التأجيل المطبق سنة 2020.

رسم بياني 5.7.1: الديون المعلقة الأداء



جدول 4.7.1: الائتمان البنكي

المبالغ الجارية (مليار درهم)	التغير (%)	التغير (%)	التغير (%)	
985,5	2,8	4,6	5,3	القروض البنكية
842,6	3,1	4,0	5,5	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
405,7	4,2	4,7	7,2	القروض المقدمة للمقاولات الخاصة
190,3	8,7	11,0	9,7	تسهيلات الخزينة
102,5	1,9	-5,1	5,6	قروض التجهيز
48,5	-7,8	0,4	7,5	قروض الإنعاش العقاري
44,6	-13,1	0,7	-0,8	القروض المقدمة للمقاولات العمومية
5,9	6,0	-17,7	-0,2	تسهيلات الخزينة
30,4	-29,2	-0,2	-0,5	قروض التجهيز
365,1	4,1	3,6	4,0	القروض المقدمة للأسر
306,5	4,7	3,4	5,1	الخواص
54,7	2,9	-4,3	4,9	قروض الاستهلاك
213,4	4,5	4,4	4,2	قروض السكن
38,6	-0,6	8,9	-2,1	المقاولين الأفراد
النسبة إلى الائتمان البنكي (%)				
8,6		8,4	7,6	القروض المعلقة الأداء
9,9		9,8	8,6	الأسر
11,9		11,6	10,8	المقاولات الخاصة

وبالنسبة للقروض المخصصة للقطاع غير المالي من لدن الشركات المالية عدا البنوك¹، فقد ارتفعت بنسبة 3,1% إلى 152,7 مليار درهم. وسجلت على الخصوص القروض الموزعة من طرف شركات التمويل نموا بنسبة 3,7% إلى 122,4 مليار، يشمل تزايد القروض الممنوحة للأسر بنسبة 7% إلى 67,8 مليار وتراجع تلك المقدمة للمقاولات الخاصة بنسبة 0,2% إلى 54,6 مليار. بموازاة ذلك، منحت البنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى تمويلات وصلت على التوالي إلى 11,6 مليار و8,3 مليار.

¹ شركات التمويل، والبنوك الحرة، وجمعيات القروض الصغرى، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق التوظيف الجماعي في التسديد.

جدول 5.7.1: القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك

2021		2020		2019	
المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)	التغير (%)	التغير (%)	المبالغ الجارية (بملايير الدراهم)	التغير (%)
122,4	3,7	-0,9	5,7	شركات التمويل	
54,6	-0,2	-4,8	4,1	للمقاومات الخاصة	
67,8	7,0	2,6	7,2	للأسر	
11,6	9,9	-11,4	-13,4	البنوك الحرة	
8,3	2,2	9,9	9,0	جميعيات القروض الصغرى	

إطار 1.7.1: العلاقة السببية بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي

شكلت العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي بشكل عام، والائتمان البنكي بشكل خاص، موضوع العديد من الدراسات الاقتصادية. ومن بين المواضيع المتواترة في هذه الدراسات "اتجاه العلاقة السببية" لتحديد ما إذا كان توفر التمويل هو الذي يعزز النمو و/أو إن كان هذا الأخير هو الذي يولد الحاجة إلى التمويل.

ومن ضمن أولى الدراسات المنجزة في هذا السياق، تلك التي أعدها¹ (H.Patrick سنة 1966) حيث سلط من خلالها الضوء على أسلوبين محتملين للتفاعل. يرتبط الأول "بالطلب التابع" ("demand-following")، ويحيل إلى وضعية لا يكون فيها التمويل فاعلا، حيث يقوم فقط بالاستجابة للاحتياجات من الموارد الناجمة عن النمو، في حين يرتبط الوضع الثاني "بالعرض القائد" ("supply-leading")، ويفترض على عكس الأول، أن المؤسسات المالية تراكم الادخار وتوجهه نحو الاستثمار المولد للنمو.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ركزت العديد من الدراسات² على تحديد الظروف التي يكون فيها للتنمية المالية تأثير كبير على النمو. وتشير النتائج بالخصوص إلى وجود حد للائتمان البنكي المقدم للقطاع الخاص، إذا تم تجاوزه، يتحول الاقتصاد من وضع "الطلب التابع" ("demand-following") إلى وضع "العرض القائد" ("supply-leading"). ويتفاوت هذا الحد حسب السياق الاقتصادي بين 80% و135% من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للمغرب، اعتبرت دراسة أنجزها صندوق النقد الدولي³ في 2015، وشملت 128 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2013، أن تطور القطاع المالي الوطني يوجد في مرحلة وسيطة بين الوضعين، ما يعني أن مستوى تطوره متقدم على العموم بالنظر إلى المستوى الذي وصل إليه نمو الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، لا يزال القطاع يعرف هيمنة النظام البنكي، بينما تظل أسواق الرساميل والدين الخاص ضيقة. وفي نهاية 2020، مثلت الأصول البنكية ما يعادل 137,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وشكلت القروض الممنوحة للقطاع غير المالي 70,9% من هذا الناتج، وهو مستوى أعلى من المتوسط المسجل في البلدان متوسطة الدخل المتوسط -الشريحة الدنيا أو في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

¹ Patrick H. (1966), « Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries ». Economic Development and Cultural Change, Vol. 14 (2), 174-89.

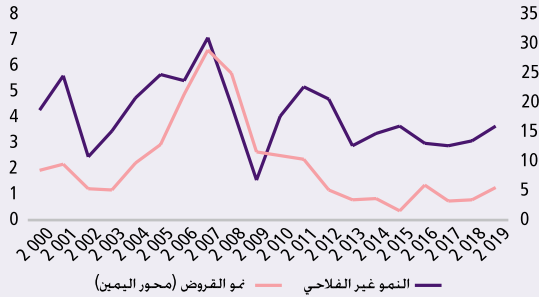
² Arcand J.-L., Berkes E. et Panizza U. (2015), « Too Much Finance? », Journal of Economic Growth, vol. 20, pp. 105-148.

Cecchetti G. et Kharroubi E. (2012), « Reassessing the impact of finance on growth », BIS Working Papers No 381.

Law S. et Singh N. (2014), « Does too much finance harm economic growth? », Journal of Banking & Finance, vol. 41. Sok Heng Lay (2020), « Bank credit and economic growth: short-run evidence from a dynamic threshold panel model », Economics letters

³ Ratna Sahay et al. (2015), « Rethinking Financial Deepening : Stability and Growth in Emerging Markets », IMF discussion notes.

رسم بياني إ1.1.7.1: تطور القروض والنمو (%)



ولتحليل العلاقة بين النمو وتطور الائتمان البنكي في المغرب. أجرى بنك المغرب دراسة حول العلاقة السببية شملت الفترة 1999-2019. وتُظهر البيانات تطوُّرًا متزامنًا نسبيًا بين المتغيرين. مع معامل ارتباط يصل 57%. ويُبين تطبيق اختبار جرانجر⁴ Granger أيضًا أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين هذين المجموعين.

غير أن التمييز بين فترتي ما قبل الأزمة المالية العالمية وما بعدها يظهر نتائج متناقضة. فخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007، كانت علاقة السببية تنطلق من الائتمان نحو النمو، مما يعكس وجود حاجة كبيرة لتمويل النشاط الاقتصادي. أما خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019، فقد انعكس اتجاه السببية، بما يرجح أن التمويل ليس عائقا فعلياً أمام النمو، حيث أن هذا الوضع هو الذي يميز البلدان التي تطور فيها القطاع المالي إلى مستويات مرتفعة نسبياً، مما يؤكد نتائج دراسة صندوق النقد الدولي المنجزة في 2015.

وأفرز تطبيق نفس الاختبار على المستوى القطاعي في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2019 نتائج متناقضة حسب فروع الأنشطة. فالعلاقة السببية مهمة في الاتجاه من الائتمان نحو النمو بالنسبة لفروع "الفلاحة والصيد البحري"، و"الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية" و"البناء والأشغال العمومية"، في حين أنها مهمة في الاتجاه من النمو نحو الائتمان بالنسبة لفرع "الفنادق والمطاعم".

جدول إ1.1.7.1: نتائج اختبارات السببية جرانجر (Granger) على المستوى القطاعي

اختبار السببية حسب جرانجر (Granger)			
فروع النشاط	القروض-النمو	احتمال 1	احتمال 2
القطاع الأولي	→	*0,0110	0,6382
الفلاحة والصيد	→	*0,0314	0,9623
القطاع الثانوي	-	0,5978	0,2850
الصناعات الاستخراجية	→	*0,0873	0,1639
الصناعات التحويلية	-	0,5999	0,3755
الصناعات الغذائية والتبغ	-	0,5153	0,6556
صناعات النسيج والملابس والجلد	-	0,8104	0,5804
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	→	*0,0301	0,1363
الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية	-	0,8367	0,3636
الكهرباء والغاز والماء	-	0,6842	0,8755
البناء والأشغال العمومية	→	*0,0885	0,6151
القطاع الثالثي	-	0,4624	0,9145
التجارة وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية	→	*0,0041	0,2440
الفنادق والمطاعم	←	0,2845	*0,0885
النقل والاتصالات	-	0,1981	0,8951
الأنشطة المالية	-	0,2020	0,4134

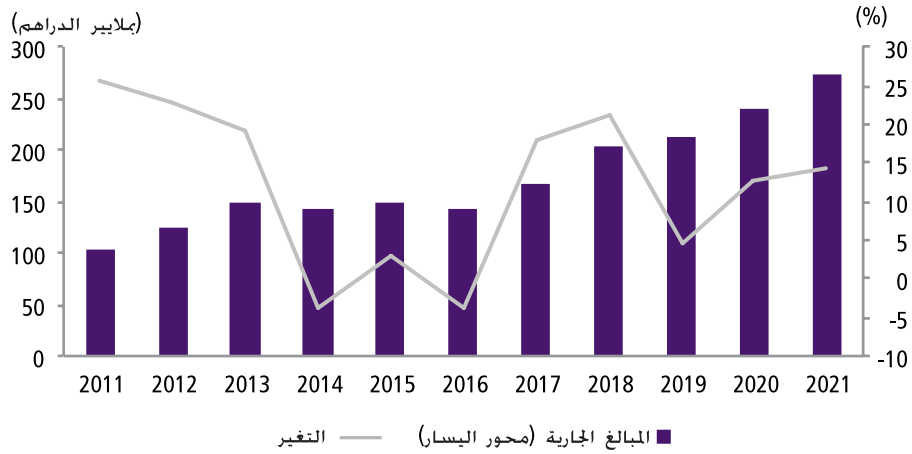
* احتمال 1. احتمال 2: الاحتمال المرتبط باختبار السببية الخاص بالقروض (النمو) نحو النمو (الائتمان). تشير القيم ذات علامة * إلى وجود علاقة سببية مهمة في حدود 10%.

⁴ يسبب متغير y_{2t} من منظور Granger. متغير y_{1t} إذا خُست إمكانية التنبؤ بـ y_{1t} عند أخذ المعلومات المتعلقة بـ y_{2t} في الاعتبار.

3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

في سياق يتسم بارتفاع الاحتياجات التمويلية للخرينة، تزايدت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 13,8% سنة 2021 بعد 12,7% سنة من قبل. وارتفعت حيازات البنوك من سندات الخزينة بنسبة 14,5% لتصل إلى 193,2 مليار درهم، وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية بنسبة 11,3% إلى 30,2 مليار درهم. أما التزامات مؤسسات الإيداع الأخرى، فقد تراجعت بنسبة 14% إلى 12,7 مليار درهم.

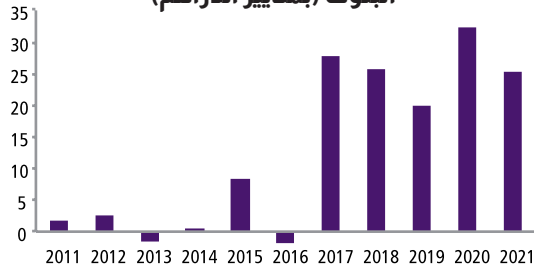
رسم بياني 6.7.1: الديون الصافية على الإدارة المركزية



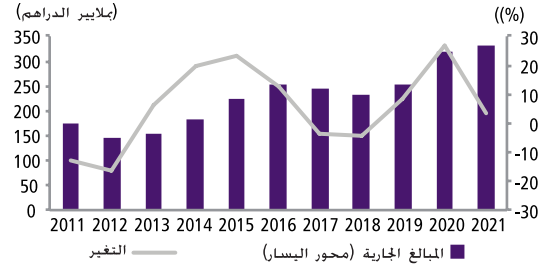
وفيما يتعلق بالأصول الاحتياطية الرسمية، فقد واصلت تحسنها سنة 2021 حيث ارتفعت بنسبة 3,2% لتصل إلى 330,8 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و29 يوماً من واردات السلع والخدمات. ويعزى هذا التطور إلى الاقتراضات الصافية للخرينة من السوق الخارجية والتي بلغت 8,14 مليار درهم، وإلى مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي بمبلغ يعادل 10,8 مليار درهم، وكذا إلى عمليات شراء العملات التي أنجزها بنك المغرب في إطار المزايدات التي يقوم بها لتنظيم السوق بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار درهم. وبالنسبة للموجودات الخارجية الصافية¹ للبنوك، وبعد ارتفاعها بنسبة 60,4% سنة 2020، انخفضت بواقع 26,4% لتصل إلى 23,7 مليار درهم، مما يعكس نمو مشتريات زبناء البنوك في سياق استئناف الواردات، بالإضافة إلى تأثير عمليات المزايدة بالعملات الأجنبية التي يقوم بها بنك المغرب.

¹ مجموع ديون البنوك على غير المقيمين صافية من التزاماتهم الخارجية.

رسم بياني 8.7.1: الموجودات الخارجية الصافية لدى البنوك (بملايير الدراهم)



رسم بياني 7.7.1: الأصول الاحتياطية الرسمية



4.7.1 مكونات المجمع م3

خلال سنة 2021، ارتفعت الودائع البنكية بنسبة 5,2% بدلا من 6,4% سنة من قبل. ويشمل هذا التطور تباطؤ الودائع تحت الطلب من 10,6% إلى 7,6% وشبه استقرار الودائع لأجل بعد انخفاضها بنسبة 9,5%، وانتعاش الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 5,4% بعد انكماشها بواقع 5,4%.

وحسب القطاعات المؤسسية، سجلت وداائع المقاولات غير المالية الخاصة ارتفاعا بنسبة 10,8% لتصل إلى 174,4 مليار، يشمل بالأساس تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 11,4% وتراجع الودائع لأجل بنسبة 1,8%. أما فيما يخص الأفراد¹، فقد تحسنت الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار الخاصة بهم بنسبة 6,7% و2,9% على التوالي، بينما انخفضت الودائع لأجل بواقع 7,9%. وإجمالاً، ارتفع المبلغ الجاري لكافة وداائعهم بنسبة 3,9%، من سنة إلى أخرى، ليصل إلى 753 ملياراً، 185,9 مليار منها يحوزها المغاربة المقيمون بالخارج. أما بالنسبة للمقاولات العمومية، فقد تعززت موجوداتها لدى البنوك بنسبة 28,3% لتبلغ 23,7 مليار درهم.

وبالنسبة لمكونات الكتلة النقدية الأخرى، فقد استعاد النقد المتداول وتيرة نموه المسجلة قبل الأزمة، حيث تزايد بنسبة 6,5%، وذلك بعد الارتفاع الاستثنائي الذي شهده سنة 2020. كما تزايدت سندات هيئات التوظيف الجماعي في السوق النقدية بنسبة 12,5% بدلاً من 17,1%. وإجمالاً، تراجعت نسبة نمو المجمع م3 من 8,4% سنة 2020 إلى 5,1% سنة 2021.

¹ بما في ذلك المغاربة المقيمون بالخارج

جدول 6.7.1: المكونات الرئيسية لمجمع م3

المجمع م 3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	الودائع لأجل لدى البنوك	الحسابات على الدفاتر	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	العملة الائتمانية	
المبلغ الجاري إلى غاية متم دجنبر (مليار درهم)						
1 370,5	54,6	149,9	166,5	587,2	250,2	2019
1 485,1	63,9	135,6	169,4	649,3	300,6	2020
1 560,8	71,9	136,5	174,2	698,7	320,1	2021
الحصة ضمن المجمع م3 (بالنسبة المئوية)						
100,0	4,0	10,9	12,2	42,8	18,3	2019
100,0	4,3	9,1	11,4	43,7	20,2	2020
100,0	4,6	8,7	11,2	44,8	20,5	2021
التغيرات (بالنسبة المئوية)						
3,8	-3,4	-7,0	4,6	4,7	7,1	2019
8,4	17,1	-9,5	1,7	10,6	20,1	2020
5,1	12,5	0,6	2,8	7,6	6,5	2021

5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة¹

تحسن المبلغ الجاري لمجمعات التوظيفات السائلة بنسبة 10,9% سنة 2021، نتيجة بالأساس لانتعاش سندات هيئات التوظيف الجماعي في الأسهم والقيم المتنوعة بنسبة 66,5%، بفضل ارتفاع الأسعار في بورصة الدار البيضاء. كذلك، سجلت سندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض وسندات الخزينة ارتفاعات بلغت على التوالي 2,6% و9,2%.

جدول 7.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

2021		2020		
التغير (%)	المبلغ الجاري (مليار درهم)	التغير (%)	المبلغ الجاري (مليار درهم)	
8,8	478,7	7,5	440,1	مجمع ت.س.1
9,2	455,1	6,4	416,6	سندات الخزينة
15,9	22,0	27,6	19,0	سندات شركات التمويل
-99,4	0,0	15,4	1,1	أوراق الخزينة
-52,7	1,6	70,8	3,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
2,6	303,0	8,3	295,2	مجمع ت.س.2
2,6	303,0	8,3	295,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
66,5	101,9	2,3	61,2	مجمع ت.س.3
66,5	101,9	2,3	61,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي القيم المتنوعة
10,9	883,6	7,4	796,5	المجموع

¹ تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي تحتفظ بها الوحدات من غير مؤسسات الإيداع. وتشكل هذه الأصول احتياطا للقدرة الشرائية لكنها غير سائلة بشكل يكفي لإدراجها ضمن المجمع م3.

6.7.1 سوق الصرف

في سنة 2021، سجل سوق الصرف فائضا مهما في السيولة بالعملات الأجنبية، ارتباطا بالأساس بالنمو القوي لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج والأداء المتميز لبعض الصادرات، لاسيما الفوسفات ومشتقاته. في هذا السياق، ومع بقائه داخل نطاق التقلب (±5%)، استمر السعر المرجعي للدرهم في الاقتراب من الحد الأدنى ليستقر فيه ابتداء من نهاية يونيو. ونظرا لكون التقييمات الفصلية التي أنجزها البنك (أنظر الإطار 2.7.1) تشير إلى أن هذا الارتفاع يتسم بالظرفية وأن قيمة العملة الوطنية لا تزال متماشية عموما مع أسس الاقتصاد الوطني، أطلق البنك ابتداء من 20 شتنبر عمليات مزايدة لشراء العملات. وقد مكنت هذه الأخيرة من تقريب سعر الصرف تدريجيا من السعر المركزي.

ومقارنة بالعملات المكونة للسلة، ارتفع الدرهم في مجموع السنة مقابل كل من الأورو والدولار الأمريكي بنسبة 1,8% و5,7% على التوالي. ويعكس التطور مقابل الدولار الأمريكي بالخصوص تأثيرات السوق¹ بنسبة 3,5% والسلة بنسبة 2,2%.

إطار 2.7.1: تقييم درجة انحراف سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية التي تعرف عموماً تقلبات سريعة وكبيرة أحياناً. ويمكن أن تكون هذه الأخيرة ذات طبيعة ظرفية مرتبطة بالتجاوزات المؤقتة في العرض أو الطلب على العملة. كما يمكن أن تعكس انحرافا بنويا لقيمة العملة مقارنة بالأسس الاقتصادية للبلد. ويكتسي التمييز بين الحالتين أهمية قصوى حيث أنه يخول للسلطات النقدية تحديد الإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها. في الحالة الأولى. يمكن للبنك المركزي. عن طريق تدخلات في الوقت المناسب. أن يخفف من اختلال التوازن في سوق الصرف. بينما قد تفرض الحالة الثانية اعتماد إجراءات أكثر عمقا. كتغيير نظام الصرف.

ومن أجل تقييم درجة انحراف العملة عن الأسس الاقتصادية. أعد صندوق النقد الدولي في سنة 2013 مقارنة عامة مسماة بتقييم الرصيد الخارجي (External Balance Assessment, EBA). وتتمثل هذه الأخيرة بالخصوص في تقدير سعر الصرف التوازني الذي يُعرّف بأنه المستوى الذي يسمح بضمان تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية في نفس الوقت. وتعتمد هذه المقارنة على ثلاث منهجيات لتقدير معدل التوازن وهي: (1) الحساب الجاري؛ (2) الاستدامة الخارجية؛ و(3) سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

في المغرب. ومع الشروع في الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة في يناير 2018. تشكلت عمليات التقييم هذه التي همت مستوى سعر الصرف مكونا مهما في منظومة تتبع وتنفيذ الإصلاح. ومن هذا المنطلق. أعد بنك المغرب نظاما للتقييم الفصلي يستند إلى نفس المقاربة التي وضعها صندوق النقد الدولي.

¹ تأثير السلة هو ذلك الناجم عن تطور مستوى التعادل بين الأورو والدولار، ويمثل الفرق مع التغيير المسجل في سعر الصرف المرجعي تأثير السوق.

ويعرض الجدول أدناه نتائج التقييمات الأربعة التي أجريت في سنة 2021. ويبين أن قيمة العملة الوطنية ظلت على العموم متماشية مع الأسس الاقتصادية، مما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة ماثلة أجهزها صندوق النقد الدولي. كما يشير إلى أن الانحرافات التي عرفت قيمة الدرهم مقارنة بالسعر المركزي خلال السنة كانت ذات طبيعة ظرفية. علاوة على ذلك، وبفضل عمليات المزايدة لشراء العملات التي أطلقها بنك المغرب ابتداء من 20 شتنبر، ابتعد سعر الصرف عن الحد الأدنى للنطاق لیتجه تدريجياً نحو السعر المركزي.

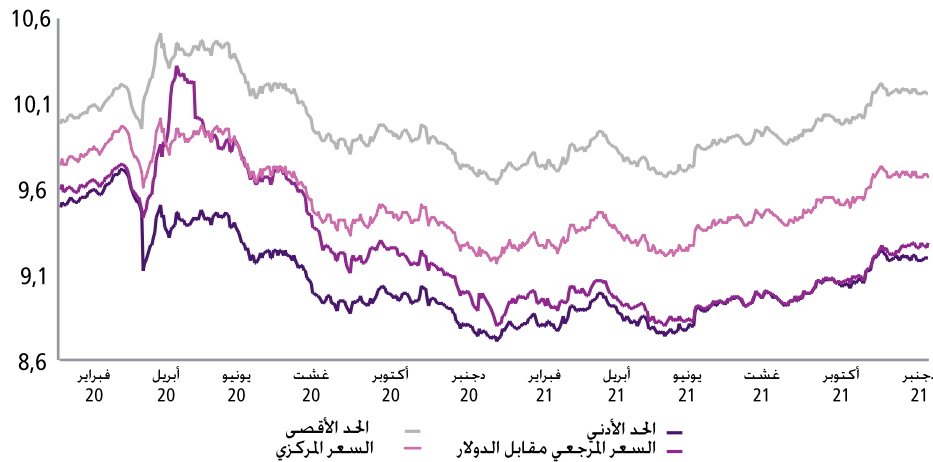
جدول 1.2.7.1: الفارق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف التوازني (%) *

دجنبر 2021	شتنبر 2021	يونيو 2021	مارس ** 2021	
0,5	-1,2	1,3	-	مقاربة سعر الصرف الفعلي الحقيقي
0,6	0,9	-0,8	-	مقاربة الحساب الجاري
-1,5	2,9	6,2	6,9	مقاربة الاستدامة الخارجية

* وبالنظر إلى الطبيعة التقريبية لطرق التقييم، يُعتبر عمومًا أن أي انحراف عن نطاق (-10% ؛ +10%) غير مهم.

** خلال شهر مارس، وفي ظل عدم وجود معطيات لسنة 2021، تم تطبيق منهجية الاستدامة الخارجية المبنية على التوقعات لوحدها.

رسم بياني 9.7.1: السعر المرجعي للدرهم



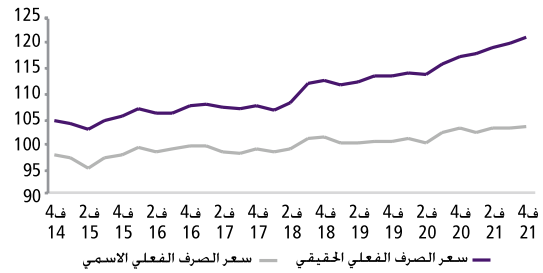
إضافة إلى ذلك، تعزز الدرهم بنسبة 32% في المتوسط مقابل الليرة التركية وبنسبة 12,2% مقابل الريال البرازيلي. وبالعكس، تراجع قيمته بنسبة 1,5% إزاء الجنيه الإسترليني و1,3% مقابل اليوان الصيني. في ظل هذه الظروف، ارتفع سعر الصرف الفعلي بنسبة 3,6% بالقيمة الاسمية. وأخذ في الاعتبار تسجيل نسبة تضخم داخلي أقل إجمالاً مما سُجل في أبرز الدول الشريكة والمنافسة، فقد وصل الارتفاع إلى 1,3% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 11.7.1: حجم العمليات ما بين البنوك¹ في سوق الصرف في 2021 (بملايير الدراهم)



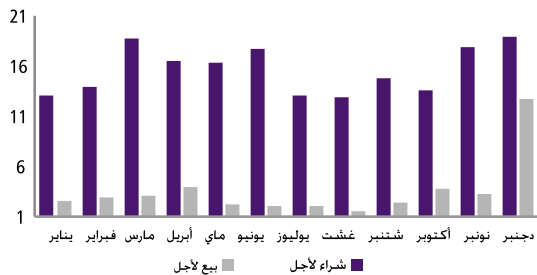
¹ بإدراج البنوك المحلية والأجنبية.

رسم بياني 10.7.1: سعر الصرف الفعلي للدرهم (الأساس: =100 سنة 2010)

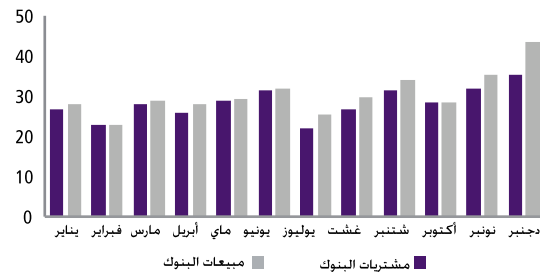


وفيما يخص حجم المعاملات، بلغت عمليات البنوك مع الزبناء بالناجز 28,3 مليار درهم في المتوسط الشهري، بعد 21,8 مليار بالنسبة للمشتريات و30,4 مليار بعد 22,9 مليار بالنسبة للمبيعات. وفيما يخص المعاملات لأجل، ارتفعت المشتريات إلى 15,6 مليار درهم بدل 11,1 مليار سنة من قبل وشهدت المبيعات شبه استقرار في 3,5 مليار درهم.

رسم بياني 13.7.1: عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء في 2021 (بملايير الدراهم)



رسم بياني 12.7.1: عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2021 (بملايير الدراهم)



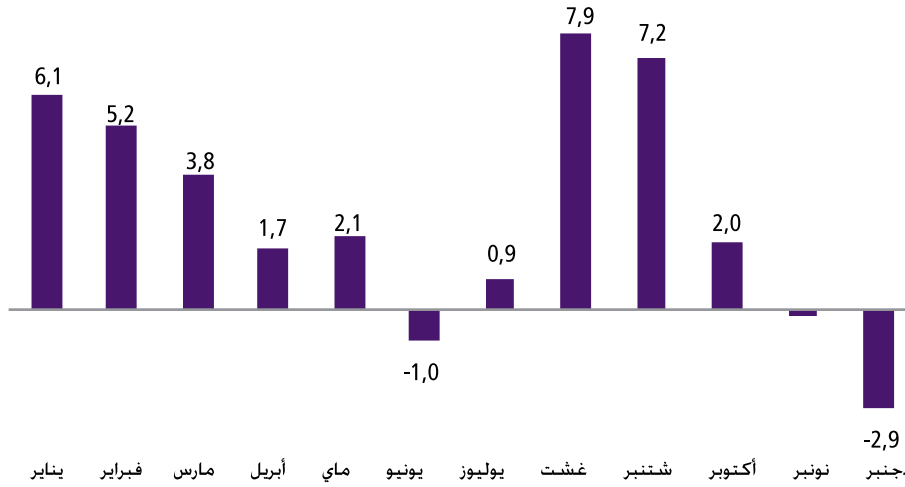
وفي السوق القائمة بين البنوك، تراجع متوسط حجم المعاملات¹ تراجعاً خفيفاً بنسبة 0,8% إلى 19,8 مليار درهم، بسبب وضعية فائض السيولة بالعملة الأجنبية.

وبخصوص عمليات البنوك مع مراسليهم الأجانب، فقد بلغ حجم المبادلات 50,3 مليار درهم في المتوسط الشهري، حيث انخفض بواقع 9,6%، في حين تزايد متوسط المبلغ الجاري لودائعهم بنسبة 8,1% إلى 10,3 مليار. في ظل هذه الظروف، انتقلت وضعية الصرف لدى البنوك² من 3,8 مليار درهم في المتوسط اليومي في سنة 2020 إلى 2,7 مليار سنة 2021. وظلت إيجابية طيلة السنة، باستثناء شهري يونيو ودجنبر حيث كانت سلبية بشكل طفيف.

¹ مع دمج البنوك المحلية والأجنبية.

² وضعية الصرف لدى البنوك هي قيمة موجوداتها بالعملة الأجنبية صافية من الالتزامات، بما فيها تلك المسجلة خارج الحصيلة. وتوفر المعلومات حول الموجودات الفعلية بالعملة الأجنبية لدى النظام البنكي.

رسم بياني 14.7.1: وضعية الصرف لدى البنوك في 2021 (بملايير الدراهم)



إطار 3.7.1: تحيين منهجية حساب سعر الصرف الفعلي

يعتبر سعر الصرف الفعلي أحد المؤشرات الأكثر استعمالاً لتتبع تنافسية اقتصاد ما. وبالقيمة الإسمية، يتم تعريفه على أنه المتوسط الهندسي لأسعار صرف العملة مقارنة بالمتوسط المسجل لدى الشركاء والمنافسين الاقتصاديين الرئيسيين، مرجحاً بوزنهم في المبادلات التجارية. وتعدّل هذا السعر بواسطة مؤشرات أسعار الاستهلاك، يتم الحصول على سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ويشير ارتفاع هذا الأخير إلى تزايد تكلفة الصادرات الوطنية وانخفاض ثمن الواردات، وهو ما يحيل إلى خسارة من حيث التنافسية والأسعار.

ويقوم بنك المغرب، منذ 2015، بنشر سعر الصرف الفعلي الذي يُحسب على أساس البنية المتوسطة للمبادلات الخارجية للمنتجات المصنعة من 2011 إلى 2013. وبالنظر إلى التغييرات التي تلحق هذه البنية، يتم الحرص على إجراء تحيين منتظم من أجل الحفاظ على ملاءمة هذه المؤشرات. وعلى هذا الأساس، ومن أجل ضمان المطابقة مع أحدث الممارسات الدولية في هذا المجال، قام البنك بمراجعة عامة لمنهجيته في سنة 2021. وتتمحور هذه الأخيرة بشكل أساسي حول: (1) اعتماد ترجيح متجدد يُحسب بناء على المعطيات المتوفرة والمتعلقة بالمبادلات الخارجية للسنوات الثلاث الأخيرة بدلا من الترتيبات الثابتة. (2) وتقليص الحد الأدنى من حيث حصص المبادلات التجارية اللازمة للانتماء إلى لائحة الاقتصادات الشريكة إلى 0,45%¹ بدل نسبة 1% المطبقة سابقا. ومن أجل اختيار البلدان المنافسة، تم الحفاظ على المعيار القائم على تشابه بنيات التصدير.

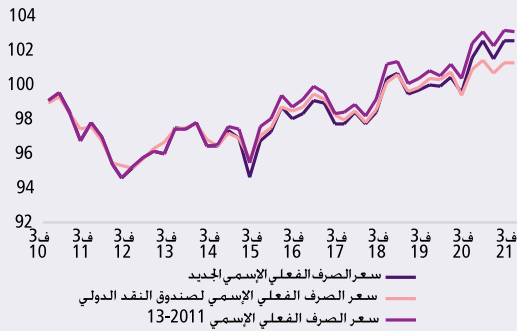
جدول 1.3.7.1: عينات من البلدان المختارة

2019-2017	2013-2011
جنوب إفريقيا، المملكة العربية السعودية، البرازيل، كندا، الشيلي، الصين، كوريا الجنوبية، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، هونغ كونغ، أستراليا، الهند، اليابان، باكستان، بولونيا، جمهورية التشيك، رومانيا، المملكة المتحدة، روسيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، أوكرانيا، منطقة الأورو.	بيلاروسيا، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، مصر، الولايات المتحدة، هنغاريا، الهند، بيلاروسيا، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، مصر، الولايات المتحدة، أستراليا، اليابان، باكستان، بولندا، جمهورية التشيك، رومانيا، المملكة المتحدة، روسيا، السنغال، السويد، تونس، تركيا، أوكرانيا، منطقة الأورو.

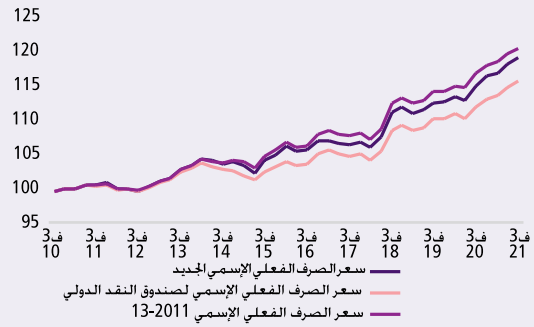
¹ اعتمد صندوق النقد الدولي أيضا هذا الحد في تحيينه الأخير لمؤشرات سعر الصرف الفعلي.

وقد أدى تطبيق هذه المنهجية الجديدة إلى تزايد عدد الاقتصادات الشريكة والمنافسة المعتمدة لحساب سعر الصرف الفعلي من 21 اقتصادا خلال فترة 2011-2013 إلى 27 خلال فترة 2017-2019. بيد أن نسختي سعر الصرف الفعلي أبانتا عن تطورات ماثلة مع ترابط قوي يتجاوز 90%. وكشفت المقارنة مع نفس المؤشرات التي أصدرها صندوق النقد الدولي عن خصائص ماثلة. يمكن تفسيرها بالتقائية المنهجيات المعتمدة.

رسم بياني إ1.3.7.1: سعر الصرف الفعلي الحقيقي



رسم بياني إ1.3.7.1: سعر الصرف الفعلي الإسمي



8.1 أسواق الأصول

في ظل تزايد حاجياتها التمويلية ولجوئها بشكل أقل إلى الاستدانة من الخارج خلال سنة 2021، حافظت الخزينة على إصداراتها في السوق الداخلية في مستوى مرتفع، حيث وصل 144,5 مليار درهم مقابل 152,6 مليار في 2020.

أما على صعيد سوق الدين الخاص، فقد أدى السياق المتسم باستمرار حالة عدم اليقين وبإبقاء البنك المركزي على شروط إعادة تمويل مواتية إلى تراجع هام في تعبئة التمويلات لا سيما في قسم سندات الاقتراض. وبلغت نسبة الانخفاض 20,6% إجمالاً وشملت البنوك والشركات غير المالية سواء منها العمومية أو الخاصة.

وعرف نشاط تدبير الأصول دينامية قوية في 2021 مع تزايد المبلغ الجاري الصافي لسندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 13,3%، نتيجة لارتفاع الاكتتابات الصافية إلى 48,1 مليار درهم والأداء الإيجابي الذي سجلته جميع فئات الصناديق.

وفي بورصة الدار البيضاء، واصلت الأسعار منحها التصاعدي الذي انطلق غداة الانخفاض الحاد المسجل في شهر مارس 2020، لتنتهي السنة بأداء إيجابي قدره 18,3%، مدفوعة بالأساس بأداء مقاولات الصناعة الدوائية التي ارتفعت سندات بنسبة 179,7%. وتميزت السنة أيضاً بنمو ملموس لرقم المعاملات في سوق الأسهم في الوقت الذي ظل فيه عدد الشركات المدرجة في البورصة دون تغيير.

وفي سوق العقار، تزايدت حدة انخفاض الأسعار الملاحظ منذ 2019 حيث تراجعت هذه الأخيرة بنسبة 3,3%، وهو أكبر انخفاض يُسجل منذ بدء العمل بآلية تتبع السوق في 2010. بالمقابل، بعد سنتين من التراجع، سجل عدد المعاملات نمواً قوياً بنسبة 33,1%. ولوحظت هذه التوجهات في الأسعار والمبيعات على مستوى المدن الكبرى وشملت كافة فئات العقارات.

جدول 1.8.1: المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول (التغير بالنسبة المئوية ما لم يشر إلى غير ذلك)

2021	2020	2019	2018	2017	
					سوق الدين
7,6	7,8	2,0	5,7	5,4	المبلغ الجاري لسندات الخزينة
3,8	5,4	15,8	11,2	10,5	المبلغ الجاري للدين الخاص
					سوق البورصة
18,3	-7,3	7,1	-8,3	6,4	مازي
6,4	6,0	5,3	6,0	6,5	نسبة السيولة ¹ (السوق المركزية للأسهم، (%))
53,8	50,8	50,5	48,7	54,6	الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
					السوق العقاري
-3,3	-0,8	-0,3	0,0	5,5	مؤشر أسعار الأصول العقارية
33,1	-13,6	-3,8	8,4	-6,5	عدد المعاملات

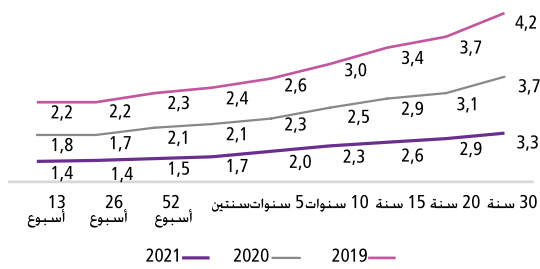
¹ يتم الحصول على معدل السيولة بحساب نسبة الحجم السنوي للمبادلات إلى متوسط الرسملة خلال السنة. المصادر: بنك المغرب، وزارة الاقتصاد والمالية، بورصة الدار البيضاء، ماروكليز والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

1.8.1 سندات الدين

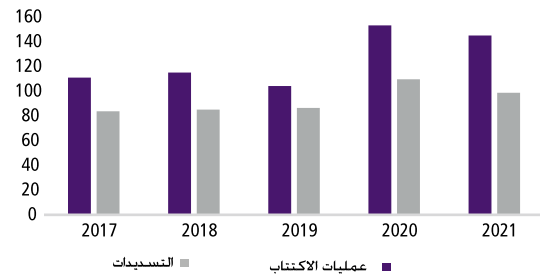
سندات الخزينة

بعد الارتفاع القوي بنسبة 46,2% إلى 152,6 مليار في 2020، ظلت إصدارات الخزينة في السوق الداخلية في مستوى مرتفع خلال 2021، حيث بلغت 144,5 مليار درهم. وشملت بالأساس آجال الاستحقاق المتوسطة وطويلة الأمد¹ بحصص تصل إلى 58% و25% بدلا من 49% و20%، في حين بلغت حصة السندات لأجل قصير 17% مقابل 31% سنة من قبل. وتم إنجاز هذه العمليات في ظروف مواتية، حيث تراوحت انخفاضات أسعار الفائدة ما بين 20 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 10 سنوات و51 نقطة أساس للسندات لأجل 52 أسبوعا.

رسم بياني 2.8.1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



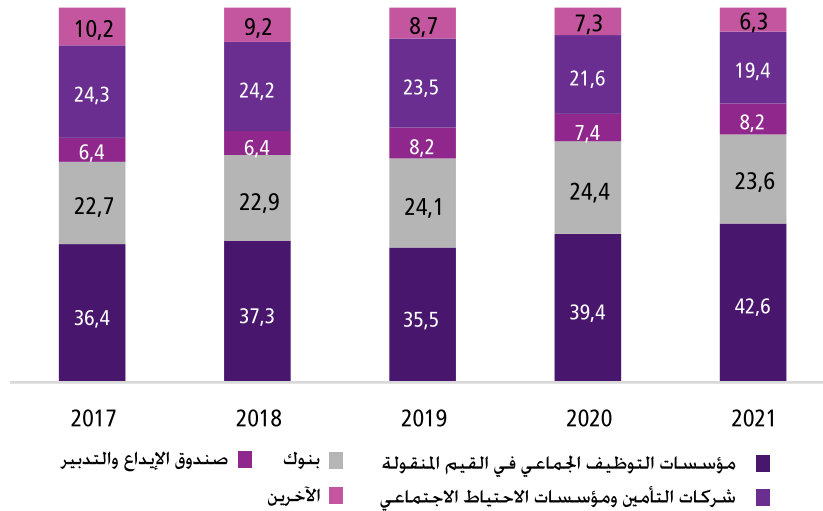
رسم بياني 1.8.1: إصدارات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



وأخذا بعين الاعتبار التسديدات البالغة 98,6 مليار درهم، وصل المبلغ الجاري لسندات الخزينة إلى 646,6 مليار، مرتفعا بنسبة 7,6% مقارنة بسنة 2020. وتظل السندات الطويلة الأجل هي المكون الغالب على تركيبته بحصة تصل إلى 58%، مقابل 38% للسندات المتوسطة الأجل و4% للسندات القصيرة الأجل. وحسب الجهات التي تحوزها، عززت كل من هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وصندوق الإيداع والتدبير من حصصها لتصل إلى 42,6% و8,2% تواليا، فيما قلصت البنوك حصتها إلى 23,6% و«التأمينات ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي» إلى 19,4%.

¹ آجال الاستحقاق القصيرة هي التي تقل عن أو تساوي سنة واحدة، والمتوسطة هي تلك التي تتراوح مدتها ما بين سنتين و5 سنوات والطويلة هي التي تتجاوز 5 سنوات.

رسم بياني 3.8.1: بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



جدول 2.8.1: العمليات الخاصة بسندات الخزينة، حسب أجل الاستحقاق (بملايين الدراهم)

	2021		2020		2019	2018	2017	
	المبلغ	% البنية	المبلغ	% البنية				
الائتمانات	144 471	100	152 647	100	104 393	115 052	110 680	
أجل قصير	24 579	17	47 286	31	9 427	18 227	25 350	
أجل متوسط	83 495	58	74 669	49	39 796	73 982	61 747	
أجل طويل	36 396	25	30 692	20	55 170	22 843	23 583	
التسديدات	98 580	100	109 067	100	93 437	85 554	84 002	
أجل قصير	31 734	32	25 032	23	22 084	24 405	18 126	
أجل متوسط	50 991	52	51 450	47	52 662	57 718	58 019	
أجل طويل	15 854	16	32 585	30	18 691	3 430	7 857	
المبالغ الجارية	646 633	100	600 741	100	557 161	546 205	516 706	
أجل قصير	25 670	4	32 825	5	10 571	20 097	26 276	
أجل متوسط	248 825	38	216 320	36	193 101	207 857	191 593	
أجل طويل	372 138	58	351 596	59	353 489	318 251	298 838	

سندات الدين الخاص

في سنة 2021، سجلت إصدارات سندات الدين الخاص انخفاضا بنسبة 20,6% إلى 59,6 مليار درهم، في سياق اتسم على الخصوص بإبقاء بنك المغرب على شروط إعادة تمويل جد مواتية.

وتقلصت اقتراضات الشركات المالية بنسبة 7% إلى 45,3 مليار درهم، منها 31,5 مليار على شكل شهادات إيداع. وتم إصدار هذه الأخيرة بأجال استحقاق قصيرة في حدود 57% وبمتوسط سعر فائدة محدد في 2%، فيما شكلت آجال الاستحقاق المتوسطة والطويلة الأمد تواليا 36% و7% وبمتوسط فائدة يصل إلى 2,3% و2,7%. موازاة ذلك،

تراجعت إصدارات البنوك من سندات الاقتراض إلى 1,7 مليار فيما ارتفعت إصدارات الشركات المالية الأخرى إلى 3,4 مليار. وفيما يتعلق بأذونات شركات التمويل، نمت الاقتراضات بنسبة 9,6% إلى 8,7 مليار.

وبالنسبة لتعبئة التمويلات من طرف الشركات غير المالية، وبعد النمو الكبير بنسبة 55,5% المسجل في 2020، فقد انخفضت بنسبة 45,9% إلى 14,3 مليار، منها 11,9 مليار على شكل سندات اقتراض. ويعزى هذا التراجع إلى تدنيها إلى 11,8 مليار لدى المقاولات الخاصة و2,5 مليار لدى المقاولات العمومية.

جدول 3.8.1: إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2020-2021	بالملايين	2021	2020	2019	2018	2017	
-20,6	-15471	59592	75063	86289	68874	76713	الإجمالي
-7,0	-3888	45333	48720	69345	54052	60409	شركات مالية
-14,6	-5680	33223	38902	57684	47100	52044	البنوك
-3,6	-1180	31523	32702	48884	36550	39047	شهادات الإيداع
-72,6	-4500	1700	6200	8800	10550	12997	سندات الاقتراض
23,3	2292	12110	9818	11661	6952	8365	شركات مالية أخرى
9,6	760	8710	7950	9741	5327	7015	سندات شركات التمويل
82,0	1532	3400	1868	1920	1625	1350	سندات الاقتراض
-45,9	-12083	14260	26343	16943	14822	16304	شركات غير مالية
-34,1	-6083	11760	17843	6793	6822	8679	خاصة
-32,6	-4530	9372	13902	3480	4210	2930	السندات
-39,4	-1553	2388	3941	3313	2612	5749	أوراق الخزينة
-70,6	-6000	2500	8500	10150	8000	7625	عمومية
-70,6	-6000	2500	8500	10150	8000	7625	السندات
-	-	-	-	-	-	-	أوراق الخزينة

المصدر : ماروكير.

وأخذا بعين الاعتبار التسديدات المنجزة، فقد ارتفع المبلغ الجاري لسندات الدين الخاص بنسبة 3,8% إلى 250,6 مليار درهم. وحسب جهات الإصدار، تظل البنوك هي المهيمنة على بنيته في حدود 48%، تليها الشركات غير المالية بحصة 37% والشركات المالية الأخرى بحصة 15%.

جدول 4.8.1: المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

التغير 2020-2021		2021	2020	2019	2018	2017	
%	بالملايين						
3,8	9 129	250 587	241 458	228 993	197 724	177 733	الإجمالي
2,2	3 413	158 288	154 875	153 092	127 772	112 530	شركات مالية
-0,3	-311	120 548	120 859	121 833	103 463	94 152	البنوك
-1,8	-1 011	56 163	57 174	64 348	52 778	46 517	شهادات الإيداع
1,1	700	64 385	63 685	57 485	50 685	47 635	سندات الاقتراض
10,9	3 724	37 740	34 016	31 259	24 309	18 378	شركات مالية أخرى
10,1	2724	29 608	26 884	25 414	19 769	15 488	سندات شركات التمويل
14,0	1000	8132	7132	5845	4540	2890	سندات الاقتراض
6,6	5 716	92 299	86 583	75 901	69 952	65 203	شركات غير مالية
14,0	4 483	36 592	32 109	26 852	28 223	28 995	خاصة
18,3	5 439	35 236	29 797	24 918	26 927	26 943	السندات
-41,3	-956	1 356	2 312	1 934	1 296	2 052	أوراق الخزينة
2,3	1 233	55 707	54 474	49 049	41 729	36 208	عمومية
2,3	1 233	55 707	54 474	49 049	41 729	36 208	السندات
-	-	-	-	-	-	-	أوراق الخزينة

المصدر : ماروكليبر.

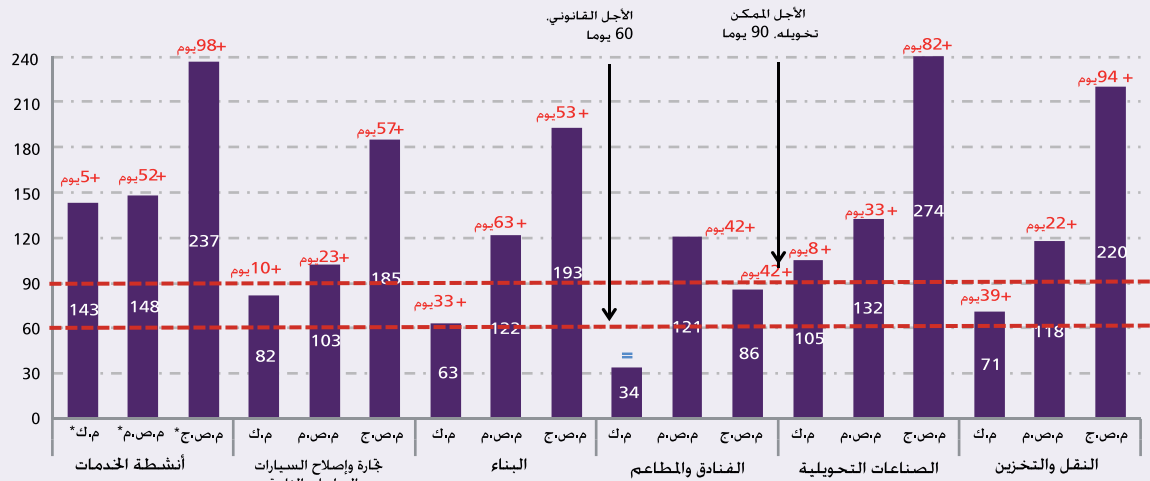
إطار 1.8.1: تطور آجال الأداء بين المقاولات

تظهر نتائج حسابات بنك المغرب، المعدة بناء على معطيات السنة المالية 2020 الخاصة بعينة تتكون من 58 ألف مقاوله غير مالية خاصة¹، أن مشكلة آجال الأداء لا تزال مطروحة بحدّة، بل تفاقمت في بعض القطاعات المتضررة بشدة بجائحة كوفيد19-.

وبالنسبة لآجال الأداء الخاصة بالزبناء، عانت المقاولات الصغيرة من تمديدها بشكل ملموس. وبشكل خاص، قارب هذا التمديد 90 يوما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا العاملة في "الصناعة التحويلية"، و"أنشطة الخدمات" و"النقل والتخزين"، ليصل بذلك متوسط الآجال في هذه القطاعات إلى 274 يوما، و237 يوما و220 يوما على التوالي. أيضا، عرفت المقاولات الكبرى التي تستفيد عادة من آجال أداء قصيرة تمديد هذه الأخيرة بشكل كبير في قطاع "النقل والتخزين" حيث تزايدت بما عدده 39 يوما وفي قطاع "البناء" بما عدده 33 يوما. وفيما يخص المقاولات الصغيرة والمتوسطة، تراوحت الزيادة في التمديد حسب القطاعات من 22 يوما إلى 63 يوما.

¹ مقاولات تتوفر على حسابات سنوية تعتبر موثوقة. بناء على عملية المراقبة التي خضعت لها.

رسم بياني إ1.1.8.1 : تطور آجال أداء الزبناء حسب القطاع وحسب حجم المقاول (عدد أيام رقم المعاملات)



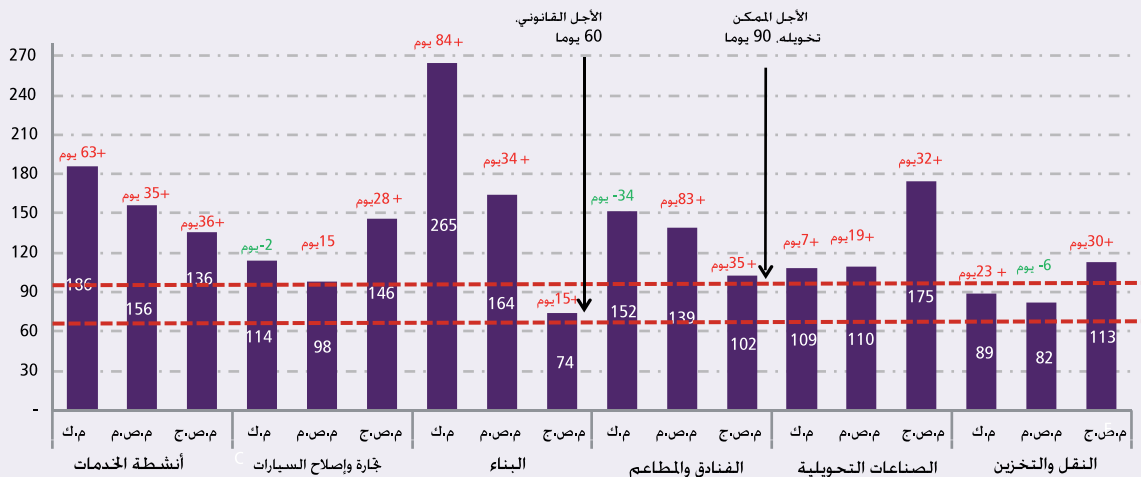
*م.ك:مقاولات كبيرة، م.ص.م:مقاولات صغيرة ومتوسطة و م.ص.ج:مقاولات صغيرة جدا.

المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أرقام معالجة من طرف بنك المغرب وحسابات بنك المغرب.

وفيما يتعلق بآجال أداء الممولين، تقوم أكثر من ربع مقاولات العينة بأداء مستحقات مموليها داخل آجال تفوق 120 يوما، وهي حصة تتزايد بانتظام منذ 2017 حين كانت تصل إلى 21%. على النقيض من ذلك، تلتزم ست مقاولات من أصل عشرة بالتزاماتها داخل الأجل القانوني المحدد في 60 يوما.

يُظهر التحليل حسب حجم المقاول تدهورًا ملحوظًا في ممارسات الأداء من قبل المقاولات الكبيرة، لا سيما في قطاعي "البناء" و "أنشطة الخدمات". بالمقابل، قامت هذه المقاولات بأداء فواتير مموليها في قطاع "الإيواء والمطاعم" قبل 34 يومًا في المتوسط مقارنة بسنة 2019. في القطاع نفسه، انخرطت آجال أداء "المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة" و"المقاولات المتوسطة" في منحى تصاعدي مع تمديدات تعادل 35 يومًا و83 يومًا على التوالي.

رسم بياني إ2.1.8.1 : تطور آجال أداء الممولين حسب القطاع وحسب حجم المقاول (عدد أيام الشراء)



المصادر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أرقام معالجة من طرف بنك المغرب وحسابات بنك المغرب.

ووعيا منها بتأثير آجال الأداء على نمو المقاولات لا سيما الصغيرة جدا. واصلت السلطات جهودها في السنوات الأخيرة على المستويين التنظيمي والتشغيلي. من خلال (1) توحيد آجال الأداء في 60 يومًا بالنسبة لكافة الطلبات العمومية وتحديد طرق احتساب فوائد التأخير؛ (2) إنشاء منصات إلكترونية مخصصة للشكايات المقدمة من موني المؤسسات والشركات العمومية والإيداع الإلكتروني لفواتيرهم؛ (3) إحداث مرصد آجال الأداء، الذي يحدد مرسوم صادر في 2017 تشكيلته وكيفية سيره. وقد عقد هذا المرصد أول اجتماع له في يوليوز 2018 ونشر تقريره الأول سنة 2021؛ (4) إعداد مشروع تعديل القانون المرتبط بآجال الأداء، لا سيما من أجل فرض عقوبات مالية على المقاولات التي تتجاوز آجال الأداء القانونية.

2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

في سياق اتسم بتحسّن كبير في الادخار المتاح وارتفاع هام في أسعار البورصة، تنامت الاكتتابات في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 15,5% لتبلغ 1085,6 مليار درهم، مدفوعة بالأساس بالسندات قصيرة الأمد. وارتفع بالتالي مبلغ المشتريات من سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية بنسبة 20,1% إلى 429,5 مليار، وفي سندات الاقتراض قصيرة الأمد بواقع 32,5% إلى 246,7 مليار. كذلك، ارتفعت المشتريات من سندات هيئات التوظيف الجماعي في فئة القيم المتنوعة بما يزيد عن أربعة أضعاف لتصل إلى 42,7 مليار. من جهة أخرى، انخفضت سندات هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل وتلك التعاقدية بواقع 4,5% و 22,7% على التوالي.

وأخذًا في الاعتبار نمو عمليات إعادة الشراء بواقع 15,3% إلى 1037,5 مليار درهم، بلغ صافي التدفقات مستوى استثنائيًا قدره 48,1 مليار. ووصل على وجه الخصوص إلى 29,2 مليار في هيئات التوظيف في القيم المتنوعة، و8,7 مليار في صناديق التوظيف في سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأمد و7,6 مليار في هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية، مقابل 2 مليار من السحوبات الصافية في هيئات التوظيف الجماعي في القيم التعاقدية.

على مستوى الأداء، سجلت جميع فئات صناديق التوظيف الجماعي مردودية إيجابية مع معدلات متباينة إلى حد كبير. وبالتالي، تراوحت العائدات ما بين 1,5% بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي النقدية، التي تأثرت بانخفاض أسعار الفائدة، و19,5% بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم، التي استفادت من الارتفاع الكبير في أسعار البورصة. كما تراجع أداء صناديق التوظيف في سندات الاقتراض قصيرة الأمد إلى 2% وفي سندات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل إلى 3%، ارتباطًا بانخفاض أسعار الفائدة المطبقة على إصدارات سندات الخزينة.

رسم بياني 4.8.1: مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة (%)



المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

في ظل هذه الظروف، بلغ صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 592,9 مليار درهم، مرتفعا بواقع 13,3%. وفيما يخص هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، فقد تزايدت السندات متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 5,6% إلى 324,8 مليار والسندات قصيرة الأجل بواقع 4,5% إلى 75,3 مليار. كذلك، ارتفع المبلغ الجاري لسندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم النقدية بنسبة 12,1% إلى 81 مليار، وفي فئة الأسهم بنسبة 27,1% إلى 47,1 مليار، وفي القيم المتنوعة بأكثر من الضعف ليبليغ 63,1 مليار. من جهة أخرى، سجل صافي أصول الصناديق التعاقدية تراجعا كبيرا من 3,6 مليار إلى 1,7 مليار درهم.

جدول 5.8.1: الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايير الدراهم)

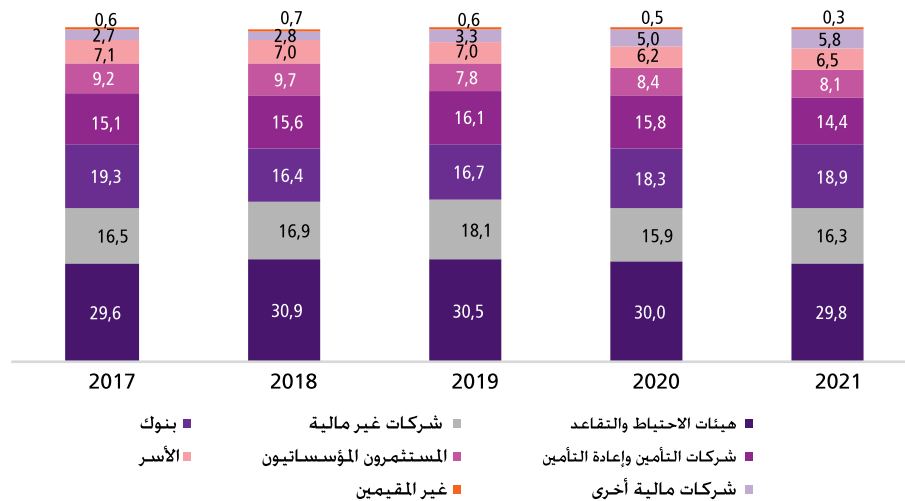
2021	2020	2019	2018	2017	
					الأسهم
9,3	7,2	7,3	6,5	14,0	القيم المنقولة التعاقدية
16,2	21,0	19,8	20,9	15,6	القيم المنقولة المتنوعة
42,7	10,4	9,2	14,7	15,6	القيم المنقولة النقدية
429,5	357,8	353,8	361,7	443,2	سندات الاقتراض لأجل قصير
246,70	186,2	185,5	165,1	128,3	سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل
341,2	357,2	266,7	204,8	150,7	
1085,6	939,7	842,3	773,6	767,4	المجموع

عمليات إعادة الشراء					
6,4	5,3	5,4	7,0	7,7	الأسهام
18,2	19,6	20,4	20,1	15,3	القيم المنقولة التعاقدية
13,4	8,7	10,3	13,4	8,9	القيم المنقولة المتنوعة
421,9	346,3	356,5	370,7	448,8	القيم المنقولة النقدية
245,1	180,5	190,3	164,2	117,4	سندات الإقتراض لأجل قصير
332,5	339,0	246,4	184,6	140,6	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
1037,5	899,5	829,2	760,1	738,7	المجموع
صافي الأصول					
47,1	37,1	37,4	31,7	35,4	الأسهام
1,7	3,6	2,2	2,8	1,9	القيم المنقولة التعاقدية
63,1	30,8	28,9	27,8	26,7	القيم المنقولة المتنوعة
81,0	72,2	59,5	60,9	68,5	القيم المنقولة النقدية
75,3	72,1	64,6	67,5	65,0	سندات الإقتراض لأجل قصير
324,8	307,4	277,9	244,1	218,4	سندات الإقتراض لأجل متوسط وطويل
592,9	523,2	470,6	434,8	416,0	المجموع

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ورافق هذا التطور في صافي الأصول بشكل عام شبه استقرار لبنيتها حسب الجهة الحائزة. وبذلك، انخفضت حصة شركات التأمين وإعادة التأمين لتصل إلى 14,4% وحصة المستثمرين المؤسسيين إلى 8,1%. بالمقابل، شهدت حصص البنوك والشركات غير المالية والمؤسسات المالية الأخرى ارتفاعات بلغت 18,9% و 16,3% و 5,8% على التوالي. أما بالنسبة لهيئات الاحتياط والتقاعد، فقد ظلت حصتها شبه مستقرة في 29,8%.

رسم بياني 5.8.1: بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة (%)



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

إطار 2.8.1: تطور نشاط إقراض السندات

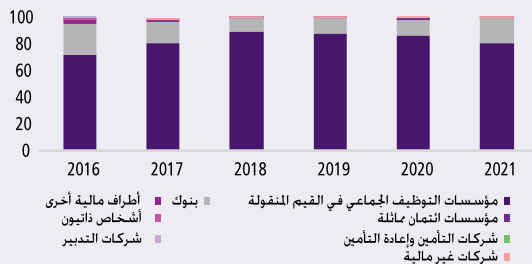
يُقصد بإقراض السندات العملية التي يقوم من خلالها المقرض بنقل ملكية سندات مالية بشكل مؤقت إلى المقترض، مقابل تعويضات. وقد تم الشروع في إنجاز هذا النوع من العمليات لأول مرة في القرن التاسع عشر¹، غير أن ازدهارها لم يبدأ إلا في الستينيات من هذا القرن، بعد إرساء القوانين الأولى المنظمة لهذا النشاط، الذي أصبح اليوم مكوناً أساسياً للأسواق المالية. ووفقاً للجمعية الدولية لإقراض السندات² ISLA، يُقدر المبلغ الجاري لهذه العمليات بنحو 32000 مليار أورو سنة 2021، أي ما يعادل 28,5% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي.

وتتيح عمليات إقراض السندات تعزيز سيولة الأسواق وزيادة مردودية المحافظ من خلال تقديم فوائد إضافية على الاستثمارات طويلة الأجل وتسهيل عمليات المضاربة بشأن المنحى التنافسي للأسعار. غير أنها تظل محاطة بالعديد من المخاطر المرتبطة على وجه الخصوص بعدم القدرة على استرداد السندات أو الضمانات، وخسائر الاستثمار على العائدات المتأتية من سعر الفائدة، وأيضاً لاعتبارات أخرى تنفيذية وقانونية.

في المغرب، يجري العمل بإقراض السندات منذ عدة سنوات، لكن تنظيم النشاط لم يبدأ إلا في سنة 2013 بعد إصدار القانون 12-45. وتم لاحقاً تعزيز الإطار القانوني لهذا النشاط من خلال العديد من النصوص التنظيمية التي مكنت من إنشاء إطار محاسبي وضريبي خاص، وتوحيد العقود التي تنظم هذه العمليات.

ومع ذلك، يظل تطور هذا النشاط غير كافٍ للمساهمة بشكل فعال في تطوير الأدوات المالية. فهو يقتصر بالأساس على تبادل السندات بين البنوك وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة لسد احتياجات الضمان في إطار عمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي. ففي الفترة الممتدة ما بين 2016 و2021، شكلت سندات الخزينة 81% من السندات المتبادلة، 83% منها أقرضت من طرف هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة و58% من طرف البنوك.

رسم بياني 2.2.8.1: الحجم المتداول حسب فئات المقرضين (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 1.2.8.1: الحجم الإجمالي لإقراض السندات (بمليار الدراهم)



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ومن أجل تحفيز دينامية هذا النشاط، تم خلال سنة 2021 اعتماد إطار تنظيمي جديد (القانون رقم 20-83) يهدف إلى تحسين سيولة القيم المنقولة وذلك عبر توسيع قائمة المشاركين في عمليات إقراض السندات لتشمل هيئات التوظيف الجماعي العقاري والأشخاص الذاتيين والمقيمين الأجانب والسندات المقبولة في مجمل الأدوات المالية باستثناء الأدوات لأجل. ويعمل هذا الإطار أيضاً على تعزيز سلامة عمليات الإقراض والاقتراض، وذلك عبر فرض واجب الضمان، وإنشاء منصات تداول مخصصة بالإضافة إلى نظام للعقوبات الجنائية.

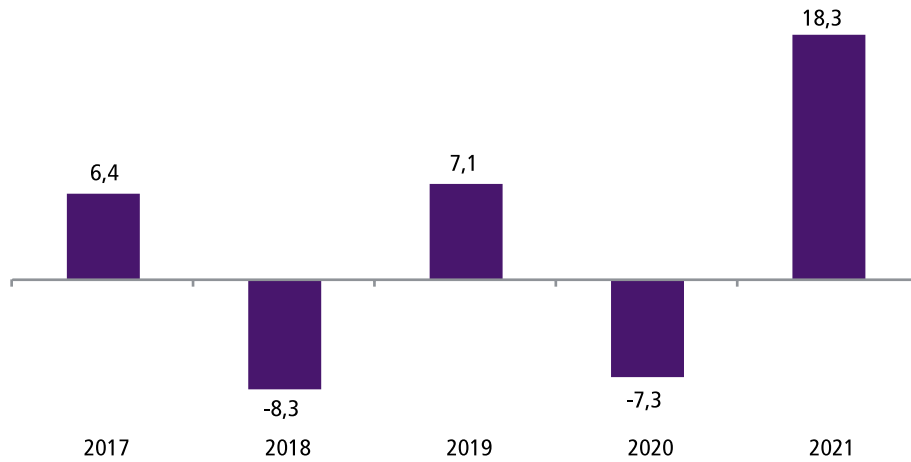
¹ دراسة حول السوق المالية المغربية أجراها مكتب " CEJEFIC Consulting " في أكتوبر 2014 برعاية بورصة الدار البيضاء.

² ISLA : جمعية غير ربحية تمثل المصالح المشتركة للفاعلين في سوق إقراض وتمويل السندات في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

3.8.1 سوق البورصة

على الرغم من استمرار الشكوك المرتبطة على الخصوص بتطور الوضعية الصحية، تواصل خلال سنة 2021 المنحى التصاعدي لأسعار البورصة الذي بدأ بعد الهبوط الحاد المسجل في شهر مارس لسنة 2020، والذي استفاد من انتعاش أرباح الشركات المدرجة بنسبة 117,5%.

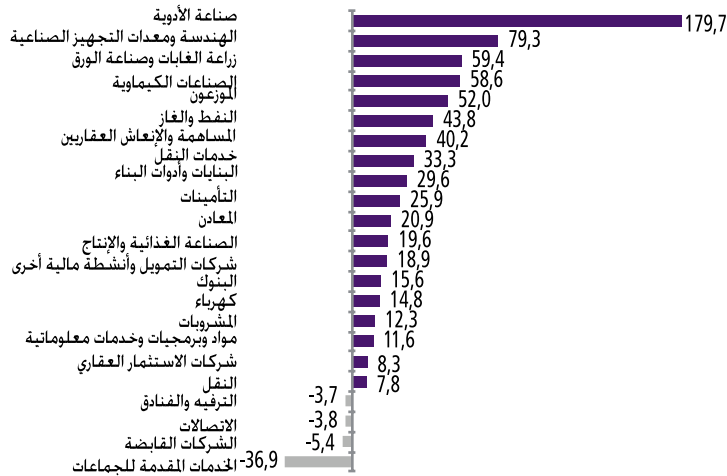
رسم بياني 6.8.1: التغيرات السنوية لمؤشر مازي (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

بذلك اختتمت بورصة الدار البيضاء السنة بأداء بلغ 18,3% بعد انخفاض بنسبة 7,3% في سنة 2020. وشمل هذا الارتفاع جل القطاعات لاسيما «صناعة الأدوية» التي شهدت زيادة بنسبة 179,7% و «البنائيات وأدوات البناء» بنسبة 29,6% والبنوك بنسبة 15,6%. وفي المقابل، سُجل انخفاض في بعض القطاعات مثل الاتصالات بنسبة 3,8% و«الترفيه والفنادق» بنسبة 3,7%.

رسم بياني 7.8.1: مؤشرات البورصة القطاعية لسنة 2021 (التغير %)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

وأخذاً في الاعتبار مبلغ هام نسبياً من توزيع الأرباح، مع عائد بلغ 2,59، سجلت نسبة السعر إلى الأرباح¹ في بورصة الدار البيضاء تراجعاً مهماً، حيث انخفضت من 30,6 إلى 23,8، وهو مستوى يظل مع ذلك مرتفعاً مقارنة بأبرز المراكز المالية في «الأسواق الحدودية».

جدول 6.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للأسواق الرئيسية الناشئة و الحدودية

البلدان	الوزن في مؤشر MSCI ¹		نسبة السعر إلى الأرباح		العائد الربحي (%)	
	الوزن	الفئة	2021	2020	2021	2020
الفيتنام	30,46	الأسواق الحدودية	18,1	18,40	1,22	1,98
المغرب	10,32	الأسواق الحدودية	23,80	30,60	2,59	2,88
البحرين	6,86	الأسواق الحدودية	12,6	18,80	2,35	4,34
الهند	12,45	الأسواق الناشئة	24,4	31,7	1,14	1,28
البرازيل	3,99	الأسواق الناشئة	8,3	23,9	6,62	2,34

¹ الأوزان بتاريخ 31 دجنبر 2021.

المصدر: Eikon.

أما حجم المبادلات، فقد عرف تحسناً ملموساً حيث وصل إلى 74,7 مليار درهم مقابل 55,8 مليار سنة 2020. وهدمت المعاملات بشكل شبه كامل الأسهم وتم إنجازها في حدود 40,8 مليار في السوق المركزي و23,5 مليار في سوق الكتل.

جدول 7.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

	2021	2020	2019	2018	2017
I- الأسهم	74 557,0	55 308,5	74 863,9	50 915,2	66 877,7
1- السوق المركزية	40 781,4	33 001,4	31 199,5	37 121,8	39 489,0
2- سوق الكتل	23 474,0	15 836,9	26 676,1	8 791,4	24 051,3
مجموع السوق الثانوية (2+1)	64 255,4	48 838,4	57 875,6	45 913,2	63 540,3
3- الإدراجات	600,0	600,0	-	798,6	-
4- إسهامات السندات	6 778,1	2 096,3	4 135,4	251,3	1 213,1
5- عروض مقدمة للعموم	28,2	0,0	2 382,9	25,2	67,1
6- التحويلات	502,7	1 367,9	622,1	429,7	622,7
7- الزيادة في الرأسمال	2 392,6	2 406,0	9 847,8	3 497,3	1 434,5
مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)	10 301,6	6 470,1	16 988,3	5 002,1	3 337,4
II- السندات	186,1	468,1	530,7	1 772,6	2 859,9
8- السوق المركزية	36,1	-	3,3	55,1	307,8
9- سوق الكتل	130,1	186,9	527,4	950,1	1 684,4
مجموع السوق الثانوية (8+9)	166,1	186,9	530,7	1 005,2	1 992,3
10- الإدراجات	20,0	-	-	767,4	657,9
11- إسهامات السندات	-	281,2	-	-	209,7
12- التحويلات	-	-	-	-	-
مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)	20,0	281,2	-	767,4	867,6
المجموع (II+I)	74 743,1	55 776,6	75 394,6	52 687,8	69 737,6

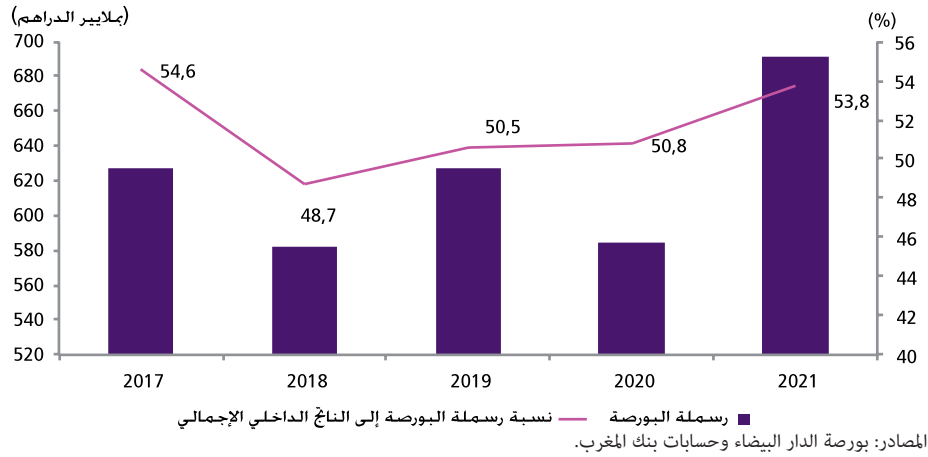
المصدر: بورصة الدار البيضاء.

¹ تمثل نسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى العائد عن كل سهم ويمثل عائد الربحية نسبة الربحية الموزعة إلى سعر السهم. المعطيات تتعلق بتوقعات مقدمة من طرف Eikon.

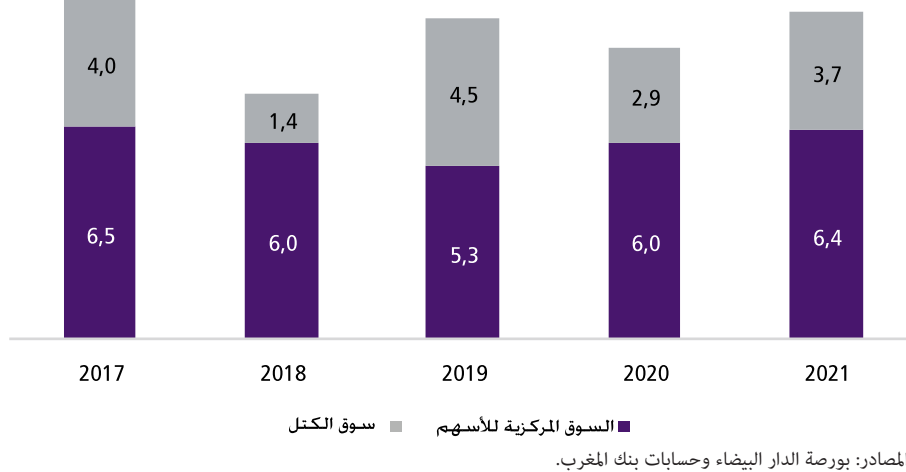
وحسب فئات المستثمرين، أنجز الأشخاص المعنويون المغاربة 42,1% من المعاملات، وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 31,9% منها، والأشخاص الذاتيون المغاربة 14% والأشخاص المعنويون الأجانب 8,7%.

وبالتالي، تمت رسملة البورصة من 105,7 مليار إلى 690,7 مليار درهم، ارتباطاً بالأساس بارتفاع رسملة قطاعات «البنوك» و«البنائيات ومعدات البناء» و«صناعة الأدوية». وتزايدت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 53,8% مقابل 50,8% سنة من قبل. كذلك، تزايد الرأسمال العائم بنسبة 16,9% عقب ارتفاع الأسعار، ووصلت نسبة السيولة في السوق المركزي للأسهم إلى 6,4% مقابل 6%.

رسم بياني 8.8.1: تطور رسملة البورصة



رسم بياني 9.8.1: معدل السيولة في سوق الأسهم (%)



وعرفت السنة إدراج شركة واحدة وشطب شركة مدرجة وبدء إجراءات سحب شركة أخرى. وهكذا، انضمت شركة TGCC المتخصصة في الأشغال الصناعية العمومية والبناء إلى قطاع «البنائيات ومواد البناء» اعتباراً من 16 دجنبر. وقد همت هذه العملية 600 مليون درهم، أي 13,94% من رأسمال الشركة، مقسمة بالتساوي بين

زيادة في الرأسمال قدرها 300 مليون درهم لتمويل تطوير المجموعة وتفويت 33% من الأسهم المملوكة من قبل المساهم «Mediterrania Capital Partners».

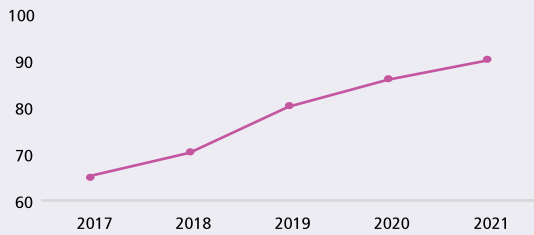
إضافة إلى ذلك، انسحبت شركة «Nexans Maroc»، الشركة الوحيدة في قطاع «المعدات الإلكترونية والكهربائية»، من الإدراج في 13 دجنبر بدعوى عدم كفاية سيولة سنداتنا. ولنفس السبب، قدمت شركة «Centrale Danone» في 3 دجنبر مشروع عرض عمومي للسحب. وهكذا، ظل عدد الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء مستقرًا في نهاية سنة 2021 في 74 شركة.

ومن أجل تشجيع شركات جديدة على دخول البورصة، أبرمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء وماروكليز والجمعية المهنية لشركات الوساطة في 8 دجنبر 2021 مذكرة تفاهم تهدف إلى تسهيل الولوج إلى سوق البورصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. وتنص هذه الأخيرة على تحديد تعريفه تفضيلية، مع تخفيض بنسبة 50% على وجه الخصوص في عمولات الإدراج، وتبسيط إجراءات الولوج وإنشاء نظام تكوين ومواكبة لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

إطار 3.8.1: التطورات الأخيرة المتعلقة بإحداث عملات رقمية للبنوك المركزية

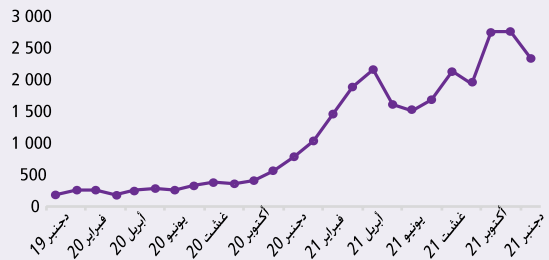
تميزت سنة 2021 بتسارع كبير في تطوير وتبادل الأصول المشفرة، حيث تضاعفت قيمة هذه الأخيرة أربع مرات تقريبًا بين نهاية 2020 ونهاية 2021 لتصل إلى ما يقرب من 3000¹ مليار دولار.

رسم بياني إ.1.3.8.1: نسبة البنوك المركزية التي أنجزت دراسات حول العملة الرقمية للبنوك المركزية



المصدر: استقصاء بنك التسويات الدولي

رسم بياني إ.1.3.8.1: رسملة الأصول المشفرة (بملايير الدولارات)



المصدر: Coingecko

وساهم تطور الأصول المشفرة في السنوات الأخيرة بشكل كبير في تغيير موقف البنوك المركزية تجاه تطويرها، وذلك منذ سنة 2009. وبالرغم من أنها كانت معارضة لهذه الأصول في البداية، إلا أنها بدأت تهتم بها تدريجياً نظراً للرهانات الهامة والمتصاعدة التي تنطوي عليها، بل إن بعضها أصبح يفكر في إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية. وبالفعل، وحسب بنك التسويات الدولية، الذي يجري استقصاء سنوياً حول هذا الموضوع، فإن 90% من البنوك المركزية المستجوبة في نسخة 2021 أعلنت أن لديها مشاريع في مراحل متقدمة إلى حد ما من أجل دراسة جدوى إحداث عملة رقمية للبنوك المركزية. وكانت هذه النسبة لا تتعدى 65% في 2017 و86% في 2020، مع العلم أنه في سنة 2014، كان البنك المركزي لأوروغواي هو الوحيد الذي شرع في التفكير في هذا الموضوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوعي بتداعيات هذه العملة على الآداءات العابرة للحدود ساهم في تعزيز التعاون بين البنوك المركزية من أجل تحديد محاور سياسة مشتركة لتدبير هذه العملات المستقبلية الجديدة.

¹ ورقة عمل بنك التسويات الدولية عدد 125: Gaining momentum - نتائج استقصاء بنك التسويات الدولية المنجز سنة 2021 حول العملات الرقمية للبنك المركزي. ماي 2022.

وقد وصلت العديد من البنوك المركزية اليوم إلى مرحلة متقدمة بهذا الشأن، حيث تقوم وإن على نطاق ضيق باختبارات ميدانية، لعملة رقمية للبنك المركزي بالتجزئة²، موجهة للعموم. هكذا، أطلق البنك المركزي للصين عملته الرقمية (e-CNY) في مناطق تجريبية، كذلك الشأن بالنسبة للبنك المركزي السويدي (Riksbank) الذي وصل إلى مرحلة إثبات المفهوم (Proof Of Concept) بخصوص عملته الرقمية « E-Krona »، والبنك المركزي للبهاماس الذي أطلق عملته (Sand Dollar) في أكتوبر 2020 أو البنك المركزي لنيجيريا الذي أطلق (eNaira) بنهاية 2021.

إضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من مشاريع العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة³ ويوجد بعضها في مراحل متقدمة. ومن ضمن هذه الأخيرة:

- مشروع (Jasper) الذي أُطلق في 2016 من طرف البنك المركزي الكندي بشراكة مع مؤسسة (Paiements Canada) والمؤسسات الأعضاء ومشاركين في السوق؛
- مشروع (Khokha) الذي أعده البنك المركزي لجنوب إفريقيا والذي أُطلقت مرحلته الأولى في 2018؛
- مشروع (Jura)، الذي أُطلق في 2021 بشراكة مع بنك التسويات الدولية، وبنك فرنسا والبنك الوطني السويسري والذي مكن من اختبار الأداءات العابرة للحدود على منصة تعتمد على تقنية السجلات الموزعة وتستعمل العملات الرقمية للبنك المركزي بالجملة بالأورو والفرنك السويسري؛
- مشروع (Dunbar) الذي أُطلق في 2021 من طرف بنك التسويات الدولية بشراكة مع البنوك المركزية لكل من أستراليا، وماليزيا، وسنغافورة وجنوب إفريقيا بهدف إصدار عدة عملات رقمية للبنك المركزي بالجملة؛
- البرنامج التجريبي لبنك فرنسا مع اختبارات ابتداء من ماي 2020 لإصدار سند اقتراض مؤمن « tokenisée » من طرف بنك الشركة العامة، التي اكتتبتها البنك وأداها بأورو رقمي صادر عن بنك فرنسا.

ويجب التذكير أن الاهتمام بالعملة الرقمية للبنك المركزي مرتبط بما تتيحه من إمكانيات من حيث الابتكار في المجال المالي، والشمول المالي، وتقليل التكاليف وآجال المعاملات. ومن شأنها أيضا أن تمكن من تحسين عملية اتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية، وتخفيف التكلفة المالية وتقليل تأثير العملة الائتمانية على البيئة والمساهمة في مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

وبالمقابل، لاتزال بعض البنوك المركزية مثل الفدرالي الأمريكي بالخصوص، الذي يواصل التفكير في جدوى إحداث عملة رقمية، تتساءل حول الفائدة من هذه العملة من حيث تحسين نظام الأداء الوطني خاصة أنها تعتبر أن نظامها فعال ومؤمن. وتعكس هذه التساؤلات حذر هذه البنوك خاصة أن تداعيات هذه العملة لاسيما على الاستقرار المالي، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي أو حتى محاربة تمويل الأنشطة غير المشروعة تظل في جزء كبير منها مصدر شكوك. كذلك، بدأ البنك المركزي الأوروبي في يوليو 2021 في مرحلة بحث حول مشروع إحداث أورو رقمي ستدوم سنتين وصرح أن هذا المشروع لا ينطوي على إمكانية اتخاذ أي قرار مستقبلا حول احتمال إصدار هذه العملة.

بالمغرب، وفي إطار مقارنة استشرافية، أحدث بنك المغرب قي بداية 2021 لجنة مكلفة بدراسة جدوى إصدار عملة رقمية للبنك المركزي وكيفيات الإصدار وتداعيات هذا القرار. وبالنظر إلى أهمية ما ينطوي عليه هذا المشروع، أطلق البنك عمليات للتشاور واسعة النطاق مع الأطراف المعنية. وتم تشكيل مجموعات عمل فرعية، كما تم تحديد مجموعة من المواضيع التي ستخضع للدراسة ولذلك يتم عقد اجتماعات بانتظام مع هيئات دولية من أجل إحاطة أفضل بهذه الإشكالية وكذا بغية استخلاص الدروس من التجارب المتقدمة في هذا المجال.

² العملة الرقمية للبنك المركزي بالتجزئة: متاحة للعموم.

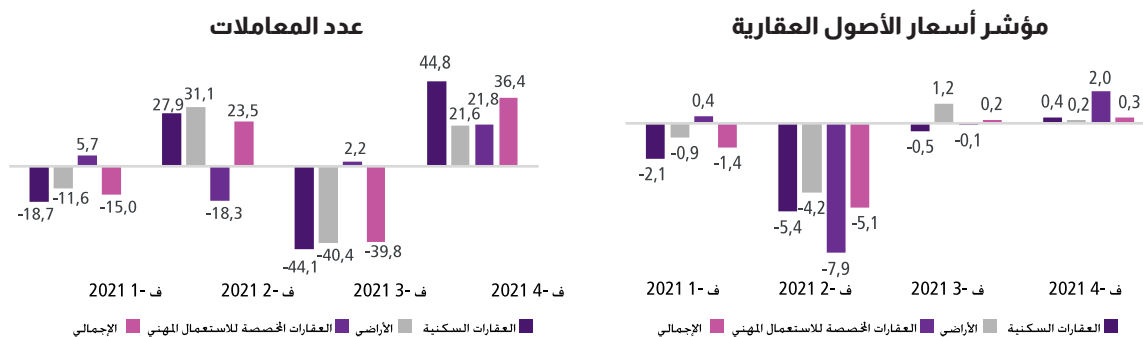
³ العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة: متاحة فقط للوسطاء الماليين.

4.8.1 الأصول العقارية

في سنة 2021، عرف سوق العقار نموا هاما في عدد المعاملات وذلك بالموازاة مع تزايد حدة انخفاض الأسعار. وبالتالي، وبعد انكماش بنسبة 3,8% في 2019 و 13,6% في 2020، سجلت المبيعات ارتفاعا متوسطا بلغ 33,1% وهم مجموع فئات العقارات. وبلغ هذا الارتفاع 26,4% في العقارات السكنية، و 50,3% في الأراضي و 46,3% في العقارات المخصصة للاستعمال المهني.

وعلى العكس، تزايدت حدة المنحى التنازلي للأسعار بشدة حيث تراجعت بنسبة 3,3%، وهو أقوى انخفاض يسجل منذ بداية إصدار مؤشر أسعار الأصول العقارية في 2010. وبلغ هذا التراجع 4% على مستوى العقارات السكنية، و 1,9% بالنسبة للأراضي و 4,6% بالنسبة للعقارات المهنية.

رسم بياني 10.8.1: التغيرات الفصلية لمؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات حسب نوع الأصول (%)



المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

جدول 8.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات (التغيرات %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2021	2020	2019	2018	2017	2021	2020	2019	2018	2017	
33,1	-13,6	-3,8	8,4	-6,5	-3,3	-0,8	-0,3	0,0	5,5	الإجمالي
26,4	-16,2	-2,1	6,7	-7,6	-4,0	-1,0	0,1	0,2	5,1	الأموال السكنية
25,2	-15,6	-1,8	5,9	-6,9	-5,0	-0,9	0,2	0,1	6,1	الشقق
51,6	-28,3	-2,4	18,4	-15,4	0,0	-2,1	-0,7	0,1	1,5	المنازل
20,5	-11,0	-13,2	14,8	-16,0	-2,5	-1,1	-0,3	0,2	4,0	الفيلات
50,3	-7,3	-10,0	12,5	-4,0	-1,9	-0,2	-1,1	-0,2	6,4	الأراضي
46,3	-4,5	-4,0	13,8	-2,5	-4,6	-0,8	0,3	0,6	6,4	الأموال المهنية
43,7	-3,8	-5,8	13,0	-3,5	-4,3	-0,8	-0,3	1,3	5,9	المحلات التجارية
61,1	-8,7	6,7	18,9	5,7	-6,9	-0,3	2,1	-2,0	7,7	المكاتب

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وقد هم نمو المبيعات كافة المدن الرئيسية، مع ارتفاعات تراوحت بين 23,6% بالدار البيضاء و62,3% بالجديدة. كذلك، هم تدني الأسعار جميع المدن الكبرى مع تراجعات تراوحت ما بين 0,6% في وجدة و6,1% في الجديدة.

جدول 9.8.1: مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (التغيرات %)

المعاملات					مؤشر أسعار الأصول العقارية					
2021	2020	2019	2018	2017	2021	2020	2019	2018	2017	
23,6	-9,2	0,1	-3,5	5,1	-4,1	-0,6	-0,7	1,4	4,7	الدار البيضاء
24,3	-3,0	-13,8	16,1	-10,2	-3,5	-1,0	-2,5	-3,5	8,4	مراكش
26,7	-8,3	-8,9	10,3	-10,5	-4,8	-1,5	-0,3	-1,9	9,3	فاس
34,8	-18,2	-6,6	8,5	-14,1	-4,3	-1,7	0,7	0,7	7,4	مكناس
41,4	-17,4	-13,4	-5,6	-2,6	-0,6	-0,3	-0,4	1,4	3,8	وجدة
43,5	-24,5	-1,5	20,4	-16,4	-3,1	-2,0	0,2	1,4	6,3	طنجة
45,3	-15,2	-8,2	19,5	-14,6	-2,8	-3,0	1,2	0,7	5,9	القنيطرة
35,8	-10,3	-12,6	25,2	-4,3	-4,2	0,2	-0,8	1,2	6,4	أكادير
62,3	-31,4	-4,6	9,2	-14,4	-6,1	1,2	0,0	-0,5	6,6	الجديدة
38,2	-16,9	-13,1	23,1	-18,8	-4,1	0,7	-1,2	2,6	-0,1	الرباط
33,1	-13,6	-3,8	8,4	-6,5	-3,3	-0,8	-0,3	0,0	5,5	الإجمالي

المصادر: بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

9.1 تمويل الاقتصاد

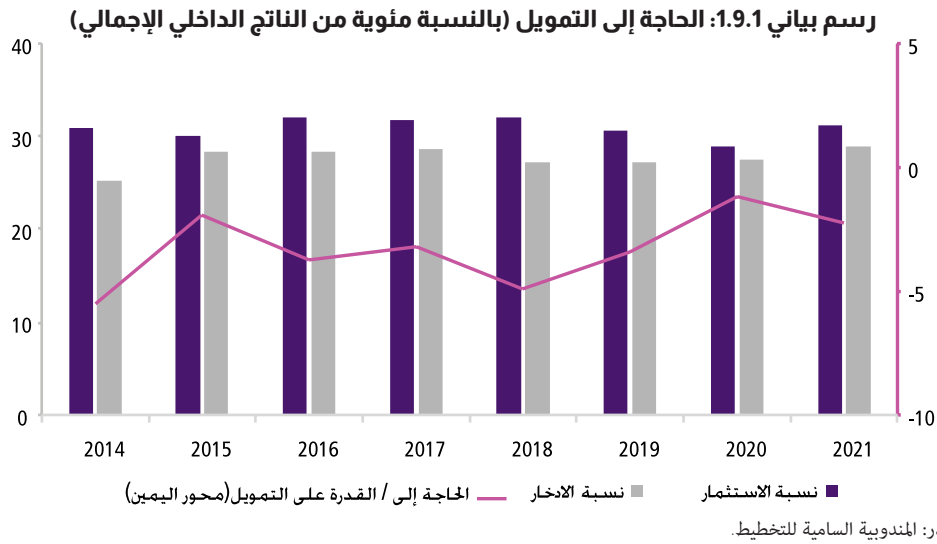
يهدف هذا الفصل إلى تتبع التدفقات المالية بين الوحدات الاقتصادية (الأسر، والإدارات العمومية، والشركات المالية، والشركات غير المالية وباقي العالم) من خلال تحليل كفاءات تمويل احتياجاتها وتوظيف فائضها.

ويتم إعداد بناء على معطيات من مصادر متعددة منها على الخصوص الإحصائيات النقدية لبنك المغرب، وميزان الأداءات والوضعية الخارجية الإجمالية الصادرة عن مكتب الصرف وكذا الحسابات الوطنية للقطاعات المؤسساتية التي تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتجميعها. ونضرا لأن هذه الأخيرة لم تكن متاحة وقت إعداد هذا الفصل، يتم إعداد تقديرات على أساس بنية كل وحدة اقتصادية في السنة المنصرمة، مما قد يؤدي إلى فوارق لا يستهان بها مقارنة بالإنجازات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن معطيات الحسابات الوطنية المستعملة تركز على سنة الأساس الجديدة 2014 بدلا من 2007.

ورغم هذه المعبيقات المتعلقة بندرة المعطيات، إلا أنه تم الإبقاء على هذا الفصل في التقرير السنوي لبنك المغرب لكونه يشكل أحد المراجع النادرة التي تتناول موضوع تمويل الاقتصاد. وبمجرد توفر المعطيات، يقوم البنك بتقييم معمق لهذه التقديرات من أجل استخلاص الدروس الضرورية لصياغة التقرير الخاص بالسنة الموالية.

هكذا، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1371,7 مليار درهم في سنة 2021، مرتفعا بنسبة 12,2% بعد تراجعته بنسبة 5,5% في 2020. وأخذا بالاعتبار نمو الاستهلاك النهائي بنسبة 10,8% إلى 1002,1 مليار درهم، سجل الادخار الوطني نموا قويا بنسبة 16,2% إلى 369,6 مليار، أي ما يعادل 26,9% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح.

بموازاة ذلك، بلغ حجم الاستثمار 398,8 مليار درهم أو 31,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 28,8% في 2020. وفي ظل هذه الظروف، تفاقمت الحاجة إلى التمويل إلى 29,1 مليار درهم وانتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 1,2% إلى 2,3%.



وحسب القطاعات المؤسسية¹، يرجح أن تكون الحاجيات التمويلية للمقاومات غير المالية قد تزايدت خلال سنة 2021 وتم تمويلها في حدود 19,7 مليار درهم بواسطة موارد خارجية. أما الحاجيات التمويلية للإدارات العمومية²، فيرجح أن تكون قد تراجعت من 54,2 مليار إلى 24,6 مليار. وفيما يتعلق بالأسر³، من المرجح أن قدرتها التمويلية انخفضت من 36,7 مليار إلى 11,4 مليار.

إطار 1.9.1: القدرة / الحاجة إلى التمويل: التعديلات الناجمة عن تغيير قاعدة الحسابات الوطنية

تعاود القدرة / الحاجة إلى التمويل، حسب المندوبية السامية للتخطيط، الرصيد العام للعمليات غير المالية الذي يفرزه حساب الرأسمال. وتشير إلى الوضعية الصافية للاقتصاد إزاء باقي العالم. وتنجم القدرة على التمويل، خلال فترة معينة، عن فائض في الموارد غير المالية مقارنة بالاستخدامات غير المالية. وعلى العكس من ذلك، تنجم الحاجة إلى التمويل عن فائض في الاستخدامات غير المالية مقارنة بالموارد غير المالية، مما يعني اللجوء إلى موارد إضافية.

ويساوي هذا الرصيد الادخار الإجمالي زائد التحويلات الصافية من الرأسمال وناقص النفقات المنجزة لأهداف تراكمية (التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، وتغير المخزون، وصافي اقتناء النفاثات).

وقد أدى اعتماد سنة أساس جديدة 2014 بدلا من 2007 إلى تخفيف حاجيات الاقتصاد إلى التمويل، حيث تراجعت هذه الأخيرة في المتوسط بين 2020 من 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

¹ تم تقييم المعطيات الخاصة بسنتي 2020 و2021 من لدن بنك المغرب على أساس المعلومات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة الذي تنشره المندوبية السامية للتخطيط.
² تشمل الإدارة المركزية والجماعات الترابية وهيئات الاحتياط ذات النظام الإلزامي.
³ تشمل الأسر الأفراد والمقاولين الأفراد والمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر.

جدول إ.1.9.1: الحاجة إلى التمويل بملايير الدراهم حسب الأساسين القديم والجديد، ما لم يتم الإشارة لعكس ذلك

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
331,6	379,3	384,1	363,7	349,7	325,3	308,2	مجموع الاستثمارات
318,2	336,9	325,8	327,4	308,7	304,2	253,0	الادخار الوطني
-13,4	-42,4	-58,4	-36,3	-41,0	-21,1	-55,2	الحاجة / القدرة التمويلية
28,8	30,6	32,1	31,7	32,0	30,2	30,8	نسبة الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
27,6	27,2	27,3	28,5	28,2	28,2	25,3	نسبة الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
-1,2	-3,4	-4,9	-3,2	-3,8	-2,0	-5,5	الحاجة / القدرة التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
310,0	368,2	370,2	346,8	328,2	304,3	301,1	مجموع الاستثمارات
290,6	320,6	307,8	309,1	285,5	284,6	245,0	الادخار الوطني
-19,3	-47,7	-62,5	-37,7	-42,7	-19,7	-56,0	الحاجة / القدرة التمويلية
28,4	31,9	33,4	32,6	32,4	30,8	32,5	نسبة الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
26,7	27,8	27,8	29,1	28,2	28,8	26,5	نسبة الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
-1,8	-4,1	-5,6	-3,5	-4,2	-2,0	-6,1	الحاجة / القدرة التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
21,7	11,1	13,9	16,9	21,5	21,0	7,1	مجموع الاستثمارات
27,6	16,4	18,0	18,3	23,2	19,6	7,9	الادخار الوطني
5,9	5,3	4,1	1,3	1,7	-1,4	0,8	الحاجة / القدرة التمويلية
0,3	-1,3	-1,3	-1,0	-0,4	-0,6	-1,8	نسبة الاستثمار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
0,9	-0,6	-0,5	-0,6	0,0	-0,6	-1,2	نسبة الادخار بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
0,6	0,7	0,8	0,4	0,5	0,0	0,5	الحاجة / القدرة التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وحسب الوحدات الاقتصادية، بلغت قدرة الأسر والشركات المالية على التمويل بين 2014 و2019 في المتوسط 15,6 مليار درهم و15 مليار على التوالي، بدلاً من 10,1 مليار و14,9 مليار حسب قاعدة 2007. في المقابل، بلغت الحاجيات التمويلية للشركات غير المالية والإدارات العمومية 42,9 مليار و32,1 مليار على التوالي مقابل 56,9 مليار و13 مليار.

جدول إ.1.9.1.2: الحاجة / القدرة التمويلية لدى الوحدات الاقتصادية، بملايير الدراهم

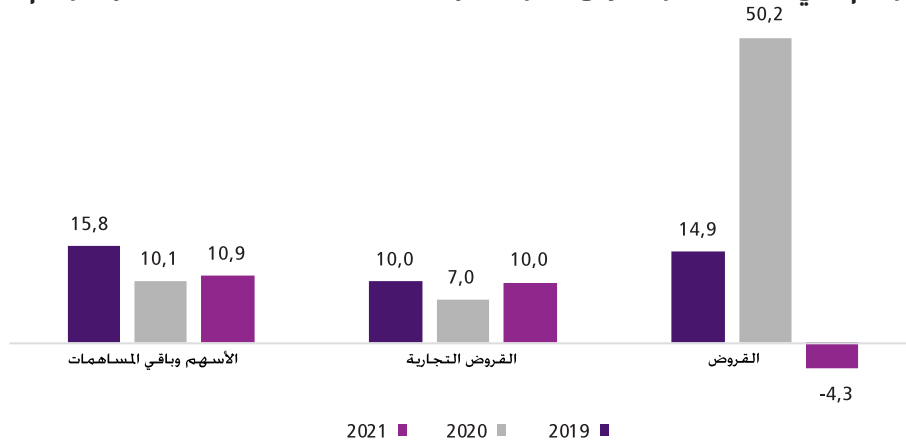
2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-41,8	-52,9	-42,1	-43,5	-24,3	-53,0	المفاوالت غير المالية
16,6	16,9	15,6	15,6	14,1	11,1	المفاوالت المالية
-35,8	-35,3	-28,9	-32,2	-35,0	-25,3	الإدارات العمومية
18,6	12,9	19,1	19,0	24,1	12,0	الأسر والمؤسسات غير الربحية
-59,4	-71,3	-56,8	-52,9	-36,2	-64,6	المفاوالت غير المالية
19,7	15,7	13,8	12,6	15,5	12,0	المفاوالت المالية
-25,3	-11,8	-5,1	-10,6	-15,0	-10,0	الإدارات العمومية
14,6	4,9	10,4	8,2	16,0	6,6	الأسر والمؤسسات غير الربحية
17,6	18,4	14,7	9,4	11,8	11,6	المفاوالت غير المالية
-3,0	1,2	1,8	3,0	-1,4	-0,9	المفاوالت المالية
-10,6	-23,5	-23,8	-21,6	-20,0	-15,3	الإدارات العمومية
4,1	8,0	8,6	10,8	8,1	5,4	الأسر والمؤسسات غير الربحية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية حاجيات الاقتصاد إلى التمويل بشكل أساسي عبر المساهمات في المقاولات المقيمة بمبلغ 10,9 مليار درهم، والقروض التجارية بمبلغ 10 مليار بالإضافة للودائع بمقدار 9 مليار. بينما كانت القروض الخارجية سلبية بواقع 4,3 مليار درهم.

رسم بياني 2.9.1: مصادر التمويل الخارجية الرئيسية (التدفقات الصافية بملايير الدراهم)



المصادر: مكتب الصرف وعمليات المعالجة التي يقوم بها بنك المغرب.

وحسب الوحدات الاقتصادية، ارتفعت التعهدات الصافية¹ للشركات غير المالية بواقع 19,7 مليار درهم، ما يعكس أساسا ارتفاعا في تدفقات المساهمات بمقدار 10,2 مليار وفي القروض التجارية بمبلغ 10 مليار.

وبخصوص الإدارات العمومية، ارتفعت التزاماتها الخارجية الصافية بواقع 6,4 مليار درهم، نتيجة لتزايد اقتراضاتها بواقع 8,6 مليار وتراجع إصداراتها السنوية من غير الأسهم بمقدار 2,2 مليار. وعلى وجه الخصوص، تراجعت الاقتراضات الإجمالية الخارجية للخزينة من 63 مليار درهم في سنة 2020 إلى 18,4 مليار درهم، بما في ذلك 8,6 مليار من البنك الدولي.

أما فيما يخص الموجودات الخارجية للمقيمين، فقد تزايدت بواقع 13,7 مليار درهم بدل 79,9 مليار سنة من قبل. وعلى وجه التحديد، تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بمقدار 10,3 مليار درهم، بينما انخفضت الأصول المالية للشركات المالية الأخرى بمقدار 2,3 مليار. من جانبها، ارتفعت موجودات الشركات غير المالية بمقدار 5,8 مليار نتيجة بالأساس لتزايد تسبيقاتها التجارية بمبلغ 4,8 مليار ولما حوَّزه من أسهم ومن باقي سندات المساهمة بمبلغ 1,7 مليار.

¹ رصيد التدفقات إلى الداخل والخارج برسم الالتزامات.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بملايير الدراهم)

2021				2020				
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
			-29,1				-13,4	الحاجة إلى التمويل ¹
7,8	5,8	0,1	13,7	80,5	-2,4	1,8	79,9	موجودات المقيمين لدى بقية العالم ²
12,4			12,4	-0,5			-0,5	الذهب وحقوق السحب الخاصة
-42,3	-1,2		-43,4	62,6	-0,3		62,3	النقد والودائع
2,3	1,7	0,1	4,1	3,5	1,4	1,8	6,7	الأسهم وباقي المساهمات
34,9	0,0	0,0	34,9	16,9	0,0	0,0	16,9	سندات أخرى من غير الأسهم
0,5	0,4		0,9	0,3	0,2		0,5	القروض
0,0	4,8		4,8	0,0	-3,8		-3,8	القروض التجارية
0,0	0,0		0,0	0,0	0,0		0,0	حسابات أخرى مستحقة الأداء
0,0	0,0		0,0	-2,2	0,0		-2,2	مشتقات مالية
0,3	19,7	6,4	26,5	22,1	18,7	39,9	80,7	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم ²
9,0			9,0	-7,5			-7,5	الودائع
-0,9	4,4	-2,2	1,3	-0,2	0,0	23,3	23,1	سندات غير الأسهم
0,8	10,2		10,9	0,1	10,0		10,1	الأسهم وباقي المساهمات
-8,5	-4,4	8,6	-4,3	32,4	1,2	16,6	50,2	القروض
0,0			0,0	-2,8			-2,8	مشتقات مالية
0,0	10,0		10,0	0,0	7,0		7,0	قروض تجارية
0,0	-0,4		-0,4	0,0	0,4		0,4	حسابات أخرى مستحقة الأداء

¹ معطيات الحسابات الوطنية.² دون اعتبار حالات الخطأ أو إغفال.

المصادر: معطيات مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط وتقديرات بنك المغرب.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة خلال سنة 2021 بارتفاع ملحوظ في القروض الممنوحة للأسر من لدن الشركات المالية وبتزايد الإصدارات الصافية لسندات الخزينة.

1.2.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

عرفت العمليات المالية للإدارات العمومية مع المقيمين ارتفاعاً في تدفقات التزاماتهم. إذ تزايدت الإصدارات الصافية لسندات الخزينة بواقع 45,8 مليار بعد 43,6 مليار سنة 2020. بينما تحسنت الودائع لدى الخزينة بمبلغ 14,5 مليار بعد انكماش بواقع 6,9 مليار سنة من قبل. من جانب آخر. تعززت قروضها بواقع 4,4 مليار بعد تراجع بواقع 1,2 مليار.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

2021	2020	
-24,6	-54,2	الحاجة إلى التمويل ¹
24,9	2,0	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
16,1	2,8	الودائع
-0,1	1,1	سندات الدين القابلة للتداول
-8,7	-11,8	سندات الخزينة
17,6	10,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
60,1	50,2	التدفقات الصافية للتعهدات
14,5	-6,9	ودائع لدى الخزينة
45,8	43,6	سندات الخزينة
4,4	-1,2	القروض
-4,7	14,7	حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل

¹ تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط. المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

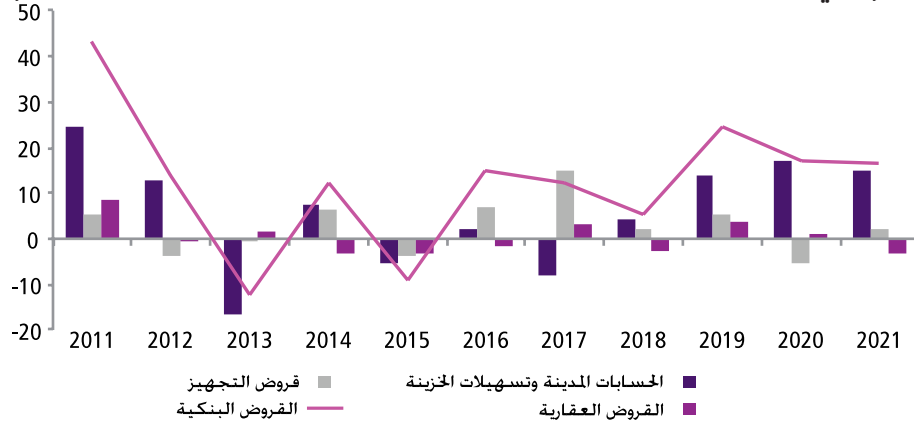
وفيما يتعلق بأصولها المالية، التي تتكون بالأساس من توظيفات مؤسسات الاحتياط والتقاعد ذات النظام الإجمالي، فقد تزايدت بنسبة 24,9 مليار درهم. وارتفعت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي في حوزتها بواقع 17,6 مليار وبلغت ودائعها في المجموع 16,1 مليار إضافية. بينما انخفضت موجوداتها من سندات الخزينة بمبلغ 8,7 مليار.

2.2.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

تزايدت التزامات¹ الشركات غير المالية بواقع 13,4 مليار نتيجة لارتفاع إصداراتها الصافية من سندات الدين بواقع 5,7 مليار وتدفع القروض الممنوحة من قبل الشركات المالية بمبلغ 7,7 مليار. على وجه الخصوص، بلغ تدفق تسهيلات الخزينة الموجهة للشركات غير المالية الخاصة 15,2 مليار عوض 17,3 مليار سنة من قبل.

¹ باستثناء القروض التجارية والأسهم التي لا تتوفر بيانات بشأنها

رسم بياني 3.9.1: تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)



المصدر: بنك المغرب

وفيما يتعلق بأصول الشركات غير المالية، فقد تزايدت بواقع 33,2 مليار درهم سنة 2021 نتيجة لارتفاع ودائعها بمبلغ 19,9 مليار ومحفظتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 13,4 مليار. بالإضافة إلى انخفاض سندات الخزينة التي في حوزتها بواقع 1,1 مليار.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

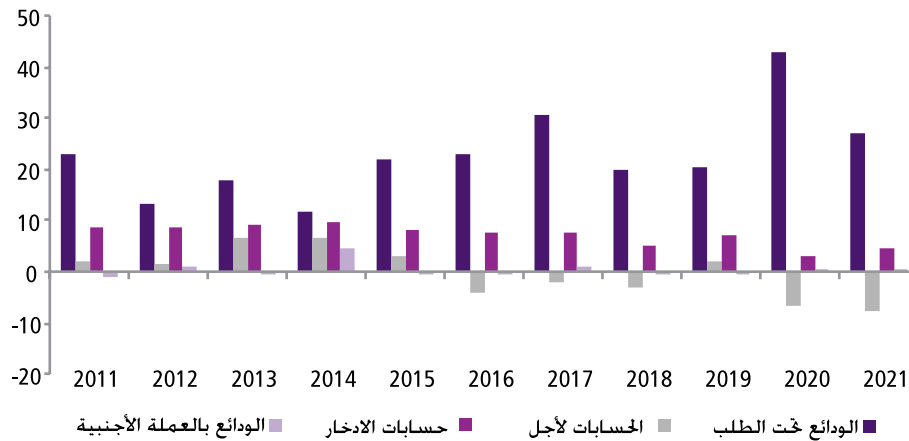
2021	2020	
-28,7	-12,3	الحاجة إلى التمويل ¹
33,2	2,3	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
19,9	1,0	الودائع
17,8	9,9	منها الودائع تحت الطلب
2,1	-8,8	الودائع لأجل
-1,1	2,9	سندات الخزينة
13,4	-2,1	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,5	0,5	احتياجات تقنية للتأمين
13,4	22,9	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
5,7	10,7	سندات أخرى من غير الأسهم
7,7	12,2	قروض المؤسسات المالية

¹ تم تقديرها من طرف بنك المغرب على أساس المعطيات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط. المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليز.

3.2.9.1 التدفقات المالية للأسر

تراجعت الأصول المالية¹ للأسر من 109,9 مليار درهم إلى 65,5 مليار درهم سنة 2021. ويعكس هذا التطور بالأساس تزايد حيازتها للنقد² بواقع 19,4 مليار، فضلاً عن ارتفاع ودائعها بواقع 22,7 مليار، مع انتعاش الودائع تحت الطلب بما قدره 23,5 مليار، من جهة أخرى. تحسنت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي في حوزتها بواقع 5,9 مليار.

رسم بياني 4.9.1: تدفقات وداائع الأسر لدى البنوك (بملايير الدراهم)



وفيما يخص التزامات الأسر، ارتفع تدفق القروض الممنوحة من لدن الشركات المالية بمبلغ 21,2 مليار درهم سنة 2021 بعد 13,8 مليار، وعلى وجه الخصوص، ارتفعت قروض الاستهلاك بواقع 1,4 مليار بعد أن تراجعت بواقع 2,3 مليار، في حين تزايدت قروض السكن بمبلغ 10,5 مليار مقابل 7,4 مليار سنة 2020.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

2021	2020	
11,4	36,7	القدرة على التمويل ¹
65,5	109,9	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء الأسهم)
19,4	50,4	العملة
22,7	42,8	الودائع
-0,6	-0,1	سندات الدين القابلة للتداول
5,9	0,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
18,1	16,8	الاحتياطيات التقنية للتأمين
21,2	13,8	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية)
21,2	13,8	القروض

¹ تم حسابها من طرف بنك المغرب على أساس العطايات الواردة في جدول الحسابات الاقتصادية المدمجة للمندوبية السامية للتخطيط.
المصادر: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وماروكليبر.

² باستثناء القروض التجارية والأسهم.

³ يعادل تطور التداول النقدي الإجمالي في ظل افتراض عدم حيازة النقد من قبل الشركات غير المالية.



الحكامة وإنجاز مهام البنك



الجزء

أبرز أحداث السنة

امتدت جائحة كوفيد-19 إلى سنة 2021 واستمرت في التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي. في ظل هذه الأوضاع الصعبة، حافظ البنك على معظم التدابير التيسيرية التي اعتمدها في 2020 في إطار مواجهة الأزمة.

فعلى مستوى السياسة النقدية، واصل بنك المغرب توجهه التيسيري حيث حافظ على كافة التدابير سواء التقليدية أو غير التقليدية. وأبقى مجلس البنك على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 1,50%، وهو المستوى الأدنى تاريخيا، ونسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%. بموازاة ذلك، استمر البنك في تنفيذ برنامجه الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وفي تعزيز اللجوء لأدوات تمويل طويلة الأمد كما استجاب طيلة السنة لكافة طلبات السيولة التي تقدم بها النظام البنكي.

وفي نفس الوقت، استمر البنك في تتبع مكامن الضعف التي تتعرض لها المؤسسات البنكية وفي تعزيز مراقبته الاحترازية مع السهر على الخصوص على ضمان مراقبة دقيقة لجودة الأصول ومستوى تغطية مؤن المحافظ للقروض الحساسة والمتعثرة.

وعلى المستوى القانوني، قام بإلغاء جل التدابير الاحترازية المؤقتة التي أقرها خلال الجائحة، وبالاكتفاء المسبق لتخفيف ترجيح المخاطر المطبق على تعرض مؤسسات الائتمان إزاء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

بموازاة ذلك، واصل البنك تنفيذ أوراشه الهيكلية ومنها على الخصوص إصلاح نظام الصرف. هكذا، اتسمت السنة بتتبع وثيق لسوق الصرف ومواصلة الأشغال الهادفة إلى تعزيز إطاره التشغيلي. وللمرة الأولى، قام البنك بتنظيم عمليات مزيدة لشراء العملات الأجنبية من أجل ضبط السوق على نحو أفضل. وعلى نفس المنوال، استمر في مواكبة الفاعلين الاقتصاديين بشأن رهانات هذا الإصلاح من خلال تنظيم العديد من الأنشطة التواصلية والتحسيسية.

فيما يخص الاستقرار المالي، قام البنك على مستوى الحكامة بإعداد إطار مرجعي لسياسته الاحترازية الكلية، وإلى جانب الجهات الأخرى المشرفة على القطاع المالي، بتحضير خارطة الطريق الجديدة للفترة 2022-2024. وعلى الصعيد التحليلي والتشغيلي، عمد البنك إلى إنجاز تمرينين من اختبارات الإجهاد الكلي (Macro stress tests) للقطاع البنكي لتقييم مدى قدرته على الصمود مع مواصلة تطوير وتعزيز الأدوات الاحترازية الكلية.

أما فيما يتعلق بالجانب النقدي، ورغم المعيقات التي تسببت فيها الأزمة الصحية، فقد استطاع البنك الوفاء بجميع التزاماته إزاء شركائه وزبائنه. هكذا، قام بإنتاج 500 مليون ورقة بنكية جديدة و103 مليون قطعة نقدية جديدة وذلك في آجال مثلى. إلى جانب ذلك، قام بتكييف طرق إنتاجه التنظيمية والتشغيلية بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على الوثائق التعريفية والنفعية المؤمنة.

وفيما يخص أنظمة ووسائل الأداء، واصل البنك تعزيز الأطر التشغيلية والإشرافية للأسواق المالية من خلال أتمتة التقارير، وإجراء مهام مراقبة في عين المكان لدى مؤسستي أداء وإنجاز تمرين لاختبار الإجهاد لبنية سوق مالي ذات أهمية نظامية. وأخذاً بالاعتبار الرقمنة المتزايدة للخدمات المالية، قام البنك بتشكيل لجنة خاصة بالعملية الرقمية للبنك المركزي والأصول الرقمية الأخرى بغية تعميق التفكير في هذا المجال. وعلى المستوى الوقائي، تميزت السنة بإعطاء الانطلاقة لخدمة جديدة تهدف إلى مركزة المعلومات المتعلقة بالشيكات غير الصحيحة ومنح التجار والمقاولات إمكانية التأكد من صحة الشيكات المقدمة للأداء. علاوة على ذلك، واصل البنك، بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وعلى صعيد آخر، شرع البنك في القيام بعدة أنشطة بغية تعزيز أدوات حكامته. وهكذا، تم إنجاز تمرين تقييم ذاتي لإطار شفافية البنك استناداً إلى مدونة شفافية البنوك المركزية لصندوق النقد الدولي. وبالنظر إلى التداعيات المحتملة للأزمة الصحية وأخذاً بالاعتبار ظهور تحديات ورهانات جديدة، تمت بلورة تقييم منتصف الطريق للمخطط الاستراتيجي 2019-2023 بغية تقدير التقدم المحرز مقارنة بالأهداف الأولية وإدخال التعديلات الضرورية. بموازاة ذلك، تم تنظيم تمرين لمحاكاة الأزمة حول سيناريو هجوم سيرايني كبير بهدف تقييم مدى مناعة البنك وتحديد الأنشطة ذات الأولوية من أجل تحسينها. وفيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، فتح البنك عدة أورش تهدف إلى تشجيع المالية الخضراء في الوقت الذي أعد فيه على المستوى الداخلي حصيلة إصداراته من الغازات الدفيئة بغية تحديد برنامج لتقليصها. من ناحية أخرى، وعلاوة على جهوده في مجال التقيد بالقوانين والقواعد الجاري بها العمل، عكف البنك على وضع إطار مرجعي للمطابقة يغطي القواعد الداخلية كما الخارجية، المطبقة على أنشطته ووحداته.

وبالرغم من القيود التي فرضتها الأزمة الصحية، حافظ بنك المغرب على انفتاحه وقربه من محيطه الخارجي. لهذه الغاية، فقد ضاعف قنواته التواصلية مركزاً بشكل متزايد على الفرص التي تتيحها الرقمنة لينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي اللقاءات مع وسائل الإعلام والإصدارات المؤسسية، والترويج للأنشطة الثقافية للمتحف وللتعريف بشكل أكبر بالمهام المنوطة به. بدوره، واصل متحف البنك مختلف أنشطته من خلال تنظيم العديد من المعارض الموضوعاتية والمنفردة والترويج للمجموعات النقدية والفنية التي تتوفر عليها سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وفي مجال التعاون، أبرم البنك اتفاقيات شراكة جديدة، وشارك في عدة ملتقيات ومؤتمرات دولية ونظم العديد من أنشطة التعاون مع بنوك مركزية أخرى.

وما كانت هذه الإنجازات والمكتسبات لتتحقق لولا التعبئة الكبيرة التي أبان عنها نساء ورجال بنك المغرب. وانطلاقاً من وعيه بأهمية الحفاظ على صحة العاملين بالمؤسسة وضمان رفاهيتهم وتحقيق ذواتهم وتوفير ظروف عمل موافية، ما فتئ البنك يبذل كافة الجهود الملائمة لتطوير موارده البشرية. وطيلة الأزمة، قام بوضع الإجراءات

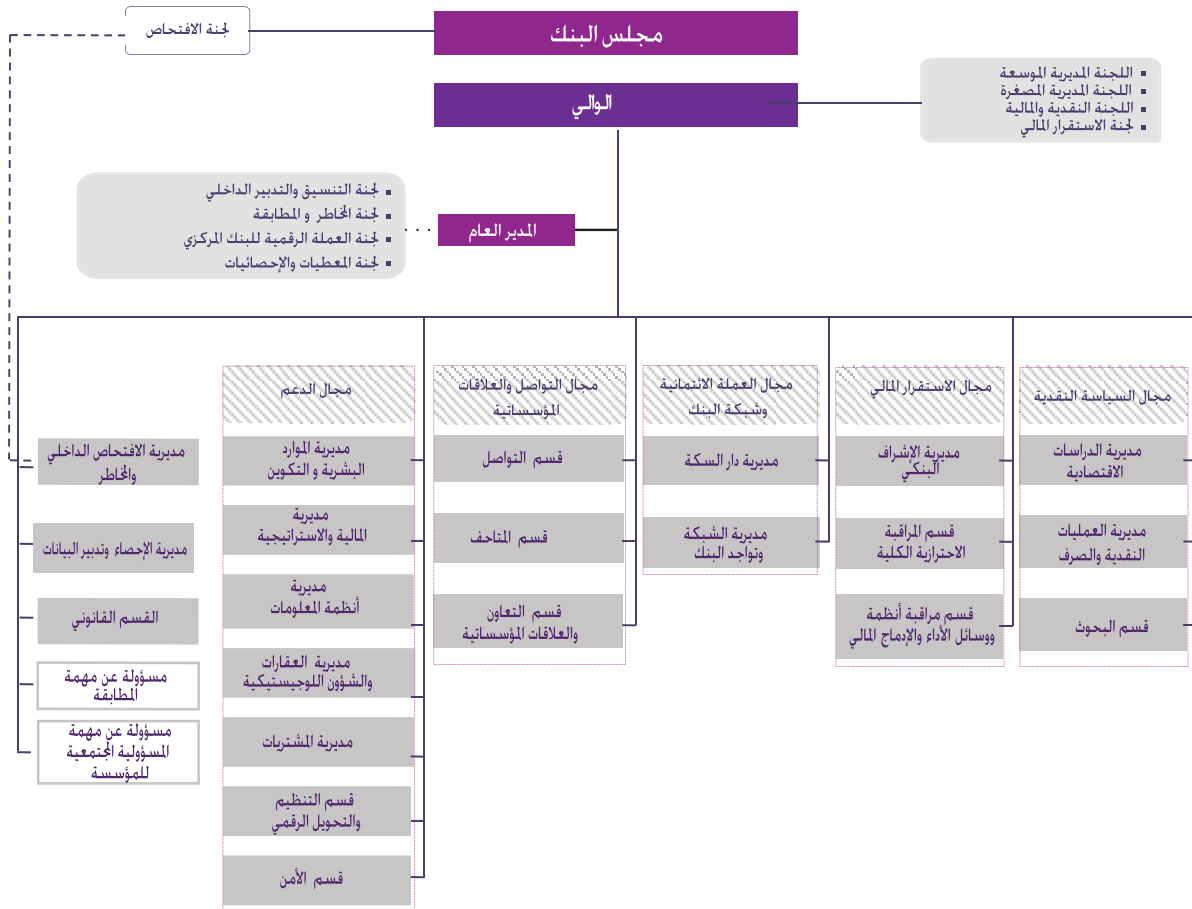
الضرورية لحماية ومساعدة كافة منتسبيه. وفي نفس الوقت، تميزت السنة بإعطاء الانطلاقة لسلسلة من المحاضرات عبر الأنترنت لفائدة عدد كبير من المستخدمين، تهدف إلى تشجيع ثقافة الجمع بين حسن الأداء والرفاهية في العمل. بموازاة ذلك، تم إثراء العرض من الأنشطة التكوينية بدورات متخصصة ووحدات جديدة تركز على تطوير الكفاءات التقنية والعرضية والسلوكية. أيضا، وفيما يتعلق بسياسة التوظيف، انصبت الجهود على تعزيز علامة المشغل للبنك واستقطاب الكفاءات. وأخيرا، استمر البنك في جعل المساواة المهنية بين النساء والرجال مبدأ أساسيا في سياسة تهمين والنهوض بالرأسمال البشري.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة

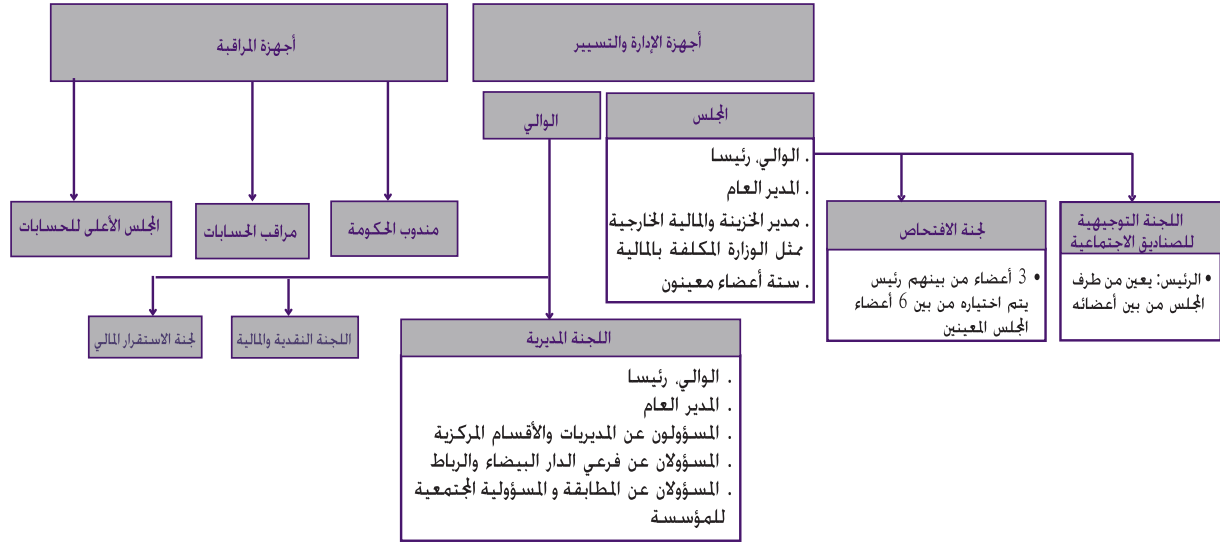
تستند البنية التنظيمية للبنك، بعد وضع مخططها الاستراتيجي 2019-2023 على 21 وحدة، ووظيفة المطابقة ووظيفة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة إلى جانب خمس هيئات دائمة للحكامة تتدخل، حسب كل واحدة منها، في مجال أو عدة مجالات أنشطة.

رسم تخطيطي 1.1.2: الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي ولجنة الإدارة. ويتولى مراقبة البنك ثلاث أجهزة، وهي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

رسم تخطيطي 2.1.2: أجهزة حكاية بنك المغرب



أجهزة الإدارة والتسيير

يتكون مجلس البنك من الوالي، بصفته رئيساً، والمدير العام وكذا ستة أعضاء يعينهم رئيس الحكومة. ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وكفاءتها في المجال النقدي، والمالي والاقتصادي، والتي لا تمارس انتداباً تشريعياً عمومياً ولا تتحمل مناصب مسؤولية في المقاولات العمومية أو الخاصة أو في الإدارة العمومية. ويتم اقتراح ثلاثة من هؤلاء الأعضاء من قبل الوالي والثلاثة الآخرين من الوزير المكلف بالمالية. بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس الإدارة سنة 2020، تم توضيح معايير التعيين، على النحو المنصوص عليه في القانون المتعلق بالقانون الأساسي للبنك، ولا سيما فيما يتعلق بالمهارات الفردية والجماعية للأعضاء المذكورين، وتنوع ملفاتهم الشخصية والمساواة بين الجنسين. تم نشر السير الذاتية للأعضاء المعينين في 2020 على الموقع الإلكتروني للبنك.

ويعين هؤلاء الأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويشارك مدير الخزانة والمالية الخارجية بصفته عضواً في المجلس، دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وتتعدّد دورات مجلس البنك مرة واحدة على الأقل فصلياً وفقاً لجدول زمني محدد سلفاً ومعلن عنه للعموم ويقوم بتحديد توجه السياسة النقدية بناء على التحاليل والتوقعات المعدة من طرف مصالح البنك. وفي نهاية كل اجتماع، يصدر على الفور بيان صحفي يوضح قرارات المجلس والأسس التي استند إليها، ثم يعقد الوالي مؤتمراً صحفياً يُذاع على الهواء مباشرة. يحدد القانون الداخلي للمجلس طرق إعلان قرارات السياسة النقدية للعموم. وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني.

كما يعمل المجلس على تحديد القواعد العامة التي تنظم عملية تدبير احتياطات الصرف ويسهر على تتبع نتائج هذا التدبير. ويحدد خصائص الأوراق البنكية والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويتخذ القرارات المتعلقة بطرحها أو سحبها من التداول وفق المقتضيات القانونية الواردة في هذا الشأن. ويكلف المجلس أيضا بتسيير البنك، خاصة الجوانب ذات الصلة بالسياسة العامة، والتدبير المالي والمحاسبة وكذا التنظيم وله صلاحية إقرار أي إجراءات يمكن تطبيقها في الحالات الاستثنائية أو الاستعجالية وإحداث أي أداة تدخل أخرى في السوق النقدية أو سوق الصرف عدا تلك الواردة في القانون.

وتم إنشاء لجنتين منبثقتين عن المجلس، وهما:

- لجنة الافتتاح التي تتولى دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتتاح الداخلي والخارجي، والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء الرأي بشأنها. وتتكون من ثلاثة أعضاء، يتم تعيينهم ضمن أعضاء المجلس الستة، وتجتمع أربع مرات في السنة، 10 أيام قبل اجتماعات المجلس. ويحدد ميثاق، مصادق عليه من طرف المجلس، أدوار لجنة الافتتاح والمسؤوليات المنوطة بها وكيفيات سيرها، وتحدد هذه الأخيرة بالتفصيل في قانون داخلي. الأعضاء الجدد المعينون في 2020 هم السيد مصطفى الموساوي كرئيس، والسيدة منى الشراوي والسيد فتح الله ولعلو. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية الافتتاح الداخلي والمخاطر؛

- تكلف لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بإدارة الأنظمة الداخلية للتقاعد وللتغطية الصحية لمستخدمي البنك وبضمان تتبع تدبيرها التقني والمالي. ويرأسها أحد أعضاء المجلس، وتتكون من مسؤولي الوحدات المكلفة بالتدبير المالي، وتدبير الموارد البشرية والعمليات النقدية والصرف، إلى جانب اثنين من ممثلي الموظفين. ويحدد ميثاق مصادق عليه من طرف المجلس كيفيات سير هذه اللجنة. وترأس اللجنة منذ سنة 2020 السيدة نجاة المكاوي. ويضطلع بمهمة الكتابة العامة للجنة المسؤول عن مديرية المالية والاستراتيجية.

وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة، يقوم مجلس البنك بإنجاز تقييم ذاتي لطريقة عمله مرة كل سنتين.

في سنة 2021، تم تعديل القانون الداخلي لمجلس البنك، المعتمد منذ 24 مارس 2015، بغية الأخذ بالاعتبار للمقتضيات الجديدة المتعلقة بقانون رقم 40-17 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب، والدروس المستفادة من الأزمة الصحية، لاسيما فيما يخص عقد الاجتماعات الاستثنائية أو المؤتمرات عن بعد.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك. ويساعده المدير العام الذي يقوم بممارسة كافة المهام التي يسندها إليه الوالي وتحت سلطته المباشرة. ويحل المدير العام محل الوالي في حال غيابه أو في حال عدم تمكنه من الحضور.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. ويرأس هذه اللجنة الوالي، وتتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المركزية ووظيفتي المطابقة والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة وكذا فرعي البنك في الرباط والدار البيضاء. تعقد اجتماعات شهرية حسب برنامج محدد مسبقا. وكما تجتمع في صيغتها المصغرة مرة واحدة كل فصل لضمان تتبع تنفيذ الاستراتيجية الرقمية والمشاريع الكبرى المدرجة في المخطط الاستراتيجي.

كما يتلقى الوالي المساعدة من:

- اللجنة النقدية والمالية في المجالات ذات الصلة بالسياسة النقدية وسياسة الصرف وتدير احتياطات الصرف والإشراف البنكي والاستقرار المالي وأنظمة ووسائل الأداء والشمول المالي والبحث. ومرة كل فصل، يسبق اجتماعات هذه اللجنة اجتماع تحضيري، يرأسه المدير العام، يهدف لإعداد اجتماعات اللجنة النقدية والمالية من خلال القيام بتقييم أولي للتوقعات الماكرو اقتصادية للبنك. ويشارك فريق التوقعات التابع للمديرية المكلفة بالدراسات الاقتصادية في اجتماعات مجلس البنك واللجنة النقدية والمالية والاجتماعات التحضيرية.
- لجنة الاستقرار المالي التي تجتمع بوتيرة فصلية وتنظر في المخاطر والتهديدات على الاستقرار المالي وتدارس التدابير الملائمة للتخفيف منها.

بموازاة ذلك، هنالك لجنتان بالبنك يتراشهما المدير العام، تشمل صلاحياتها مجالات أنشطة محددة، وتخضع قراراتها لموافقة الوالي:

- لجنة التنسيق والتدبير الداخلي: وهي مكلفة بدراسة السياسات والمشاريع والقضايا ذات الصلة بالتدبير الداخلي التي تحتاج إلى تنسيق بين مختلف الوحدات، لا سيما ما يرتبط بالاستراتيجية والسياسات الخاصة بمختلف المجالات ومحفظة المشاريع والميزانية والموارد؛
- لجنة المخاطر والمطابقة: تقوم بدراسة واعتماد سياسات تدبير المخاطر وكذا آليات سلامة المعلومات والأمن الإلكتروني واستمرارية النشاط وتدبير الأزمات والأخلاقيات والمطابقة. بالإضافة إلى ذلك، تنبثق عن هذه اللجنة المؤسسات التالية: لجنة الأخلاقيات، لجنة استشارية لمطابقة المشتريات، لجنة للوقاية من غسل الأموال، لجنة ضريبية؛
- تكلف لجنة العملة الرقمية للبنوك المركزية بدراسة القضايا المرتبطة بالعملة الرقمية للبنوك المركزية والأصول الرقمية الأخرى من أجل تعميق التفكير في هذا المجال؛
- تكلف لجنة المعطيات والإحصائيات بتدارس واعتماد القرارات المرتبطة باستراتيجية معطيات وإحصائيات البنك وبتتبع تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة. وتقوم أيضا بتدارس والموافقة على الفرص المتعلقة بالأوراش الجديدة للمعطيات، والحاجيات من المعطيات الواجب تجميعها أو إنتاجها وكذا مشاريع البحث وتحليل البيانات (Data Analytics).

أجهزة الرقابة

يراقب مندوب الحكومة لحساب الدولة وبإسم الوزير المكلف بالمالية صحة العمليات المالية للبنك بالنظر إلى الأحكام القانونية والتشريعية المطبقة عليها. ويشارك، مع توفره على صوت استشاري، لاجتماعات مجلس البنك ويقدم كافة الاقتراحات التي يراها ضرورية.

وتخضع حسابات بنك المغرب، بموجب أحكام المادة 43 من القانون رقم 17-40 المتعلق بقانون الأساسي، لافتحاص سنوي تحت مسؤولية المدقق الخارجي الذي يشهد على صحة القوائم التركيبية للبنك، ويعمل على تقييم آليته الخاصة بالمراقبة الداخلية ويقدم تقريره إلى المجلس. ويعين هذا الأخير المدقق الخارجي بعد مراجعة لجنة الافتحاص لعملية الانتقاء ويحدد مدة انتدابه. وينجز التدقيق القانوني وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب والمستلهمة بشكل كبير من المعايير الدولية للتدقيق (ISA).

وينظم التدقيق الخارجي بموجب تعليمة داخلية تحدد معايير الانتقاء التالية: (أ) ألا يكون في وضع رقابة ذاتية، أخذا بالاعتبار القواعد التنظيمية لمهنة المحاسب (هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب والاتحاد الدولي للمحاسبين 2009)؛ و(ب) الانتماء إلى شبكة دولية مرموقة للتدقيق المالي؛ و(ج) أن يكون قد أنجز مهام مراقبة الحسابات لفائدة البنوك المركزية سواء بشكل مباشر أو من خلال شبكته الدولية؛ و(د) أن يكون متمتعا بوضع مالي جيد؛ و(هـ) أن يكون مستقلا إزاء بنك المغرب. وفيما يتعلق بفريق المدققين الخارجيين، يجب أن يكون متعدد الاختصاصات، وأن يتوفر على المؤهلات المطلوبة وعلى خبرة جيدة في الميادين البنكية والمالية.

وتحدد هذه التعليمة أيضا المعايير الموالية، التي تتيح التأكد من استقلالية مراقب الحسابات: (أ) امتناع المدقق الخارجي عن إنجاز خدمات استشارية لحساب البنك؛ و(ب) حجم أتعابه بالنظر إلى رقم المبيعات الإجمالي الذي يحققه؛ و(ج) غياب أية علاقة تبعية أو مصلحة من أي نوع مع بنك المغرب أو علاقة قرابة أو مصاهرة مع أعضاء مجلس البنك ومسيريه.

يقوم البنك بدراسة وضعيات تضارب المصالح قبل عرضها أمام لجنة الافتحاص لتقييمها. إضافة إلى ذلك، يقدم مراقب الحسابات سنويا للجنة الافتحاص شهادة تؤكد استقلاليته إزاء البنك. وتقوم لجنة الافتحاص بمراجعة الخطة السنوية لتدخلاتها وانسجامها مع أشغال الافتحاص الداخلي وتأخذ علما بخلاصات مهمته.

- وبعد انتهاء مدة انتداب شركة Mazars، تم تعيين مكتب Deloitte سنة 2021 مراقبا لحسابات البنك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد (2021-2026).

ويخضع البنك لمراقبة مجلس الحسابات. ويقوم سنويا بموافاته وفق الشكليات المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل بالوثائق المحاسبية وكذا تلك الخاصة بهيئات الاحتياط الاجتماعي لمستخدميه. كما يوافيه بمحاضر اجتماعات مجلس البنك الخاص بميزانيته وممتلكاته، مصحوبة بنسخة من تقارير المدققين الخارجيين.

وأخيرا، يمكن أيضا الاستماع للوالي من لدن اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان، بمبادرة منها، حول مهام البنك وذلك طبقا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي كرسه الدستور.

لجنة الافتحاص

خلال سنة 2021، عقدت لجنة الافتحاص خمسة اجتماعات حيث قامت بمراجعة الحسابات السنوية للبنك المنتهية في 31 دجنبر 2020 وأوصت بالموافقة عليها في مجلس البنك. كما سهرت على مطابقة العملية الخاصة بانتقاء مراقب الحسابات الجديدة الذي تم تعيينه للفترة 2021-2026.

من جهة أخرى، اطّلت اللجنة على الخلاصات الرئيسية للتقرير المتعلق بنظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2020، لا سيما الجوانب ذات الصلة بنضج هذا النظام ومكوناته المختلفة. كما تدارست مشروع تعديل ميثاق هذا النظام قبل تقديمه إلى مجلس البنك للموافقة عليه.

أيضا، اطّلت اللجنة على نتائج آلية التحكم في المخاطر التشغيلية، والمالية والاستراتيجية وتلك المتعلقة بسمعة المؤسسة برسم سنة 2021 وأبدت رأيها حول البرنامج السنوي للافتحاص الداخلي برسم سنة 2022، قبل الموافقة عليه من لدن مجلس البنك. إضافة إلى ذلك، قامت بتدارس التقدم المحرز في تنفيذ توصياتها التي شملت بالأساس تعزيز آليات تدبير المخاطر والرقابة مع الأخذ بالاعتبار سياق الأزمة المرتبط بجائحة كوفيد-19. هكذا، ومن أصل 15 توصية في المجمل، تم إنجاز 13 منها برسم سنة 2021 فيما توجد توصيتان في صيغتهما النهائية.

تمشيا مع أفضل ممارسات الحكامة، تم إنجاز تمرين تقييم ذاتي لعمل اللجنة في 2021. وتم إطلاع مجلس البنك على نتائج هذا التمرين، التي اعتبرت مرضية، خلال اجتماعه في 21 دجنبر. وتم تحديد محاور لتطويرها وتنفيذها.

لجنة قيادة الصناديق الاجتماعية

تمشيا مع ميثاق قيادة الصناديق الاجتماعية، عقدت لجنة القيادة، التي يرأسها أحد أعضاء مجلس البنك، مع المسيرين الخارجيين للأصول بهدف تدارس إنجازات الصناديق الخاصة بتقاعد المستخدمين والتعاضدية برسم سنة 2012، وقامت بإقرار الحصيلة الاكتوارية لهذين النظامين وبرزع خلاصات التقرير السنوي للصناديق الاجتماعية ومشاريع القرارات لموافقة مجلس البنك خلال جلسته المنعقدة في مارس 2022.

2.1.2 الاستراتيجية

تزامنت سنة 2021 مع بلوغ مرحلة نصف الطريق للمخطط الاستراتيجي 2019-2023 وشكلت فرصة لتحليل نجاعة الخيارات الاستراتيجية للبنك بالنظر إلى التطورات الأخيرة في محيطه، ولتقييم المراحل التي تم قطعها واتخاذ القرارات بشأن التعديلات المطلوبة.

وتظل الأولويات الاستراتيجية للبنك إجمالاً ملائمة في سياق يتسم بالتقلبات والشكوك وتغيرات المفاهيم التي تترتب أو تسارعت عن جراء الأزمة الصحية. وتم إدخال تعديلات طفيفة شملت بالأساس: (أ) الأخذ بالاعتبار جانب «الصمود ما بعد الأزمة» على مستوى الهدف المرتبط بتدعيم التقنين البنكي؛ و(ب) تطوير فهم التغيرات الأخيرة في عادات الوحدات الاقتصادية وآليات انتقال السياسة النقدية في محيط ما بعد الكوفيد؛ و(ج) تسريع وتيرة الأشغال المرتبطة بالعملة الرقمية للبنك المركزي؛ و(د) إعادة تموقع أنشطة دار السكة في السوق الوطني لطباعة الأوراق البنكية والوثائق المؤمنة؛ وكذا (هـ) النهوض بالثقافة الرقمية والابتكار.

وعلى مستوى الإنجازات، نستعرض في الجدول أدناه أبرز ما تم تحقيقه من تقدم برسم السنة الثالثة من تنفيذ المخطط الاستراتيجي.

جدول 1.2.1.2 : لتقرير المرحلي الثالث حول تنفيذ المخطط الاستراتيجي 2019-2023

مجال السياسة النقدية	
آلية تحليل وتوقع السياسة النقدية	إصلاح نظام الصرف
<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة ملاءمة آلية التوقعات الماكرو اقتصادية وتلك الخاصة بمحاكاة السياسات العمومية؛ • تحسين مشروع الإطار المرجعي لاستهداف التضخم. 	<ul style="list-style-type: none"> • تتبع وثيق للتطورات على مستوى سوق الصرف والمتطلبات الضرورية للمراحل المستقبلية من الإصلاح؛ • مواصلة ملاءمة الإطار التشغيلي للإصلاح؛ • مواكبة الفاعلين من خلال تنظيم أنشطة تواصلية وتحسيسية.
أنشطة البحث	المعطيات والإحصائيات
<ul style="list-style-type: none"> • وضع خارطة طريق متعلقة بالبيانات والإحصاءات الخاصة بالبنك 	<ul style="list-style-type: none"> • نشر أربع بحوث • تعزيز انفتاح البنك على الوسط الأكاديمي ومجال البحث
مجال الإشراف البنكي، والاستقرار المالي والشمول المالي	
الإشراف البنكي	

- تعزيز الإطار الاحترازي للبنوك؛
- مواصلة مواءمة إطار الإشراف للجهات الفاعلة في المالية التشاركية؛
- النهوض بالمالية الخضراء وتديبر المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ؛
- تعزيز إجراءات حماية مستهلكي الخدمات البنكية؛
- مواكبة رقمنة الخدمات المالية.

الاستقرار المالي	أنظمة ووسائل الأداء
<ul style="list-style-type: none"> • وضع إطار مرجعي للسياسة الاحترازية الكلية؛ • تعزيز الآليات التشغيلية والتحليلية للسياسة الاحترازية الكلية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء لجنة العملة الرقمية للبنك المركزي؛ • وضع اللمسات الأخيرة للدراسات الخاصة بقبول الأداء الإلكتروني وإطلاق برنامج المجموعة الاستشارية لمساعدة الفئات الأكثر هشاشة؛ • مواصلة تعزيز الأطر الإشرافية والتشغيلية للبنيات التحتية للأسواق المالية.

الشمول المالي
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الإجراءات الهادفة إلى تسريع الشمول المالي من خلال النظام البنكي؛ • انعقاد نسخة 2021 لأيام الثقافة المالية والشمول المالي؛ • مواصلة الجهود لتعزيز بزوغ التقنيات المالية FinTech.

شبكة البنك، والنشاط الائتماني والوثائق المؤمنة
<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة أشغال تحديث القطاع الائتماني؛ • مراجعة الإطار القانوني الذي ينظم معالجة وإعادة تدوير العملة الائتمانية؛ • تعزيز نظام مراقبة القيم؛ • إنشاء وحدة إنتاج البطاقات التعريفية المؤمنة وحل إضفاء الطابع الشخصي على البطاقات الرمادية ورخص القيادة الإلكترونية؛ • توسيع محافظة زبناء دار السكة لتشمل شركاء مؤسساتيين جدد؛ • تعزيز أنشطة البحث وتطوير دار السكة في مجال الطباعة المؤمنة.

الحكامة
<ul style="list-style-type: none"> • التقييم الذاتي لإطار شفافية البنك بناء على دليل الشفافية المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي؛ • تنظيم اختبار محاكاة الأزمات حول سيناريو هجوم إلكتروني كبير؛ • إرساء عملية مدمجة بشأن أنظمة التسيير؛ • تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومحاربهته؛ • تعزيز التواصل؛ • تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للبنك؛ • تحديد النظام المرجعي للالتزامات المطابقة؛ • تعزيز حضور البنك وعلاقات تعاونه مع المؤسسات الوطنية والدولية.

الموارد	
الموارد البشرية والتكوين والرفاه	النظام المعلوماتي والرقمي
<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة جهود تعزيز العلامة الخاصة ببنك المغرب كمؤسسة مشغلة؛ • تعزيز آلية التوريد؛ • إثراء عروض التكوين؛ • صياغة إجراءات تشجع على الرفاه في العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز البنية التحتية لخدمات أنظمة المعلومات للبنك؛ • تطبيق سياسة التقنية السحابية؛ • تسريع إعادة هندسة العمليات الخاصة بالمشترى والميزانية وتسديد الفواتير.

- مواصلة أشغال المواكبة التي قام بها الفريق الطبي منذ ظهور فيروس كوفيد-19؛
- مواصلة تنفيذ «المجال الرقمي للعمل» الخاص بالبنك.
- مضاعفة إجراءات تنفيذ التغيير حول التحول الرقمي؛
- انخراط «فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية» الخاص بالبنك بمجموعات دولية جديدة متخصصة في مجال الأمن الإلكتروني وإطلاق عملية إنشاء مجموعة مالية وطنية في هذا المجال.

3.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

نظام المراقبة الداخلية

يشكل نظام المراقبة الداخلية للبنك، المستوحى من الإطار المرجعي للجنة المنظمات الراعية للجنة تريدوا COSO، موضوع تقرير حصيلة سنوية تشمل جميع مكوناته¹. تتم صياغة هذا التقرير على أساس نتائج التقييم الذاتي للكيانات لأنظمة الرقابة الخاصة بها، والتخطيط الشامل للمخاطر التشغيلية والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مهام الافتحاص الداخلي والخارجي وكذلك تلك الصادرة عن لجنة الافتحاص.

واصل البنك مواثمة نظام مراقبته الداخلية أخذاً في الاعتبار تداعيات الأزمة الصحية. في هذا الصدد، تم تنفيذ العديد من الإجراءات، بما في ذلك، على وجه الخصوص، إعادة تكييف تطبيق خطط تدبير الأزمات واستمرارية النشاط مع خصوصيات السياق. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع خارطة مخاطر مرتبطة بأنشطة البنك الناجمة عن الأزمة وفق مقاربة أكثر مرونة، مكنت من التطبيق السريع لإجراءات التحكم المرتبطة بها. وقد تم الحفاظ على اليقظة بهدف ضمان أمن معلومات في ظل التبادلات الداخلية والخارجية التي تتزايد رقميتها بشكل أكبر وفي ظل التهديدات المرتبطة بالأمن الإلكتروني المتفاقمة في سياق الأزمة الصحية.

بالموازاة مع ذلك، تواصل مشروع إعادة هيكلة وتعزيز نجاعة آليات التحكم الدائمة. وتم في هذا الصدد تنفيذ العديد من الأشغال، من بينها على وجه الخصوص تحسين أدوات تسيير ومراقبة هذا التحكم.

الافتحاص الداخلي

يعد الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطاً مستقلاً تتجلى مهمته في منح الأطراف المعنية الرئيسية (مجلس الإدارة ولجنة الافتحاص وولاية البنك) ضماناً بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. ويهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه من خلال اعتماد مقاربة نظامية ومنهجية في تقييم عملياته المرتبطة بالتحكم في المخاطر والمراقبة الداخلية وحكامة المقاول.

¹ بيئة المراقبة، تقييم المخاطر، أنشطة المراقبة، المعلومات المالية وغير المالية، التسيير.

في هذا الصدد، يقوم بالتخطيط للمهام وتنفيذها، وفقاً لمقاربة مبنية على المخاطر، قائمة على افتتاح شامل يهتم بمجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. بالإضافة إلى تحليل المخاطر، يأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار التحديات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتتاح وانتظارات الأطراف المعنية المذكورة أعلاه. وتهدف مهام الافتتاح بالخصوص إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والمقتضيات التنظيمية والمساطر الجاري بها العمل، وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر للأهداف المسطرة لها وكذا موثوقية وأمن المعلومات.

العمليات الرئيسية التي شملتها مهمة الافتتاح لسنة 2021

العمليات المتعلقة بالتسيير	العمليات المتعلقة « بالهمن »	العمليات المتعلقة « بالدعم »
- المخاطر والمراقبة الداخلية	- السياسة النقدية	- نظام المعلومات
- أمن المعلومات	- البنيات التحتية للأسواق المالية ووسائل الأداء	- الموارد البشرية
	- الأنشطة الائتمانية	- المعلومات المالية
	- الإشراف البنكي وعلى الأسواق	- السلامة المسددة
		- المشتريات

من جهة أخرى، ووفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية التي يحددها معهد المدققين الداخليين (IIA)، تتم جدولة تقييمات الافتتاح الداخلي على المستوى الداخلي والخارجي، بما يتماشى مع الدورة الإستراتيجية للبنك. تقوم بهذه التقييمات مكاتب مختصة، يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض على المستوى الدولي أو من قبل بنوك مركزية نظيرة. منذ سنة 2009، تم إجراء خمسة تقييمات في هذا السياق أكدت مطابقة التدقيق الداخلي لهذه المعايير.

بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الأزمة الصحية، كان من الضروري تعديل أساليب تدخل الافتتاح الداخلي ونطاق تدخله ليأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عن هذه الأزمة، سعياً منه لتحقيق مرونة أكبر. على هذا النحو، تم تنفيذ أغلبية المهام عن بعد باستخدام التقنيات الجديدة التي وضعها البنك. وتم تعزيز اللجوء إلى استخدام تحليل البيانات (Data Analytics) في مهام الافتتاح بشكل كبير، مما مكن من تحسين عملية توقع مجالات المخاطر وتحسين التدخلات في هذا المجال.

تدبير المخاطر

المخاطر الاستراتيجية

خلال سنة 2021، ومن أجل مواكبة التقييم النصف المرهلي للمخطط الاستراتيجي للبنك تم تحيين المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف المحددة في المخطط الاستراتيجي. وترتبط هذه الأخيرة بشكل أساسي بتنسيق أو انخراط الأطراف المعنية من أجل زيادة بعض المشاريع التي يتم تنفيذها بالاشتراك مع الهيئات الأخرى، والأخذ في الاعتبار

بكيفية مناسبة التغيير أو تطور السياق الناجم بشكل خاص عن الأزمة الصحية، والتأخير في اعتماد الإصلاحات القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل العديد من المشاريع الاستراتيجية بالإضافة لمقاومة التغيير.

ومن أجل إدارة المخاطر بشكل أفضل، حدد البنك الإجراءات الوقائية اللازمة ونفذ مجموعة من المؤشرات الرئيسية لمراقبتها.

المخاطر التنفيذية

يتم تدبير المخاطر التنفيذية حسب مقارنة تميز المخاطر الإنسانية، التنظيمية، والعملياتية، وكذا المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية. وفيما يخص التنظيم، يتكلف مدير المخاطر داخل كل مديرية بتقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة والعمليات التي تتم في الوحدة التي ينتمي إليها وبالتأكد من تطبيق الإجراءات الهادفة إلى التحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية لتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية، إلى جانب دورها في المراقبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر.

خلال سنة 2021، أولى البنك اهتماما خاصا بالمخاطر التشغيلية، والتي قد يؤدي تحقيقها إلى الإضرار بأهداف المتانة أو تعطيل أداء مهامه الأساسية. وبالفعل، عرفت بعض المخاطر المدرجة في الخريطة الشاملة للبنك زيادة في أهميتها بسبب عدم اليقين والاضرابات التي سببتها الأزمة الصحية. ويتعلق الأمر بمخاطر عدم استمرارية النشاط الناجمة عن الإصابات بالمتحور الجديد والمخاطر الإلكترونية بالإضافة لمخاطر الانحرافات الكبيرة في توقعات الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ العديد من الإجراءات للسيطرة على هذه المخاطر، بما في ذلك تكييف مخطط متانة البنك للاستجابة بشكل أفضل لسياق الأزمة الصحية، وتنفيذ استراتيجية تحسيسية واسعة النطاق حول سلامة المعلومات والمنظومات التقنية من أجل مواجهة المخاطر الإلكترونية بالإضافة لتعزيز نماذج التوقع وإطار تحليل السياسة النقدية. موازاة مع ذلك، اعتمد البنك مقارنة منهجية لمراجعة خريطة المخاطر، المرتبط بأنشطة شبكة وكالاته وفروعه من أجل تحسين التحكم في المخاطر المذكورة.

المخاطر المالية

تشمل المخاطر المالية الفئات التالية:

- مخاطر الائتمان، والسوق والسيولة المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار تدبير احتياطات الصرف؛
- خطر الائتمان المرتبط بعمليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- خطر السوق المرتبط بتغير سعر الصرف بالنسبة للنشاط الائتماني الموجه للتصدير وعمليات الشراء والبيع بالعملة التي ينجزها البنك؛
- المخاطر المرتبطة بتدبير الصناديق الاجتماعية وبتوظيف الأموال الذاتية للبنك.

وفيما يتعلق بالخصوص بالمخاطر المالية المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف، عمل البنك على إعداد إطار حكمة مناسب، يتطابق مع أهم أهدافه في هذا المجال، ألا وهي السلامة والسيولة والمردودية. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية بإصدار توجيهات خاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك من أجل المصادقة عليه. وتسهر لجنة مكلفة بالمخاطر، داخل مديرية العمليات النقدية والصرف، على ضمان احترام هذه التعليمات كما تحلل تطور المخاطر والأداء قبل عرضها على لجنة المخاطر والمطابقة واللجنة النقدية والمالية.

مخاطر السمعة

في سياق الأزمة الصحية، أجرى البنك تحليلاً أكثر تفصيلاً لإجراءات التحكم في المخاطر التنفيذية المرتبطة بأنشطة «المهنة الأساسية» للبنك (السياسة النقدية والاستقرار المالي والإشراف البنكي) فضلا عن مراقبة مقياس صورة البنك في وسائل الإعلام، والذي ظل على العموم في مستوى النطاق المسموح به.

استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

في سياق اتسم باستمرار أزمة جائحة كورونا، واصل البنك جهوده لتطوير نظام المتانة الخاص به من أجل ضمان استمرار أنشطته وحمايته مستخدميه. في هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية وتكييف أساليب العمل مع قيود الأزمة وضرورة استمرارية النشاط. هذه الإجراءات التي وضعت تماشياً مع الإرشادات الحكومية وأفضل الممارسات المرصودة، عن كثب من قبل لجنة إدارة الأزمات بالبنك. موازاة مع ذلك، تم تحيين مخططات استمرار نشاط وحدات البنك، لا سيما من خلال دمج حلول الاستمرارية المرتبطة على وجه الخصوص بالعمل عن بعد، والتي أظهرت فعاليتها خلال الأزمة.

فضلا عن ذلك، أجرى البنك التمرين الخامس لمحاكاة الأزمة والذي شمل سيناريو هجوم إلكتروني كبير. وقد خول هذا التمرين تقييم إطلاق الإنذار في حالة حادث إلكتروني وتصنيفه وتعبئة واشتغال هيئات تدبير الأزمات داخل البنك، فضلاً عن القدرة على الاستجابة للتعامل مع التحديات المهنية والتقنية والاتصالية. تم تجميع نتائج هذا التمرين في خارطة طريق من أجل تحسين نظام المتانة الإلكترونية للبنك.

فيما يتعلق بسلامة المعلومات، أتم البنك دورته الثانية من الاعتماد لمعيار I SO 27001، والتي تتعلق بعمليات «نظام المعلومات» و«العمليات البنكية»، مع العمليات الأخرى المتلائمة سابقاً مع هذا المعيار. فضلاً عن ذلك، تواصل تعزيز منظومة سلامة المعلومات من خلال إجراء حملة تحسيسية عامة عبر التعلم عن بعد، ومراجعة وتحيين السياسات المحلية لسلامة المعلومات، وإجراء مجموعة من عمليات المراقبة بشأن مواضيع ذات أولوية متعلقة بالمخاطر الإلكترونية¹، بالإضافة لوضع مخطط لمطابقة القانون 05-20 المرتبط بالأمن الإلكتروني والمرسوم التنفيذي رقم 2-21-406.

¹ شمل برنامج المراقبة للمستوى الثاني عدة مواضيع تتعلق بسلامة المعلومات كالاتثال لسياسات الأمن وأنشطة الأمن الإلكترونية وأمن نظم المعلومات الصناعية.

الأخلاقيات

تتكون المنظومة الأخلاقية للبنك من ميثاقين للأخلاقيات (الأول يطبق على أعضاء المجلس والثاني على ولاية البنك ومجموع المستخدمين)، إضافة إلى تفرعات خاصة ببعض الوظائف الحساسة في ما يرتبط بالأخلاقيات لا سيما الأشخاص المتدخلين في عملية «الشراء» والمفتحصين الداخليين ومتعهدي الخدمات والمؤمنين. إضافة إلى ذلك، تمكن منظومة التحذير الأخلاقي المستخدمين وشركاء البنك من الإبلاغ، وفق إطار مضبوط ومؤمن، عن أية تصرفات غير مطابقة لقواعد حسن السلوك المعتمدة من طرف البنك. وتم تعزيز نظام أخلاقيات البنك في سنة 2019 بوضع نظام إدارة مكافحة الفساد المطابق لمعيار « ISO 37001 » وخلال سنة 2020، تم تحيين¹ الميثاقين المذكورين أعلاه ليأخذا في الاعتبار تطور السياق الوطني والدولي وأفضل الممارسات في هذا المجال.

وبخصوص منظومة تدبير محاربة الرشوة، أكد الافتتاح الداخلي والخارجي مطابقة وفعالية هذا النظام، والذي تعزز خلال سنة 2021 من خلال مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للبنك وعلى المستوى القطاعي. في هذا الجانب الأخير، تواصل تنفيذ اتفاقية التعاون لمكافحة الرشوة في القطاع المالي²، الموقعة في سنة 2019 من قبل ثلاث سلطات تنظيمية للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، سنة 2021 في إطار خارطة طريق مخصصة، تم اعتمادها من خلال حملة تحسيسية لصالح الفاعلين في القطاع ووضع دليل وإتمام رسم خريطة مخاطر الرشوة في القطاع البنكي.

أنظمة التدبير

في إطار الهدف الاستراتيجي الرامي إلى تقوية نجاعة وسرعة تنظيمها وعملياتها، واصل البنك إنجاز ورش إدماج وتطوير أنظمتها التدييرية، من خلال بنية مشتركة من نوع « HLS - High level structure »، مع السهر على تقاربها وتكاملها، خاصة مع أنشطة تدبير المخاطر والمراقبة الدائمة. وركزت أشغال الإدماج والتطوير المنجزة في سنة 2021 ضمن هذا الورش على مقارنة برمجة الافتتاح الداخلي، وتدبير دينامية التطوير، وقيادة الأداء، وتتبع الأطراف المهتمة وكذا منهجيات تقييم المخاطر الخاصة المسيرة في إطار أنظمة التدبير.

من ناحية أخرى، فإن عمليات الافتتاح الداخلية والخارجية لهذه الأنظمة، المنجزة خلال السنة المالية 2021، قد أكدت اشتغالها طبقاً لأهداف الفعالية والمطابقة التي حددها البنك.

¹ يتم تحيين الموائيق الأخلاقية كل سنتين في إطار دينامية التحسين.

² اتفاقية تم توقيعها في نونبر 2019 بين ثلاث سلطات تنظيمية للقطاع المالي (بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

4.1.2 المطابقة

في أعقاب اعتماده لسياسة المطابقة، وضع البنك سنة 2021 إطارا مرجعيا للمطابقة يغطي نطاقه القواعد الداخلية والخارجية المطبقة على أنشطته وبنياته. ويهدف هذا الإطار المرجعي من جهة إلى وضع رهن إشارة مستخدمي وحدات البنك النصوص القانونية والتزامات المطابقة السارية المفعول المطبقة عليهم في إطار ممارسة وظائفهم، ومن جهة أخرى إلى توفير أداة للقيادة تمكن من تتبع مدى مطابقة البنك للتشريعات الخاضعة لها وبالتالي تدبير مخاطر عدم المطابقة.

ولنشر وغرس ثقافة المطابقة، قام البنك على مستوى كل وحدة من وحداته بتعيين شخص مكلف بالمطابقة يسهر على تتبع تنفيذ أنشطة التحكم في مخاطر عدم المطابقة ضمن وحدته. كما تكلف وظيفة المطابقة، الموضوعة تحت الإشراف المباشر لولاية البنك، في إطار برنامجها السنوي على الخصوص بالحفاظ على الإطار المرجعي للمطابقة ونشره على نطاق واسع، وبتحديد مخاطر عدم المطابقة والخطوات الكفيلة بالتحكم فيها بالتعاون مع الأشخاص المكلفين بالمطابقة على مستوى الوحدات وكذا بإعداد التقرير السنوي حول هذه الأنشطة.

فيما يتعلق بالمطابقة مع آلية التصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، تميزت سنة 2021 بتسجيل المغرب في اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي GAFI الخاصة «بالبلدان التي تعاني من ثغرات استراتيجية في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل». وبالتالي، تم إطلاق عملية تحليلية من طرف المجموعة الإقليمية للمراجعة المسماة «ICRG & MEA joint group»، مما أدى إلى إعداد تقارير دورية للتبع وعقد اجتماعات «face to face» مع المراجعين، كتوطئة للجلسات العامة لمجموعة العمل المالي. ولسد الثغرات المحددة في تقرير التقييم المشترك، أكد المغرب التزامه السياسي عالي المستوى بتنفيذ خطة العمل الموضوعة في الآجال المحددة. وتتضمن خطة العمل كافة التوصيات الصادرة عن تقرير التقييم المشترك الذي تركز محاوره على وضع الآليات الكفيلة بتعزيز نجاعة المنظومة الوطنية، مثل: (أ) إحداث وتشغيل سجل وطني للمستفيدين الفعليين من الأشخاص المعنوية والكيانات القانونية؛ و (ب) مأسسة آلية وطنية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة التي أقرها مجلس الأمن الدولي؛ و (ج) إعداد وتنفيذ نظام معلوماتي لتدبير طلبات المساعدة القانونية...

بموازاة ذلك، تبنت السلطة التشريعية مشروع القانون رقم 12-18 الذي يعدل ويكمل القانون الجنائي والقانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال المنشور في الجريدة الرسمية في يونيو 2021. بدورها، قامت الحكومة بتسريع عملية تبني مشاريع النصوص القانونية التطبيقية لبعض مقتضيات القانون المذكور آنفا، والتي ساهم فيها البنك ونشرت في الجريدة الرسمية سنة 2021. وعلى مستوى التنسيق وطنيا، اتفق البنك مع رئاسة النيابة العامة على إبرام بروتوكول اتفاق تعاون من أجل وضع آليات تشغيلية، لا سيما في مجال التبادل المعلوماتي للمعطيات، كفيلة بالحفاظ على النظام العام المالي.

على المستوى الداخلي، قام البنك بتعزيز ركيزته القانونية من خلال إصدار قواعد جديدة تتبنى على الخصوص تدابير يقظة معززة تشمل تغطية مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة ببعض العمليات المالية التي تنجزها المراكز الخاصة للفرز. وفيما يتعلق بالركيزة التقنية، استكمل البنك ورش تحديث أدواته المعلوماتية الخاصة بالتوصيف والفرز، وذلك بهدف الرفع من أداء الآلية الداخلية في هذا المجال وملاءمتها بشكل مستمر. وفي هذا الصدد، قام البنك بإعداد بعض سيناريوهات المراقبة التي ينبغي ملاءمتها أخذاً بالاعتبار تطور طبيعة ومبالغ العمليات وسلوكيات العملاء. أيضاً، تم القيام بإعادة تصميم معايير مصفوفة المخاطر الداخلية. بموازاة ذلك، قام البنك بتنفيذ لائحة جديدة من العقوبات الدولية. وفي إطار تنزيل برنامجه السنوي للتكوين، قام البنك بتوفير دورتين تكوينيتين لفائدة المكلفين بمكافحة غسل الأموال، والمكلفين بالعملاء ومدبري الحسابات على مستوى شبكته البنكية، والتي سلطت الضوء بشكل خاص على: (أ) تدابير اليقظة الواجب اتباعها في ما يتعلق بتحديد هوية العملاء؛ و(ب) نتائج التقييم الداخلي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط البنكي للبنك؛ و(ج) تطور المعايير الدولية والإطار المعياري الوطني.

من ناحية أخرى، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعزيز مطابقة وفعالية آليته الداخلية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال على الخصوص توسيع نطاق الرقابة على احترام المتطلبات لتشمل المتعهدين الخارجيين والمفوض لهم وكذا من خلال توفير برامج تكوينية وتحسيسية جديدة. وفيما يتعلق بضمان مطابقة المعالجات التي شرع فيها طبقاً للقواعد القانونية الجاري بها العمل، قام البنك بالدراسة القبليّة لشروط تنفيذها ومرتكزاتها وأهدافها وذلك قبل تبنيها بشكل رسمي لدى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ووعياً منه بالمتطلبات القانونية والتشريعية المتعلقة بتفعيل حق الولوج إلى المعلومة، واستناداً إلى مقارنته المتعلقة بالنشر الاستباقي والأمثل للمعلومات، واصل البنك أنشطته الهادفة إلى تطبيق الآلية ذات الصلة، ومنها على الخصوص: (أ) تحديث بعض الواجهات على مستوى الموقع الإلكتروني للبنك؛ و(ب) مواصلة حصر المعلومات التي تندرج في إطار حق الولوج إلى المعلومة؛ و(ج) تعيين مكلفين بحق الوصول إلى المعلومة على مستوى شبكة البنك؛ و(هـ) تنفيذ برنامج تحسيبي وتكويني لفائدة المستخدمين والفاعلين في هذه الآلية.

5.1.2 المسؤولية الاجتماعية

بعد تحديد سياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، أطلق بنك المغرب سنة 2021 عدة أورش في إطار تنفيذها.

سياسة المسؤولية المجتمعية للبنك: 5 محاور و12 تعهدا

<p>1. تطبيق حكمة أخلاقية وشفافة تمكن من إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية داخل أنشطتنا اليومية.</p> <p>2. ضمان المطابقة وتدبير المخاطر مع تشجيع التحول المرن للبنك.</p> <p>3. النهوض بحكمة أخلاقية وشفافة على مستوى القطاع المالي، تمكن من إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية.</p>	<p>101 المحور القانوني والأخلاقي</p> <p>تطبيق وتعزيز حكمة أخلاقية وشفافة تترجم أهدافنا الخاصة وتمكن من تدبير الأنشطة اليومية على نحو مرن ومسؤول</p>
<p>4. تعزيز الشمول المالي وتشجيع تطور قطاع التكنولوجيا المالية.</p> <p>5. تطوير ودعم الأبحاث والتثقيف الاقتصادي والمالي لمختلف فئات الجمهور.</p> <p>6. أداء مهامنا للحصول على أفضل أثر اقتصادي واجتماعي للبنك على المستويين المحلي والوطني.</p>	<p>102 المحور الاقتصادي</p> <p>العمل على تطوير نظام مالي شامل للجميع ومبتكر ومستدام وتثمين الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمهام البنك</p>
<p>7. تنمية الرأسمال البشري وضمان التنوع وتكافؤ الفرص.</p> <p>8. ضمان ظروف عمل سليمة ومؤمنة وضمان حماية ورفاه مستخدمي البنك.</p>	<p>103 المحور الاجتماعي</p> <p>تشجيع تطوير الكفاءات والتنوع والشمولية وضمان حماية وراحة المستخدمين في مكان العمل</p>
<p>9. مراعاة تغير المناخ في إنجاز مهامنا من أجل تعزيز التحكم في المخاطر وتطوير المالية الخضراء</p> <p>10. تقليص الأثر البيئي لأنشطة البنك.</p>	<p>104 المحور البيئي</p> <p>مراعاة تغير المناخ في إطار مهام البنك وتقليص الأثر البيئي لأنشطة البنك</p>
<p>11. مواكبة المبادرات الترابية والوطنية الرامية إلى إحداث مناصب الشغل والأنشطة المدرة للدخل وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية.</p> <p>12. الحفاظ على الموروث المسكوكي والترويج له ودعم الأنشطة الفنية والثقافة.</p>	<p>105 المحور المجتمعي</p> <p>المساهمة، في إطار شراكات، في تنمية الأقاليم والجهات ودعم الثقافة والأنشطة التضامنية.</p>

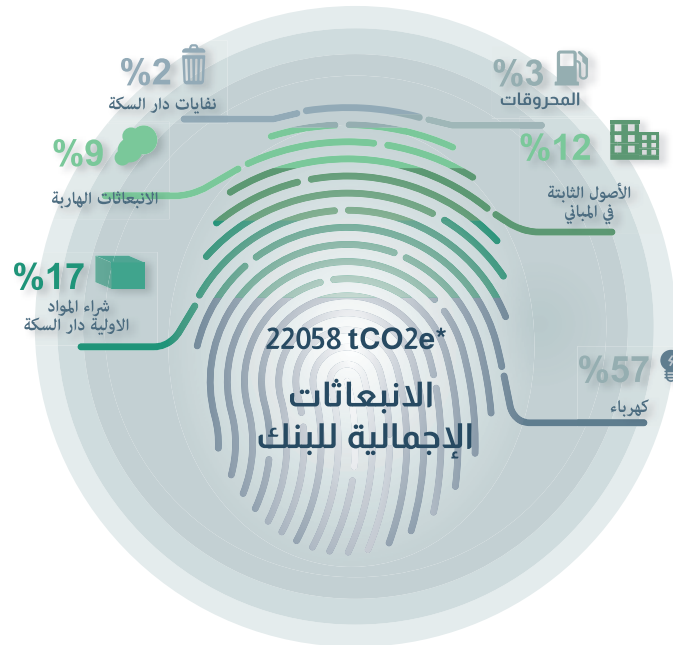
وعلى مستوى مسؤوليته القانونية والأخلاقية، عزز البنك من إطار حكامته وآلياته المتعلقة بالمطابقة وتدبير المخاطر وقام بتأطير مقارنته الخاصة بالمشترطات المسؤولة من أجل إدماج أفضل لمبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات ضمن سلسلة توريده. علاوة على ذلك، قام بإطلاق عدة مبادرات بمعية الفاعلين في محيطه الاقتصادي بغية تطوير قطاع مالي مسؤولي وصامد، مع التركيز على التحديات الهامة المرتبطة على الخصوص بالأمن السيبراني، والسلامة المالية، ومحاربة الرشوة وحماية المستهلك.

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي لسياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة، واصل البنك تنزيل خارطة طريق الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، بالتعاون مع الأطراف ذات المصلحة، وعزز من انفتاحه على الدوائر الأكاديمية والبحثية وأنجز عدة أنشطة تتعلق بالتربية الاقتصادية والمالية لفائدة الأوساط الجامعية والشباب والأطفال. من ناحية أخرى، تم تنفيذ إنجازات أخرى للبنك تسلط الضوء على مساهمته السوسيواقتصادية في إطار ممارسة مهامه الخاصة بالسياسة النقدية، والمراقبة الماكرو احترازية، والإشراف البنكي ومراقبة أنظمة ووسائل الأداء.

وفيما يتعلق بمسؤوليته الاجتماعية إزاء مستخدميه، تركزت أنشطة البنك بشكل خاص على تطوير رأسماله البشري وتعزيز المساواة بين الجنسين والحفاظ على صحة وسلامة مستخدميه.

وفي إطار مسؤوليته البيئية، أطلق البنك عدة أورش تهدف إلى الحفاظ على متانة القطاع البنكي أمام المخاطر المناخية وتشجيع المالية الخضراء. وقام أيضا بإعداد حصيلة لانبعاثات الغازات الدفيئة¹ لسنة 2019 بلغت 22058 طن من ثاني أكسيد الكربون. وتم في هذا الصدد تحديد برنامج لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، استهدف بالأساس برنامج الفعالية الطاقة الذي يغطي المواقع الأكثر استهلاكاً للطاقة، وبرنامج الطاقات المتجددة، وأنشطة لتطوير الأداء البيئي لحظيرة السيارات، ومخطط الحركية للبنك، والأخذ بالاعتبار دورة الحياة عند اختيار المواد الأولية وكذا بعض الأنشطة المتعلقة بتثمين النفايات الصناعية.

رسم تخطيطي 1.5.1.2: توزيع انبعاثات البنك من الغازات المسببة للاحتباس الحراري



الطن معادل ثاني أكسيد الكربون هو وحدة القياس

المعياري لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

أخيراً، وفيما يتعلق بالالتزام المجتمعي لسياسته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، أحدث البنك آلية لرعاية الكفاءات من أجل التوفر على إطار مهيكلي يتيح للمستخدمين وضع كفاءاتهم رهن الإشارة من أجل المساهمة في تنفيذ أنشطة توفر قيمة مضافة وذات تأثير على المستوى الإقليمي. من ناحية أخرى، قام البنك بعدة أنشطة تهدف إلى الترويج لموروثه النقدي ودعم الفن والثقافة من خلال أنشطة المتحف.

¹ تم إعداد الحصيلة طبقاً لمنهجية حصيلة الكربون (Bilan carbone) التي بلورتها وكالة الانتقال الطاقوي (ADEME - France) وجمعية حصيلة الكربون (ABC)، مع اعتماد سنة 2019 سنة مرجعية وشملت كافة مواقع البنك (المواقع الإدارية، والوكالات، والموقع الصناعي لدار السكة، والمتحف، ومراكز الاصطياف والمراكز الاجتماعية والرياضية). وتتمثل الانبعاثات التي تم أخذها بعين الاعتبار في الانبعاثات من النطاق الأول (الانبعاثات المباشرة الناجمة عن المصادر الثابتة لاحتراق الوقود والمتحركة مع محرك حراري وكذا الانبعاثات الشاردة)، ومن النطاق الثاني (الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة باستهلاك الكهرباء) وبعض الانبعاثات من النطاق الثالث (انبعاثات غير مباشرة مرتبطة بأنشطة في مرحلة ما قبل الإنتاج وما بعده: «شراء المواد الأولية لدار السكة»، و«نفايات دار السكة»، و«المستعقرات من المباني»، و«التنقل من البيت إلى العمل للمستخدمين»).

6.1.2 قواعد مرتبطة بالميزانية

على مستوى الميزانية، تبنى بنك المغرب مقارنة مندمجة تتضمن التخطيط الاستراتيجي الذي يوفر القواعد التشغيلية لإعداد الميزانيات ويتيح بلورة التقارير التي تمكن من ضمان تتبع الأهداف وتحديد الإجراءات التصحيحية في حالة وجود فوارق.

تؤطر عملية إعداد وتنفيذ الميزانية من خلال ميثاق يحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين بهذه العملية ويسطر مبادئها وقواعدها، مثل الاتساق مع الاستراتيجية، والتدبير المالي الجيد، وعدم مقاصة التحملات والنتائج، وسنوية الميزانية، واستقلالية السنة المالية وإمكانية الاستبدال. وخلال إعداد الميزانية، يسهر البنك على احترام القواعد التالية: (أ) تمويل الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه التي ستمكنه من أداء مهامه على أفضل وجه؛ و(ب) تعزيز الاستغلال الأمثل للتحملات، وملاءمة الموارد بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية ومتطلبات الفعالية والمطابقة؛ و(ج) تحديد استثماراته اعتمادا على الترشيد والفعالية.

ووفقا للجدول الزمني للميزانية، تبدأ الأشغال اعتبارا من شهر غشت بمرحلة التأطير التي تتيح تحديد نسبة التطور المتوقع لميزانية تسيير البنك. وخلال شهر أكتوبر، تتم الموافقة على نفقات التسيير من طرف لجنة التنسيق والتدبير الداخلي. أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فهي تخضع لمقاربة تحديد المشاريع ذات الأولوية ومراجعة الفرص التي توفرها كافة الاستثمارات الجديدة من طرف اللجان الخاصة قبل عرضها على لجنة التنسيق والتدبير الداخلي. وفي نونبر، تقوم لجنة الاستثمارات بالموافقة على ميزانيات الاستثمارات الجديدة وتوزيعها السنوي. ومع نهاية هذه العملية وموجب المقتضيات القانونية، يصادق مجلس البنك خلال جلسته المنعقدة في دجنبر على الميزانية السنوية للبنك والتعديلات التي طرأت عليها خلال السنة.

وعرفت سنة 2021 مواصلة المشاريع الهادفة إلى إعادة هندسة عملية الميزانية والأداء، والتي تهدف بالأساس إلى إلغاء الطابع المادي لتبادل المعطيات، وتحسين الآجال وإعداد التقارير، وكذا تعزيز التتبع والتنسيق بين الفاعلين المعنيين. واستنادا إلى التشخيصات الداخلية في هذا المجال وأفضل الممارسات المسجلة على مستوى العديد من الهيئات المماثلة، عكف البنك على تعريف المخططات الهدف ذات الصلة وعلى تنفيذ حلول ملائمة كفيلة بتغطية الاحتياجات المحددة.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

من أجل دعم تعافي النشاط الاقتصادي، حافظ بنك المغرب خلال سنة 2021 على جميع تدابير السياسة النقدية، التقليدية منها وغير التقليدية، التي اتخذها سنة 2020 في إطار مواجهة أزمة كوفيد-19. فقد أبقى مجلس البنك على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 1,50%، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، كما حافظ على نسبة الاحتياطي الإلزامي في 0%. وموازاة ذلك، واصل تنفيذ برنامجه لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بوتيرة شهرية، كما عمل على تعزيز استخدامه لأدوات إعادة التمويل طويلة الأجل لتمكين البنوك من التوفر على رؤية أفضل للمستقبل وتيسير تدبير خزينتها. وإضافة لذلك، استجاب طيلة السنة، لكافة الطلبات التي كان يتلقاها في إطار عمليات المزايدة الأسبوعية.

وهكذا، ظل توجه السياسة النقدية تيسيريا للغاية في سياق يتسم بمستوى عال من الشكوك المرتبطة على وجه الخصوص بتطور الوضع الصحي على الصعيدين الوطني والدولي، والتصاعد النسبي للضغوط التضخمية. وتعزى هذه الضغوط بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقية في الأسواق العالمية. وكان من المرتقب أن يظل تأثيرها على التضخم الداخلي محدودًا على المدى المتوسط.

وفيما يتعلق بتدبير السيولة، تراجعت حاجة النظام البنكي إلى السيولة إلى 70,8 مليار درهم في المتوسط سنة 2021، مما يعكس تحسن احتياطات الصرف لدى البنك وعودة النقد المتداول إلى معدلات نمو تقارب مستويات ما قبل الأزمة. في هذا السياق، خفض بنك المغرب حجم تدخلاته إلى 82,9 مليار درهم سنة 2021 في المتوسط الأسبوعي بعد 96,3 مليار سنة 2020. وأدى الاستخدام المتزايد للأدوات طويلة الأجل إلى تمديد فترة تدخلات البنك، حيث انتقلت في المتوسط من 33,3 إلى 55,6 يومًا. ونتيجة لذلك، ظل سعر الفائدة ما بين البنوك متماشيا مع سعر الفائدة الرئيسي.

وفي سوق الصرف، عرفت هذه السنة بالخصوص وجود فائض كبير في السيولة بالعملات الأجنبية خلال النصف الثاني من السنة، مما أدى إلى تطور السعر المرجعي¹ للدرهم في مستويات قريبة من الحد الأدنى² لنطاق التقلب. وفي ظل هذه الظروف، أطلق بنك المغرب منذ شهر شتنبر عمليات مزايدة لشراء العملات، مكنت من إبعاد سعر الصرف تدريجيا عن هذا الحد.

¹ يتم حسابه على أساس عروض أسعار البنوك الماسكة للسوق. ويشكل المرجع لسوق الصرف وتستخدمه البنوك التجارية لإعادة تقييم أصولها والتزاماتها المحررة بالعملات الأجنبية.
² يمثل الحد الأدنى لنطاق التقلبات حد ارتفاع السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالسعر المركزي الذي يتم تحديده بناء على سلة العملات المكونة من الأورو والدولار الأمريكي في حدود 60% و40% على التوالي.

قرارات السياسة النقدية

أبانت التطورات التي شهدتها الطرفية الاقتصادية العالمية خلال النصف الأول من سنة 2021 عن التفاؤل النسبي الذي أثاره الإعلان عن فعالية عدد من اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 والشروع في حملات التلقيح على نطاق واسع، بالموازاة مع التخفيف التدريجي للقيود الصحية. وفي المغرب، تعززت الآمال في تحقيق انتعاش سريع للنشاط الاقتصادي، بعد الانكماش المسجل سنة 2020 بنسبة 6,3%، ارتباطا بالإطلاق المبكر منذ يناير لحملة التلقيح ونجاحها، وأيضا بفضل الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي. ومع ذلك، ظلت التوقعات محاطة بمستوى عالٍ من الشكوك المرتبطة أساسا بخطر عودة ظهور متحورات جديدة للفيروس.

وبدعم من تدابير التحفيز المالي ومع الإبقاء على التوجه التيسيري للسياسة النقدية، كان يرتقب أن تنمو الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,6% في المتوسط سنة 2021، وذلك حسب توقعات بنك المغرب المعدة بمناسبة اجتماعي المجلس المنعقدين في النصف الأول من السنة. وأخذا في الاعتبار إنتاج الحبوب الذي قدره البنك مبدئياً بحوالي 95 مليون قنطار، كان من المتوقع أن تنتعش القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 17,6%، ليرتفع بذلك معدل نمو الاقتصاد الوطني إلى 5,3%. وكان من المرتقب أن يتباطأ هذا الأخير إلى 3,3% سنة 2022، وهو ما يشمل تسارع مكونه غير الفلاحي إلى 3,8% وانخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 2%، في ظل فرضية عودة إنتاج الحبوب إلى متوسط يصل إلى 75 مليون قنطار.

ومع انتعاش الطلب، وارتفاع الأسعار الدولية للنفط وبعض المنتجات الغذائية، فضلا عن تسارع التضخم لدى الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين، توقع البنك ارتفاع التضخم مع بقائه في مستوى معتدل. حيث كان من المرتقب أن يرتفع التضخم من 0,7% سنة 2020 إلى 1% سنة 2021 ثم إلى 1,2% سنة 2022. كذلك، كان من المتوقع أن ينتقل مكونه الأساسي إلى 1,2% سنة 2021 بعد 0,5% سنة 2020، قبل أن يرتفع إلى 1,5% سنة 2022، مدفوعاً بالأساس بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المدرجة فيه.

وعلى مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية، وعلى الرغم من الارتفاع المهم في النفقات العمومية المرتبط، على وجه الخصوص، بجهود الاستثمار والنفقات الخاصة بتفعيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، كان من المرتقب أن يشهد عجز الميزانية تحسنا تدريجياً في أفق التوقع. حيث كان من المتوقع أن ينخفض هذا الأخير من 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 إلى 7,2% سنة 2021 ثم إلى 6,7% سنة 2022، وذلك بفضل التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي. غير أن هذا الانخفاض المرتقب لم يكن كافياً لتقليص مديونية الخزينة، التي توقع بنك المغرب أن تتفاقم من 76,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 إلى 78,4% سنة 2021 ثم إلى 80,7% سنة 2022.

وفيما يتعلق بعجز الحساب الجاري، كان متوقعا أن يرتفع من 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 إلى 4,2% سنة 2021 قبل أن يتراجع إلى 2,8% سنة 2022، لا سيما بفعل تأثير تزايد الفاتورة الطاقية ومشتريات المواد الاستهلاكية. وكان من المتوقع أن تسجل عائدات الأسفار انتعاشاً تدريجياً، مع بقائها في مستويات أدنى من تلك المسجلة قبل الأزمة، مع التحسن المستمر لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وبالنظر إلى التطورات المتوقعة على مستوى المكونات الأخرى لميزان الأداءات، ومخصصات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي بمبلغ 10,8 مليار درهم واقتراضات الخزينة من السوق الخارجية بمبلغ 41 مليار درهم سنة 2021 و40 مليار سنة 2022، كان من المرتقب أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 319,4 مليار في نهاية سنة 2021 وإلى 328,6 مليار في نهاية سنة 2022، أي ما يعادل أكثر من 7 أشهر من واردات السلع والخدمات في أفق التوقع.

وبخصوص الأوضاع النقدية، أدت التخفيضات في سعر الفائدة الرئيسي سنة 2020 إلى تدني أسعار الفائدة على القروض واستمرار تطور الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي بوتيرة مطردة بفضل برامج القروض المضمونة المعتمدة لمواجهة الأزمة.

وأخذاً في الاعتبار كافة هذه المعطيات إلى جانب تقييمات مختلف التدابير النقدية المتخذة منذ بداية الجائحة، اعتبر مجلس بنك المغرب، خلال اجتماعه الأولين برسم هذه السنة، أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيراً إلى حد كبير وأن مستوى سعر الفائدة الرئيسي يظل ملائماً، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,50%.

جدول 1.2.2: توقعات التضخم في 2021 (%)

السعر المتوسط	اجتماعات المجلس			
	23 مارس	22 يونيو	13 أكتوبر	21 دجنبر
2021	0,9	1,0	1,2	1,4
2022	1,2	1,2	1,6	2,1
2023	-	-	-	1,4
في أفق 8 فصول	1,1	1,3	1,6	1,8

خلال النصف الثاني من السنة، تميز الوضع الصحي بظهور متحورات جديدة سريعة الانتشار لفيروس كوفيد-19 مما أدى إلى إعادة فرض أو تمديد التدابير الاحترازية في العديد من الدول. ومع ذلك، ظلت التوقعات الاقتصادية العملية مواتية، على الرغم من الشكوك القوية السائدة والمرتبطة بخطر عودة ارتفاع عدد الإصابات والتباين الكبير في الحصول على اللقاحات. وفي الوقت نفسه، ظل التوجه التصاعدي المتواصل لأسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية والطاقية، وارتفاع تكاليف الشحن والاختلالات على مستوى سلاسل الإنتاج والإمداد، يؤثر على تطور أسعار الاستهلاك. كما أن التضخم واصل ارتفاعه، مما جعل عددا متزايدا من البنوك المركزية، تفكر أو تقوم، خلال الشهور الأخيرة من السنة، بتشديد سياساتها النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة الرئيسية و/ أو تقليص برامجها لشراء الأصول.

بمناسبة الاجتماع المنعقد في أكتوبر¹، وأخذاً في الاعتبار البيانات الجديدة المتوفرة، لا سيما الحسابات الوطنية المتعلقة بالفصل الثاني من السنة، تم رفع توقعات النمو إلى 6,2% لسنة 2021 بدلاً من 5,3% التي كانت واردة في التقرير الصادر في يونيو. ويعكس هذا التحسن انتعاش القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية بواقع 18,8%، مع تسجيل محصول حبوب قدرته وزارة الفلاحة في 103,2 مليون قنطار، إلى جانب ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 4,6%. وخلال سنة 2022، كان من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3%، وهو ما يشمل انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,3%، مع افتراض العودة إلى إنتاج حبوب متوسط، وارتفاع القيمة المضافة غير الفلاحية بواقع 3,6%.

في هذا السياق الذي تميز أيضاً بتزايد حدة التوترات الخارجية، كان من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلك بواقع 1,2% في مجمل السنة وبنسبة 1,6% سنة 2022. وكان من المرتقب أن يرتفع مكونه الأساسي بنسبة 1,4% سنة 2021 وبواقع 2,1% سنة 2022.

واستناداً إلى كل هذه التحليلات والتقييمات، اعتبر مجلس البنك أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيرياً إلى حد كبير، مما يضمن ظروف تمويل مناسبة. كما اعتبر بالخصوص أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي يظل ملائماً، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,50%.

جدول 2.2.2: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ سنة 2012 *

قرارات أخرى	نسبة الاحتياطي الإلزامي	سعر الفائدة الرئيسي	تاريخ
إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.		خفض من 3,25% إلى 3%	27 مارس 2012
	خفض من 6% إلى 4%		26 شتنبر 2012
- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.			13 دجنبر 2012
- تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.			
إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة			11 دجنبر 2013
إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي			19 دجنبر 2013
	خفض من 4% إلى 2%		25 مارس 2014

¹ تم تأجيل الاجتماع الثالث لمجلس البنك لسنة 2021، الذي كان من المقرر انعقاده في 28 شتنبر، إلى 13 أكتوبر لأسباب صحية.

			خفض من 3% إلى 2,75%	23 شتنبر 2014
			خفض من 2,75% إلى 2,50%	16 دجنبر 2014
		اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسيقات لمدة 7 أيام تأخذ في الاعتبار مجهود كل بنك من حيث منح القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ومدى تأثير القرارات التي يتخذها بنك المغرب		01 يوليوز 2015
			خفض من 2,50% إلى 2,25%	22 مارس 2016
		إقرار فوائد على الإحتياطي الإلزامي بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض	رفع من 2% إلى حد أقصى قدره 5%	21 يونيو 2016
			خفض من 4% إلى 2%	24 شتنبر 2019
		- إرساء آلية لإعادة التمويل اللامحدود للقروض البنكية الممنوحة للفئات التي يستهدفها البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاولات. - تطبيق سعر فائدة تفضيلي بنسبة 1,25% لإعادة تمويل القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج		17 دجنبر 2019
			خفض من 2,25% إلى 2%	17 مارس 2020
		- توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل سندات الدين الصادرة عن المقاولات والمؤسسات العمومية أو صناديق التوظيف الجماعية للتسديد والسندات الممثلة للديون الخاصة بالدولة أو بالمقاولات والمؤسسات العمومية. - تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي أحدث سنة 2013 (1) من خلال توسيع نطاق إعادة التمويل ليشمل قروض التشغيل بالإضافة إلى قروض الاستثمار و (2) الرفع من دوريته حيث أصبح شهريا بعد أن كان فصليا.		15 أبريل 2020
		-إنشاء خط إعادة تمويل للقروض الجديدة والقروض المعاد جدولتها والتي تمنحها البنوك لجمعيات القروض الصغرى خلال الفترة الممتدة ما بين الفصل الثاني لسنة 2020 إلى الفصل الأخير من 2021. - إحداث خط إعادة تمويل «الوكالة بالاستثمار» المبرم بين البنوك التقليدية والبنوك التشاركية خلال الفترة الممتدة من الفصل الثاني من 2020 إلى الفصل الأخير من 2021.	خفض من 2% إلى 0%	16 يونيو 2020
		- توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان لعمليات إعادة التمويل لتشمل السندات الممثلة للديون الخاصة بجمعيات القروض الصغرى و«الوكالة بالاستثمار» المبرمة مع البنوك التشاركية.	خفض من 2% إلى 1,5%	

* بالنسبة لسعر الفائدة الرئيسي والاحتياطي النقدي، لا يتضمن الجدول سوى القرارات المرتبطة بتغيير مستوياتهما.

خلال الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس برسم هذه السنة، ونظرًا للتقدم الكبير المحرز على مستوى حملة التلقيح التي ساهمت في تحسين الوضع الصحي، إلى جانب الإبقاء على تدابير التحفيز المالي والنقدي، قام البنك بتعديل توقعاته بشأن النمو لسنة 2021 إلى 6,7%، مع ارتفاع قوي للقيمة المضافة الفلاحية بواقع 18,8% والقيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,3%. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النشاط الاقتصادي إلى 2,9% سنة 2022 قبل أن تتسارع إلى 3,4% سنة 2023.

في هذا السياق، وبالنظر إلى تفاقم الضغوط الخارجية، من المرتقب أن يبلغ التضخم 1,4% سنة 2021، ارتباطاً بالارتفاع الملموس في مكونه الأساسي وتزايد أسعار الوقود وزيوت التشحيم. ومن المتوقع أن يصل بعد ذلك إلى 2,1% سنة 2022، بدلاً من 1,6% التي كانت متوقعة في الفصل السابق، قبل أن يتباطأ إلى 1,4% سنة 2023.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد أن أخذت بالاعتبار إنجازات سنة 2021 ومعطيات قانون المالية لسنة 2022، تم تعديل توقعات عجز الميزانية إلى 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021، مع استمرار تراجعها تدريجياً ليصل إلى 6,3% سنة 2022 وإلى 5,8% سنة 2023. بموازاة ذلك، كان من المتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري من 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021 إلى 5,3% سنة 2022 و4,9% سنة 2023، نتيجة بالخصوص لارتفاع أسعار النفط وتزايد مشتريات السلع الاستهلاكية إلى جانب التوقعات غير الجيدة لعائدات الأسفار. أما بالنسبة للائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي، فكان من المتوقع أن يواصل نموه بوتيرة معتدلة على الرغم من اكتمال مرحلة منح منتجات "ضمان" و"إقلاع".

في ظل هذه الظروف، اعتبر مجلس البنك أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيرياً إلى حد كبير، مما يضمن ظروف تمويل مناسبة. كما اعتبر بالخصوص أن مستوى سعر الفائدة الرئيسي يظل ملائماً، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,50%.

إطار 1.2.2: تقييم توقعات التضخم والنمو

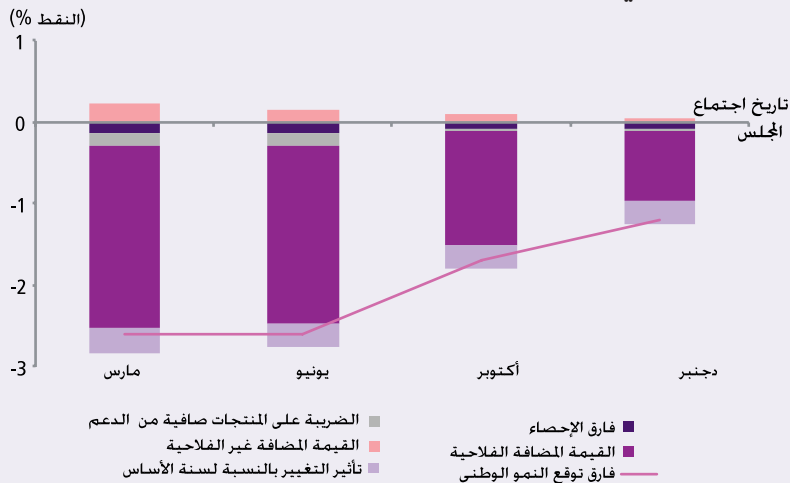
تماشياً مع سياسة الشفافية التي يعتمدها، وانطلاقاً من حرصه الدائم على تحسين آليته الخاصة بالتحليل والتوقع، يجري بنك المغرب سنوياً تقييماً لدقة التوقعات التي يعدها فصلياً بمناسبة اجتماعات مجلسه، ويعرض هذا الإطار ملخصاً لنتائج تحليل متغيرات "التضخم" و "النمو" برسم سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن نموذج التوقع المركزي خضع، خلال هذه السنة، لتعديل طفيف (انظر الإطار 2.2.2) تمثل في إدماج تقلبات سعر الصرف، ويتجلى الغرض من هذا التغيير في الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع التقلب داخل السوق الذي قد ينتج عن توسيع نطاق التقلب من $2,5\% \pm$ إلى $5\% \pm$ المنجز في 9 مارس 2020.

وتميزت الظرفية الاقتصادية الكلية لسنة 2021 باستمرار مستوى عالٍ من الشكوك، فقد تضائل الأمل بالعودة إلى الحياة العادية الذي أثاره توفر اللقاحات وفعاليتها، وذلك بسبب عدم استقرار الوضعية الوبائية الناجم عن ظهور متحورات جديدة للفيروس، وارتفاع عدد الإصابات من جديد والولوج المتباين إلى اللقاحات، ومن جهة أخرى، أدى التعافي السريع للطلب، والاختلالات في سلاسل الإنتاج والإمداد، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى تزايد التضخم على الصعيد العالمي، وقد تسارعت هذه الظاهرة خلال النصف الثاني من السنة.

وعلى الصعيد الوطني، وعلى الرغم من استمرار عدم اليقين، استفاد النشاط الاقتصادي من التقدم المحرز على مستوى التلقيح، ومن تخفيف القيود الصحية، والإبقاء على التحفيزات المالية والنقدية، وكذا من الظروف المناخية المواتية وذلك في سياق الارتفاع المحدود للتضخم.

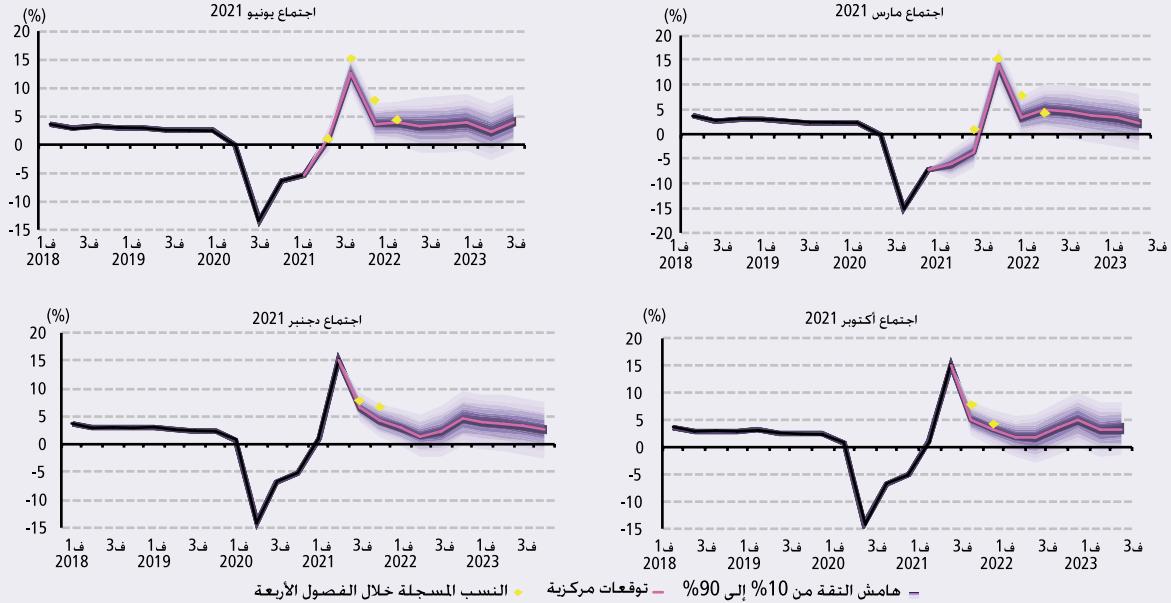
وبالتالي، وبعد انكماشه بنسبة 7,2% في 2020، سجل الاقتصاد الوطني نمواً قوياً بنسبة 7,9% في 2021، ورغم أن هذا النمو كان متوقفاً، إلا أن تقديره في توقعات شهري مارس ويونيو كان ناقصاً بواقع 2,6 نقطة مئوية، وبالنسبة لنسختي أكتوبر ودجنبر، مكنت المعطيات المتاحة والخاصة بالحسابات الوطنية برسم الفصل الثاني من تقليص هذا الفارق بشكل هام، فقد تمت مراجعة التوقعات الخاصة بنمو القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ورفعها من 3,5% الواردة في التقرير حول السياسة النقدية لشهر مارس إلى 5,3% في دجنبر، في حين بلغت النسبة المسجلة 6,6%. أما القيمة المضافة الفلاحية، فقد كانت التوقعات الخاصة بها قريبة على العموم من النسبة المسجلة، أي 17,8%، مع فارق متوسط قدره 0,6 نقطة مئوية، وتجدر الإشارة إلى أن تغيير سنة الأساس بالنسبة للحسابات الوطنية أدى، دون أخذ الجوانب الأخرى بالاعتبار، إلى تسجيل فارق مطلق تلقائي قدره 0,3 نقطة مئوية بالنسبة للنتاج الداخلي الإجمالي العام، و1,1 نقطة بالنسبة للقيمة المضافة الفلاحية و0,2 نقطة بالنسبة للقيمة المضافة غير الفلاحية.

رسم بياني 1.1.2.2: فارق التوقع حسب مكونات النمو لسنة 2021



يتبين من خلال الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو والتي تمثل الشكوك المحيطة بالتوقعات أن الإنجازات الفصلية لسنة 2021 حدثت داخل نطاق الثقة البالغ 90%. حيث تفوق عموما التوقعات المركزية.

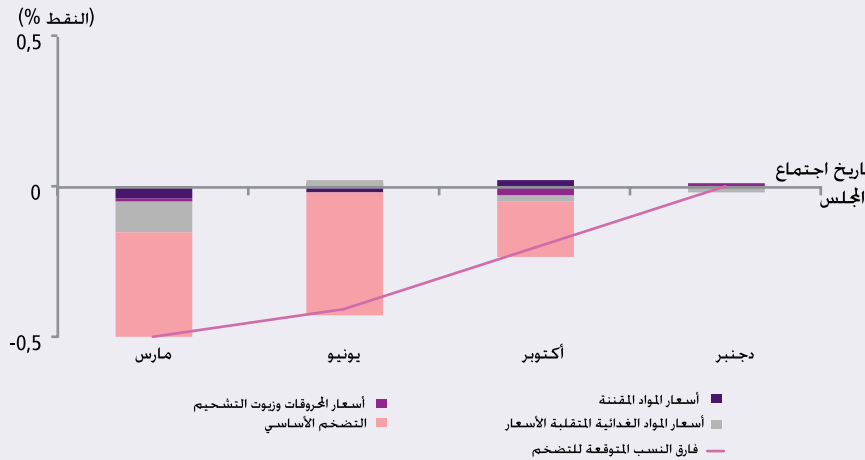
رسم بياني 2.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو*



* الأرقام الوحيدة المتاحة بوتيرة فصلية هي تلك المستخلصة من الحسابات الوطنية. سنة الأساس 2007.

أما التضخم، وبعد بلوغه 0,7% في 2020، فقد تسارع إلى 1,4% في 2021. ولم تكن المعطيات المتاحة في شهر مارس والمتعلقة على الخصوص بالضغوط الخارجية توحى بإمكانية حدوث مثل هذا الارتفاع، إلا أن الفوارق المسجلة مقارنة بالنسبة المحققة تقلصت تدريجيا من توقع إلى آخر، حيث تراجع متوسط الخطأ المطلق من 0,5 نقطة مئوية في مارس إلى 0 نقطة في دجنبر. وهم هذا التقدير الناقص بالخصوص المكون الأساسي الذي تأثر تطوره بشدة بالارتفاع الدولي لأسعار السلع الأساسية، الذي سُجل بالخصوص ابتداء من شهر سبتمبر، وهم بدرجة أولى المواد الغذائية¹.

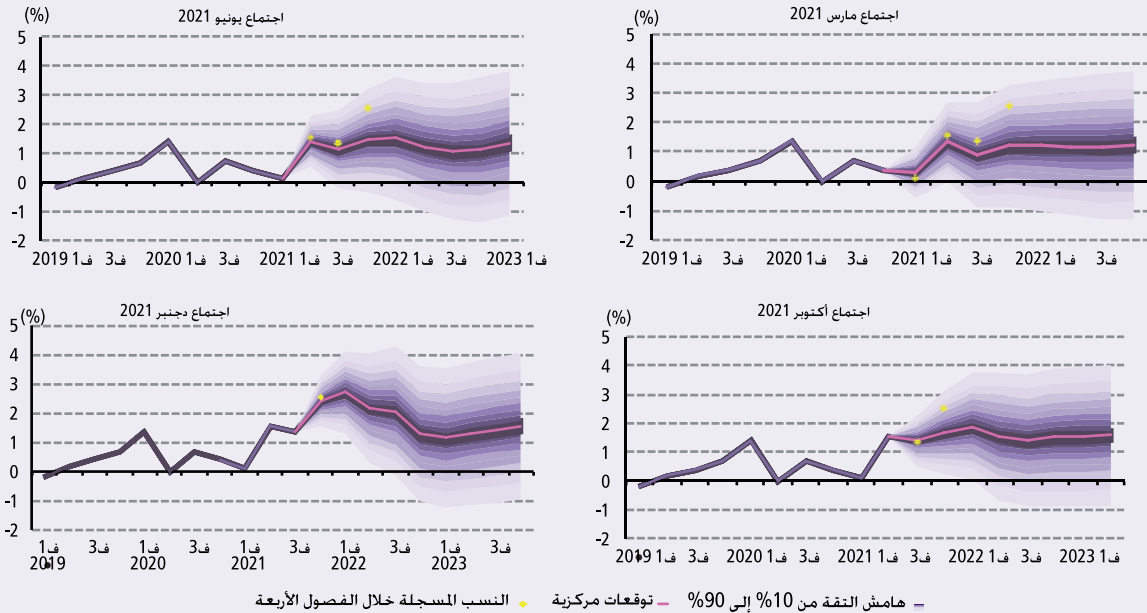
رسم بياني 3.1.2.2 : فارق التوقع حسب مكونات التضخم لسنة 2021



¹ خاصة الزيوت والمنتجات المصنعة من الحبوب

وتجسد الرسوم البيانية المروحية أيضا هذه النتائج. فنسب التضخم المسجلة برسم الفصول الأربعة الأولى من سنة 2021 كانت كلها داخل نطاق الثقة البالغ 90%. وباستثناء النسبة المسجلة في مارس، فقد فاقت كل النسب الأخرى التوقعات المركزية.

رسم بياني 4.1.2.2: الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم

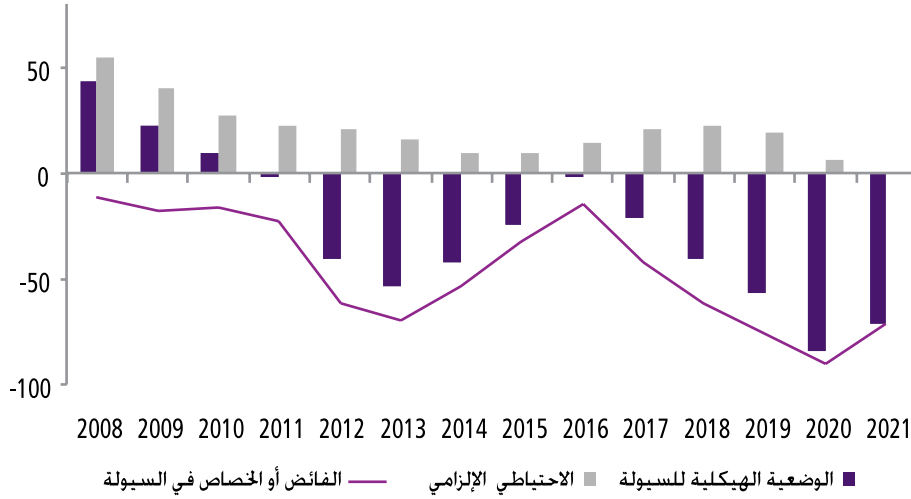


تطبيق السياسة النقدية

التدخلات في السوق النقدية

خلال سنة 2021، تراجعت حاجيات البنوك من السيولة بشكل ملموس، حيث انتقلت إلى 70,8 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي بعد 90,2 مليار سنة من قبل. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى ارتفاع احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب بمبلغ 24,7 مليار، نتيجة بالخصوص للجوء الخزينة المكثف إلى السوق الدولية وإلى شراء العملات الأجنبية لدى البنوك في إطار عمليات المزايدة منذ شهر شتنبر. وتراجعت الضغوط على خزينة البنوك أيضا ارتباطا بتباطؤ حجم النقد المتداول، الذي ارتفع بما قدره 26,4 مليار في 2021 عوض 44 مليار في 2020.

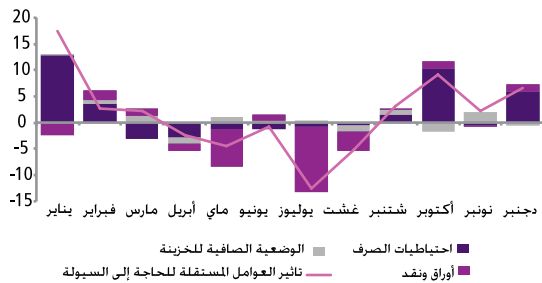
رسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة¹ ومبلغ الاحتياطي النقدي (متوسط نهاية الأسبوع، بملايير الدراهم)



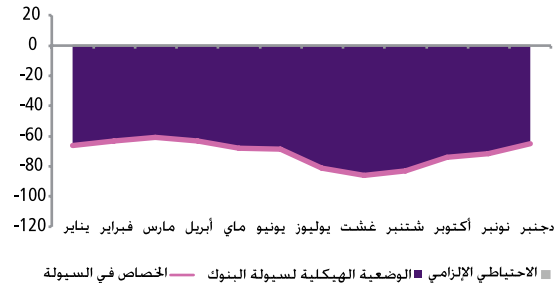
¹ يقصد بالوضعية البنوية للبنوك مجموع احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب، والوضعية الصافية للخزينة وعوامل صافية أخرى، ناقص حجم النقد المتداول.

وبالنظر إلى التطورات التي عرفتها حاجيات البنوك من السيولة، قام بنك المغرب بتعديل حجم تدخلاته ليصل إلى 82,9 مليار درهم سنة 2021 كمتوسط أسبوعي مقابل 96,3 مليار في 2020. وحسب الأدوات المستخدمة، منح البنك مبالغ متوسطة بقيمة 21,2 مليار، مقابل 29,3 مليار في 2020، من خلال عمليات إعادة الشراء لمدة شهر واحد وثلاثة أشهر، و26,8 مليار، بدلا من 20 مليار، على شكل قروض مضمونة لمدة سنة واحدة في إطار برامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وجمعيات القروض الصغرى والبنوك التشاركية. وفيما يتعلق بالتسيقات لمدة 7 أيام، استمر البنك في تلبية كافة الطلبات المقدمة له من البنوك، مقدما كمتوسط أسبوعي 34,1 مليار مقابل 42,5 مليار. وقام أيضا بأربع عمليات مبادلة للصرف بمبلغ إجمالي يصل إلى 6,7 مليار درهم. كما تم اللجوء إليه خمس مرات في إطار التسيقات لمدة 24 ساعة بمبلغ يصل إلى 11,5 مليار. وأدى اللجوء المتزايد للأدوات ذات الآجال الطويلة إلى تزايد المدة المتوسطة لتدخلات البنك التي انتقلت من 33,3 يوما إلى 55,6 يوما.

رسم بياني 3.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة في 2021 (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

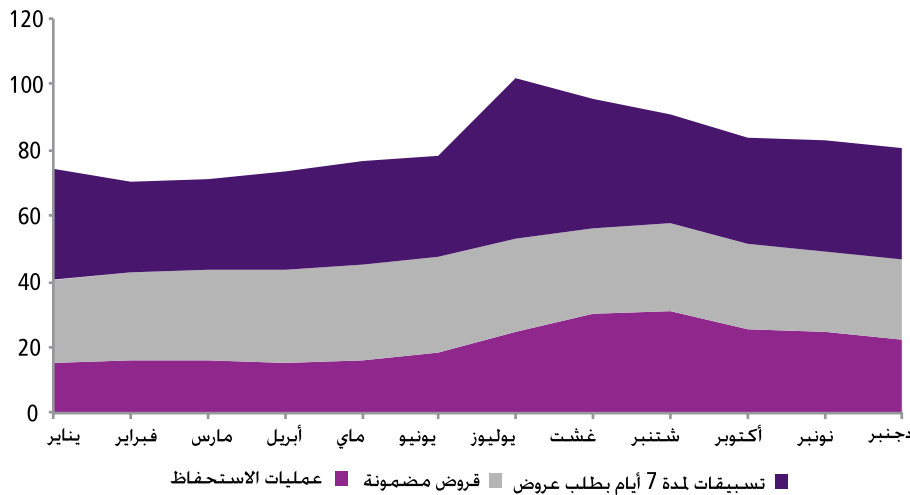


رسم بياني 2.2.2: وضعية سيولة البنوك في 2021 (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



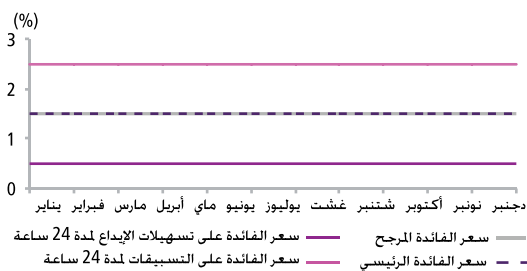
تشير التحليلات المنجزة خلال السنة إلى تقلص تدريجي لحاجيات البنوك من السيولة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، حيث انتقلت من 66 مليار إلى 61,2 مليار كمتوسط أسبوعي، مما يعكس تحسنا في احتياطات الصرف لدى بنك المغرب. وما بين شهري أبريل وعشت، سجل هذا العجز تفاقما، ليصل ذروته في شهر غشت بمبلغ 86,1 مليار، ارتباطا على الخصوص بالتزايد الموسمي لحجم النقد المتداول. وساهم الارتفاع المسجل في احتياطات الصرف وبدرجة أقل تراجع تداول العملة الائتمانية في التخفيف التدريجي لهذه الحاجيات خلال ما تبقى من السنة، لتعود إلى 64,8 مليار في المتوسط في دجنبر.

رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب في 2021 (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



في ظل هذه الظروف، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك، وهو الهدف العملياتي للسياسة النقدية، متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي، حيث بلغ 1,50% في المتوسط. وبالنسبة لحجم المعاملات، فقد تراجع في المتوسط اليومي من 4,8 مليار درهم في 2020 إلى 4,1 مليار في 2021. أما توظيفات الخزينة في السوق النقدية، فقد بلغت في المتوسط اليومي 7,2 مليار بدلا من 6 مليار سنة من قبل، وتم إنجاز جلها في سوق اتفاقيات إعادة الشراء بنسبة متوسطة قدرها 1,37%.

رسم بياني 6.2.2: متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك في 2021 (متوسط شهري)



رسم بياني 5.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك في 2021 (بملايير الدراهم)

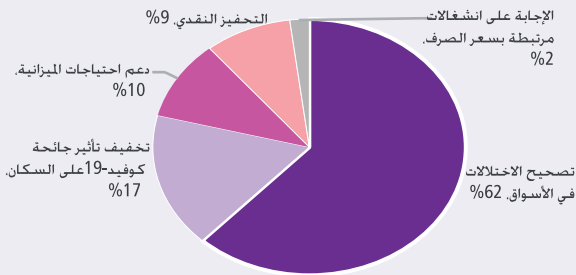


إطار 2.2.2: برامج شراء الأصول: تجارب البلدان الصاعدة والنامية

لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008، اتخذت البنوك المركزية في البلدان المتقدمة تدابير غير مسبوقه للحد من المخاطر المحدقة باستقرار الأسعار والنمو. فبعد استنفادها لجميع أدواتها التقليدية، خاصة أسعار الفائدة الرئيسية، لجأت هذه البنوك إلى إجراءات غير تقليدية، منها على الخصوص برامج شراء الأصول. وترمي هذه الأخيرة بشكل عام إلى تحقيق هدفين رئيسيين¹. أولهما تخفيف شروط الحصول على القروض من خلال إعادة التمويل أو إعادة شراء البنك المركزي للسندات الممثلة للديون على الاقتصاد (أوراق الخزينة، سندات اقتراض خاصة...) وهو ما يطلق عليه "التيسير الائتماني". أما الثاني فيهدف إلى تعزيز سيولة مؤسسات الائتمان من خلال شراء سندات عمومية، ويتعلق الأمر حينها بما يسمى بالمعنى الحرفي "التيسير الكمي".

وفيما بدأت العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة تفكر أو تعتزم إعادة سياستها النقدية إلى مسارها الطبيعي، أدى ظهور جائحة كوفيد-19 إلى عكس هذه التوجه وإلى تعزيز برامجها غير التقليدية، أيضا. لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية. لجأت بعض البنوك المركزية في البلدان الصاعدة والنامية للمرة الأولى إلى استخدام هذا النوع من الأدوات. وكان البنك المركزي لأندونيسيا أول من أعلن، في 2 مارس 2020، عن برنامجه لشراء سندات الخزينة من أجل "الحفاظ على استقرار الأسواق النقدية والمالية". تلاه نظيره في المكسيك في 12 مارس، ثم كرواتيا في 13 مارس، والعديد من البنوك المركزية في البلدان النامية خلال نفس الشهر.

رسم بياني 1.2.2.2: أهداف برامج شراء الأصول المصرح بها من طرف البنوك المركزية للبلدان النامية



ويظهر جرد لبرامج شراء الأصول في البلدان النامية أعده صندوق النقد الدولي في سنة 2021² أن الحجم المعلن عنه لهذه البرامج ليس كبيرا على العموم، باستثناء بعض البلدان مثل الشيلي، وإندونيسيا، والفلبين وبولونيا، إلى جانب ذلك، كانت مدة تطبيقه قصيرة نسبيا مع تسجيل تباطؤ جوهري ابتداء من ماي 2021، وتمثل الأهداف المتوخى تحقيقها في 62% من الحالات في تصحيح الاختلالات في الأسواق، وفي 17% منها في التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على الساكنة، و10% في دعم احتياجات الميزانية، و9% في التحفيز النقدي و2% في مواجهة المخاوف المرتبطة بسعر الصرف.

أ- تأثير برامج شراء الأصول

إلى اليوم، تم إنجاز عدد محدود من الدراسات حول تأثير السياسات النقدية غير التقليدية في البلدان النامية، وتسلط القضايا المطروحة الضوء على تأثيراتها على بعض مؤشرات الأسواق المالية مثل عائدات سندات الاقتراض طويلة الأجل وأسعار الصرف. وتستنجد دراسة (2020) Arslan et al حول 13 بلدا صاعدا أن برامج شراء الأصول تقلص بشكل كبير ومتواصل مردودية سندات الاقتراض طويلة الأجل وتدعم العملة الوطنية، وتشير دراسات أخرى إلى أن الآثار المتوقعة لبرامج شراء الأصول تكون أكبر بالنسبة لعائدات سندات الخزينة في البلدان الصاعدة مقارنة بالبلدان المتقدمة⁴ (Hartley & Rebucci (2020)) إلا أن حجم واستمرارية هذا التأثير يظل رهينا بخصائص هذه البرامج (الهدف، ارتكاز البرنامج على الكم أو السعر، ونوع السندات المستهدفة) (صندوق النقد الدولي، 2021).

¹ يجمع العديد من المحللين عادة هذه السياسات تحت مسمى واحد "التيسير الكمي"، والذي يستخدم على نطاق واسع.

² "Unconventional Monetary Policies in Emerging Markets and Frontier Countries"، شياروفراتو، برندن هارنويس فانير، بوريسلاف ميرشيفا، دافيد دبادوا، وهيلين بوارسون، ورقة العمل رقم 14/21 الصادرة في يناير 2021.

إلا أن هذه البرامج لا تخلوا من مخاطر. فإلى جانب انعكاساتها من حيث الاستقلالية وهيمنة الميزانية العمومية. لاحظت العديد من البنوك المركزية ارتفاع حصيلتها بشكل كبير. مما يعرضها للمخاطر الائتمانية المرتبطة بعدم قدرة الأطراف المصدرة للسندات المشتراة على الوفاء بالتزاماتها.

وإلحاق تنفيذ هذه البرامج وتقليص مخاطرها. حددت دراسات قام بها مؤخرا³ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادئ توجيهية لإعداد وتنفيذ هذه البرامج. وتوصي على الخصوص بما يلي:

- ينبغي أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية العملية. مما يقتضي إطار حكمة متين وقدرة على استيعاب خسائر محتملة قد تترتب عن هذا النوع من البرامج.
- يجب أن تكون هذه المشتريات بمبادرة خاصة من البنك المركزي وأن تحدد لها أهداف واضحة وشفافة. ويتعين أن تتم وفق أسعار السوق في القسم الثانوي إلا إذا كان هذا الأخير يفتقر إلى العمق. وأن يكون حجمها متوازنا بشكل جيد حسب مستوى تطور أسواق الدين والرساميل.
- تعتبر الوضعية الجيدة للميزانية العمومية أحد المتطلبات الرئيسية لفعالية هذه البرامج. وقد يثير تنفيذها في سياق يتميز بضعف المالية العمومية مخاوف المستثمرين بشأن هيمنة الميزانية. وزيادة مخاطر هروب الرساميل والضغط على سعر الصرف.
- لتقويم اختلالات الأسواق المالية في أوقات الأزمات. يوصى باللجوء إلى شراء الأصول على المدى القصير وبكميات صغيرة وبشكل مؤقت. ولواجهة تضخم ضعيف وهامش مناورة محدود فيما يتعلق بالأدوات التقليدية. يوصى بالقيام بشراء أصول ذات أجل أطول وبكميات أكبر.

ب- جدوى اللجوء إلى برامج شراء الأصول في المغرب

بالنسبة للمغرب. يواصل التضخم تطوره في مستويات معتدلة انسجاما مع هدف استقرار الأسعار ودون تسجيل أي مشكل هام فيما يتعلق بعدم استقرار الأسواق المالية أو اختلالاتها. إضافة إلى ذلك. تظل الأوضاع النقدية تيسيرية بشكل كبير بفضل توجه السياسة النقدية خلال السنوات الأخيرة والتدابير المختلفة المتخذة مؤخرا في إطار تصدي السلطات لأزمة كوفيد-19.

إضافة إلى ذلك. وفيما يتعلق بالاحتياجات التمويلية لميزانية الدولة. لا يشير تحليل وضعية السوق الأولية لسندات الخزينة إلى وجود ضغوط خاصة. حيث أن الخزينة لا تكتتب غالبا إلا في نسبة محدودة من العرض خلال جلسات المزايعة ووفق شروط ملائمة. من ناحية أخرى. تظل إمكانية تعبئة تمويلات خارجية عالية جدا. مدعومة بالمبلغ المحتفظ به لدى البنك المركزي والمتبقي من سحب خط الوقاية والسيولة⁶ المنجز في 7 أبريل 2020. وهذه الوضعية هي التي تفسر الشروط التفضيلية التي استفادت منها الاقتراضات الأخيرة للخزينة في السوق الدولية وغياب ضغوط على مستوى سوق الصرف.

إلى جانب هذه الاعتبارات. وبالرغم من التخفيضات الهامة التي طالت سعر الفائدة الرئيسي خلال السنوات الأخيرة. فإن مختلف التقييمات المنجزة من لدن بنك المغرب وصندوق النقد الدولي تظهر أن هوامش المناورة من حيث الأدوات التقليدية للسياسة النقدية لم تستنفد بعد ولا تبرر اللجوء إلى برامج شراء الأصول. خاصة وأن النتائج والمخاطر التي تحيط بهذه الأخيرة تظل غير أكيدة.

³ " Central bank bond purchases in emerging market economies "، يافوز أرسلان، ماتياس دريمان وبوريس هوفمان، نشرة بنك التسويات الدولي رقم 20، يونيو 2020.

⁴ « An Event Study of COVID-19 Central Bank Quantitative Easing in Advanced and Emerging Economies »، ألسندرو ريبوشي، جوناثان س. هارتلي ودانييل خيمينيز، نبر، يونيو 2020.

⁵ « Asset Purchases and Direct Financing: Guiding Principles for Emerging Markets and Developing Economies during COVID-19 and Beyond »، توبياس أدريان، كريستوفر ج. إيرسبغ، ساهون ت كري، وراتنا ساهاي، صندوق النقد الدولي 023/DP2021، أكتوبر 2021 و«الآفاق الاقتصادية العالمية»، البنك الدولي، يناير 2021.

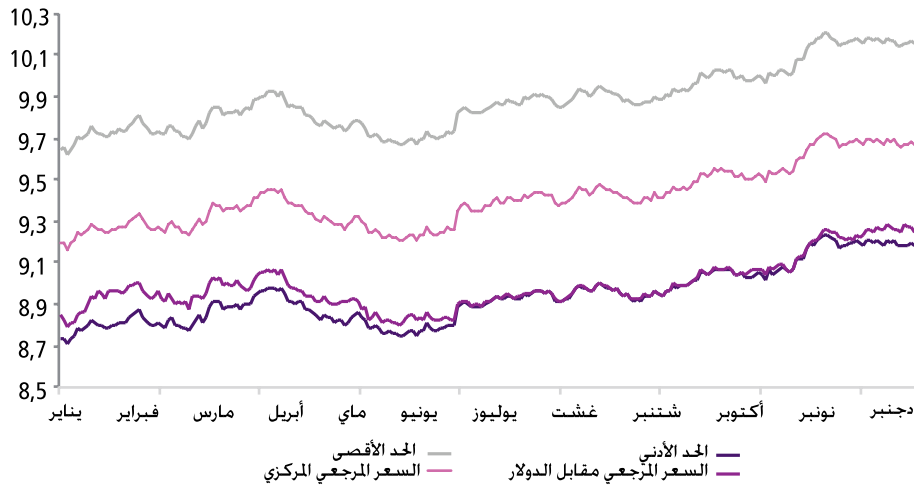
⁶ سدد المغرب مسبقا جزءاً من المبلغ الذي سحبه من خط الوقاية والسيولة في 8 يناير 2021.

التدخلات في سوق الصرف

في سوق الصرف، واصل السعر المرجعي للدرهم انحرافه عن السعر المركزي الذي بدأ في يونيو 2020، لينتهي الشهر الخمسة الأولى من سنة 2021 بفارق قدره 4% في المتوسط. وابتداء من نهاية شهر يونيو 2021، وفي سياق الفائض الهام من السيولة بالعملة الأجنبية، ظل مستقرا في الحد الأدنى من نطاق التقلب. وعلى الرغم من استمرار هذا الفارق نسبيا، أكدت التقييمات التي أنجزها البنك بمناسبة التوقعات التي يعدها أنه يتسم بالظرفية وأن قيمة العملة الوطنية لاتزال عموما متماشية مع الأسس الاقتصادية.

وبالتالي، ومن أجل امتصاص الفائض وضمان السير الجيد للسوق، أطلق بنك المغرب ابتداء من 20 شتنبر عمليات مزايمة لشراء العملات الأجنبية همت بنهاية السنة مبلغا إجماليا يعادل 15 مليار درهم. هكذا، أخذ سعر الصرف يتعد تدريجيا عن الحد الأدنى لنطاق التقلب، وتراجع الفارق بالنسبة إلى السعر المرجعي إلى 4,1% بنهاية دجنبر 2021.

رسم بياني 7.2.2: السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالدولار الأمريكي في 2021



إطار 3.2.2: ملائمة منظومة بنك المغرب للتحليلات والتوقعات مع إصلاح نظام الصرف

استعدادا للانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة وإطار استهداف التضخم، أطلق بنك المغرب في 2013 مشروعا هاما لإحداث منظومة للتحليلات والتوقعات (FPAS¹) قادرة على دعم إطار سياسته النقدية. وتتكون هذه المنظومة من عنصرين رئيسيين: نموذج لتحليل السياسات العمومية على المدى الطويل (PAM²). ونموذج مركزي للسياسة النقدية يحمل اسم النموذج المغربي للتوقعات الفصلية MQPM³. يتم تزويده واستكمالهما بنماذج فرعية من أجل إنتاج توقعات متكاملة ومنسجمة للمجمعات الماكرو اقتصادية الرئيسية. وينخرط هذا النموذج، الذي يستعمل على نطاق واسع من قبل البنوك المركزية، ضمن سلسلة من النماذج شبه البنوية، التي تعتمد في الوقت ذاته على الأسس النظرية الكينزية الجديدة لنماذج التوازن العام وعلى الملاءمة مع المعطيات المميزة للنماذج التجريبية. كما يمثل نظاما يكون فيه الاقتصاد مفتوحا ويعكس بالأساس حركية الطلب والعرض الكليين، إلى جانب سعر الفائدة الاسمي وسعر الصرف.

وواكبت هذه المنظومة، التي تم تفعيلها في متم سنة 2015، إطلاق إصلاح نظام الصرف من طرف السلطات النقدية في 15 يناير 2018. وتمثلت المرحلة الأولى من هذا الإصلاح في توسيع نطاق تقلب الدرهم من 0,3 ± % إلى 2,5 ± % مع الإبقاء على السلة المرجعية المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي دون تغيير. وتم الشروع في المرحلة الثانية من الانتقال في 9 مارس 2020 بتوسيع نطاق التقلب مجددا إلى 5 ± % حول السعر المركزي الذي يُحسب بناء على نفس السلة المرجعية.

وفي سنة 2020، قام بنك المغرب، بدعم تقني من صندوق النقد الدولي، بتعيين منظومته التحليلية والتوقعية لكي تأخذ بالاعتبار بطريقة أفضل تأثير تزايد التغير الذي قد ينجم عن توسيع نطاق التقلب على سوق الصرف، وتمثل التعديلات المنجزة، خاصة تلك التي همت النموذج المغربي للتوقعات الفصلية، في اعتبار نطاق التقلب الجديد للدرهم داخل سياق استمرار الفيود المتعلقة بحسابات الرأسمال بالنسبة للمقيمين المغاربة.

وقد تم تعديل معادلة سعر الصرف الاسمي $S_t^{effective}$ المحررة بالدرهم مقابل الأورو، لتأخذ بالاعتبار إلى جانب تأثير السلة S_t^{panier} تأثير السوق $S_t^{marché}$. ويقاس هذا الأخير انحرافات سعر الصرف الاسمي نسبة إلى قيمته التي يتم حسابها بناء على السلة المرجعية، ويعكس ارتفاع $S_t^{marché}$ تراجع قيمة الدرهم مقابل الأورو والعكس صحيح.

$$S_t^{effective} = \alpha * S_t^{marché} + (1-\alpha) * S_t^{panier} \quad (1)$$

ويتم تحديد معامل ألفا α الذي يمثل قيمة ما بين 0 و1 بطريقة جعله يعكس درجة مرونة نظام الصرف الحالي. وتقابل قيمة 0 نظام صرف ثابت وقيمة 1 نظاما عائما كليا.

¹ منظومة التوقع وتحليل السياسة النقدية النسخة العربية من الرابط: (Forecasting and Policy Analysis System).

(<https://www.bkam.ma/Politique-monetaire/Cadre-d-analyse-et-de-prevision/Dispositif-de-prevision>)

² نموذج تحليل السياسة (Policy Analysis Model). للمزيد من المعلومات، الاطلاع على:

«The Morocco Policy Analysis Model: Theoretical Framework and Policy Scenarios». آية عاشور، وأليس بولير، وعمر شفيق وآدم رهو، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل 122/21، أبريل 2021.

³ تم نشر ورقة عمل تعرض بالتفصيل بنية نموذج التوقع الفصلي المغربي في 2018 بموقع صندوق النقد الدولي تحت عنوان:

«Morocco: A Practical Approach to Monetary Policy Analysis in a Country with Capital Controls» مختار بنلامين، وأليس بولير، ومريم فروقي، وأنيس هورفاث، وفيفل الحسيني، وحسناء الإدريسي، وزينب إراوي، وميكالي كوفاكس، ودوكلاس لاکستون، وأنس المعروفي، وكانالين زيلاي، ومحمد التعموتي ودافيد فافرا، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل 27/18، فبراير 2018.

مشتق من التعديل الذي تم إدخاله على الصياغة البحثية لوظيفة المعادلة غير المغطاة لسعر الفائدة والذي من شأنه مساواة العائدات في الأسواق المالية الوطنية والخارجية (تمثلها منطقة الأورو) أخذا بعين الاعتبار علاوة المخاطر. ومن أجل أخذ الحركة المحدودة للرسميل في حالة المغرب بعين الاعتبار، يتم تعزيز هذا التعادل بالآثار الدورية لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وبسعر الصرف الحقيقي. ويستعمل هذا الأخير كبديل لتأثير التدفقات التجارية والمالية الأخرى على القيمة الاسمية للدرهم مقابل الأورو. وتجدر الإشارة إلى أن علاوة المخاطر تتطور بطريقة تناسب عكسيا مع عدد أشهر الواردات من السلع والخدمات التي تغطيها احتياطات الصرف، وبصفة عامة، كلما كان معدل تغطية الاحتياطات مرتفعا، كلما كان من السهل حماية تثبيت سعر الصرف داخل نطاقات التقلب.

وقد مكن تطوير هذه الصيغة الجديدة من النموذج المتعلق بنظام الصرف المختلط من تعزيز وتحسين جودة التحليلات التي تنبني عليها عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية من خلال اعتبار أفضل للتفاعلات بين سعر الصرف ومختلف متغيرات الاقتصاد الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن البنك عمل أيضا على إعداد صيغة ملائمة لنظام صرف عائم تماما يستعملها بغرض المحاكاة عند كل عملية توقع يقوم بها.

2.2.2 البحوث

عرفت الأنشطة البحثية في بنك المغرب برسم سنة 2021 نشر أربع وثائق عمل تحت عنوان: «ضريبة الشركات والاستثمار: ما هي العلاقة في المغرب؟» و«تحليل هشاشة النسيج الإنتاجي المغربي»، و«الدورات الفعلية والمالية في المغرب: تحليل عبر Wavelets و«نموذج تحليل السياسة المغربية: الإطار النظري وسيناريوهات السياسة».

موازية مع ذلك، تم إجراء مجموعة من الندوات عبر الإنترنت حول مواضيع مختلفة بما في ذلك:

- «إصلاحات نظام سعر الصرف في الاقتصادات الناشئة: حالة المجر»، بتسيير زولتان ريبا، خبير اقتصادي في مركز «OG Research»، وخبير لدى «BCC Swiss Fund»؛
- «استخدام نماذج DSGE لنمذجة التفاعلات بين المجالين الحقيقي والمالي داخل البنوك المركزية»، بتسيير جارومي بارتتر، شريك رئيسي في مركز «Research OG»؛
- «تعزيز القدرات في تحرير الأعمال البحثية والتواصل حولها» بتسيير عبد الله سيك، أستاذ اقتصاد في جامعة أنتا ديوب في داكار؛
- «التواصل حول البحوث داخل البنوك المركزية: التفكير في الممارسات الجيدة»، بتسيير دانيال سوان، مستشار وخبير في استراتيجية الاتصال.

3.2.2 أنشطة الإحصائيات وتدبير المعطيات

تماشياً مع أهداف مخططة الإستراتيجي 2019-2023 الهادفة إلى تطوير قطب للخبرة الاقتصادية والمالية منفتح على بيئته، شرع البنك منذ سنة 2021 في ورش تطبيق استراتيجي المعطيات والإحصائيات. وتطمح هذه الأخيرة للاستجابة لمجموعة من الرهانات المتعلقة بالحجم الكبير للمعطيات وعدم تجانس مصادرها وشكلها ومدى تعقيد معالجتها. وعليه، تم تحديد العديد من الأولويات، والتي تستهدف تحديث منظومة الحكامة، وتحديث وتصنيع عمليات التدبير و توحيد معايير عمليات الجمع والإنتاج والتوزيع ووضع تحاليل المعطيات في خدمة مهام البنك، فضلا عن تطوير التعاون مع المنظومة الاقتصادية.

في الوقت نفسه، واصل البنك جهوده لتحسين جودة المعطيات وذلك عبر إطلاق مجموعة من العمليات بشراكة مع المؤسسات الخاضعة له بهدف إضفاء المصداقية على تصريحاتها والمعطيات المرجعية المشتركة والتي تشكل لبنة أساس مرجعي مركزي الذي يخدم وظائف البنك والمنظومة. وبالمثل، استمر في المساهمة بفعالية في أشغال مرصد آجال الأداء عبر المشاركة في أشغال إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم ممارسات الأداء في القطاع الخاص وإعداد التقرير السنوي للمرصد.

4.2.2 تدبير احتياطات الصرف

في سياق دولي يتسم باستمرار ارتفاع الشكوك وارتفاع أسعار السندات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، واصل البنك تحسين مردودية احتياطات الصرف مع الحرص على احترام شروط السلامة والسيولة، لاسيما عبر تعزيز استثمار فائض الاحتياطات بأسعار مرتفعة عن تلك المسجلة خلال السنتين الأخيرتين.

كان للارتفاع العام والسريع في أسعار السندات بنهاية السنة تأثير سلبي على حصيلة تدبير الاحتياطات ارتباطا بزيادة مخصصات المؤونات لتراجع سندات التوظيف. ونتيجة لذلك، تراجعت النتيجة بنسبة 34% بعد زيادات بلغت 4% في سنة 2020 و37% في سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الاستثمارات المنجزة خلال السنوات الماضية قد خفف بشكل كبير من التأثير السلبي لهذا الارتفاع في المعدلات.

5.2.2 الإشراف البنكي

المراقبة الاحترازية الجزئية

بعد الترخيص لشركة جديدة لتحصيل وشراء الديون وسحب الترخيص من جمعية للقروض الصغرى ومؤسساتين للأداء، في سنة 2021 شمل مجال مراقبة بنك المغرب 89 مؤسسة ائتمان وهيئة مماثلة في حكمها¹، وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه على المستوى العابر للحدود، تمتلك المجموعات المصرفية المغربية 73 مؤسسة².

في ظل ظرفية اتسمت باستمرار الأزمة الصحية، استمر البنك في ضمان تتبع وثيق لجودة الأصول عبر مراقبة محافظ القروض الحساسة والمعلقة الأداء ودرجة تغطيتها بالموثونات. وفي إطار استمرارية توصياته من أجل إيقاف توزيع الربحيات برسم سنة 2019، طلب من البنوك بالحث على الحذر في هذا الصدد خلال السنة المالية 2020.

في سنة 2021، استأنف البنك تنفيذ مهام المراقبة الميدانية وتشمل أولوياتها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية الزبناء والمتانة التشغيلية للبنوك. وعلى صعيد المراقبة العابرة للحدود، قام بنك المغرب بتعزيز تعاونه مع نظرائه الأجانب وتواصل عقد الاجتماعات السنوية لمجامع المشرفين الخاصة بالمجموعات البنكية المغربية الثلاث. وترأس البنك للسنة الثانية على التوالي مجموعة المشرفين البنكيين للبلدان الناطقة بالفرنسية والتي خصصت هذه السنة للمخاطر الإلكترونية.

وعلى الصعيد التنظيمي، رفع بنك المغرب معظم الإجراءات الاحترازية المؤقتة التي تم وضعها خلال فترة الجائحة، باستثناء خصم 50 نقطة أساس من هامش حفظ رأس المال، والذي تم تمديده حتى يونيو 2022. كما اعتمد مسبقا تخفيف ترجيح المخاطر المطبق على تعرض المؤسسات الائتمانية والمقاولات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في مراجعة منظومة بازل 3، وخفضها إلى 85% بدلا من 100%، من أجل دعمها في تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة أثناء مرحلة الانتعاش.

وفي إطار استكمال إدماج مقتضيات بازل 3، وضع البنك معدل الاستدانة الأدنى الواجب احترامه من قبل البنوك من أجل الحد من آثار تراكم الاستدانة. كما قام بمراجعة الإطار التنظيمي الذي ينظم قياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بالمحفظة البنكية.

¹ تشمل 19 بنك تقليدي (3 منها لديها نوافذ تشاركية)، و 5 بنوك تشاركية، و 28 شركة تمويل، و 6 بنوك خارجية، و 11 جمعية ائتمان صغير، و 18 مؤسسة أداء، وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (المعروفة سابقاً بصندوق الضمان المركزي)

² موزعة بين 51 وكالة و 22 فرع موجود في 35 دولة بما في ذلك 27 في إفريقيا و 7 في أوروبا وواحد في آسيا.

ومن أجل المساهمة في الحفاظ على استمرارية أنشطة البنوك عبر ضمان الرسملة الكافية لتغطية المخاطر واستيعاب الخسائر ومتابعة استراتيجية مستدامة خلال فترات التوتر الطويلة، قام بنك المغرب بمراجعة إطار تقييم البنوك لملاءمة رأس المال الداخلي.

وعلى صعيد آخر، ومن أجل حماية البنوك من مخاطر العقار المرتبطة بمخزون الأصول المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل، أحدث البنك نظام ترجيح مخاطر الائتمان المطبق على هذه المحفظة من الأصول كما أشرف على تأطير استعمال هذه التقنيات.

في سياق يتسم بتزايد الرقمنة، أطلق البنك عملية إحداث مجموعة قطاعية للأمن الإلكتروني وتشارك المعلومات حول المخاطر الإلكترونية. كما عزز التواصل مع المنظومة البنكية من أجل تشجيع الإجراءات الاحتياطية المناسبة للاستجابة للحوادث الإلكترونية.

وفي مجال المالية التشاركية، تم تعزيز عرض المنتجات بالمرابحة على الممتلكات المنقولة المهنية لعمليات تمويل المواد الأولية بعد إصدار المجلس الأعلى للعلماء رأيه بالمطابقة بخصوص الوثائق التعاقدية المرتبطة بذلك. وعلى الصعيد التنظيمي، تم تعديل المقتضيات التي تنظم رؤوس الأموال ومعدل الملاءة من أجل تغطية التمويلات الممنوحة على شكل وكالة بالاستثمار وصكوك الوكالة. من أجل تحسين تدبير مخاطر عدم المطابقة لآراء المجلس الأعلى للعلماء، أصدر البنك كذلك توجيهاً يوظف مهمة الافتحاص الشرعي الخارجي. بالإضافة لذلك، وقعت البنوك التشاركية في سنة 2021 مدونة أخلاقية تحت رعاية بنك المغرب، تحدد بموجبها القواعد والمبادئ التي يجب مراعاتها من أجل ضمان نمو الأنشطة بشكل سليم.

وبخصوص قطاع القروض الصغرى الذي تضرر بشكل كبير من الأزمة، مدد بنك المغرب، إلى غاية 2022، إجراءات التخفيف المؤقتة لقواعد تمويل الديون المعلقة الأداء. موازاة مع ذلك، أحدث البنك بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية صندوق ضمان للقروض المعاد هيكلتها والقروض الإضافية الممنوحة لجمعيات القروض الصغرى لدعم الزبناء المتضررين من الأزمة.

كما ساهم بنك المغرب في إصلاح قانون التمويل الأصغر الذي يرتقب يعطي دفعة جديدة للقطاع ويمكنه من أداء دوره بشكل كامل كمحرك رئيسي للشمول المالي للساكنة المستهدفة. قدم هذا القانون، إلى جانب الفاعلين الجمعيين الحاليين، فئة جديدة من مؤسسات التمويل الأصغر على شكل شركة مجهولة، ووسع نطاق خدمات التمويل الأصغر لتشمل الفاعلين في التأمين الأصغر وتجميع الودائع وفتح المجال أمام مؤسسات التمويل الأصغر الجمعي، التي ترغب في ذلك، بإجراء تغيير مؤسسي من خلال إنشاء مؤسسة للتمويل الأصغر على شكل مؤسسة ائتمانية مع تأطير هذا التغيير على المستوى الاحترازي بشكل يعزز القاعدة المالية للمؤسسة الجديدة وقدرتها على تغطية المخاطر الناجمة عن أنشطتها.

مراقبة النزاهة المالية

أخذاً في الاعتبار توصيات مجموعة العمل المالي الدولية ولجنة بازل حول الإشراف البنكي، قام بنك المغرب بسن التزامات وإجراءات يقظة على صعيد المجموعة وفي مجال التسيير المدمج. كما ساهم مع مختلف الجهات المعنية في العمل على وضع الصيغة النهائية على قانون مكافحة غسل الأموال وصياغة المراسيم المعتمدة لتطبيقه.

وفي إطار عملية المتابعة المعززة للمغرب من قبل مجموعة العمل المالي الدولية التي تم إطلاقها في سنة 2021 وتواصل تلك الخاصة بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كثف البنك لصالح الأطراف الخاضعة له عمليات التحسيس في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعقوبات المالية المحددة، والمخاطر المتعلقة بالأصول المشفرة. كما ساهم في تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال اعتماد نفس المنهجية المستخدمة في التمرين الأول لتقييم المخاطر في سنة 2019 وذلك طبقاً لتوجيهات مجموعة العمل المالي في هذا المجال.

المالية الخضراء وإدارة المخاطر المناخية

أصدر بنك المغرب في سنة 2021 تعليمة اتحدت لمبادئ التي يتعين على مؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة في حكمها من أجل فهم وتدير المخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي والبيئة في إطار تسيير أنشطتها.

كما جدد البنك التزامه في إطار الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 26) باتخاذ الإجراءات لمواجهة المخاطر النظامية للتغير المناخي وكشف عن خطته للعمل في هذا المجال.

حماية الزبناء

في ظل سياق يتسم برقمته الخدمات البنكية، دعا بنك المغرب البنوك إلى تزويد زبائنها بلائحة الأسعار وموجز التكاليف السنوية المقتطعة عبر مواقعهم الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول. كما عززت عمليات الاتصال والتوعية للعموم بخصوص المواضيع المرتبطة بالعمليات والخدمات البنكية. وفي هذا الصدد، تم توزيع ثلاثة أدلة إرشادية تتعلق بالحركية البنكية، ومعالجة الشكاوى وإصدار رفع اليد عن الضمانات.

وفي سنة 2021، تلقى البنك 1 210 شكاية من زبناء مؤسسات الائتمان، تم تحويل 57% منها إلى المركز المغربي للوساطة البنكية. وكان ما يقرب 63% من الشكاوى لصالح المدعين. وفي هذا المجموع، ارتبطت 48% منها بشروط الائتمان، مما يعكس صعوبات الأداء الناجمة عن الأزمة، و30% بتشغيل الحسابات.

6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية

في سياق يتسم باستمرار الأزمة الصحية، واصل بنك المغرب المساهمة في أشغال اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، من خلال تتبع شهري لمؤشرات المخاطر التي يتعرض لها القطاع البنكي وقطاع التأمينات وسوق الرساميل والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

وعلى مستوى الحكامة، قام البنك بإعداد ونشر الإطار الاستراتيجي لسياسته الاحترازية الكلية التي تحدد نطاق هذه السياسة وأهدافها المرورية وأدواتها وكذا عملية اتخاذ القرار المتعلقة بها. أيضا، وبعد الوقوف على حصيلة فترة الثلاث السنوات السابقة، تم بالتعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى للقطاع المالي، إعداد خارطة طريق الاستقرار المالي للفترة 2022-2024، أخذا بالاعتبار على الخصوص تغييرات النماذج التي أحدثتها أو ساهمت في تسريعها الجائحة.

على المستوى التحليلي، قام البنك بإنجاز تمرينين من اختبارات الإجهاد (stress tests) للقطاع البنكي من أجل تقييم صموده أمام سيناريوهات الصدمات التي تسببها الأزمة الصحية. بموازاة ذلك، عمل على احتساب ونشر مؤشر الاستقرار المالي الذي يقدم معلومات حول الأوضاع الاقتصادية، وتطور الأسواق المالية، ومثانة المؤسسات المالية والبنيات التحتية للأسواق المالية وكذا المخاطر الآتية من القطاع العقاري.

وفيما يتعلق بأدوات الاحتراز الكلي، واصل البنك مراقبة المخاطر المرتبطة بقطاعي العقار والأسر، من خلال تحليل تطور مؤشري «إقراض مقابل القيمة» و«نسبة خدمة الدين إلى مداخيل الأسر». في ذات الآن، قام البنك، بالتنسيق مع الهيئات التنظيمية المالية الأخرى (هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل) بوضع إطار قانوني يهدف إلى مراقبة التكتلات المالية.

وعمل بنك المغرب أيضا، بالتشاور مع الوزارة المكلفة بالمالية، على استكمال آلية منح السيولة الاستعجالية التي نص عليها القانون الخاص بالقانون التأسيس للبنك في إطار مهمته الخاصة بالمساهمة في الاستقرار المالي.

7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

في إطار المهام الموكولة إليه بموجب نظامه الأساسي، واصل البنك تعزيز إطاراته الخاصة بمراقبة وتشغيل البنيات التحتية للأسواق المالية من خلال أتمتة التقارير، وإنجاز مهام مراقبة لدى مؤسستي أداء والقيام بتمارين اختبارات الإجهاد للبنية الثانية من بنيات الأسواق المالية ذات الأهمية النظامية.

من ناحية أخرى، وبعد تبني منهجية CROE¹ كمرجع لتقييم الصمود السيبراني للبنيات التحتية للأسواق المالية، دعا بنك المغرب هذه الأخيرة إلى القيام بتقييم ذاتي لمدى النضج فيما يتعلق بالصمود السيبراني. وتظهر نتائج هذه العملية أن هنالك تحكما مرضيا إجمالاً في هذه المخاطر.

وفيما يتعلق بمراقبة وسائل الأداء، قام البنك باختبارات حقيقية تهدف إلى تقييم مطابقة وكذا السير الجيد للمحافظ الإلكترونية (M-Wallets) الحالية. كما قام بتعزيز عملية تتبع إصدار منتجات نقدية ومحافظ إلكترونية جديدة. هكذا، فإن البنك ومؤسسات الأداء ملزمة بموافاته بكافة الوثائق الضرورية لدراسة وسائل الأداء الجديدة التي تم إصدارها وذلك للتأكد من مدى مطابقتها للمتطلبات القانونية الجاري بها العمل.

بموازاة ذلك، واصل البنك جهوده الرامية إلى الترويج للخدمات المالية الرقمية بالتعاون مع مختلف الفعاليين العموميين والخواص. وتم اتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار، تتعلق بتنفيذ استراتيجية التواصل المؤسسي حول الأداء النقال تحت إسم «MarocPay»، وتحمل تطور قواعد العمل التقنية الوظيفية وتمثيلية الفاعلين في مشاريع إلغاء التبادل المادي للأداءات لا سيما منها الحكومية.

وعلى نفس المنوال، كان تطوير الاختراعات المالية في صلب اهتمامات البنك. ولهذه الغاية، ومنذ إنشائه في سنة 2019، سهر الشباك الوحيد «One Stop Shop Fintechs» على ضمان المواكبة القانونية لأكثر من 60 شركة من شركات التكنولوجيا المالية (Fintechs) الراغبة في الاستثمار في السوق.

8.2.2 الشمول المالي

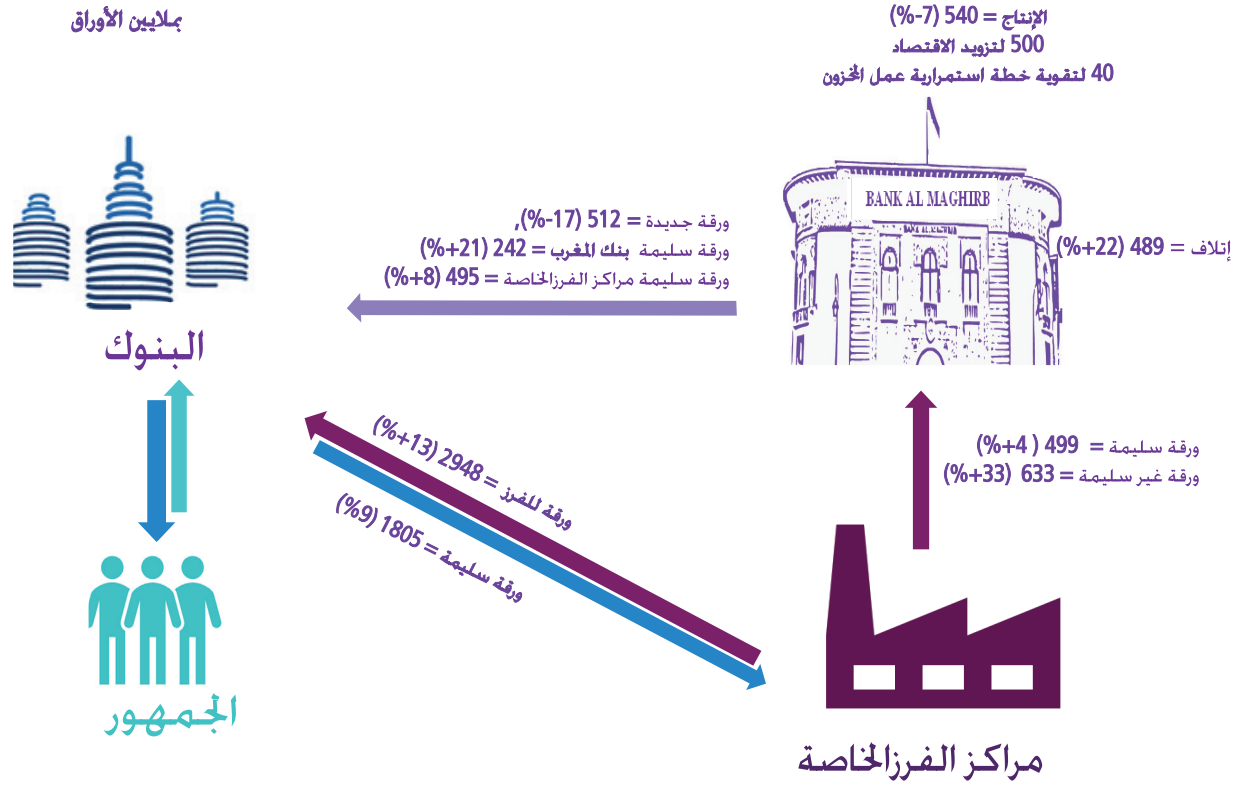
في إطار مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، قام البنك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية ومع الأطراف ذات المصلحة، بتحديد التوجهات الاستراتيجية لمجموعات العمل التي تم إحداثها. في هذا الإطار، وبعد استكمال الدراسة المتعلقة بالوضع السوسيواقتصادية للمرأة القروية، أعطى البنك، بالتشاور مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، الانطلاقة لمرحلة إعداد السياسة الوطنية المخصصة للتمكين الاقتصادي للمرأة القروية. بموازاة ذلك، وبالتعاون مع البنك الدولي، قام بإطلاق مبادرة green-back التي تهدف إلى تقليص تكاليف تحويل الأموال من خلال العمل على ثلاث محاور، وهي تحسين التثقيف المالي، وتطوير جودة الخدمات وكذا تعزيز حماية المستهلك.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العربي للإدماج المالي، نظم البنك سلسلة من الندوات الإلكترونية لفائدة طلبة المدارس العليا والكليات من مختلف جهات المملكة. إلى جانب ذلك، واصل جهوده في مجال إعداد وتحليل مؤشرات الشمول المالي.

¹ توقعات الإشراف على الصمود السيبراني للبنيات التحتية للأسواق المالية.

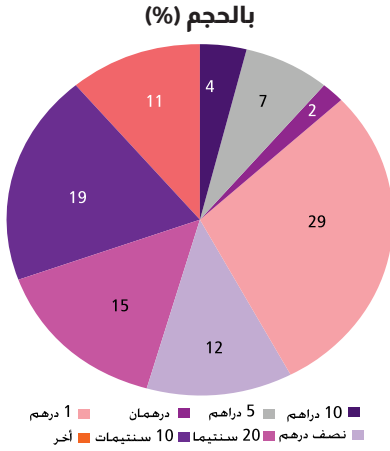
9.2.2 العملة الائتمانية

رسم تخطيطي 1.2.2: الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني سنة 2021

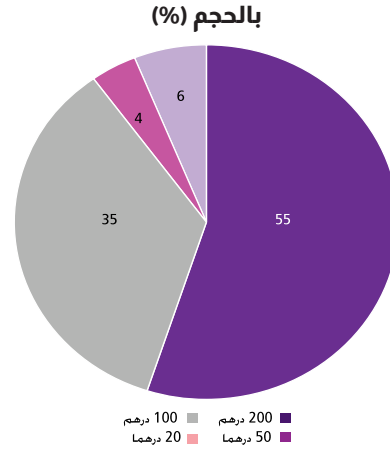


بعد التسارع الاستثنائي المسجل في سياق الأزمة الصحية، عاد نمو العملة الائتمانية إلى وتيرته الاعتيادية، بارتفاع بلغ 5,6% بدلا من النمو البالغ 20,1% في 2020. ويشير التوزيع حسب نوع النقود إلى أن الأوراق البنكية سجلت نموا بنسبة 5,4% إلى 2,3 مليار ورقة، فيما القطع النقدي تزايدت بنسبة 3,1% إلى 3 مليار قطعة. ويشير التحليل حسب الفئات النقدية إلى هيمنة الأوراق البنكية من فئة 200 درهم بحصة تصل إلى 55%، فيما تهيمن فئة 1 درهم بنسبة 29% للقطع النقدي.

رسم بياني 2.9.2.2: بنية القطع النقدية المتداولة



رسم بياني 1.9.2.2: بنية الأوراق النقدية المتداولة



ولضمان تزويد الاقتصاد الوطني بالأوراق البنكية والقطع النقدية الجديدة في سنة 2021، أنتج البنك 500 مليون ورقة بنكية و103 مليون قطعة نقدية. وتم أيضا إنتاج كمية إضافية تصل إلى 40 مليون ورقة من فئة 200 درهم من أجل إعادة تشكيل المخزون في إطار مخطط استمرارية العمل.

وضع البنك المغرب والمراكز الخاصة للفرز رهن إشارة البنوك 3,1 مليار ورقة، بعد الارتفاع بنسبة 4,3% مقارنة بالعام الماضي ارتباطا أساسا بتعزيز عمليات إعادة تدوير الأوراق البنكية. ومكنت هذه الأخيرة، التي أنجز 90% منها بواسطة مصالح مراكز الفرز الخاصة، من الاستجابة لما يعادل 83% من الحاجيات، فيما تمت تلبية الطلب المتبقي من خلال الأوراق البنكية الجديدة المسحوبة من شبائيك بنك المغرب.

وفيما يتعلق بتزوير العملة، تشير المعطيات إلى مواصلة الاتجاه التنازلي الملاحظ خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت بالفعل نسبة تزييف العملة من 6,1 ورقة من أصل كل مليون ورقة بنكية متداولة سنة 2017 إلى 3,3 في 2021. وبذلك بلغ عدد الأوراق البنكية المزورة التي تم رصدتها 7372، تمثل ما يعادل 1,1 مليون درهم، وتكررت بالأساس في فئة 200 درهم بحصة تصل إلى 61%.

وفيما يتعلق بالوثائق التعريفية والنفعية المؤمنة المنتجة لحساب شركائه، عمل البنك على إنتاج وتوزيع 1,4 مليون جواز سفر بيومتري، 1,1 مليون رخصة سياقة إلكترونية، 1 مليون شهادة تسجيل إلكترونية، 70 000 رخصة حمل سلاح و800 000 شهادة باكالوريا وبيان النقط لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

إطار 4.2.2: إصدارات القطع النقدية التذكارية في 2021

بمناسبة الذكرى 22 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش، أصدر البنك قطع نقدية تذكارية من الفضة، تصل قيمتها الإسمية إلى 250 درهم، وأخرى من الذهب، تصل قيمتها الإسمية إلى 1000 درهم. وتظهر هاتين القطعتين في الوجه صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس مع عبارات «محمد السادس» و«المملكة المغربية» وفي الأسفل السنوات 1442-2021. وعلى ظهر القطعة، تبرز في الأعلى عبارة «الذكرى الثانية والعشرون لتربع جلالة الملك على العرش» وفي الأسفل ترجمتها الفرنسية «22^{ème} anniversaire de l'intronisation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI». وفي الوسط، يظهر شعار المملكة وكذا علمين مغربيين مع زخرفة أرابيسك في الخلفية. وموازاة هذه العناصر، يزين الظهر بشبكة من 22 خطا عموديا يبدوا من خلالها الرقم 22 من خلال اختلاف السمك. ويتضمن وسط ظهر القطعتين أيضا قيمتها الإسمية: «250 مائتان وخمسون درهما» و«1000 ألف درهم» على التوالي.

الذكرى الثانية والعشرون لتربع صاحب الجلالة محمد السادس على العرش

800 قطعة فضية



50 قطعة ذهبية



وأصدر البنك أيضا قطعة تذكارية من الذهب بمناسبة الذكرى 58 لميلاد جلالة الملك. بقيمة إسمية تصل إلى 1000 درهم. وتظهر هذه القطعة في الوجه صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى جانب عبارات "محمد السادس" و"المملكة المغربية" وفي الأسفل التواريخ 2021-1443. وعلى الظهر. تظهر القطعة في الأعلى عبارة "الذكرى 58 لميلاد صاحب الجلالة محمد السادس".

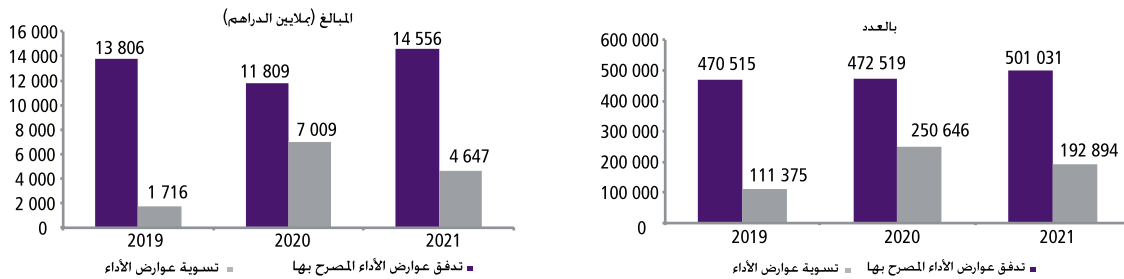
الذكرى الثامنة والخمسون لميلاد صاحب الجلالة محمد السادس 50 قطعة ذهبية



10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات

سجلت مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات 501 031 عارضا في 2021، بارتفاع بنسبة 6% مقارنة بالسنة المنصرمة، ولتمثل مبلغ 14,6 مليار درهم. وفيما يتعلق بعمليات التسوية، سجل عددها تراجعا بنسبة 23%، لتتخفف من 250 646 إلى 192 894 بعد أن تزايدت بما يفوق الضعفين سنة من قبل ارتباطا بعملية العفو الضريبي المتعلقة بالمساهمة الإبرائية لسنة 2020 برسم الغرامات ذات الصلة بعوارض الأداء على الشيك. وفي نفس السياق، سجل مبلغها تراجع، ليصل إلى 4,6 مليار درهم بدلا من 7 مليار سنة من قبل.

رسم بياني 1.10.2.2: تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية



وفيما يتعلق بعوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالات الموحدة، فقد سجلت تراجعا بنسبة 11,9% لتصل إلى 523 221. أما عمليات التسوية، فقد بلغت 26 660 مقابل 30 942، أي بانخفاض بنسبة 13,8%.

وبالنسبة للمصلحة المركزية للقروض، فقد أحصت نحو 5,9 مليون عقد قرض نشط، بارتفاع بنسبة 3,3%. ووزعت هذه القروض لفائدة 3,3 مليون زبون، 96% منهم أشخاص ذاتيون.

من ناحية أخرى، اتسمت سنة 2021 بإطلاق بنك المغرب لخدمة جديدة تهدف إلى مركزة المعلومات المتعلقة بالشيكات غير الصحيحة ووضعها رهن إشارة المستخدمة على شكل خدمة ذات قيمة مضافة. ومكنت الاستشارات التي قام بها المستخدمون في هذا الصدد من أن شيكا واحدا من أصل 10 شيكات تم بحثها يوجد في وضعية غير صحيحة، تكون في 82% منها على شكل منع بنكي و10% على شكل حسابات مغلقة.

3.2 التواصل والانفتاح

استمر بنك المغرب على طول سنة 2021 في نهج سياسته الهادفة إلى الانفتاح والتواصل حول مهامه وأنشطته. ونظرا للقيود الصحية، فقد تم تنظيم اللقاء الفصلي مع وسائل الإعلام للسنة الثانية على التوالي بواسطة تقنية التواصل المرئي. وفي نفس الآن، زاد البنك من قنواته التواصلية من خلال استغلال الفرص التي توفرها الرقمنة. هكذا، أتاح بث لقاء السيد الوالي مع الصحافة، مباشرة عبر قناة اليوتيوب للبنك، من ولوج واسع لهذا الحدث. أيضا، يتيح نشر الإصدارات المؤسسية والبيانات الصحفية على شبكات التواصل الاجتماعي من بلوغ هدف أوسع وتعميم الولوج إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة. ومن أجل ضمان فهم أفضل لإصداراته، وضع بنك المغرب أيضا رهن إشارة الجمهور رسوما بيانية وفيديوهات قصيرة تلخص المعطيات الرئيسية للإصدارات الهامة. إضافة إلى ذلك، اتسعت سياسة الانفتاح التي يدعوا إليها البنك على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي من خلال إحداث حساب أنستاغرام بهدف تعزيز الترويج الثقافي لمتحف المؤسسة. وموازة ذلك، ومن أجل الاستجابة بشكل أكثر فعال لانتظارات الجمهور، استمر بنك المغرب في تطوير منظومته لاستقبال الأشخاص والمكالمات الهاتفية على مستوى كافة مواقعه. ويمكن تحليل الحاجيات من المعلومات من القيام دوريا بنشر دلائل «معلومات مفيدة» على الموقع الإلكتروني والشبكات الاجتماعية والتي تجيب عن الأسئلة الأكثر تكرارا.

اتسم النشاط الفني والنقدي والثقافي للبنك خلال السنة بمرمجة غنية ومتنوعة. فقد جدد البنك معرضه الدائم تحت اسم: «المغرب الفني: تاريخ واتجاهات». كما نظم معرضا استعاديا خصص للفنان الراحل عباس صلاحي، وكذا مؤتمر افتراضيا حول موضوع «صلاحي، تجربة فنية فريدة». وعلى المستوى الوطني، شارك متحف البنك في المعرض المتنقل للمكتبة الوطنية للمملكة المغربية وقام بإقراض أعمال الفنان فؤاد بلامين إلى المؤسسة الوطنية للمتاحف وأعمال الفنانة الشعبية طلال إلى رواق صندوق الإيداع والتدبير. وبمناسبة اليوم العالمي للمتاحف، قام بتنظيم ندوة إلكترونية تحت إسم «مستقبل المتاحف: إعادة التنظيم والإبداع» ليقترح على الزوار تجارب جديدة ومبدعة. وأخيرا، تم تنظيم معرض مخصص للموقع التاريخي سجلماسة والذي تركز حول 3 محاور موضوعاتية: فضاء طبيعي وإنساني، ورشة نقدية ألفية، مدينة ثقافية وروحية. وعلى المستوى الدولي، شارك من خلال إقراض

العديد من القطع القديمة في معرض «قوافل الذهب» الذي انعقد في عدة متاحف بالولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا.

على مستوى التعاون والعلاقات المؤسسية، تميزت سنة 2021 بالتوقيع على اتفاقيتين للتعاون العام على التوالي مع البنك المركزي لهنغاريا والبنك المركزي لفدرالية روسيا. وقام البنك أيضا بتبادل الخبرات مع عدة نظراء من خلال حوالي 50 نشاط تعاون توزعت على 25 ندوة عبر التواصل المرئي لفائدة بنك المغرب و22 أشرف عليها خبراء البنك. وعقدت هذه الأنشطة على الخصوص مع البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا، وبنك بلدان وسط إفريقيا، والبنك المركزي الأوروبي، والاحتياطي الفدرالي لنيويورك، وصندوق النقد الدولي والبنوك المركزية لإنجلترا، وبوروندي، وكندا، والكونغو، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا والبلدان المنخفضة وسلطت الضوء على عدة قضايا، من بينها الحكامة، وتدبير احتياطيات الصرف، والاستقرار المالي، والعلاقات مع البرلمان، والتوجهات التكنولوجية، والاستثمار المسؤول والعملات الرقمية للبنوك المركزية. وأبرم البنك أيضا أربع اتفاقيات شراكة على التوالي مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والشركة المالية الدولية وبريد المغرب.

بموازاة ذلك، واصل البنك تعزيز علاقاته مع المؤسسات الشريكة وساهم في عدة لقاءات وتظاهرات افتراضية. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

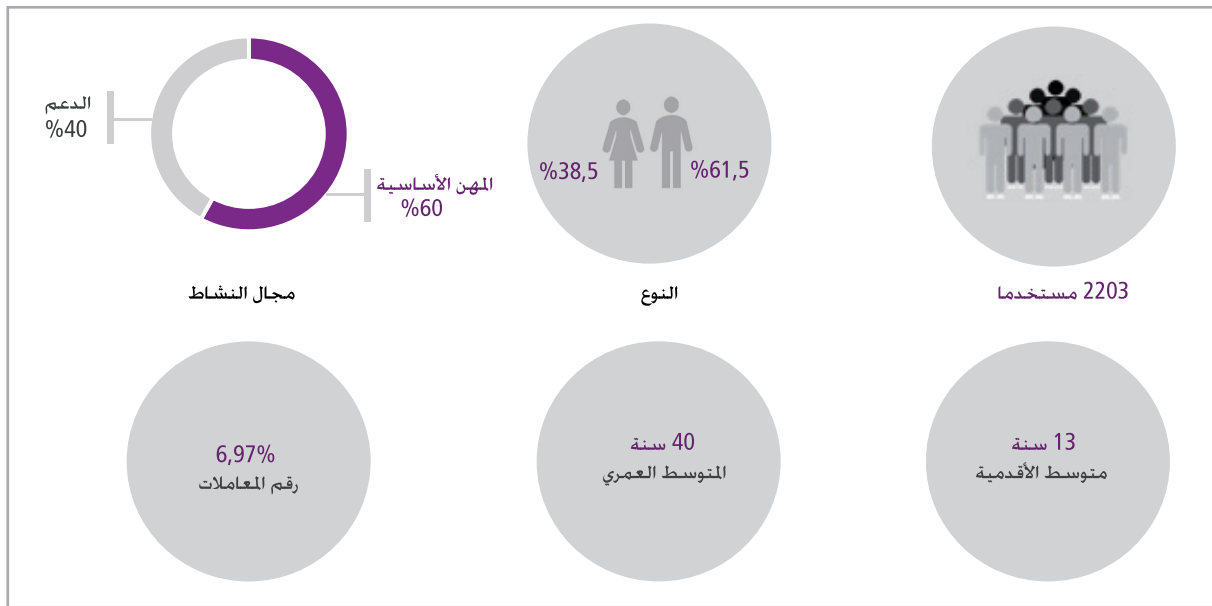
- اجتماعات الربيع واللقاءات السنوية لصندوق النقد الدولي؛
- المؤتمر السنوي العشرون لبنك التسويات الدولي تحت شعار «التحديات ما بعد الجائحة بالنسبة للبنوك المركزية» وكذا الطاولة المستديرة لمحافظي البنك المركزية في إفريقيا حول «التداخلات بين السياسة النقدية والميزانية في إفريقيا»؛
- الاجتماع العادي الثالث والأربعون لمجلس محافظي جميعة البنوك المركزية الإفريقية تحت شعار «الاقتصادات الإفريقية وجائحة كوفيد-19: تدبير الأزمة وسياسات الإقلاع الاقتصادي»؛
- الدورة العادية لمجلس محافظي المصارف المركزية والمؤسسات النقدية العربية والجمعية العامة لبرنامج تمويل التجارة العربية؛
- المؤتمر السنوي الأول للبنوك المركزية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول موضوع «السياسة الماكرو اقتصادية: إبداع وتحديات في فترة عدم اليقين»؛
- لقاء التأمين حول موضوع «الشمول في التأمين والصمود أمام الجائحات»؛
- الجلسة السادسة للمؤتمر الدولي للبنوك المركزية للبحر الأبيض المتوسط، حول موضوع «البنوك المركزية في الصف الأول لأزمة كوفيد-19: مواجهة العاصفة، تحفيز الانتعاش»؛

- مؤتمر «الشمول المالي ما بعد الجائحة»؛
- النسخة الثالثة من منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي.

4.2 الموارد

1.4.2 الموارد البشرية

رسم تخطيطي 1.4.2: الرأسمال البشري للبنك في أرقام (بنهاية 2021)



طوال الأزمة الصحية، كان الحفاظ على صحة المستخدمين من بين أولويات البنك. وفي هذا الصدد، استمر في تنفيذ تدابير الوقاية وعمليات التوعية بأهمية التلقيح واحترام إجراءات التباعد. كما ضمن متابعة عن كثب للمستخدمين عبر الاستماع إليهم وتنظيم فحوصات الكشف وتقديم المساعدة للمستخدمين المصابين بفيروس كورونا. كما استمر اعتماد العمل عن بعد، تماشياً مع تطور الوباء وتوصيات السلطات المختصة، بغية احترام التباعد بين المستخدمين وحماية الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية هشّة وتلبية متطلبات استمرارية النشاط. وحرصاً منه على رفاهية المستخدمين، أطلق بنك المغرب سلسلة من الندوات تهدف لتوجيههم للتوفيق بشكل أفضل بين الأداء الجيد والرفاهية في العمل.

موازاة مع ذلك، وعلى صعيد التطوير المهني، فقد واكب مجمل مهن البنك عبر التكوين من أجل دعم وتعزيز المهارات في الداخل. وهكذا، تم تقديم أكثر من 400 حصة تكوينية خلال سنة 2021، 56% منها كانت على مستوى

متقدم. وقد مكن هذا التدريب 40% من المستخدمين من تطوير مهاراتهم التقنية والسلوكية والمتعددة الوظائف. وقد تمحورت الجهود على تطوير مهارات القيادة وذلك عبر مواكبة المسيرين الجدد في التمكن من المهارات الرئيسية، لاسيما الاستماع الفعال وتدريب اختلاف الأجيال وتطوير وتعبئة المستخدمين.

كما واصل البنك الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز علامة المشغل واستقطاب المواهب. وفي سنة 2021، تم تركيز الجهود على تشجيع المهن، لاسيما المالية الخضراء والمالية التشاركية والإثراء المستمر لقنوات التوريد وتحسين تجربة المرشح. من جهة أخرى، انضم أكثر من 170 مستخدماً للبنك في مجالات متعددة، بما في ذلك الأمن المعلوماتي والمعطيات والنقد. وعلى الصعيد الداخلي، مكن انتقال 120 مستخدماً من إثراء محافظ مهاراتهم وتنويع مساراتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، وبهدف الاستباق ومواكبة الاحتياجات في المهارات، تم إعداد مخطط التوالي، كما كان الحال في السنوات السابقة، لتحديد المجموعات المحتملة من المرشحين للتناوب.

وبهدف ترسيخ المبادئ التي نص عليها ميثاق المساواة المهنية بين الجنسين المعتمد في سنة 2020، سلط البنك الدولي، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، الضوء على «مماذج يحتذى بها» للنساء العاملات في المهن التي يهيمن عليها الذكور مثل الإنتاج الصناعي والتشييد والخدمات اللوجستية والنقدية أو السلامة والأمن، والهدف من ذلك هو تشجيع النساء في البنك على اختيار مسارات وظيفية طموحة وأقل نمطية.

2.4.2 نظام المعلومات

تميزت السنة الماضية بالعديد من الإنجازات في نظم المعلومات، ارتبطت بمهن البنك لاسيما المتعلقة بتدبير مهام مراقبة وسائل الأداء وتتبع الشمول المالي وإصلاح مركزية الحسابات البنكية ووضع حل لإنتاج بطائق التعريف المؤمنة. موازاة مع ذلك، واصل البنك جهوده لتبني مفاهيم تكنولوجية جديدة من خلال المشاركة في ورشات هيكلية، مثل إنشاء قاعدة معطيات مدمجة للمعلومات المالية وحل تدبير الاعتمادات.

ركزت الأشغال في مجال تطوير نظم المعلومات على تعزيز البنية التحتية المعلوماتية ومواصلة في استعمال الأدوات التعاونية في ظل سياق الأزمة الصحية. وبخصوص الأمن المعلوماتي، وأخذاً في الاعتبار التعقيد والتطور المتزايد للهجمات الإلكترونية، تواصلت الجهود من أجل تحسين متانة نظم المعلومات للبنك.

3.4.2 التحول الرقمي

في سنة 2021، واصل البنك تنفيذ استراتيجيته الرقمية، والتي تتعلق بأنشطته الداخلية ومنظومته. وعلى الصعيد الداخلي، استمرت الجهود، لاسيما في إطار المبادرات الرقمية «لمختبر الابتكار» التابع للبنك، والذي أطلق العديد

من التجارب لتحسين مسار مستخدمي الخدمات ذات الاهتمام المشترك، ومتابعة مراقبة الخدمات وصيانة وتحسين عمليات المراقبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

موازية مع ذلك، واصل البنك تحسين أنشطته ورقمنتها. وهدمت أعمال إعادة الهيكلة التي تم إنجازها في هذا الصدد العديد من عمليات الدعم، بما في ذلك عمليات «تسوية المورد» و «إعداد ومراقبة الميزانية»، بالإضافة إلى مطابقة بعض إجراءات البنك مع مقتضيات القانون رقم 19.55 المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، تم إعطاء الأولوية لمواكبة المستخدمين لإشراكهم بفعالية في تحول البنك وتعزيز روح الابتكار. وهكذا، استفاد أكثر من 600 إطار من أنشطة التثقيف والتحسيس بالقضايا الرقمية.

فضلا عن ذلك، واصل البنك إجراءاته لمواكبة القطاع البنكي لرقمنة الخدمات. يتعلق ذلك على وجه الخصوص بنشر أنظمة لفتح الحسابات عبر الإنترنت، والمساهمة في ورش إنشاء نظام وطني لأغيار موثوق بهم يهدف إلى تقديم خدمات المصادقة عبر الإنترنت للمستخدمين على أساس خصائص بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وصياغة نصوص لتطبيق القانون 20-43 المتعلق بخدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية.



التقرير المالي للبنك



الجزء

في هذا التقرير، تم تقريب الأرقام إلى أقرب وحدة ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2021¹

1.1.3 الحصيلة

بلغ مجموع حصيلة البنك 432 144 052 ألف درهم في 31 دجنبر 2021، متزايدا بنسبة 5% مقارنة بالسنة السابقة. ويعزى هذا التطور بالخصوص، من جانب الأصول، لارتفاع القوي في الموجودات الخارجية ولمخصصات حقوق السحب الخاصة التي أصدرها صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء، وعلى مستوى الخصوم، لنمو حجم النقد المتداول وتراجع الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل على إثر التسديد الجزئي لخط الوقاية والسيولة².

وخلال سنة 2021، استعاد التداول النقدي وتيرة نموه التي كان عليها قبل الأزمة، مرتفعا بنسبة 6% إلى 337 710 576 ألف درهم، بعد نموه القوي بنسبة 20% في 2020. وسجلت العمليات مع الخارج نموا سنويا بنسبة 5% لتصل إلى 284 505 249 ألف درهم، نتيجة لتعزيز الموجودات بالعملة الأجنبية، ارتباطا على الخصوص بعمليات شراء العملات الأجنبية لدى البنوك المغربية ابتداء من شتبر 2021 في إطار ضبط سوق الصرف، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار درهم. ومن جهته، تراجع رصيد العمليات مع الدولة بنسبة 13% إلى 5 265 450 ألف درهم، نظرا لانخفاض الموجودات في الحساب الجاري للخرينة. وانتقلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان من 59 537 133 ألف درهم إلى -62 875 251 ألف درهم، نتيجة لتزايد التسهيلات المقدمة للبنوك بنهاية السنة. ومن جهة أخرى، ارتفع رصيد العمليات المتعلقة بممتلكات بنسبة 34% إلى 924 042 ألف درهم، نظرا لتعزيز الأموال الذاتية للبنك بعد تشكيل احتياطات عن خسائر الصرف في 2021.

جدول 1.1.3: الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم (متها)
6	319 282 169	337 710 576	التداول النقدي
5	-270 000 683	-284 505 249	عمليات مع الخارج
-13	6 022 680	5 265 450	عمليات مع الدولة
-6	-59 537 133	-62 875 251	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
34	688 718	924 042	العمليات المتعلقة بممتلكات البنك

خصوم-أصول.

¹ تتم معالجة تغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف بالتفصيل على مستوى التعليقات الخاصة بالقوائم التركيبية. ولأغراض التحليل، تمّ، في هذا الجزء من التقرير، تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف.

² بتاريخ 7 أبريل، تم سحب 3 ملايين دولار من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي (ما يعادل 28,7 مليار درهم).

2.1.3 النتيجة

بنهاية سنة 2021، بلغ صافي نتيجة البنك 937 033 ألف درهم، متراجعا بنسبة 44% مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يشمل بالخصوص التطورات التالية:

- انكماش نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف بنسبة 34% إلى 1 583 059 ألف درهم، ارتباطا بالأساس بتراجع العائد الصافي لمحفظة التوظيفات السنديّة إلى 1 644 730 ألف درهم (32-%) الذي تأثر بشدة خلال هذه السنة بتطور المخصصات للمؤونات عن نقصان قيمة سندات التوظيف، في سياق الارتفاع العام لنسب مردودية السندات السيادية، الذي تفاقم في نهاية السنة؛
- تدني نتيجة عمليات السياسة النقدية بنسبة 27% إلى 1 262 510 ألف درهم، نتيجة لانخفاض المبلغ الجاري المتوسط لتسهيلات البنوك، على إثر تراجع عجز السيولة وبفعل تخفيض سعر الفائدة الرئيسي¹ طيلة سنة كاملة؛
- ارتفاع نتيجة العمليات الأخرى بنسبة 31% إلى 849 462 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لتزايد مبيعات الوثائق المؤمّنة (54+%) وعمولات الصرف الصافية (6+%).

سجلت التكاليف العامة للاستغلال ارتفاعا طفيفا بنسبة 2% إلى 1 928 359 ألف درهم، نتيجة لتزايد تكاليف التشغيل (2+%).

ومن جهتها، تراجعت النتيجة غير الجارية بنسبة 79% إلى 115 815 -ألف درهم، ارتباطا بالمساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح التي وصلت إلى 106 939 ألف درهم في 2021 مقابل 73 393 ألف درهم سنة من قبل.

جدول 2.1.3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
-34	2 393 510	1 583 059	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
-27	1 726 349	1 262 510	نتيجة عمليات السياسة النقدية
31	650 350	849 462	نتيجة العمليات الأخرى
-23	4 770 209	3 695 032	نتيجة الأنشطة
2	-1 890 677	-1 928 359	التكاليف العامة للاستغلال
-39	2 879 532	1 766 673	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-79	-64 862	-115 815	نتيجة غير جارية
-37	-1 130 502	-713 824	ضريبة على النتيجة
-44	1 684 169	937 033	نتيجة صافية

¹ تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 75 نقطة أساس إلى 1,50% (قرارات مجلس البنك في مارس ويونيو 2020).

2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة

1.2.3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1.2.3: الأصول في 31 دجنبر 2021

2020	2021	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
11 989 425	12 008 623	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
297 853 278	298 416 554	2	موجودات وتوظيفات بالعملة الأجنبية
88 485 179	50 752 727		موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية -
205 947 284	239 508 275		سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها -
3 420 815	8 155 552		موجودات أخرى بالعملة الأجنبية -
9 188 280	21 596 724	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
2 084 098	2 097 811		اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي -
6 715 532	19 105 311		موجودات من حقوق السحب الخاصة -
388 650	393 602		اكتتاب لدى صندوق النقد العربي -
243 839	-		مساعداً مالية للدولة
84 356 146	91 359 926	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
15 280 279	22 749 736		قيم مستحقة -
68 955 288	68 474 368		تسبيقات للبنوك -
120 579	135 822		ديون أخرى -
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
4 329 415	3 988 298	5	أصول أخرى
4 840 082	4 773 927	6	قيم ثابتة
412 800 465	432 144 052		مجموع الأصول

2.2.3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 2.2.3: الخصوم في 31 دجنبر 2021

2020	2021	إيضاحات	بالآف الدراهم
319 282 169	337 710 576	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
315 640 803	333 902 150		أوراق بنكية متداولة -
3 641 365	3 808 426		قطع نقدية متداولة -
8 387 871	5 102 421	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		التزامات بالذهب -
8 387 871	5 102 421		التزامات بالعملات الأجنبية -
29 434 460	19 566 060	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
29 421 299	19 554 414		التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية -
13 161	11 646		التزامات أخرى -
35 974 495	38 967 531	10	ودائع والتزامات بالدرهم
6 242 051	5 258 034		الحساب الجاري للخرينة العامة
24 819 013	28 484 675		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
24 819 013	28 484 675		حسابات جارية -
-	-		حسابات سحب السيولة -
-	-		حسابات تسهيلات الودائع -
973 357	1 176 044		ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية -
3 940 073	4 048 778		حسابات أخرى -
5 308 085	5 735 780	11	خصوم أخرى
7 200 415	18 426 682	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 528 801	5 697 969	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		رأس المال -
5 001 340	5 169 757		احتياطيات ¹ -
27 460	28 212		مرحل من جديد -
-	-		رساميل ذاتية أخرى -
1 684 169	937 033		نتيجة صافية للسنة المالية
412 800 465	432 144 052		مجموع الخصوم

¹ بما في ذلك الاحتياطي عن خسارة الصرف.

3.2.3 خارج الحصيلة

جدول 3.2.3: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2021

2020	2021	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
			العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
			الدراهم المتوقعة تحصيلها بالناجز
		13	عمليات الصرف لأجل
28 749 736	3 747 394		العملات المتوقعة تحصيلها لأجل
28 856 663	3 745 375		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
2 137 152	5 142 569	13	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		13	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
1 529 663	-		العملات الأجنبية المتوقعة تحصيلها
1 530 914	-		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		14	التزامات على السندات
63 257 199	73 832 432		سندات محصلة على التسيقات الممنوحة
6 792 000	10 324 200		سندات محصلة على التسيقات المتوقعة منحها
29 740 812	25 520 307		ضمانات أخرى محصلة على التسيقات الممنوحة
6 452 400	9 807 990		تسيقات من المتوقع منحها
3 549 354	1 177 569		سندات أجنبية متوقع تحصيلها
1 414 877	1 162 318		سندات أجنبية متوقع تسليمها
		15	التزامات أخرى
120 463	92 470		ضمانات محصلة على الصفقات
879 661	906 678		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
21 480	9 159		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4.2.3: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2021

2020	2021	إيضاحات	بآلاف الدراهم
5 961 582	5 282 811		العائدات
2 623 873	2 418 155	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 627 045	1 244 143	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
13 384	12 610	18	فوائد محصلة أخرى
611 277	651 047	19	عمولات محصلة
813 906	569 062	20	عائدات مالية أخرى
204 829	310 627	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
15 786	16 011	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحب على الاستخدامات
50 359	60 699	23	مؤونات مسترجعة
1 123	458	24	عائدات غير جارية
4 277 414	4 345 777		التكاليف
132 119	108 708	25	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
174 404	153 540	26	فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
15 667	28 856	27	عمولات ممنوحة
754 764	769 534	28	تكاليف مالية أخرى
878 935	880 452	29	تكاليف خاصة بالموظفين
285 073	313 924	30	شراء المواد والأدوات
354 619	357 299	31	تكاليف خارجية أخرى
474 870	896 435	32	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
76 461	123 205	33	تكاليف غير جارية
1 130 502	713 824	34	ضريبة على النتيجة
1 684 169	937 033		نتيجة صافية

5.2.3 جدول تدفقات الخزينة

جدول 5.2.3: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2021

2020	2021	بآلاف الدرهم
41 303 899	91 108 812	السيولة والودائع بالعملة الأجنبية في بداية السنة المالية
29 699 757	-11 499 848	تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية
4 320 361	3 646 418	فوائد محصلة
611 277	651 047	العمولات المحصلة على العمليات البنكية
369 390	384 042	عائدات أخرى محصلة
-336 390	-291 136	فوائد وعمولات مدفوعة
-874 254	-883 911	تكاليف خاصة بالموظفين مدفوعة
-1 717 512	-1 331 431	ضرائب ورسوم مؤداة
-658 894	-588 725	تكاليف أخرى مدفوعة
4 184 636	-984 017	+/- تغيير ودائع الخزينة العامة بالدرهم
3 086 294	3 665 661	+/- تغيير الودائع إزاء الأبنك المغربية بالدرهم
28 370 305	-11 434 621	+/- تغيير ودائع زبناء آخرين بالدرهم وبالعملة الأجنبية
10 019 846	1 820 767	+/- تغيير سندات التوظيفات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-1 167 133	1 101 606	+/- تغيير سندات المعاملات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-16 932 249	-6 988 536	+/- تغيير التسبيقات لفائدة البنوك
-1 597 733	-829 865	+/- تغيير ديون الخصوم الأخرى
2 021 815	562 852	+/- تغيير الأصول الأخرى
-31 160 396	-38 594 011	التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية
-29 554 643	-37 175 788	+/- تغيير سندات الاستثمارات الأجنبية بالعملة الأجنبية
-	-	+/- تغيير الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
291 779	-12 082 320	+/- تغيير موجودات من حقوق السحب الخاصة
-	-	+/- تغيير الموجودات والتوظيفات بالذهب
-	-	+/- تغيير الودائع لدى صندوق النقد الدولي
-	-	+/- تغيير الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	10 937 793	+/- تغيير مخصصات حقوق السحب الخاصة
-1 897 944	-273 710	حيازة الأصول الثابتة
412	14	عائدات تفويت الأصول الثابتة
52 511 094	18 428 407	التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة التمويل
52 511 094	18 428 407	+/- تغيير الأوراق والقطع النقدية المتداولة
-1 245 543	-1 334 685	إعادة تقييم وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية
91 108 812	58 108 674	وضعية الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية

6.2.3 جدول تغيير الرساميل الذاتية

جدول 6.2.3: تغيير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2021

الرصيد عند إغلاق سنة 2021	عمليات على رأس المال (+ارتفاع / -انخفاض)	نتيجة 2021	توزيع الربح ⁽²⁾	تخصيص نتيجة 2020 ⁽¹⁾	الرصيد عند افتتاح سنة 2020	بآلاف الدراهم
500 000					500 000	رأس المال
28 212				752	27 460	مرحل من جديد
5 169 757			-1 515 000	1 683 417	5 001 340	احتياطيات
937 033		937 033				نتيجة السنة المالية
0				-1 684 169	1 684 169	نتيجة قيد التخصيص
6 635 002	0	937 033	-1 515 000	0	7 212 969	المجموع

⁽¹⁾ أخذًا بالاعتبار الاحتياطي عن خسارة الصرف المكون في 2021 برسم السنة المالية 2020.

⁽²⁾ طبقًا للمقتضيات القانونية.

7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.7.2.3 الإطار التنظيمي

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقاً للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات فيما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها، والمقتضيات الخاصة بتقييم عملياتها المالية.

وتضم القوائم التركيبية، كما نصت عليها المادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

بموازاة ذلك، يقوم البنك سنوياً بإعداد وضعية لخارج الحصيلة، وابتداء من السنة المالية 2019، عمل البنك على إدراج جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الرساميل الذاتية على مستوى بياناته المالية.

2.7.2.3 طرق التقييم

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وطبقاً لهاته الاتفاقية، يجب الإبقاء على رصيد «حساب تقييم احتياطات الصرف» دائناً بحد أدنى يساوي 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. في حالة ما إذا أدت خسارة في الصرف إلى تراجع هذا الرصيد إلى مستوى أقل من الحد الأدنى، يتم خصم مبلغ الخصاص من حساب النتيجة الخاص ببنك المغرب برسم السنة المالية المعنية، وذلك في حدود 10% من الربح الصافي لتلك السنة، ويودع في حساب «احتياطات تغطية خسارة الصرف». أما إذا تجاوز الخصاص 10% من الربح الصافي للبنك، فيمكن تحويل الأموال إلى حساب «احتياطات تغطية خسارة الصرف» على مدى عدة سنوات.

ويتم إرجاع رصيد حساب «احتياطيات تغطية خسارة الصرف» إلى الخزينة عندما يتجاوز رصيد حساب «تقييم احتياطيات الصرف» الحد الأدنى المطلوب.

ولا ينتج عن عملية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل، سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. ويتم تقييم هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير. ويتم تقييمها حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن التقييم اليومي لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. يتم احتسابها طبقا للقواعد التالية:

- يتم تقييمها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم تقييم فوائض القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات.
- لا يتم تقييم نواقص القيمة غير المحققة المتعلقة بهذه السندات إلا عندما يعتبر البنك أن السند الذي يسجل تناقصا في القيمة قد تتم إعادة بيعه خلال السنة المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

بتاريخ 1 يناير 2020، انتقل البنك من طريقة المعدل الثابت إلى الطريقة الإكتوارية لتوزيع التخفيضات/الزيادات عن سندات الاستثمار، وذلك ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتعتبر هذه الطريقة مقبولة أيضا من طرف

المخطط المحاسبي لبنك المغرب كما تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، على غرار طريقة المعدل الثابت.

إلى حدود 31 دجنبر 2021، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة في محافظ المعاملات أو الاستثمارات. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حياة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة على أساس يومي. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.
- وفيما يخص سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا، يتم تقييدها حسب سعر تسديدها؛ ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات ويتم تقييدها في حسابات العائدات والتكاليف على أساس يومي.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تديرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل. ويتم تقييد هذه السندات في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد فوائض ونواقص القيمة في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات التي أبلغ بها المفوض بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، باعتماد طريقة المعدل الثابت حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 7.2.3: آجال استحقاق الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث مكنتي	10 سنوات

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها المحاسبية الصافية التي تقابل كلفة الشراء ناقص المؤونات المحتملة المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفيما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

بالنسبة للسندات غير المحررة كليا، يتم تقييدها في الأصول لقيمتها الإجمالية بما فيها السندات المتبقية الواجب تحريرها. ويتم تقييد الحصة غير المحررة في مقابل حساب الدين ضمن خصوم الحصيلة.

ويتم تقييم المؤونات المحتملة عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة في تاريخ حصر الحسابات وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة (الأوراق والمداد والقوالب، والشرائح الإلكترونية، والبطاقات، إلخ)؛
- المنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للخارج وغيرها)؛
- القطع النقدية التذكارية

تُقيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات، عند الاقتضاء.

وتُفيد المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، واقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

أما المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع الموجهة للبيع، فتُفيد في الحصيلة بتكلفة إنتاجها مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية

تعريف المخاطر المالية

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف فيما يلي:

- **خطر الائتمان**، ويقصد به:
 - من جهة، خطر التخلف عن الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.
 - ومن جهة أخرى، خطر تراجع التصنيف الائتماني لدى طرف مقابل، الممنوح من طرف إحدى أو عدة وكالات التنقيط.
- **خطر السوق**، أو خطر الخسارة الناتجة عن تطور غير ملائم لعوامل السوق نتيجة بالأساس لتغيرات نسب الفائدة أو سعر الصرف.
- **خطر السيولة** الذي يمثل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الآتية للبلد، حتى من خلال بيع الأصول دون تأثير هام على أسعارها.

توزيع احتياطات الصرف

تتكون احتياطات الصرف من العناصر التالية:

- التوظيفات بالعملات الأجنبية، تتكون بالخصوص من الودائع والسندات؛
- الموجودات بالذهب؛
- وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة؛
- الأوراق البنكية الأجنبية.

توزيع التوظيفات بالعملات الأجنبية

تتوزع التوظيفات بالعملات الأجنبية إلى شريحتين: احتياطات الوقاية والاحتياطات الزائدة.

وتهدف احتياطات الوقاية إلى الاستجابة لحاجيات البنك على المدى القصير. وتتكون من محفظتين يتم تقييدهما بقيمة السوق (الخزينة والسيولة) واستثمارهما في أفق قصير نسبيا مع احترام معايير الأمان والسيولة.

أما الاحتياطات الزائدة، فتهدف بالخصوص إلى تمويل حاجيات البنك من السيولة على المديين المتوسط والطويل. وتتكون من محفظة يتم تقييدها بقيمة السوق ومن محفظة استثمارية تقييد بقيمة التاريخية.

عملية التخصيص الاستراتيجي

يقصد بالتخصيص الاستراتيجي العملية التي يقوم من خلالها البنك بتحديد الحجم الأدنى لشرائح الاحتياطي وتوزيع المحافظ بين مختلف فئات الأصول والعملات الأجنبية أخذا بالاعتبار التزامات البنك ومع احترام المبادئ الرئيسية لتدبير احتياطات الصرف، والمتتمثلة في الأولوية، والأمان، والسيولة والمردودية.

وفي إطار هذه العملية، يقوم بنك المغرب أيضا باستطلاع آراء خبراء في الاستراتيجية ومسيري محافظ مؤسسات مالية دولية، مثل البنك الدولي وبنوك الاستثمار الكبرى، من أجل تحديد سيناريوهات تطور أسعار الفائدة المستعملة لتحقيق تسيير فعال ومثالي، مما يؤدي إلى اختيار مؤشرات مرجعية لمختلف المحافظ المكونة لشرائح الاحتياطات، وذلك تماشيا مع أهداف وقيود التدبير.

ويتم عرض ومناقشة نتائج التخصيص الاستراتيجي سنويا في إطار لجنة نقدية ومالية خاصة، تُتخذ على إثرها قرارات تُعرض بعد ذلك على أنظار مجلس البنك من أجل المصادقة النهائية عليها في اجتماع دجنبر.

إطار الحكامة

في إطار مهمته المتعلقة بتدبير احتياطات الصرف، وضع البنك آلية لتدبير المخاطر المالية. وتمكن هذه الآلية من تحديد ومراقبة وتقليل المخاطر المتعلقة بعمليات توظيف احتياطات الصرف، وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.

ولبلوغ هذا الهدف، يستند تدبير المخاطر داخل بنك المغرب إلى إطار حكامة واضح وتراتبية.

كل سنة، يتولى مجلس البنك المصادقة على سياسة توظيف احتياطات الصرف وتحمل المخاطر، كما يصادق على محيط الاستثمارات وعلى التخصيص الاستراتيجي للأصول. وتسهر اللجنة النقدية والمالية على تنفيذ هذا التخصيص الاستراتيجي كما تصادق على استراتيجية تدبير احتياطات الصرف. وتقوم أيضا بدراسة تطور مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بتدبير الاحتياطات. وبدورها، تقوم لجنة الافتتاح بدراسة التطور السنوي للمخاطر المالية والعملياتية للبنك.

وتحدّد أهداف الاحتفاظ بالاحتياطات وتدبيرها، ومبادئ التوظيف والحدود حسب فئة الأصول وقواعد الأهلية ومركز الجهات المصدرة والمقابلة في إطار تعليمة تتعلق بالاستثمار في حين تحدد المؤشرات المرجعية للمحافظ وطرق تدبيرها في إطار التخصيص الاستراتيجي الذي يصادق عليه مجلس البنك.

ومن الناحية العملية، تتم مراقبة وتتبع كافة تعرضات البنك بالعملة الأجنبية بشكل يومي، بغية التقيد بتوجيهات التعليمة المتعلقة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي.

في هذا الإطار، يتم تحليل هذه التعرضات بالتفصيل على مستوى التقارير التي تعد بانتظام وترسل إلى مختلف هيئات حكامه البنك.

يؤدي كل تجاوز للقواعد المحددة إلى رفع تقرير إلى اللجنة النقدية والمالية خلال اجتماعاتها، من أجل المصادقة عليها.

تدبير المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتدبير خطر الائتمان من خلال تحديد معايير أهلية الجهات المصدرة والأطراف المقابلة، مع السهر على التأكد من مطابقة التوظيفات لمبدأي الأمن والسيولة.

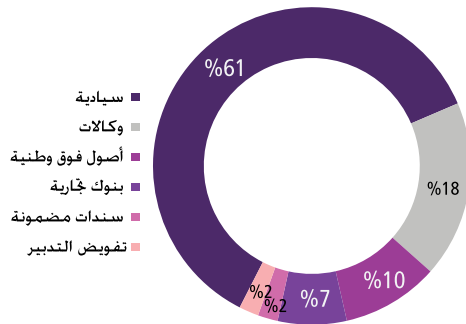
وتتباين المعايير الدنيا حسب خطر الائتمان المترتب عن مختلف الأدوات. حيث تكون مرتفعة بالنسبة للعمليات التي تنطوي على خطر ائتمان مباشر، مثل الودائع غير المضمونة، مقارنة بالعمليات التي تنجز داخل أحد أنظمة التسوية-التسليم. وحاليا، يصل متوسط التنقيط الأدنى للائتمان إلى (-A) بالنسبة للتوظيفات النقدية لدى المقابلات البنكية، وإلى (-BBB) بالنسبة للتوظيفات في سندات الاقتراض.

وإلى جانب معايير الأهلية، يضع البنك حدودا تمكن من تفادي درجة كبرى من التعرض للمخاطر ومن التمرکز. ويتعلق الأمر بحدود التعرض حسب الجهة المصدرة، والطرف المقابل، وفئة الأصول، والبلد وتنقيط الائتمان.

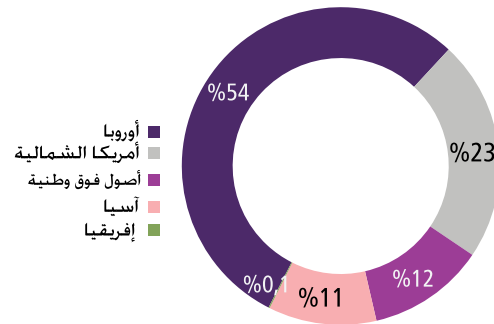
ومن أجل ضمان تقييم التعرض الإجمالي لخطر الائتمان، يقوم البنك يوميا بحساب وتتبع التنقيط المتوسط للائتمان الخاص بالمحافظ التي يتولى تدبيرها وكذا الخسارة المحتملة القصوى للائتمان (VaR Crédit) بنسبة 99%، التي تمكن من تقييم مبلغ الخسائر المحتملة في أفق سنة ارتباطا بحدث يتعلق بالائتمان (تخفيض التنقيط أو التخلف عن الأداء).

وبتاريخ 31 دجنبر 2021، بلغ صافي الأصول الخاضعة للتدبير 31,1 مليار دولار بتصنيف متوسط «AA-» يعكس الجودة العالية للتصنيف الائتماني للأصول المحتفظ بها.

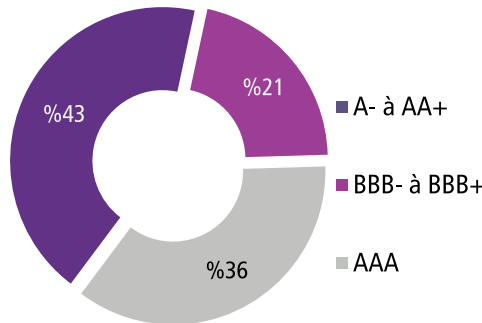
رسم بياني 2.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول



رسم بياني 1.2.3: توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات



رسم بياني 3.2.3: توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب تصنيفها



مخاطر السوق

تترتب مخاطر السوق المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف أساسا عن مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

- مخاطر سعر الفائدة

يدبر البنك مخاطر سعر الفائدة من خلال مؤشرات مرجعية بالنسبة لكافة المحافظ وفوارق المدة المسموح بها في إطار التخصيص الاستراتيجي استنادا إلى هذه المؤشرات. ويتم قياس التعرض لخطر سعر الفائدة من خلال عدة مؤشرات، لاسيما الخسارة المحتملة القصوى (VaR)، والمدة وتغير الأداء المحقق مقارنة بالمؤشرات المرجعية (Tracking Error).

وفي 31 دجنبر 2021، ارتفعت المدة الإجمالية لاحتياطيات الصرف لتصل إلى 2,43 سنة مقابل 1,89 في نهاية 2020.

- مخاطر الصرف

تترتب مخاطر الصرف عن تأثير تطور أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم. وينجم هذا الخطر من جهة عن الانحراف المسجل ما بين تركيبة احتياطيات الصرف وترجيح سلة الدرهم المكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار الأمريكي (يتم تأطيرها من خلال حد الانحراف الأقصى بنسبة 5% حسب التخصيص الاستراتيجي)، ومن جهة أخرى، عن تغير الفارق بين السعر المرجعي والسعر المركزي لليلة.

مخاطر السيولة

يقوم البنك بتدبير خطر السيولة من خلال تشكيل محافظ سائلة ضمن احتياطيات الصرف:

- **الاحتياطيات الوقائية:** تتكون من الأصول المتاحة والسيولة وتمكن من تمويل احتياجات البنك على المدى القصير. وفي 31 دجنبر 2021، بلغ مستوى الاحتياطيات الوقائية 70,1 مليار درهم.

- **محافظ الاحتياطيات الفائضة المحتسبة بالقيمة السوقية:** تتكون من أصول سائلة يمكن تعبئتها في حال استنفاد شريحة «الاحتياطيات الوقائية». وبلغت قيمة هذه المحافظ بتاريخ 31 دجنبر 2021 ما يعادل 50,2 مليار درهم.

ويتم تدبير مخاطر السيولة أيضا، على مستوى محافظ السيولة المذكورة، من خلال قواعد تتعلق بالحجم الأدنى ومعدل الأرباح الأقصى بالنسبة لسندات الاقتراض.

9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

الأصول

بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، يحوز بنك المغرب ويدبر احتياطات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب ولدى ودعاء أجنيين، وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات والتوظيفات وفق سعر السوق. وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة سنة 2006 بين بنك المغرب والدولة.

جدول 8.2.3: موجودات وتوظيفات بالذهب

2020	2021	
16 862	16 889	ٴمن أوقية ذهب بالدرهم ⁽¹⁾
711 032	711 032	الكمية بأوقية الذهب
11 989 425	12 008 623	القيمة السوقية ⁽²⁾
22,12	22,12	مخزون الذهب (بالطن)

بعد نمو متوسط بنسبة 17% خلال سنتي 2019 و2020، ظل مقابل قيمة الموجودات من الذهب شبه مستقر هذه السنة في 12 008 623 ألف درهم، نتيجة للارتفاع الطفيف في سعر أوقية الذهب مقابل الدرهم بنسبة 0,2% إلى 16 889 درهم في 31 دجنبر 2021.

⁽¹⁾ سعر الذهب/الدرهم المغربي.

⁽²⁾ بآلاف الدراهم.

وظلت الكمية من أوقيات الذهب مستقرة في 711 032 أوقية (ما يعادل 22 طن) من سنة إلى أخرى.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند بالأساس مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، والتي يتم استثمارها في شكل ودائع نقدية (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) وسندات أجنبية.

وفي نهاية سنة 2021، بلغ رصيد الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية 298 416 554 ألف درهم، بارتفاع سنوي طفيف قدره 0,2% مقابل 28% المسجلة سنة 2020، التي شهدت إنجاز عملية السحب من خط الوقاية والسيولة. فبعد المنحى التنازلي الملاحظ في النصف الأول من سنة 2021، والناتج عن التسديد الجزئي لمبلغ 8,8 مليار

درهم للسحب من خط الوقاية والسيولة في يناير، عادت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية للارتفاع ابتداء من الفصل الأخير، ارتباطا بالأساس، بعمليات شراء العملات التي بدأها البنك في شتنبر لدى البنوك المغربية بمبلغ إجمالي قدره 15 مليار درهم.

جدول 9.2.3: التوزيع حسب نوع التوظيفات

الحصة	2020	الحصة	2021	بآلاف الدراهم
%7	21 283 856	%4	12 860 589	حسابات تحت الطلب
%14	40 400 865	%7	21 406 349	حسابات لأجل
%27	81 404 380	%27	79 297 421	سندات التوظيف ⁽¹⁾
%41	123 419 518	%54	160 210 855	سندات الاستثمار
%0,4	1 123 387	-	-	سندات المعاملات
%10	30 221 273	%8	24 641 341	أخرى ⁽²⁾
%100	297 853 278	%100	298 416 554	المجموع

⁽¹⁾ بما في ذلك انخفاض مخصصات قيمة السندات. وقد بلغ تقييم سندات التوظيف بسعر السوق في متم دجنبر 2021 ما يعادل 79 591 006 ألف درهم.

⁽²⁾ تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

وتمثل الموجودات من العملات الأجنبية 69% (72% سنة 2020) من أصول البنك، وتوظف في حدود 80% (69% سنة 2020) في سندات الاقتراض. وضمن هذه الفئة، ارتفعت محفظة الاستثمار بنسبة 30% إلى 160 210 855 ألف درهم، على إثر تعزيز الاستثمارات المنجزة على مستوى شريحة الاحتياطيات الفائضة. ومن جهتها، انخفضت الودائع والتوظيفات في القطاع النقدي بنسبة 44% إلى 34 266 938 ألف درهم.

جدول 11.2.3: التوزيع حسب الأجل المتبقي^(*)

2020	2021	
%24	%17	أقل من أو تساوي سنة
%76	%83	أكثر من سنة
%100	%100	المجموع

^(*) السندات المملوكة في المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا، بما فيها شهادات الإيداع.

جدول 10.2.3: التوزيع حسب العملة

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
-12	189 171 557	166 880 329	الأورو
21	105 251 512	127 459 177	الدولار الأمريكي
19	3 430 210	4 077 049	عملات أخرى
0,2	297 853 278	298 416 554	المجموع

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

تزايد هذا البند، الذي يعكس الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، بأكثر من الضعف ليصل إلى 21 596 724 ألف درهم، نتيجة للارتفاع الهام الذي سجلته الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول:

- الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يمثل الجزء (1,18%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، ويتكون من:

جدول 12.2.3: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

التغير %	2020	2021	بالآلاف الدراهم
			الأصول
1	2 084 098	2 097 811	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
>100	6 715 532	19 105 311	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
>100	8 799 630	21 203 122	المجموع
			الخصوم
>100	7 200 415	18 426 682	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-34	29 401 935	19 496 197	حسابات رقم 1 و 2 (*)
4	36 602 350	37 922 879	المجموع

(*) يتضمن السحب من خط الوقاية والسيولة المنجز في 2020، والمسدد جزئيا في 2021.

- الجزء القابل للتصرف: 147,35 مليون وحدة

حقوق السحب الخاصة (1 913 919 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب في صندوق النقد الدولي بالعملة الأجنبية. ويحتسب هذا الدين، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب. وفي سنة 2016، أدى هذا الأخير مبلغ 76,55 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، الذي يمثل نصيبه (25%) في زيادة حصة مساهمة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي، بموجب المراجعة العامة الرابع عشرة لحصص المساهمة في هذا الصندوق.

- **الشريحة المعبأة**: التي تبلغ 14,36 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (183 892 ألف درهم)، وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية في حصته لدى صندوق النقد الدولي، والمودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا. وقد أفرزت عملية إعادة التقييم التي شملت موجودات صندوق النقد الدولي برسم السنة المحصورة في 30 أبريل 2021 بتقويم بمبلغ 10 370 - ألف درهم.

- موجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي. وقد تعززت هذه الموجودات في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي.

وفي سنة 2021، سجلت هذه الموجودات ارتفاعا قويا، حيث بلغت 19 105 311 ألف درهم، متزايدة بمبلغ 12 389 779 ألف درهم مقارنة بسنة 2020 (+947 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة). وهو ما يعزي إلى تخصيص صندوق النقد الدولي لمبلغ 857 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 10 937 793 ألف درهم) لفائدة المغرب، تمثل حصته في التخصيص العام¹ لوحدة حقوق السحب الخاصة الصادرة في غشت 2021 لفائدة الدول الأعضاء.

وبلغ مجموع المصاريف المالية لخط الوقاية والسيولة، المقتطعة من الموجودات من حقوق السحب الخاصة حسب برنامج صندوق النقد الدولي، 244 676 ألف درهم بنهاية 2021 مقابل 243 839 ألف درهم في 2020.

إطار 1.2.3: تخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة لفائدة الدول الأعضاء

قام صندوق النقد الدولي في 23 غشت 2021 بتوزيع 456 مليار من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 650 مليار دولار على 190 بلدا عضوا، بالتناسب مع نصيب كل بلد من عضوية الصندوق.

ويتمثل الهدف من هذا التوزيع في الاستجابة للحاجيات العالمية على المدى الطويل من حيث الاحتياطيات، وتحفيز الثقة وتعزيز صلابة واستقرار الاقتصاد العالمي. ومن شأن هذه المخصصات على وجه الخصوص دعم الدول الأعضاء الأكثر هشاشة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19.

وقد أثر المبلغ المخصص للمغرب بقيمة 857,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 1,2 مليار دولار أو 10,9 مليار درهم) من جانب أصول حصيلة البنك، على الموجودات من حقوق السحب الخاصة ومن جانب الخصوم، على المخصصات من حقوق السحب الخاصة.

وبالتالي، انتقل المبلغ التراكمي للموجودات من حقوق السحب الخاصة، من نهاية سنة إلى أخرى، من 515,8 مليون وحدة إلى 1 463,1 وحدة من حقوق السحب الخاصة، في حين انتقل المبلغ التراكمي للمخصصات من حقوق السحب الخاصة من 561,4 مليون وحدة إلى 1 418,7 مليون وحدة.

ويشمل جانب خصوم الحصيلة بند «مخصصات حقوق السحب الخاصة» الذي يوافق القيمة بالدرهم لهذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا. وفي سنة 2009، سجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)² الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. وفي 2021، سجل هذه المخصصات ارتفاعا قويا إلى 18 426 682 ألف درهم، ارتباطا بالمخصصات العامة التي أصدرها صندوق النقد الدولي.

¹ انظر الإطار أدناه.

² منها 436 مليون من حقوق السحب الخاصة برسم التخصيص العام الذي يعادل 74,13% من حصة المغرب في 2009 (588,2 مليون من حقوق السحب الخاصة) و39,7 مليون من حقوق السحب الخاصة المتعلقة بالتخصيص الخاص الممنوح وفق التعديل الرابع لصندوق النقد الدولي.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 41,33 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 771 ألف درهم)؛
- 21,69 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية والتي يتحمل البنك فيها 10,10 مليون دينار عربي (393 602 ألف درهم)، ظلت ثابتة منذ سنة 2018، التي استُكمل خلالها تحرير مبلغ مساهمة البنك في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي والذي كان مبرمجا بالنسبة للدول الأعضاء خلال الفترة الخماسية 2014-2018؛
- 19,44 مليون دينار عربي منها 9,10 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات، والتي تمت في 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 7 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

قلص البنك حجم تدخلاته في السوق النقدية في سياق اتسم بتراجع عجز السيولة البنكية إلى حوالي 83 مليار درهم، كمتوسط أسبوعي، مقابل 96 مليار درهم في 2020.

وفي 31 دجنبر 2021، بلغ المبلغ الإجمالي للسيولة التي ضخها بنك المغرب في النظام البنكي 91 224 104 ألف درهم موزعة على الشكل التالي:

جدول 13.2.3: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
17	59 953 567	70 023 104	عمليات إعادة الشراء
6	44 673 288	47 273 368	التسيقات لمدة 7 أيام
49	15 280 279	22 749 736	عمليات الإستحفاظ
-13	24 282 000	21 201 000	القروض المضمونة ^(١)
8	84 235 567	91 224 104	المجموع

^(١) شهر واحد، 3 أشهر وستة واحدة.

- 47 273 368 ألف درهم برسم التسيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، الممنوحة بسعر الفائدة الرئيسي (1,50% منذ يونيو 2020).

- 22 749 736 ألف درهم تتعلق بعمليات عمليات الإستحفاظ (1 و3 اشهر)، التي تم تفعيلها منذ مارس 2020 ومنحها بمتوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة المعنية.

- 21 201 000 ألف درهم برسم عمليات القروض المضمونة، منها 20 764 000 ألف درهم ممنوحة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي تم وضعه في 2013، بمتوسط سعر الفائدة الرئيسي المطبق خلال الفترة المعنية، و437 000 ألف درهم برسم البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات لمدة سنة واحدة بسعر فائدة تفضيلي قدره 1,25%، الذي تم تفعيله منذ فبراير 2020 سنة.

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشمل، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف توزع على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية.

وقد انتقل هذا البند من نهاية سنة إلى أخرى من 4 329 415 ألف درهم إلى 3 988 298 ألف درهم، مسجلا انخفاضا بنسبة 8%.

إيضاح رقم 6: قيم ثابتة

بلغت قيمة هذا البند 4 773 927 ألف درهم، حيث سجلت تراجعا طفيفا بنسبة 1%، يشمل ارتفاعا أكبر على مستوى الاستخدمات والمؤن (+304 493 ألف درهم) مقارنة بتزايد القيم الثابتة (+238 339 ألف درهم).

جدول 14.2.3: القيم الثابتة الصافية

		بآلاف الدراهم		
		2020	2021	
		%		
				(منها)
2	768 945		787 976	قروض ثابتة
-0,01	2 107 417		2 107 218	سندات المساهمة و استخدامات مماثلة
3	7 355 197		7 574 594	أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة
2	10 231 690		10 470 029	القيم الثابتة الإجمالية
6	-5 391 608		-5 696 102	الاستخدامات والمخصصات
-1	4 840 082		4 773 927	القيم الثابتة الصافية

سندات المساهمة واستخدامات مماثلة

جدول 15.2.3: سندات المساهمة واستخدامات مماثلة

التغير (3)%	القيمة المحاسبية الإجمالية 2020	2021			طبيعة النشاط	بآلاف الدراهم	
		الحصة (%)	الوضعية الصافية المحاسبية (2)	القيمة المحاسبية الصافية (1)			
-	221 709			218 574		221 709	السندات المملوكة في المؤسسات المغربية و استخدامات مماثلة (منها)
-	1 265	1,69	150 748	0	المالي	1 265	دار الضمان
-	4 000	20,00	306 695	4 000	المالي	4 000	الوديع المركزي (ماروك لير)
-	50 000	10,00	496 337	49 630	المالي	50 000	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-	59	5,94 (4)	6 175 (4)	59	المالي	59	الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
-	164 885			164 885		164 885	ديون متعلقة بمساهمات
-0,01	1 885 708			1 867 053		1 885 510	السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	6,85	88 505 USD	23 228	المالي	23 228	Ubac Curaçao) يوباك كيراساو
-	519	0,02	487 076 EUR	519	المالي	519	(Swift) سويفت
-3	5 970	0,02	1 407 274 DA(5)	5 771	المالي	5 771	صندوق النقد العربي
-	16 856	0,28	1 171 672 USD	16 856	المالي	16 856	برنامج تمويل التجارة العربية
-	175 142	4,71	380 329 USD	166 105	المالي	175 142	إفريقيا 50- لتمويل المشاريع
-	19 460	4,73	22 856 USD	10 040	المالي	19 460	إفريقيا 50- لتطوير المشاريع
	1 644 533	0,53	22 823 000 SDR(6)	1 644 533	المالي	1 644 533	بنك التسويات الدولية
-0,01	2 107 417			2 085 627		2 107 218	إجمالي سندات المساهمة و استخدامات مماثلة

(1) صافية من المؤونة المكونة برسم نقصان قيمة مساهمات البنك.

(2) الوضعية الصافية للهيئات التي يمتلك البنك مساهمات فيها (بالآلاف)، تحسب حسب طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية لسنة 2020.

(3) تغير القيمة المحاسبية الإجمالية ما بين 2020 و 2021.

(4) رفع رأسمال الشركة من 2 380 ألف درهم إلى 3 380 ألف درهم من خلال إدماج الأرباح المرحلة من جديد، بناء على قرار جمعيتها العامة بتاريخ 30 يونيو 2020.

(5) دينار عربي.

(6) حقوق السحب الخاصة

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 16.2.3: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

المبلغ الإجمالي 2021	الانخفاض	الزيادة	المبلغ الإجمالي 2020	بآلاف الدراهم
2 122 741	275 636	320 920	2 077 457	مباني تشغيلية
2 844 789	498	123 675	2 721 612	منقولات ومعدات تشغيلية
1 057 919	1 228	53 293	1 005 854	أصول مجسدة تشغيلية أخرى
769 050	23 188	2 132	790 106	أصول مجسدة غير تشغيلية
780 095	2 350	22 279	760 167	أصول غير مجسدة
7 574 594	302 901	522 298	7 355 197	المجموع

مع متم سنة 2021، بلغت القيمة الإجمالية للأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 7 574 594 ألف درهم، مرتفعة سنويا بواقع 219 397 ألف درهم. وتوزع الاستثمارات المنجزة هذه السنة على الشكل التالي:

- 59% تتعلق بشراء الأثاث والمعدات الموجهة للاستغلال والإنتاج بدار السكة، وكذا تحديث البنية التحتية المعلوماتية للبنك؛
- 22% تتعلق أساسا بتهيئة، وتجديد وتحديث المعدات المختلفة وكذا بعمليات التهيئة على مستوى مواقع البنك؛
- 18% تتمثل في الاستثمارات العقارية المرتبطة باستكمال مشاريع إعادة تهيئة الإدارة المركزية وبناء مقر لإنتاج بطائق الهوية المؤمنة.

أما الانخفاضات، فهتمت بالأساس، خروج المسبح المغطى الموجود بمركز الاصطياف بطنجة من أصول البنك¹.

الخصوم

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، بموجب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وسجلت العملة الائتمانية ارتفاعا سنويا بنسبة 6% لتصل إلى 337 710 576 ألف درهم، بعد النمو القوي بنسبة 20% في 2020، مما يمثل 78% من حصيلة البنك.

¹ تفويت البنك بدون مقابل لفائدة الشركة المغربية للهندسة السياحية، للمسبح المغطى ذي النفع العامي.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تشمل هذه الالتزامات بالأساس الودائع بالعملات للبنوك الأجنبية ولغير المقيمين. وقد بلغت 5 102 421 ألف درهم، منخفضة بنسبة 39% مقارنة بالسنة السابقة.

إيضاح رقم 9: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

يشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم تعديل الموجودات في هذا الحساب وفي «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة. وتراجعت هذه الالتزامات بنسبة 34% إلى 19 566 060 ألف درهم، ارتباطا بالتسديد الجزئي لخط الوقاية والسيولة¹ (8,8 مليار درهم) في يناير 2021. وأفرزت عملية إعادة تقييم صندوق النقد الدولي للموجودات بالدرهم في 2021 تقويما بمبلغ 1,1- مليار درهم.

جدول 17.2.3: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغير %	2020	2021	بالآلاف الدراهم
-34	29 421 299	19 554 414	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
>100	17 867	57 655	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
-34	29 403 432	19 496 759	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
-12	13 161	11 646	التزامات أخرى
-34	29 434 460	19 566 060	المجموع

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

- الحساب الجاري للخرينة العامة الذي يمسكه بنك المغرب بموجب المادة 16 من قانونه الأساسي. وتؤدي عنه الفوائد حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009:

¹ تم تقييم القيمة المقابلة لعائد خط الوقاية والسيولة المسجل في 2020، على مستوى أصول الحصيلة كموجودات بالعملات الأجنبية، وعلى مستوى الخصوم في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي (28 764 740 ألف درهم).

- يؤدي عن الشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,00%.
 - يطبق على الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليار درهم، سعر الفائدة الخاص بالتسيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس، أي 0,50%.
 - ولا تؤدي أية فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.
 - حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادتين 25 و 66 من قانونه الأساسي، التي تم تحريرها الكلي لفائدة البنوك بناء على قرار مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 16 يونيو 2020؛
 - ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:
 - عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس، أي 1,00%.
 - تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس، أي 0,50%.
- وفي سنة 2021، ارتفع هذا البند بمبلغ 2 993 036 + ألف درهم إلى 38 967 531 ألف درهم نتيجة للتأثير المزدوج لنمو الموجودات في البنوك المغربية بمبلغ 3 665 662 ألف درهم وانخفاض الموجودات في الحساب الجاري للخزينة بمبلغ 984 017 ألف درهم.

جدول 18.2.3: الودائع والالتزامات بالدرهم

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
-16	6 242 051	5 258 034	الحساب الجاري للخزينة العامة
15	24 819 013	28 484 675	الحسابات الجاري للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الودائع
21	973 357	1 176 044	ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
3	3 940 073	4 048 778	حسابات أخرى
8	35 974 495	38 967 531	المجموع

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

تشمل الخصوم الأخرى بالأساس ما يلي:

- الدائنون المختلفون المتمثلون بالأساس في الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية.
- وقد سجل هذا البند في نهاية 2021 رصيداً بلغ 592 808 ألف درهم، منها 411 251 ألف درهم برسم الديون تجاه الممولين. وفيما يلي تفكيك هذه الديون حسب الآجال إلى غاية 31 دجنبر 2021 بمقتضى القانون رقم 32.10 المتعلق بآجال الأداء والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2013 :

جدول 19.2.3: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين

تاريخ الإغلاق	مبلغ الديون التي وصل أجل سدادها				مبلغ ديون الموردين عند الإغلاق	مبلغ الديون التي لم يصل أجل سدادها	بآلاف الدراهم
	أقل من 30 يوماً	بين 31 و60 يوماً	بين 61 و90 يوماً	أكثر من 90 يوماً			
سنة 2020	57	9	236	147	393 463	393 013	
سنة 2021	7	-	-	54	411 251	411 190	

- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقاً، بالإضافة إلى كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية. وقد بلغت بنهاية السنة 465 831 ألف درهم مقابل 294 335 ألف درهم سنة من قبل.
- انتقلت المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل من 170 603 ألف درهم في 2020 إلى 52 267 ألف درهم في 2021؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة ومن المحتمل تحققها. وبلغت 203 023 ألف درهم مقابل 160 202 ألف درهم في 2020، على إثر تشكيل مؤونة في هذه السنة بمبلغ 60 000 مخصصة لتغطية الالتزام الصافي برسم الصناديق الاجتماعية جزئياً. وبلغت المؤونة الخاصة بتطبيق الغرامة على الممولين الذين تجاوزوا الآجال القانونية، المكونة طبقاً للقانون رقم 32-10 المذكور أعلاه 262 ألف درهم (انظر الجدول 3-2-35 من الإيضاح رقم 32 من حساب العائدات والتكاليف).

• حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس أسعار الصرف في نهاية السنة، طبقا لأحكام الاتفاقية التي تنظم عمل هذا الحساب المبرمة بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية.

وتنص هذه الاتفاقية أيضا على أنه في حال عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لتغطية خسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر. (انظر الجزء المتعلق بأبرز القواعد المحاسبية وطرق التقييم).

وفي 2021، بلغ رصيد حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف 4 421 489 ألف درهم، مرتفعا بأكثر من 10% مقارنة بسنة 2020. فبعد انخفاضه القوي في النصف الأول من هذه السنة، التي عرفت بالخصوص ارتفاع قيمة الدرهم، تحسن رصيد حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف خلال النصف الثاني من السنة نتيجة لتدني قيمة الدرهم ولتأثير إعادة تقييم الموجودات بالدرهم لصندوق النقد الدولي (1,1+ مليار درهم).

جدول 20.2.3: خصوم أخرى

التغير %	2020	2021	بالآف الدراهم
-	361	361	عمليات أخرى على السندات
-12	675 030	592 808	دائنون مختلفون
58	294 335	465 831	حسابات التسوية
-69	170 603	52 267	مستوجبات بعد التحصيل
27	160 202	203 023	مؤونات عن المخاطر والتكاليف
10	4 007 554	4 421 489	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف
8	5 308 085	5 735 780	المجموع

إيضاح رقم 12: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، حدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم تحوزه الدولة كاملا. وقد تتم الزيادة في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الاطلاع على رأي مندوب الحكومة، في حدود خمسون في المائة من الرأسمال.

وتم أيضا تشكيل الصندوق العام للاحتياطات، طبقا للمادة 48 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

وتم تشكيل صناديق الاحتياطيات الخاصة، بمقتضى المادة 48 أعلاه، عن طريق تخصيص جزء من الأرباح. إذ بلغت 4 501 340 ألف درهم منذ سنة 2006، وتشكل الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الذاتية.

وقد تم تشكيل احتياطي لتغطية خسارة الصرف للمرة الأولى في 2021، بتخصيص 10% من أرباح سنة 2020، أي 168 417 ألف درهم، وفقا لمقتضيات القانون الأساسي ولأحكام الاتفاقية المنظمة لحساب تقييم احتياطيات الصرف.

جدول 21.2.3: الرساميل الذاتية ومثيلاتها

التغير %	2020	2021	بالآف الدراهم
-	500 000	500 000	الرأسمال
3%	5 001 340	5 169 757	الاحتياطيات
-	500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطيات
-	4 501 340	4 501 340	صناديق الاحتياطيات الخاصة
-	-	168 417	لاحتياطي عن خسارة الصرف
3%	27 460	28 212	مرحل من جديد
3%	5 528 801	5 697 969	المجموع

10.2.3 تعليقات حول بنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، سواء المقدمة أو المحصلة. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

وتضم الالتزامات بالعملات الأجنبية، والالتزامات على السندات، والتزامات أخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

يسجل هذا البند عمليات مبادلات الصرف بالعملات الأجنبية المحققة، خاصة في إطار الضبط النقدي وكذا عمليات المفاضلة الانتقالية بين العملات الأجنبية، الملتزم بها في التاريخ المحدد، في انتظار استكمالها بعد يومين من ذلك التاريخ.

جدول 22.2.3: عمليات الصرف

2020	2021	بآلاف الدراهم
		عمليات الصرف لأجل
28 749 736	3 747 394	عملات متوقع تحصيلها لأجل
28 856 663	3 745 375	عملات متوقع تسليمها لأجل
2 137 152	5 142 569	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
1 529 663		عملات أجنبية متوقع تحصيلها
1 530 914		عملات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

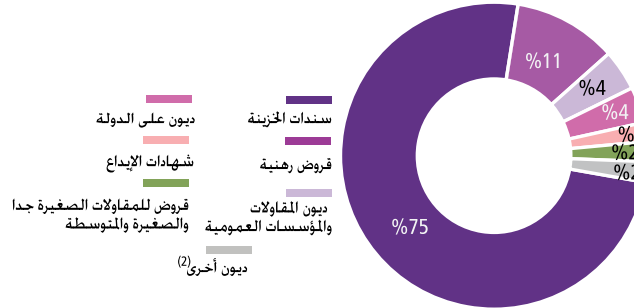
تفيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن عمليات إعادة تمويل البنوك والقدرات على التسبيق¹. وفي إطار التدابير التيسيرية التي تم اتخاذها في 2020 لمواجهة أزمة كوفيد-19، قام البنك بتوسيع لائحة الأصول المقبولة كضمانات لتشمل عمليات إعادة تمويل البنوك.

جدول 23.2.3: التزامات على السندات

2020	2021	بآلاف الدراهم
63 257 199	73 832 432	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
6 792 000	10 324 200	سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
29 740 812	25 520 307	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
6 452 400	9 807 990	تسبيقات من المتوقع منحها
3 549 354	1 177 569	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
1 414 877	1 162 318	سندات أجنبية متوقع تسليمها

¹ تسبيقات محتملة لفائدة المشاركين في النظام المغربي للأداءات الإجمالية، من أجل تفيادي حالات التجميد النظامية.

رسم بياني 4.2.3: بنية الالتزامات على السندات المحصلة⁽¹⁾



(1) ضمانات محصلة على التسبيقات الممنوحة للبنك في إطار السياسة النقدية.

(2) وكالة الاستثمار قروض مقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وجمعيات القروض الصغرى.

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 24.2.3: التزامات أخرى

2020	2021	بآلاف الدراهم
120 463	92 470	ضمانات محصلة على الصفقات
879 661	906 678	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
21 480	9 159	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

11.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطاتي الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطاتي الصرف الموكلة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف والصفقات)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية ولدى البنوك التجارية المغربية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

جدول 25.2.3: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

التغير %	2020	2021	بالآلاف الدراهم
-	-	-	التوظيفات بالذهب
-8	2 551 938	2 356 292	التوظيفات في سندات الاقتراض
-25	43 343	32 649	التوظيفات النقدية
-59	17 291	7 164	ديون على صندوق النقد الدولي
95	11 301	22 050	فوائد أخرى ^(*)
-8	2 623 873	2 418 155	المجموع

^(*) تشمل الفوائد المؤداة عن قروض السندات الأجنبية.

بلغت الفوائد المترتبة عن عمليات توظيف العملات 2 418 155 ألف درهم، مواصلة انخفاضها الذي بلغ هذه السنة 8%، نتيجة بالخصوص لتأثير تدني نسب العائدات على التوظيفات في سندات الاقتراض وفي القيم النقدية.

ويعزى تراجع العائدات على سندات الاقتراض بنسبة 8% إلى 2 356 292 ألف درهم، إلى انكماش عائدات محفظة التوظيف الذي تراجع جزئيا بفضل تحسن الفوائد على سندات الاستثمار بنسبة 6%.

ومن جهتها، أفرزت التوظيفات في القسم النقدي عائدات بمبلغ 32 649 ألف درهم، أي بانخفاض 25% مقارنة بسنة 2020، ارتباطا بالأساس بتراجع المبلغ الجاري لمحفظة التوظيف بالدولار ونسب الفائدة المطبقة عليها.

أما ديون حقوق السحب الخاصة، فقد تراجعت الفوائد المحصلة عليها بأكثر من النصف إلى 7164 ألف درهم، على الرغم من الارتفاع القوي الذي سجله مبلغها الجاري على إثر تحصيل المغرب لخصته (857 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي 10 937 793 ألف درهم) ضمن التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة الذي أصدره صندوق النقد الدولي في 23 غشت 2021 لفائدة الدول الأعضاء. ويعزى هذا التراجع بشكل حصري إلى انخفاض متوسط سعر العائد على حقوق السحب الخاصة بواقع 15 نقطة أساس إلى 0,05% (0,20% في 2020 و0,79% في 2019).

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

سجلت هذه الفوائد انخفاضا سنويا بنسبة 24% إلى 1 244 143 ألف درهم، بالموازاة مع تقليص البنك لتدخلاته في سياق تحسن السيولة البنكية. وتتكون مما يلي:

جدول 26.2.3: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم (منها)	2021	2020	التغير %
تسبيقات لمدة 7 أيام	513 311	793 567	-35
تسبيقات لمدة 24 ساعة	880	1 556	-43
عمليات الاستحفاظ	322 162	508 430	-37
قروض مضمونة	407 529	323 051	26
المجموع	1 244 143	1 627 045	-24

• 513 311 ألف درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام التي يعزى انخفاضها بنسبة % 35 إلى تراجع متوسط المبلغ الجاري لهذه الأداة إلى 34 220 742 ألف درهم وإلى تأثير تخفيض سعر الفائدة الرئيسي لمدة سنة كاملة في 2020؛

• 322 162 ألف درهم برسم عمليات الاستحفاظ على المدى الطويل التي تم تفعيلها منذ مارس 2020، والتي تراجعت بنسبة %37 نتيجة لتقليص متوسط المبلغ الجاري إلى 21 477 457 ألف درهم؛

• 407 529 ألف درهم تتعلق بعمليات القروض المضمونة (شهر واحد، 3 أشهر وسنة واحدة) التي أدى ارتفاع مبلغها الجاري بنسبة %34 إلى 27 238 672 ألف درهم إلى تصاعد هذه الفوائد.

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك من أجل شراء وبناء المساكن. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية هذه السنة ما مجموعه 12 610 ألف درهم مقابل 13 384 ألف درهم سنة من قبل.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه تشمل على الخصوص عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

جدول 27.2.3: عمولات محصلة

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	540 804	521 661	4
هامش الوساطة	23 161	1 822	>100
تدبير سندات الخزينة	70 104	71 018	-1
عمولات أخرى	16 978	16 776	1
المجموع	651 047	611 277	7

وفي سنة 2021، ارتفعت هذه العمولات بنسبة %7، ارتباطا بشكل رئيسي بنمو عمولات الصرف بنسبة %4 نتيجة بالخصوص لتزايد حجم عمليات تفويت الأوراق البنكية الأجنبية لبنك المغرب. من ناحية أخرى، انخفضت عمولة مركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة بشكل طفيف بنسبة %1، مما يعكس تدني الاقتراضات الإجمالية للخزينة ما بين 2020 و2021.

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تشمل العائدات المالية الأخرى أساسا فوائض القيمة التي تفرزها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، وتوزيع التخفيضات عن سندات الاستثمار وأرباح عمليات مبادلة الصرف.

مع متم هذه السنة، بلغت هذه العائدات 569 062 ألف درهم، متراجعة بمبلغ 244 844 ألف درهم مقارنة بسنة 2020، نتيجة بالأساس لانخفاض فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف الأمريكية، في سياق تميز بارتفاع عائدات الأصول المقومة بالدولار.

جدول 28.2.3: عائدات مالية أخرى

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
-30	602 294	424 110	فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف
25	52 838	66 297	توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية
-34	28 302	18 634	فوائض القيمة عن تفويضات التدبير
-81	99 745	18 629	الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (السياسة النقدية)
-27	24 593	17 884	الأرباح المترتبة عن عمليات مبادلة الدرهم مقابل العملات الأجنبية (تأجيل/ترحيل)
>100	557	20 100	الريجات عن المساهمة
-39	5 578	3 408	عائدات أخرى
-30	813 906	569 062	المجموع

وتراجعت أرباح عمليات مبادلة الصرف مع البنوك المغربية بنسبة 81% في سنة 2021، نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى هذه الأداة.

وخلال سنة 2021، حصل البنك أرباحا بلغت 19 856 ألف درهم (2,2 مليون دولار أمريكي) برسم مساهمته في رأسمال بنك التسويات الدولية في 2020، على أساس عائد إجمالي يقدر 520 وحدة من حقوق السحب الخاصة، على إثر قرار مجلس البنك في 29 يونيو 2021.

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي ينتجها البنك والتي تشمل بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، وبطاقات التعريف المؤمنة. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا بالخصوص إلى سعر التكلفة الناتج عن معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند أيضا تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وفي ممت سنة 2021، بلغت هذه المبيعات 310 627 ألف درهم، بزيادة سنوية قدرها 105 798 ألف درهم. ويعزى هذ التطور بالأساس إلى ارتفاع عائدات مبيعات الوثائق المؤمنة إلى 306 929 ألف درهم، 188 919 ألف درهم منها برسم جوازات السفر البيومترية (+66%) و102 913 ألف درهم تتعلق ببطاقات التعريف المؤمنة (+42%) التي بدأ إنتاجها في 2020.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يتضمن بند العائدات المختلفة بالخصوص مساهمة البنوك في نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية واسترداد المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب. وقد وصل رصيد هذا البند إلى 16 011 ألف درهم، منها 13 764 ألف درهم برسم عائدات نظام الفوترة الخاص بالنظام المغربي للأداءات الإجمالية.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

وصل رصيد هذا البند بنهاية سنة 2021 إلى 60 699 ألف درهم، تشمل على الخصوص استرجاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية بمبلغ 11 952 ألف درهم (11 881 ألف درهم في 2020)، وتغطية التزام التقاعد بمبلغ 20 000 ألف درهم، في إطار مخطط تمويل الانتقال التدريجي إلى جدول الوفيات TV 88-90، وانخفاض سندات المساهمة بمبلغ 8 662 ألف درهم (انظر الجدول 35.2.3 من الإيضاح 32 من حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية وغير المتكررة. وبنهاية سنة 2021، بلغ رصيده 458 ألف درهم مقابل 1 123 ألف درهم في 2020.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

انخفضت هذه الفوائد بنسبة 18% لتصل إلى 108 708 ألف درهم، نتيجة بالخصوص لانخفاض العملات المؤداة من طرف البنك برسم مخصصات حقوق السحب الخاصة بنسبة 60% إلى 6 013 ألف درهم، بفعل تأثير انخفاض نسبة الفائدة المؤداة عن حقوق السحب الخاصة (0,05% في 2021 مقابل 0,20% في 2020) وتدني الفوائد عن الودائع النقدية بنسبة 12% إلى 102 695 ألف درهم.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات الحساب الجاري للخرينة العامة وكذا برسم الاحتياطي الإلزامي (بالنسبة لشروط أداء الفوائد برسم تلك الحسابات، انظر الإيضاح 10 في الحويلة). ويمكن أن يشمل هذا البند أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام، وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

جدول 29.2.3: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

التغير %	2020	2021	بالآلاف الدراهم (منها)
-	-	-	حسابات الاحتياطي النقدي
-12	172 691	152 458	حسابات أخرى (منها)
-24	31 805	24 255	الحساب الجاري للخرينة العامة
-12	174 404	153 540	المجموع

في سنة 2021، تراجعت هذه الفوائد بنسبة 12% إلى 153 540 ألف درهم، بالموازاة مع انخفاض عائدات حسابات زبناء بنك المغرب.

إيضاح رقم 27: عمولات ممنوحة

يتضمن هذا البند العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك وكذا الهوامش السلبية¹ للوساطة في عمليات الصرف المنجزة مع الوسطاء المعتمدين. ومن سنة إلى أخرى، انتقلت هذه العمولات من 15 667 ألف درهم إلى 28 856 ألف درهم، مرتفعة بما قدره 13 190 ألف درهم، منها 9462+ ألف درهم برسم الهامش السلبي للوساطة على عمليات الصرف.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة على سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

ويعزى ارتفاع رصيد هذا البند بنسبة 2% إلى 769 534 ألف درهم بالخصوص إلى تزايد نواقص القيمة الناجمة عن تفويت السندات الأجنبية لاسيما بالأورو، وقد مكن انخفاض التوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار من تخفيف هذا الارتفاع في نواقص القيمة.

¹ يقصد بهامش الوساطة السلبي العمولة التي يقطعها البنك على عمليات الصرف /التحويل المنجزة مع البنوك المغربية في حالة خسارة الصرف (الفارق بين سعر الصرف المتداول والسعر المرجعي)

جدول 30.2.3: تكاليف مالية أخرى

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
>100	10 084	39 846	نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف ^(*)
-5	574 735	548 384	توزيع المكافآت على السندات الأجنبية
0,3	163 098	163 521	الفوائد السلبية على سندات التوظيف
-	-	14 032	نقصان قيمة تفويضات التدبير
-54	2 481	1 134	خسائر برسم عمليات مبادلة العملات
-40	4 365	2 616	تكاليف أخرى
2	754 764	769 534	المجموع

^(*) الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر التفويت.

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالمستخدمين

جدول 31.2.3: تكاليف خاصة بالمستخدمين

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
-0,1	672 012	671 461	رواتب المستخدمين
0,4	191 761	192 532	التحملات الاجتماعية
4	2 337	2 419	تكاليف التكوين
9	12 827	14 040	تحملات أخرى
0,2	878 935	880 452	المجموع

يتضمن هذا البند أساساً أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، ومساهمات المشغل في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، فضلاً عن مختلف أقساط تأمين المستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

وسجل رصيد هذا البند ارتفاعاً طفيفاً بنسبة +0,2% إلى 880 452 ألف درهم، يعزى بالخصوص إلى النمو الضعيف لبعض تكاليف المستخدمين إلى جانب التطور السلبي للأجور.

إيضاح رقم 30: مشتريات المواد والأدوات

يغطي هذا البند شراء المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح والبطاقات الإلكترونية والمعادن النفيسة) المستخدمة في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق وبطاقات التعريف المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية، كما يغطي تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

جدول 32.2.3: مشتريات المواد والأدوات

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
5	188 097	197 374	مشتريات المواد الأولية
23	59 667	73 143	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
16	37 309	43 407	مشتريات أخرى
10	285 073	313 924	المجموع

ويشمل ارتفاع هذا البند بنسبة 10% إلى 313 924 ألف درهم ما يلي:

- ارتفاع مشتريات الأوراق المستعملة في صناعة الأوراق البنكية والقوالب النقدية، أخذا بالاعتبار ارتفاع حجم الإنتاج؛
- تراجع مصاريف شراء المواد الأولية واللوازم، وهو ما يشمل تدني المصاريف المتعلقة بالمواد المستعملة لتغطية المعدات الإلكترونية ولصناعة وثائق التعريف بالنظر إلى المخزونات المتوفرة؛
- تغيرات المخزونات بما قدره 27 420 + ألف درهم في نهاية 2021 مقابل 56 643 ألف درهم في 2020.

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك التي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، والهبات والمساعدات ومختلف الضرائب والرسوم. وانتقلت التكاليف الخارجية الأخرى، من سنة لأخرى، من 354 619 ألف درهم إلى 357 299 ألف درهم، مسجلة ارتفاعا طفيفا بنسبة 1%.

جدول 33.2.3: تكاليف خارجية أخرى

التغير %	2020	2021	بآلاف الدراهم
1	125 730	126 565	نفقات صيانة وإصلاح الأصول الثابتة
-11	43 477	38 855	إيجارات
6	25 233	26 699	نفقات الماء والكهرباء وشراء المحروقات
-13	8 859	7 729	تكاليف النقل- التنقل- المهام والاستقبالات
26	31 631	39 990	نفقات البريد والاتصالات
3	20 464	21 172	ضرائب ورسوم
-3	99 225	96 288	نفقات أخرى
1	354 619	357 299	المجموع

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 34.2.3: مخصصات للاستخدامات

بآلاف الدراهم	2021	2020	التغير %
مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	308 369	309 269	-0,3
المباني ⁽¹⁾	111 696	101 576	10
الأثاث والمعدات	164 247	171 171	-4
أصول ثابتة أخرى مجسدة	-	4	-
أصول ثابتة غير مجسدة	32 426	36 518	-11
مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات	5 035	5 380	-6
مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة	11 693	6 375	83
المجموع	(2) 325 097	321 024	1

⁽¹⁾ بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 35.2.3: مخصصات للمؤونات

بآلاف الدراهم	المبلغ الجاري 31/12/2020	المخصصات	عمليات استعادة	تغيرات أخرى	المبلغ الجاري 31/12/2021
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	59 193	484 089	11 952	48	531 378
قيم ومخزونات مختلفة	6 536	7 822	6 536		7 822
سندات مساهمة مغربية	2 765	370			3 135
سندات مساهمة أجنبية	25 289	1 830	8 662		18 457
مؤونات أخرى ⁽³⁾	4 821	939	83		5 677
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
مؤونات عن المخاطر والتحملات (منها)	159 814	76 288	33 467		202 635
مؤونات برسم التزامات التقاعد	100 000	60 000	20 000		140 000
مؤونات عن المخاطر	50 284	4 288	3 937		50 635
غرامات عن التأخر في الأداء	164	262	164		262
مؤونات أخرى	389				389
المجموع	(2) 571 338	(4) 60 699			

⁽²⁾ بما مجموعه 896 435 ألف درهم. تمثل مبلغ بند "المخصصات للاستخدامات والمؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.

⁽³⁾ تشمل بالأساس المخصصات لديون الزبناء التي تمثل درجة عالية من خطر عدم التحصيل.

⁽⁴⁾ تعادل مبلغ بند "استعادة المؤونات" في حساب العائدات والتكاليف.

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر الجزء الخاص بطرق التقييم" وكذا الإيضاح 11 من الحويلة.

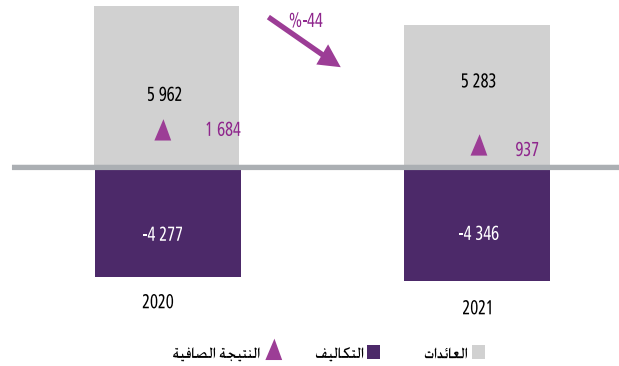
إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

ارتفعت التكاليف غير الجارية بنسبة 61% إلى 123 205 ألف درهم، تمثل 106 939 ألف درهم منها المساهمة الاجتماعية للتضامن من الأرباح، التي يتم حسابها بناء على 3,5% من النتيجة الصافية للسنة المالية السابقة مقابل 73 393 ألف درهم في 2020 تم حسابها بناء على 2,5% من النتيجة الصافية لسنة 2019.

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان. وقد انتقل مبلغ الضريبة على النتيجة، بين 2020 و2021، من 1 130 502 ألف درهم إلى 713 824 ألف درهم.

رسم بياني 5.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية

يستفيد مستخدمو البنك من نظامين داخليين للتقاعد وللتغطية الصحية يحملان على التوالي مسمى «صندوق تقاعد مستخدمي بنك المغرب» و«التعاضدية».

ويضمن صندوق التقاعد لمستخدمي البنك أو لذوي حقوقهم كلا من معاش التقاعد، ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق والمخصصات المشتركة رأسمال-معاش. وتتولى التعاضدية تعويض المصاريف الطبية والدوائية لفائدة مستخدمي البنك وأفراد أسرهم المستحقين.

ويتمتع هذان النظامان بالاستقلالية المحاسبية رغم كونهما لا يتوفران على الشخصية المعنوية.

جدول 1.3.3: التزام وتمويل الصناديق الاجتماعية

صندوق التعاضدية		صندوق التقاعد لمستخدمي بنك المغرب		بالآلاف الدراهم
2020	2021	2020	2021	
567 424	614 659	3 409 224	3 723 465	الالتزام الإجمالي
463 158	481 715	3 393 290	3 601 092	الأصول المخصصة للتغطية
-104 266	- 132 944	-15 934	- 122 372	الالتزام الصافي ^(١)

^(١) لزام صافي للصناديق الاجتماعية تم تمويله بشكل جزئي في متم 2021، في حدود 120 000 ألف درهم (انظر الإيضاح 11 من الحصيلة).

يتم احتساب التزامات التقاعد والمرضى وفقا للمعايير الاكتوارية، من خلال استخدام طريقة وحدات الاقتراض المتوقعة التي تأخذ بعين الاعتبار تطور الرواتب، وإعادة تقييم المعاشات واحتمالية تلقي الخدمة.

وتخضع المعطيات، والفرضيات المعتمدة في عمليات التقييم الاكتوارية وكذا التزامات التقاعد والمرضى للموافقة من لدن إكتواري مستقل.

ويندرج تدبير أصول الصناديق الاجتماعية في إطار التخصيص الاستراتيجي، الذي يحدد توزيعا حسب فئة الأصول، أخذا بالاعتبار أهداف نظامي التقاعد والتغطية الصحية سواء من حيث المردودية أو المخاطر.

وطبقا لأحكام ميثاق تسيير الصناديق الاجتماعية، يتم إعداد تقرير سنوي يتضمن، من جهة نتائج الحصيلة الإكتوارية المنجزة داخليا والتي تمت الموافقة عليها والمصادقة عليها من طرف إكتواري مستقل، ومن جهة أخرى، الإنجازات من حيث التدبير المالي لأصول التغطية. وتتم موافاة لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية بهذا التقرير لتدارسه والمصادقة عليه وتعرض القرارات الناجمة عنه على مصادقة مجلس البنك.

4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2021

تدقيق البيانات المالية

الرأي

طبقا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب المرفقة بهذا التقرير، والتي تتضمن الحصيلة للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2021، حساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية. وطبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 6.635.002 ألف درهم مغربي بما في ذلك ربحا صافيا بمبلغ 937 033 ألف درهم مغربي.

تم اعتماد هذه البيانات من قبل مجلس البنك في 22 مارس 2022 في سياق متطور للأزمة الصحية لوباء Covid-19 على أساس العناصر المتاحة في ذلك التاريخ.

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية وكذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2021 وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها في المغرب.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير المتفق عليها بالمغرب، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن البنك وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين بالمغرب، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن إدارة البنك هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير المعمول بها في المغرب، وكذلك عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للسماح بإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة البنك مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للبنك.

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستعملي البيانات المالية والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير أو محذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من طرف البنك.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهريّة حول قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة البنك على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعلومات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تحققنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 23 مارس 2022

مراقب الحسابات
Deloitte Audit

السيدة سكيّنة بنسودة قرشي

5.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 47 من القانون رقم 17-40 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 22 مارس 2022، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2021.



الملحقات الإحصائية

تعمیر

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2021**	2020*	2019*	
الاقتصاد العالمي⁽¹⁾			
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)			
6,1	-3,1	2,9	العالم
5,3	-6,4	1,6	منطقة الأورو
5,7	-3,4	2,3	الولايات المتحدة الأمريكية
7,4	-9,3	1,7	بريطانيا
4,6	-3,9	1,2	البرازيل
8,1	2,2	6,0	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)			
4,7	3,2	3,5	العالم
2,6	0,3	1,2	منطقة الأورو
4,7	1,2	1,8	الولايات المتحدة الأمريكية
2,6	0,9	1,8	بريطانيا
8,3	3,2	3,7	البرازيل
0,9	2,4	2,9	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)			
7,7	8,0	7,6	منطقة الأورو
5,4	8,1	3,7	الولايات المتحدة الأمريكية
4,5	4,5	3,8	بريطانيا
14,2	13,8	12,0	البرازيل
4,0	4,2	3,6	الصين
الاقتصاد الوطني⁽²⁾			
الحسابات والمجمعات الوطنية			
بسر السنة الماضية (التغير السنوي %)			
7,9	-7,2	2,9	الناتج الداخلي الإجمالي
6,8	-7,1	3,8	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
6,6	-6,9	4,0	القيمة المضافة غير الفلاحية
8,8	-8,4	2,3	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات
17,8	-8,1	-5,0	القيمة المضافة الفلاحية
8,2	-5,6	2,2	الاستهلاك النهائي للأسر
5,6	-0,5	4,8	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
13,3	-11,9	-0,2	الاستثمارات
بالأسعار الجارية (بملايير الدراهم)			
1.284,2	1.152,4	1.239,8	الناتج الداخلي الإجمالي
1.371,7	1.222,6	1.294,3	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
28,8	27,6	27,2	الإدخار الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
31,1	28,8	30,6	نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
29,1	13,4	42,4	متطلبات التمويل
2,3	1,2	3,4	متطلبات التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي إبريل 2022

(2) المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

2021**	2020*	2019*	
			الاقتصاد الوطني
			الشغل و البطالة
45,3	44,8	45,8	معدل النشاط (%)
39,7	39,4	41,6	معدل الشغل (%)
230	-432	165	صافي مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
12,3	11,9	9,2	معدل البطالة (%)
4,2	-4,9	-0,3	الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية (التغير بالنسبة المئوية)
			الأسعار (التغير بالنسبة المئوية)
1,4	0,7	0,2	التضخم
1,7	0,5	0,5	التضخم الأساسي
			الحسابات الخارجية
328,8	263,1	284,5	الصادرات الإجمالية (بدون التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
527,4	422,9	491,0	الواردات الإجمالية (باعتبار التكلفة و التأمين و الشحن) (بملايير الدراهم)
15,5	13,9	16,7	عجز الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-5,9	-53,7	7,8	مداخيل الأسفار (التغير بالنسبة المئوية)
37,5	4,8	0,1	مداخيل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (التغير بالنسبة المئوية)
-2,3	-1,2	-3,4	رصيد حساب العمليات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
2,5	2,3	2,8	مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
			المالية العمومية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-5,9	-7,1	-3,8	رصيد الميزانية الإجمالي ⁽¹⁾
68,9	72,2	60,3	المبلغ الجاري للدين للخرزينة (الدين المباشر)
53,1	54,9	47,2	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة
15,9	17,3	13,0	المبلغ الجاري للدين الخارجي للخرزينة
29,5	32,6	27,5	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام
			النقد والظروف النقدية
-70,78	-90,25	-76,62	الفائض أو الحاجة إلى السيولة البنكية (بملايير الدراهم)
1,50	1,50	2,25	سعر الفائدة الرئيسي ⁽²⁾ (بالنسبة المئوية)
4,39	4,55	5,00	أسعار الفائدة على القروض ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
1,50	1,79	2,28	سعر الفائدة ما بين البنوك ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
330,83	320,57	253,38	الأصول الاحتياطية الرسمية (بملايير الدراهم) ⁽²⁾
6,0	7,1	6,9	الأصول الاحتياطية الرسمية بالأشهر من الواردات ⁽²⁾
2,8	4,6	5,3	القروض البنكية (التغير بالنسبة المئوية)
3,1	4,0	5,5	القروض البنكية للقطاع غير المالي (التغير بالنسبة المئوية)
8,6	8,4	7,6	نسبة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية)
1.560,8	1.485,1	1.370,5	الكتلة النقدية (م3) (بملايير الدراهم)
1,3	1,3	0,5	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير السنوي)

(*) أرقام مراجعة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.
 (**) أرقام مؤقتة بالنسبة لمجالات الحسابات الخارجية، المالية العمومية و النقد والظروف النقدية.

(1) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.

(2) إلى متم شهر دجنبر.

(3) معدل المتوسط المرجح.

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط، مكتب الصرف، وزارة الاقتصاد والمالية و بنك المغرب.

جدول م 1.2 الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية (الأساس 2014)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

2021**	2020*	2019*	2018*	2017*	
7,9	-7,2	2,9	3,1	5,1	الناتج الداخلي الإجمالي
17,6	-7,1	-3,9	4,5	19,5	القطاع الأولي
17,8	-8,1	-5,0	5,6	21,5	الزراعة والاستغلال الغابوي
12,7	12,2	13,8	-12,5	-9,3	الصيد وتربية الأحياء المائية
6,8	-5,4	4,1	3,1	3,4	القطاع الثانوي
0,9	2,6	2,3	-0,8	11,0	صناعة الاستخراج المعدني
6,1	-7,4	3,4	3,2	3,4	الصناعة التحويلية
6,5	-1,3	14,7	8,8	2,9	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات
10,7	-4,1	0,5	1,3	1,3	البناء
6,4	-7,9	3,9	2,9	3,3	القطاع الثالثي
7,9	-6,6	2,1	-0,2	4,6	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
15,2	-28,5	5,5	-0,5	1,3	النقل والتخزين
31,6	-54,6	3,6	6,2	10,4	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
-0,8	5,1	2,5	3,5	-2,0	الإعلام والاتصال
4,6	0,6	5,3	1,9	3,8	الأنشطة المالية والتأمينات
3,0	-0,8	1,8	3,2	1,5	الأنشطة العقارية
10,0	-13,4	8,3	6,1	4,7	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
4,1	5,3	6,6	3,9	3,9	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
3,0	0,8	2,0	4,1	1,1	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
2,4	-23,2	0,2	1,5	1,9	خدمات أخرى
7,8	-7,0	3,0	3,1	5,2	القيمة المضافة الإجمالية
6,8	-7,1	3,8	2,8	3,3	الناتج الداخلي غير الفلاحي
6,6	-6,9	4,0	2,8	3,2	القيمة المضافة غير الفلاحية
8,8	-8,4	2,3	2,4	4,0	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

2021**	2020*	2019*	2018*	2017*	
1.284.154	1.152.419	1.239.836	1.195.237	1.148.895	الناتج الداخلي الإجمالي
154.559	122.896	134.428	135.128	128.220	القطاع الأولي
145.272	117.094	127.851	127.084	120.299	الفلاحة والاستغلال الغابوي
9.287	5.802	6.577	8.044	7.921	الصيد وتربية الأحياء المائية
334.920	300.146	313.058	301.694	291.882	القطاع الثانوي
21.749	16.659	20.392	20.789	20.809	صناعة الاستخراج المعدني
197.024	174.915	183.041	177.736	167.672	الصناعة التحويلية
44.113	44.343	42.938	37.031	35.891	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات
72.034	64.229	66.687	66.138	67.510	البناء
662.044	613.065	663.041	634.322	610.049	القطاع الثالثي
129.473	111.643	122.214	119.305	118.712	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
38.916	33.754	43.097	38.724	39.508	النقل والتخزين
30.384	23.416	50.617	48.214	44.817	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
32.269	32.727	31.249	30.286	29.383	الإعلام والاتصال
53.536	51.956	52.094	52.304	48.195	الأنشطة المالية والتأمينات
90.341	86.599	86.344	82.619	79.155	الأنشطة العقارية
56.992	51.623	59.112	54.407	50.397	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
124.902	119.211	112.999	105.827	101.660	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
90.559	87.739	86.816	84.471	80.659	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
14.672	14.397	18.499	18.165	17.563	خدمات أخرى
1.151.523	1.036.107	1.110.527	1.071.144	1.030.151	القيمة المضافة الإجمالية
1.138.882	1.035.325	1.111.985	1.068.153	1.028.596	الناتج الداخلي غير الفلاحي
1.006.251	919.013	982.676	944.060	909.852	القيمة المضافة غير الفلاحية
132.631	116.312	129.309	124.093	118.744	صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

% التغير		2021**	2020*	2019*	2018*	2017*	
2021** 2020	2020* 2019						
11,4	-7,1	1.284.154	1.152.419	1.239.836	1.195.237	1.148.895	الموارد
23,1	-15,6	539.602	438.514	519.554	519.049	477.560	النتاج الداخلي الإجمالي
							واردات السلع والخدمات
12,2	-7,0	754.704	672.430	723.177	702.020	673.764	الاستعمالات
6,6	-0,7	238.486	223.756	225.389	215.092	206.594	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
8,2	-6,8	8.876	8.204	8.799	8.700	7.765	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
14,8	-10,4	346.877	302.245	337.145	332.976	323.247	نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
80,6	-31,1	49.847	27.596	40.024	48.798	38.149	التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت
14,7	-16,3	2.073	1.807	2.158	2.370	2.322	التغير في المخزونات
19,2	-16,0	422.893	354.895	422.698	404.330	374.614	صافي اقتناء النفاس
							صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

% التغير		2021**	2020*	2019*	2018*	2017*	
2021** 2020	2020* 2019						
11,4	-7,1	1.284.154	1.152.419	1.239.836	1.195.237	1.148.895	النتاج الداخلي الإجمالي
58,6	-41,0	-17.479	-11.018	-18.673	-17.982	-17.699	الدخل الخارجي الصافي
11,0	-6,5	1.266.675	1.141.401	1.221.163	1.177.255	1.131.196	الدخل الوطني الإجمالي
29,4	11,1	105.040	81.200	73.111	74.333	84.303	التحويلات الجارية الصافية المتأتية من الخارج
12,2	-5,5	1.371.715	1.222.601	1.294.274	1.251.588	1.215.499	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
10,8	-5,5	1.002.066	904.390	957.365	925.812	888.123	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
12,2	-7,0	754.704	672.430	723.177	702.020	673.764	للإدارات العمومية
6,6	-0,7	238.486	223.756	225.389	215.092	206.594	للمؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر
8,2	-6,8	8.876	8.204	8.799	8.700	7.765	الإدخار الوطني الإجمالي
16,2	-5,5	369.649	318.211	336.909	325.776	327.376	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار و الإيدار بالأسعار الجارية (الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

التغير %	2021**	2020*	2019*	2018*	2017*		
							2021**
2021**	2020*	2021**	2020*	2019*	2018*	2017*	
2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	
16,2	-5,5	369.649	318.211	336.909	325.776	327.376	الموارد
-	-	0	3	0	0	0	الإيدار الوطني الإجمالي
							تحويلات صافية بالرساميل
							الاستعمالات
14,8	-10,4	346.877	302.245	337.145	332.976	323.247	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
80,6	-31,1	49.847	27.596	40.024	48.798	38.149	التغير في المخزونات
14,7	-16,3	2.073	1.807	2.158	2.370	2.322	صافي اقتناء النفائس
117,0	-68,3	-29.148	-13.434	-42.418	-58.368	-36.342	قدرة حاجيات التمويل

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف الهكتار / الإنتاج بملايين قنطار، والمردود بالقنطار/هكتار)

الموسم الفلاحي 2021 - 2020			الموسم الفلاحي 2020 - 2019			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
23,7	103,2	4.354	7,4	32,1	4.340,5	الحبوب الرئيسية
27,0	50,6	1.877	9,6	17,7	1.852,0	القمح الطري
25,1	24,8	988	8,0	7,9	993,3	القمح الصلب
18,7	27,8	1.489	4,3	6,5	1.495,2	الشعير
-	3,0	-	5,5	1,5	272,0	القطاني
-	74,0	-	278,6	71,9	258,1	زراعات الخضر

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات، المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني.

جدول م 7.2 إنتاج الكهرباء

(جيكواواط ساعة)

التغير %	2021**	2020*	2019	
2021**	2020*	2021**	2020*	2019
2020	2019	2020	2019	2020
6,5	41.260	38.755	40.348	الإنتاج المحلي الصافي ⁽¹⁾
5,9	32.866	31.044	32.214	الطاقة الحرارية
-6,0	1.213	1.290	1.654	الطاقة المائية
11,2	5.024	4.516	4.634	الطاقة الريحية
19,0	1.839	1.546	1.581	الطاقة الشمسية
-	-163	232	-928	رصيد مبادلات الكهرباء ^(***)

(1) الفرق بين صافي الإنتاج المحلي وإجمالي الإنتاج حسب المصدر يمثل مساهمة الأغير.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) الفرق بين الواردات و الصادرات.

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 8.2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

(أساس 100:2015)

التغير % 2021 2020	2021	2020	القطاع و الفرع
2,1	141,6	138,7	الصناعات الاستخراجية
2,7	100,6	98,0	استخراج خامات المعادن
2,1	143,7	140,8	صناعات استخراجية أخرى
6,7	113,2	106,1	الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول
6,7	125,5	117,6	الصناعات الغذائية
1,6	93,4	91,9	صناعة المشروبات
1,3	96,7	95,5	صناعة منتجات التبغ
12,2	90,9	81,0	صناعة النسيج
12,5	98,0	87,1	صناعة الملابس
10,6	64,6	58,4	صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)
19,6	85,3	71,3	نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث و صناعة منتجات من القصب و الحلفاء
6,2	122,9	115,7	صنع الورق والورق المقوى
9,6	109,5	99,9	الطباعة ونسخ التسجيلات
0,1	147,8	147,6	صناعة كيميائية
5,8	115,5	109,2	الصناعة الصيدلانية
22,8	121,9	99,3	صنع منتجات من المطاط والبلاستيك
10,5	100,1	90,6	صنع منتجات أخرى غير معدنية
16,5	91,2	78,3	التعدين
23,0	95,7	77,8	صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات
-9,9	82,9	92,0	صنع تجهيزات معلوماتية و منتجات إلكترونية و بصرية
18,9	107,4	90,3	صنع الأجهزة الكهربائية
15,7	115,6	99,9	صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر
9,2	110,6	101,3	صناعة السيارات
1,7	113,1	111,2	صنع وسائل النقل الأخرى
-0,3	85,5	85,8	صنع الأثاث
-6,3	85,3	91,0	صناعات تحويلية أخرى
19,6	112,1	93,7	إصلاح وتركيب الآلات و المعدات
6,6	131,6	123,4	إنتاج و توزيع الكهرباء

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 9.2 السياحة

التغير % 2021 2020	2021	2020	2019	2018	
34,0	3.721.702	2.777.802	12.932.260	12.288.708	مجموع السياح الوافدين
-8,8	1.284.335	1.407.994	7.043.006	6.679.101	السياح الأجانب المقيمين
-12,9	873.634	1.002.807	5.004.616	4.672.843	دول الاتحاد الأوروبي
19,8	493.933	412.179	1.990.813	1.844.397	فرنسا
-50,3	99.495	200.136	880.818	814.069	إسبانيا
-50,8	38.894	79.077	413.384	394.328	ألمانيا
-50,2	56.435	113.258	551.499	510.516	المملكة المتحدة
-7,9	52.588	57.105	351.916	305.505	إيطاليا
-9,1	85.330	93.912	466.595	468.789	دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي
-4,4	94.741	99.063	603.885	563.435	أمريكا
23,8	66.991	54.103	346.702	304.960	الولايات المتحدة
-8,5	19.485	21.305	131.497	130.579	كندا
-66,5	3.217	9.596	47.113	50.681	البرازيل
59,6	75.487	47.311	198.454	199.303	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
-6,0	46.265	49.240	227.281	214.295	المغرب العربي
60,8	86.466	53.779	188.792	226.525	إفريقيا
-62,8	20.845	55.974	307.871	284.917	آسيا
-73,5	1.567	5.908	45.512	48.994	بلدان أخرى
77,9	2.437.367	1.369.808	5.889.254	5.609.607	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامن.

جدول م 1.3 الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

2021	2020	2019	
27.125	26.750	26.359	السكان في سن النشاط
12.280	11.971	12.082	السكان النشيطون
7.511	7.291	7.204	الوسط الحضري
4.770	4.680	4.878	الوسط القروي
45,3	44,8	45,8	معدل النشاط
42,3	41,9	42,3	الوسط الحضري
50,9	50,0	52,2	الوسط القروي
39,7	39,4	41,6	نسبة التشغيل
35,1	35,3	36,9	الوسط الحضري
48,4	47,0	50,3	الوسط القروي
12,3	11,9	9,2	معدل البطالة
			حسب مكان الإقامة
16,9	15,8	12,9	الوسط الحضري
5,0	5,9	3,7	الوسط القروي
			حسب الجنس
10,9	10,7	7,8	ذكور
16,8	16,2	13,5	إناث
			حسب فئات السن
31,8	31,2	24,9	15 إلى 24 سنة
19,6	18,5	15,1	25 إلى 34 سنة
7,0	6,9	4,5	35 إلى 44 سنة
3,8	4,0	2,1	45 سنة فما فوق
			حسب المستوى التعليمي
4,6	5,6	3,1	غير الحاصلين على شهادة
19,6	18,5	15,7	الحاصلون على شهادة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 بنية التوظيف القطاعي⁽¹⁾

خلق فرص الشغل (بالآلاف)	التغيرات بنقط الأساس	بنية (%)		
		2021	2020	
230	-	10.772	10.542	المجموع (بالآلاف)
68	-0,1	31,2	31,3	الفلاحة، الغابة والصيد البحري
-19	-0,4	11,7	12,1	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
71	0,4	11,2	10,8	البناء والأشغال العمومية
115	0,1	45,8	45,7	الخدمات

(1) يهم تشغيل الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.3 الشغل والبطالة حسب الجهات

(بالنسبة المئوية)

معدل البطالة			نسبة التشغيل			معدل النشاط			السنة	
المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري	المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري	المستوى الوطني	الوسط القروي	الوسط الحضري		
10,4	4,7	14,1	41,7	47,7	38,3	46,6	50,1	44,6	2020	طنجة-تطوان-الحسيمة
10,4	3,2	15,5	44,6	55,7	38,4	49,8	57,6	45,4	2021	
20,7	15,9	22,8	33,6	39,0	31,5	42,4	46,4	40,8	2020	الجهة الشرقية
18,1	11,9	20,8	34,8	41,7	32,2	42,5	47,4	40,7	2021	
12,5	6,5	16,6	37,1	46,1	32,3	42,4	49,3	38,7	2020	فاس-مكناس
13,4	4,7	18,9	36,6	45,9	31,8	42,3	48,1	39,2	2021	
12,7	6,3	15,5	38,6	47,3	35,5	44,2	50,5	42,0	2020	الرباط-سلا-القنيطرة
12,2	5,3	15,1	38,8	47,5	35,8	44,2	50,2	42,2	2021	
7,4	3,8	12,0	40,2	49,9	31,7	43,5	51,9	36,1	2020	بني ملال-خنيفرة
9,6	5,5	14,4	40,2	49,3	32,3	44,4	52,2	37,7	2021	
13,4	4,5	16,6	41,4	56,0	37,3	47,8	58,6	44,8	2020	الدار البيضاء-سطات
14,6	4,3	18,2	40,8	55,7	36,7	47,7	58,3	44,8	2021	
6,9	4,3	10,5	43,4	48,5	37,4	46,6	50,7	41,8	2020	مراكش-آسفي
7,6	3,2	13,9	43,2	49,4	36,1	46,8	51,0	41,9	2021	
8,9	7,0	12,9	37,3	40,8	31,2	40,9	43,9	35,8	2020	درعة-تفيلالت
9,6	6,4	16,0	39,4	43,6	32,3	43,6	46,6	38,5	2021	
11,8	7,5	14,4	36,6	38,5	35,5	41,5	41,6	41,5	2020	سوس-ماسة
11,3	5,9	14,4	36,6	38,4	35,6	41,3	40,8	41,6	2021	
19,8	10,0	22,8	35,4	46,7	32,5	44,1	51,9	42,1	2020	جهات الجنوب
20,1	10,5	22,9	35,5	46,1	33,0	44,5	51,5	42,8	2021	
11,9	5,9	15,8	39,4	47,0	35,3	44,8	50,0	41,9	2020	المجموع
12,3	5,0	16,9	39,7	48,4	35,1	45,3	50,9	42,3	2021	

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضخم
(التغير السنوي %)

(الأساس = 100 في 2017)

التضخم														الفترة	المقياس العام	
التضخم الأساسي											المنتجات المعقنة السعر	الوقت ومواد التشحيم	المنتجات الغذائية المعقنة الأسعار			
مواد وخدمات أخرى (1)	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة (1)	المواصلات	النقل (2)	الصحة (1)	الأثاث والأدوات المنزلية و الصيانة العادية للمنزل	السكن، الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى (1)	الملابس والأحذية	المنتجات الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي						المقياس العام
1,4	1,1	2,7	-1,4	-0,4	0,7	0,5	0,2	1,3	0,3	0,0	0,5	1,2	-12,4	2,0	0,7	2020
1,5	1,7	3,1	-0,5	-0,6	0,0	0,2	0,0	1,3	1,0	-0,3	0,5	0,3	13,9	4,2	1,4	يناير
1,4	1,5	3,1	-1,2	-0,5	0,7	0,2	-0,1	1,3	0,8	0,1	0,7	0,6	4,9	3,7	1,2	فبراير
1,2	1,5	3,2	-1,4	-0,5	1,0	0,6	0,0	1,3	0,7	0,4	0,8	0,6	-6,7	9,0	1,6	مارس
1,2	1,3	3,2	-1,3	-0,5	0,5	0,6	0,1	1,1	0,9	0,7	0,9	0,5	-24,2	6,8	0,9	أبريل
1,2	1,2	3,2	-1,6	-0,4	1,1	0,9	0,2	1,5	0,5	0,3	0,8	0,5	-27,2	-1,3	-0,2	ماي
1,3	1,0	3,1	-1,4	-0,4	0,7	0,3	0,1	1,7	0,4	0,1	0,7	0,6	-20,4	-6,2	-0,7	يونيو
1,4	0,7	3,1	-1,6	-0,4	0,8	0,3	0,1	1,5	0,3	0,1	0,7	1,2	-14,1	-4,7	-0,1	يوليو
1,4	0,6	3,1	-1,6	-0,3	0,9	0,0	0,1	1,1	0,0	0,1	0,6	1,5	-13,5	1,7	0,9	أغسطس
1,3	0,6	1,5	-1,6	-0,2	0,6	0,3	0,2	1,1	-0,3	-0,3	0,3	1,9	-12,9	7,3	1,4	سبتمبر
1,3	0,8	1,8	-1,7	-0,1	0,4	0,6	0,5	1,3	-0,6	-0,5	0,2	1,9	-16,0	7,8	1,3	أكتوبر
1,5	0,8	1,8	-1,3	-0,1	0,5	0,6	0,5	1,1	-0,3	-0,7	0,2	1,9	-15,3	0,8	0,2	نوفمبر
1,3	0,7	1,7	-1,3	-0,1	0,7	1,6	0,4	1,3	0,3	-0,5	0,3	1,9	-12,1	-4,0	-0,3	ديسمبر
2,4	1,0	1,6	1,1	-0,2	1,7	2,2	1,1	1,6	1,9	1,8	1,7	1,2	12,9	-1,3	1,4	2021
0,6	0,6	1,7	-0,6	0,0	1,1	1,6	0,5	1,3	0,4	-0,3	0,4	2,1	-11,5	-2,4	0,0	يناير
0,6	0,8	1,7	-0,2	-0,1	0,9	1,7	0,5	1,1	0,7	0,0	0,5	1,9	-4,7	-2,8	0,3	فبراير
0,9	0,9	1,7	0,1	-0,1	1,0	2,0	0,5	1,5	1,0	0,0	0,6	1,8	4,6	-6,1	0,1	مارس
1,4	0,9	1,7	0,2	-0,1	1,4	2,2	0,7	1,5	1,6	0,1	0,8	1,8	23,6	0,4	1,4	أبريل
1,5	1,1	1,7	1,0	-0,2	1,0	1,8	0,8	1,7	1,9	0,3	0,9	1,8	25,6	3,5	1,9	ماي
1,7	1,1	1,8	1,0	-0,3	1,2	2,0	0,9	1,7	2,1	0,7	1,1	1,4	17,7	0,9	1,5	يونيو
2,9	1,3	1,8	1,1	-0,3	1,6	2,0	1,1	1,7	2,1	1,4	1,5	0,9	13,6	6,2	2,2	يوليو
2,7	1,3	1,8	1,4	-0,4	1,3	2,0	1,2	1,9	2,4	1,4	1,6	1,2	13,7	-4,5	0,8	أغسطس
3,0	1,2	1,3	1,5	-0,4	1,9	2,2	1,4	1,9	2,5	3,9	2,6	0,7	15,7	-6,6	1,2	سبتمبر
4,4	1,0	1,4	2,1	-0,4	2,3	2,9	1,5	1,9	3,0	4,6	3,1	0,2	21,2	-4,6	1,7	أكتوبر
4,4	1,0	1,3	2,2	-0,3	2,6	3,2	2,0	1,9	3,1	5,0	3,3	0,2	25,2	-0,9	2,6	نوفمبر
4,5	1,0	1,3	3,4	-0,2	3,1	2,1	2,4	2,1	3,0	5,5	3,6	0,1	19,9	3,1	3,2	ديسمبر

(1) دون احتساب المنتجات والخدمات المعقنة السعر
(2) باستثناء المنتجات والخدمات المعقنة السعر والوقود ومواد التشحيم.
المصدر: معطيات المدونة السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

جدول م 2.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
(التغير السنوي %)

الفترة	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية	التضخم الأساسي
2020	0,3	0,9	0,5
يناير	-0,3	1,6	0,5
فبراير	0,1	1,4	0,7
مارس	0,5	1,2	0,8
أبريل	0,6	1,2	0,9
ماي	0,6	1,0	0,8
يونيو	0,5	0,9	0,7
يوليوز	0,6	0,8	0,7
غشت	0,4	0,9	0,6
شتنبر	0,2	0,4	0,3
أكتوبر	0,1	0,4	0,2
نونبر	0,0	0,4	0,2
دجنبر	0,2	0,5	0,3
2021	1,9	1,4	1,7
يناير	0,4	0,3	0,4
فبراير	0,6	0,3	0,5
مارس	0,6	0,6	0,6
أبريل	0,7	1,0	0,8
ماي	0,7	1,2	0,9
يونيو	1,0	1,4	1,1
يوليوز	1,3	1,8	1,5
غشت	1,7	1,5	1,6
شتنبر	3,1	1,9	2,6
أكتوبر	3,7	2,4	3,1
نونبر	4,2	2,3	3,3
دجنبر	4,7	2,3	3,6

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحساب بنك المغرب.

جدول م 3.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي (التغير السنوي %)

(الأساس 100: 2018)

التغير %	2021											
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
0,1	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,3	0,3	0,3	0,1	0,1	0,1	0,1
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,2	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,4	0,4	0,4	0,2	0,2	0,2	0,2
4,3	11,2	8,3	7,8	7,7	5,6	5,5	3,9	1,2	1,1	0,4	-0,2	-0,5
5,4	9,6	9,3	8,3	7,7	4,4	5,0	5,8	4,3	3,2	2,7	2,6	2,4
2,4	2,6	3,6	3,6	3,7	3,7	2,3	2,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
4,4	5,1	5,0	5,4	5,6	5,0	5,3	5,3	5,1	5,1	2,0	2,0	1,4
0,2	-0,5	0,8	0,8	0,7	0,6	0,4	-0,2	1,0	0,7	-0,6	-0,3	-0,3
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
1,7	3,8	3,8	4,6	4,6	3,8	2,6	1,0	0,6	-0,4	0,0	-1,2	-3,1
-0,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,1	-0,1	-2,5
-0,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7	-0,7
10,1	41,0	22,3	22,6	22,7	15,5	15,5	7,4	-1,4	-1,8	-4,2	-6,3	-6,3
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,2	0,0	0,0	0,0
-1,5	-2,9	-2,9	-2,9	-0,9	-0,9	-1,0	-1,0	-1,0	-1,0	-1,0	-1,9	-1,0
-0,1	0,5	0,3	0,0	-0,2	-0,3	-0,2	-0,5	-0,1	-0,1	-0,2	-0,6	-0,5
17,9	27,3	33,1	29,2	31,5	27,6	20,1	22,2	5,3	7,3	8,0	4,4	0,2
1,2	3,1	3,2	1,3	1,2	1,3	1,3	1,2	0,9	0,9	0,4	-0,1	0,0
1,1	1,8	1,8	2,0	2,0	1,8	1,7	1,8	0,6	0,6	0,1	0,0	0,0
4,7	8,0	7,9	7,8	7,6	7,2	7,8	2,2	1,2	1,8	1,7	1,8	1,1
-0,3	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,4	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,4	0,3	0,5	-0,3	-0,3	-0,3
3,2	0,2	0,0	-1,1	-1,9	-3,3	0,7	4,5	5,1	6,3	9,9	9,8	11,3
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بالألف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	القيمة ب% 2021***		التغير		2021**		2020*		
	الوزن	%	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
			مطلق	%					
100,0	100,0	24,7	104,562	-1,1	-652	527,423	60,476	422,861	61,128
11,4	19,6	8,4	4,661	-17,9	-2,574	59,881	11,839	55,220	14,413
23,9	39,4	5,8	789	-15,4	-853	14,294	4,669	13,505	5,522
10,1	18,3	12,7	687	-24,2	-695	6,074	2,172	5,388	2,867
9,9	12,6	33,2	1,478	15,5	201	5,926	1,493	4,448	1,293
9,6	14,4	7,8	413	-19,7	-419	5,719	1,708	5,307	2,128
4,4	1,2	27,2	562	27,2	31	2,630	146	2,068	115
3,1	0,6	-2,8	-53	-7,2	-5	1,866	66	1,919	72
3,0	1,0	23,4	345	52,8	39	1,817	113	1,472	74
3,0	0,5	20,6	306	19,1	9	1,789	57	1,483	48
2,6	0,6	8,4	122	6,0	4	1,572	71	1,450	67
30,4	11,4	0,1	13	-39,7	-885	18,194	1,345	18,180	2,230
14,4	40,9	51,9	25,877	9,5	2,136	75,754	24,733	49,878	22,596
47,5	28,0	54,3	12,660	11,4	707	35,976	6,926	23,316	6,219
23,0	14,2	46,0	5,489	-1,1	-39	17,433	3,504	11,944	3,543
14,0	50,2	47,4	3,412	10,2	1,149	10,607	12,422	7,195	11,274
15,5	7,6	58,1	4,315	20,4	319	11,738	1,880	7,423	1,561
3,0	2,9	27,0	3,307	-5,4	-99	15,578	1,740	12,270	1,839
37,1	29,1	47,9	1,870	-7,4	-41	5,775	506	3,905	547
18,9	35,0	32,9	730	-0,2	-1	2,948	609	2,218	610
8,0	1,9	-2,7	-35	-63,4	-58	1,253	34	1,288	92
5,2	1,0	12,1	87	-1,3	0	807	18	720	18
5,0	4,0	82,5	354	22,6	13	783	70	429	57
25,8	28,9	8,1	301	-2,4	-12	4,012	502	3,711	515
2,5	12,5	81,8	5,874	-5,1	-410	13,058	7,573	7,184	7,984
75,4	88,7	101,5	4,960	-7,1	-515	9,846	6,716	4,886	7,231
15,7	6,8	77,6	893	19,6	84	2,045	516	1,152	432
8,9	4,5	1,8	21	6,2	20	1,168	341	1,147	321

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر: مكتب الصرف

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان/ القيمة بملايين الدراهم)

***2021 % البنية ب		التغير				2021 **		2020 *	
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
21,9	19,5	23,9	22,265	-1,0	-117	115,489	11,772	93,224	11,889
14,0	7,4	24,6	3,179	-0,9	-8	16,126	872	12,947	881
10,5	25,2	25,5	2,464	5,3	149	12,134	2,966	9,670	2,817
6,0	14,0	73,3	2,926	-12,9	-245	6,917	1,654	3,991	1,899
5,8	5,5	10,7	650	10,1	60	6,702	652	6,052	592
5,4	0,6	40,1	1,781	3,6	3	6,221	76	4,440	73
4,5	7,6	44,4	1,593	3,5	31	5,177	899	3,584	868
2,9	3,0	3,4	109	-6,5	-24	3,328	350	3,218	374
2,8	3,7	-2,4	-80	-23,0	-130	3,260	436	3,340	566
2,5	1,1	96,5	1,416	69,4	54	2,883	133	1,467	78
2,5	7,2	4,2	114	-23,5	-260	2,871	846	2,757	1,107
2,4	0,0	56,5	1,004	10,9	0	2,782	1	1,778	1
2,3	0,3	5,9	150	1,9	1	2,690	36	2,539	35
2,3	3,2	44,2	816	34,2	95	2,663	373	1,847	278
36,1	21,1	17,2	6,140	6,9	159	41,733	2,479	35,594	2,320
0,3	0,1	33,9	462	27,4	8	1,825	38	1,363	30
70,9	74,7	21,8	232	16,4	4	1,294	28	1,063	24
27,7	24,7	74,5	216	77,7	4	506	9	290	5
1,4	0,6	128,8	14	46,4	0	25	0	11	0
23,2	1,6	12,4	13,440	14,7	124	122,147	969	108,706	845
8,4	9,3	-5,2	-566	6,0	5	10,288	90	10,853	85
8,3	7,6	20,1	1,690	6,2	4	10,079	74	8,389	70
7,8	0,3	29,3	2,155	29,6	1	9,515	3	7,360	3
7,6	3,1	5,7	499	5,2	1	9,255	30	8,756	28
6,6	4,9	14,9	1,041	13,1	6	8,040	48	6,999	42

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تفضل حصص كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصص كل مجموعة استعمال ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (نهاية)

(الوزن بآلاف الأطنان / القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	النسبة بـ 2021***		التغير				2021**		2020*	
	الوزن	%	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
			مطلق	%	مطلق	%				
5,6	8,4	17,8	1.035	17,0	12	6.842	81	5.807	70	
5,3	0,4	-7,7	-542	-4,3	0	6.498	4	7.040	4	
3,2	4,6	6,7	248	9,5	4	3.927	44	3.679	40	
3,0	8,4	43,0	1.117	42,9	25	3.714	82	2.597	57	
2,6	0,5	11,2	318	26,4	1	3.155	5	2.837	4	
2,4	0,7	-3,4	-101	2,7	0	2.885	7	2.986	7	
2,2	0,9	6,2	152	59,1	3	2.628	8	2.475	5	
1,9	0,3	5,3	119	25,6	1	2.366	3	2.247	2	
35,2	50,6	17,1	6.275	14,6	62	42.956	490	36.681	428	
23,4	3,0	30,0	28.525	18,3	280	123.539	1.812	95.015	1.532	
16,0	16,4	24,9	3.933	25,1	60	19.734	298	15.801	238	
15,0	8,7	46,8	5.901	36,3	42	18.502	158	12.601	116	
10,6	0,5	71,4	5.469	-5,1	0	13.124	9	7.656	10	
7,3	5,1	37,4	2.439	34,1	23	8.967	92	6.527	68	
5,6	6,6	39,4	1.971	35,3	31	6.976	119	5.006	88	
4,9	6,7	9,1	511	1,6	2	6.101	121	5.590	119	
3,1	4,8	49,5	1.275	49,2	29	3.850	87	2.575	58	
3,0	6,0	23,1	706	13,3	13	3.754	109	3.049	96	
3,0	2,3	41,1	1.064	42,2	12	3.650	42	2.586	30	
2,4	3,0	12,4	327	8,1	4	2.952	55	2.625	51	
2,2	0,9	6,3	160	4,0	1	2.703	16	2.543	16	
2,1	0,9	27,8	559	7,2	1	2.573	16	2.013	15	
24,8	38,1	15,9	4.210	10,0	63	30.652	691	26.442	628	
0,0	0,0	-	152	697,7	0	152	0	0	0	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استهلاكه، وحصة كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع.

المصدر: مكتب الصرف

ذهب صناعي

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

القيمة	الوزن	التغير		2021**		2020*	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق		
100,0	100,0	25,0	65.757	2,4	796	263.089	33.784
19,1	12,3	10,6	6.012	4,4	178	56.796	4.073
18,3	3,2	43,2	3.465	4,7	6	8.026	131
12,2	14,8	3,0	224	2,7	17	7.470	613
11,6	4,5	-7,6	-602	-11,9	-26	7.910	216
8,6	13,2	6,3	320	13,9	69	5.101	494
7,6	14,0	-4,4	-219	3,3	19	4.725	596
7,1	3,2	15,5	600	-2,7	-4	3.866	577
6,8	7,8	12,7	483	13,7	40	3.814	292
6,3	2,4	17,0	578	10,0	9	3.407	94
21,3	36,9	9,5	1.163	3,1	47	12.217	1.520
0,7	0,6	58,3	790	22,6	36	1.355	160
75,9	89,2	28,0	357	10,4	16	1.272	158
24,1	10,8	520,6	434	1245,6	20	83	2
2,2	0,7	21,2	1.267	5,4	13	5.990	241
38,2	16,0	77,3	1.209	-4,1	-2	1.564	42
10,3	6,1	-19,4	-180	10,8	2	930	14
8,4	12,2	46,9	195	55,1	11	416	20
8,1	11,8	-29,0	-240	-34,8	-16	827	46
7,2	5,5	46,8	165	163,8	9	354	5
5,8	0,3	4,8	19	49,6	0	403	1
5,8	12,1	56,1	151	16,7	4	269	26
3,2	3,4	-8,1	-21	2,1	0	253	9
13,0	32,4	-3,4	-33	6,1	5	974	78
5,0	39,8	35,5	4.318	5,5	723	12.176	13.056
54,2	71,6	21,9	1.605	-4,6	-478	7.338	10.343
13,9	0,7	90,6	1.088	59,0	36	1.201	62
10,1	0,9	49,3	548	6,0	7	1.111	123
5,4	8,0	140,7	519	167,3	690	369	412
16,5	18,8	25,9	558	22,1	468	2.158	2.117

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

(***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استعماله، وحصة كل مجموعة استعمال ضمن المجموع

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع نهاية)

(الوزن بالألف الأطنان/القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	القيمة ب % 2021***		التغير		2021**		2020*	
	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
			مطلق	%				
27,6	43,0	32.398	-2,0	-298	90.914	14.874	58.516	15.172
56,7	72,5	19.364	-6,5	-755	51.511	10.788	32.148	11.544
21,8	14,2	8.434	9,0	174	19.817	2.106	11.383	1.931
4,5	0,0	1.319	34,4	0	4.126	1	2.807	1
1,7	0,1	644	73,8	6	1.554	15	909	9
1,4	0,0	175	-14,2	0	1.267	3	1.092	3
1,3	0,3	233	43,3	15	1.163	48	929	34
12,6	12,9	2.229	15,8	262	11.478	1.912	9.249	1.651
0,0	0,0	31	25,7	0	157	0	127	0
7,5	48,3	1	50,0	0	12	0	11	0
0,4	3,9	-1	-54,6	0	1	0	2	0
92,1	47,9	31	23,1	0	145	0	114	0
16,8	0,8	2.253	-3,7	-10	55.113	271	52.860	282
51,8	65,0	552	-0,1	0	28.522	176	27.970	177
17,7	0,8	1.684	11,9	0	9.757	2	8.073	2
12,3	6,6	-281	-34,0	-9	6.787	18	7.068	27
3,3	3,5	18	3,3	0	1.807	10	1.789	9
2,6	0,1	286	49,4	0	1.416	0	1.130	0
1,6	0,4	221	41,8	0	881	1	659	1
10,8	23,5	-227	-3,0	-2	5.944	64	6.171	66
28,5	2,8	18.756	19,3	154	93.592	954	74.837	799
40,5	43,3	9.652	17,9	63	37.866	413	28.214	350
24,2	8,3	4.511	24,7	16	22.642	79	18.131	63
8,0	4,8	1.720	32,6	11	7.524	46	5.804	35
7,8	12,3	1.622	42,1	35	7.299	117	5.677	83
2,7	2,3	54	10,8	2	2.486	22	2.432	20
16,9	29,1	1.197	11,2	28	15.775	277	14.578	249
0,1	0,0	-68	-10,4	0	363	0	430	0

(*) أرقام مرجعية

(**) أرقام مؤقتة

(***) تمثل حصة كل منتج داخل مجموعة استهلاكه، وحصة كل مجموعة استهلاك ضمن المجموع

المصدر: مكتب الصرف

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية حسب الشركاء الأساسيين

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات (باعتبار التكلفة والتأمين والشحن)		الصادرات (بدون التكلفة والتأمين والشحن)		
2021**	2020*	2021**	2020*	2021**	2020*	
-198.577	-159.772	527.423	422.861	328.846	263.089	مجموع المبادلات
-104.343	-83.795	323.729	268.195	219.386	184.400	أوروبا
-12.254	-2.026	82.961	64.935	70.707	62.909	إسبانيا
11.441	6.868	55.621	50.656	67.063	57.523	فرنسا
-12.695	-10.366	26.717	21.952	14.023	11.587	إيطاليا
4.221	21	6.541	5.357	10.762	5.378	المملكة المتحدة
-13.481	-13.796	23.145	22.367	9.664	8.571	ألمانيا
185	2.109	8.145	6.282	8.331	8.391	هولندا
-23.211	-17.362	30.403	23.074	7.192	5.711	تركيا
-58.550	-49.243	90.195	73.573	31.644	24.330	دول أوروبية أخرى
-83.380	-63.495	122.284	90.414	38.904	26.919	آسيا
6.623	4.943	9.620	6.356	16.243	11.299	الهند
4.518	2.643	387	350	4.905	2.993	باكستان
-25.903	-11.653	29.300	15.857	3.397	4.204	الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط (1)
-58.508	-49.059	61.766	51.537	3.259	2.479	الصين
-2.154	-1.180	3.902	2.786	1.748	1.606	اليابان
62	783	1.337	945	1.399	1.729	سنغافورة
-8.018	-9.972	15.972	12.582	7.954	2.609	دول آسيوية أخرى
-22.823	-21.769	60.078	49.206	37.254	27.437	أمريكا
10.612	3.564	7.632	7.292	18.244	10.856	البرازيل
-23.659	-17.187	33.571	26.556	9.912	9.369	الولايات المتحدة
1.302	718	1.447	953	2.749	1.671	المكسيك
-4.723	-3.553	7.445	5.782	2.722	2.229	الأرجنتين
-3.200	-3.082	5.145	5.012	1.945	1.930	كندا
-3.156	-2.229	4.838	3.610	1.682	1.382	دول أمريكية أخرى
6.277	7.469	19.869	13.987	26.146	21.455	أفريقيا
2.980	2.245	243	128	3.222	2.373	ساحل العاج
2.656	1.915	141	105	2.796	2.020	السنغال
2.351	1.729	4	14	2.355	1.743	موريتانيا
-984	-1.078	2.280	1.922	1.296	844	تونس
893	734	284	261	1.177	994	نيجيريا
-4.804	-2.743	5.836	4.012	1.032	1.270	الجزائر
-6.621	-4.667	7.368	5.521	747	854	مصر
362	518	328	127	690	645	ليبيا
9.444	8.816	3.386	1.898	12.830	10.713	دول أفريقية أخرى
5.692	1.818	1.464	1.059	7.155	2.877	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قطر ، الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، عُمان ، الكويت ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، البحرين ، اليمن ولبنان . المصدر : مكتب الصرف .

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات

(بملايين الدراهم)

رصيد	2021*		
	مدین	دائن	
			حساب المعاملات الجارية
-116.399,7	539.989,0	423.589,3	السلع والخدمات
-178.781,0	463.285,0	284.504,0	السلع
-179.728,0	463.143,0	283.415,0	البضائع العامة
+942,0	-	942,0	صافي الصادرات قيد المتاجرة
+5,0	142,0	147,0	الذهب غير النقدي
+62.381,3	76.704,0	139.085,3	الخدمات
+14.615,0	28,0	14.643,0	خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين
+1.283,3	1.198,0	2.481,3	خدمات الصيانة والإصلاح ⁽¹⁾
-7.617,5	33.178,2	25.560,7	خدمات النقل
-9.936,9	23.927,7	13.990,8	النقل البحري
+1.818,8	5.545,3	7.364,1	النقل الجوي
+923,9	3.155,8	4.079,7	طرق النقل الأخرى
-423,3	549,4	126,1	خدمات البريد وحمل الرسائل
+23.656,4	10.654,0	34.310,4	خدمات السفر
+632,8	911,2	1.544,0	أسفار لأغراض العمل
+23.023,6	9.742,8	32.766,4	أسفار لأغراض شخصية
+259,8	2.594,4	2.854,2	خدمات البناء والإنشاءات
-510,9	2.020,5	1.509,6	خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
-575,7	1.164,1	588,4	الخدمات المالية
-1.336,5	1.346,7	10,2	الرسوم على استخدام الملكية الفكرية ⁽¹⁾
+11.889,2	5.711,2	17.600,4	خدمات الاتصال والكمبيوتر والمعلومات
+23.603,4	9.995,9	33.599,3	خدمات الأعمال الأخرى
+468,2	350,8	819,0	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
-3.353,4	8.462,2	5.108,8	السلع والخدمات الحكومية ⁽¹⁾
-18.174,9	25.328,4	7.153,5	الدخل الأولي
-18.757,5	25.295,8	6.538,3	دخل الاستثمارات
-12.336,2	16.450,0	4.113,8	الاستثمارات المباشرة
-3.944,5	3.963,3	18,8	الاستثمارات الحافظة
-4.864,8	4.882,5	17,7	الاستثمارات الأخرى
+2.388,0	-	2.388,0	الأصول الاحتياطية
+582,6	32,6	615,2	الدخل الأولي الآخر
+105.426,1	4.921,6	110.347,7	الدخل الثانوي
+1.387,8	739,0	2.126,8	الدخل الثانوي العمومي
+104.038,3	4.182,6	108.220,9	الدخل الثانوي الخاص
-29.148,5	570.239,0	541.090,5	رصيد حساب المعاملات الجارية
			حساب الرأسمال
-29.148,5			صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)

(*) الأرقام الأولية.

(1) غير مدرجة في موضع آخر

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان المدفوعات (تابع)

(بملايين الدراهم)

2021*			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
			الحساب المالي
			الاستثمارات المباشرة
-14.804,0	19.355,0	4.551,0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
-10.873,0	14.533,0	3.660,0	أدوات الدين
-3.931,0	4.822,0	891,0	استثمارات الحافظة
+2.643,0	-2.298,0	345,0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
+3.929,0	-3.584,0	345,0	سندات الدين
-1.286,0	1.286,0	-	المشتقات المالية
-291,0	-1.996,0	-2.287,0	الاستثمارات الأخرى
-22.113,0	20.457,0	-1.656,0	حصص الملكية الأخرى
+78,0	-	78,0	العملة والودائع
-15.286,0	8.952,0	-6.334,0	القروض
+9.128,0	-9.127,0	1,0	نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة
-331,0	132,0	-199,0	الائتمانات التجارية والتسبيقات
-5.157,0	9.955,0	4.798,0	حسابات أخرى مستحقة الدفع / القبض
+376,0	-376,0	-	حقوق السحب الخاصة
-10.921,0	10.921,0	-	الأصول الاحتياطية
+13.675,0	-	13.675,0	مجموع تغيرات الأصول والخصوم
-20.890,0	35.518,0	14.628,0	صافي الإقراض (+) / صافي الإقتراض (-)
-20.890,0			صافي السهو والخطأ
+8.258,5			

(*) الأرقام الأولية.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الإستثمار الدولي

(بملايين الدراهم)

2021**			2020*			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-607.898,0	676.926,2	69.028,2	-575.709,6	640.923,1	65.213,5	الإستثمارات المباشرة
-544.214,7	606.815,9	62.601,2	-516.120,9	575.636,3	59.515,4	حصة الملكية و أسهم صناديق الإستثمار
-544.214,7	606.815,9	62.601,2	-516.120,9	575.636,3	59.515,4	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-63.683,3	70.110,3	6.427,0	-59.588,7	65.286,8	5.698,1	أدوات الدين
-63.683,3	70.110,3	6.427,0	-59.588,7	65.286,8	5.698,1	مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
-121.354,2	134.361,5	13.007,3	-118.833,0	131.498,5	12.665,5	إستثمارات الحافظة
-20.214,9	32.327,5	12.112,6	-20.333,1	32.110,9	11.777,8	حصة الملكية و أسهم صناديق الإستثمار
-10.671,6	11.658,6	987,0	-9.682,9	10.688,8	1.005,9	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-9.543,3	20.668,9	11.125,6	-10.650,2	21.422,1	10.771,9	القطاعات الأخرى
1.435,4	1.833,4	3.268,8	632,3	2.457,5	3.089,8	الشركات المالية الأخرى
-10.978,7	18.835,5	7.856,8	-11.282,5	18.964,6	7.682,1	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-101.139,3	102.034,0	894,7	-98.499,9	99.387,6	887,7	سندات الدين
538,6	-	538,6	-413,7	959,6	545,9	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-71.280,0	71.280,0	-	-73.368,0	73.368,0	-	الحكومة العامة
-30.397,9	30.754,0	356,1	-24.718,2	25.060,0	341,8	القطاعات الأخرى
356,1	-	356,1	341,8	-	341,8	الشركات المالية الأخرى
-30.754,0	30.754,0	-	-25.060,0	25.060,0	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
527,9	130,4	658,3	-42,3	356,4	314,1	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
-373.372,0	463.382,6	90.010,6	-353.886,8	444.765,1	90.878,3	الإستثمارات الأخرى
4.431,8	-	4.431,8	4.342,1	-	4.342,1	رؤوس الاموال الأخرى
6.152,1	48.786,3	54.938,4	20.947,7	39.266,0	60.213,7	العملة والودائع
-2.151,0	2.776,1	625,1	-2.060,7	2.845,6	784,9	البنك المركزي
5.904,1	46.010,2	51.914,3	20.223,3	36.420,4	56.643,7	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
2.399,0	-	2.399,0	2.785,1	-	2.785,1	القطاعات الأخرى
721,5	-	721,5	694,5	-	694,5	الشركات المالية الأخرى
1.677,5	-	1.677,5	2.090,6	-	2.090,6	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-323.947,5	324.651,2	703,7	-336.112,5	336.488,2	375,7	القروض
-19.415,2	19.415,2	-	-27.680,4	27.680,4	-	البنك المركزي
-6.408,5	7.112,2	703,7	-6.864,2	7.239,9	375,7	شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي
-134.816,0	134.816,0	-	-128.174,0	128.174,0	-	الحكومة العامة
-163.307,8	163.307,8	-	-173.393,9	173.393,9	-	القطاعات الأخرى
-606,3	606,3	-	-588,3	588,3	-	الشركات المالية الأخرى
-162.701,5	162.701,5	-	-172.805,6	172.805,6	-	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
78,3	2.920,4	2.998,7	408,9	2.788,9	3.197,8	نظم التأمين و معاشات التقاعد و الضمانات الموحدة
-41.590,0	68.528,0	26.938,0	-35.825,0	58.574,0	22.749,0	الائتمانات التجارية والسلف
-41.590,0	68.528,0	26.938,0	-35.825,0	58.574,0	22.749,0	القطاعات الأخرى
-41.590,0	68.528,0	26.938,0	-35.825,0	58.574,0	22.749,0	الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
-70,0	70,0	-	-447,6	447,6	-	حسابات أخرى مستحقة القبض أو الدفع
-18.426,7	18.426,7	-	-7.200,4	7.200,4	-	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
330.831,8	-	330.831,8	320.567,4	-	320.567,4	الأصول الاحتياطية
12.008,6	-	12.008,6	11.989,4	-	11.989,4	الذهب النقدي
19.003,7	-	19.003,7	6.615,2	-	6.615,2	حقوق السحب الخاصة
1.913,9	-	1.913,9	1.889,8	-	1.889,8	وضع الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
297.905,6	-	297.905,6	300.073,0	-	300.073,0	أصول احتياطية أخرى
-771.264,5	1.274.800,7	503.536,2	-727.904,3	1.217.543,1	489.638,8	مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغيرات الإنجاز بالنسبة المئوية	2021			2020			
	نسبة تنفيذ قانون المالية	قانون المالية	الإنجاز**	نسبة تنفيذ قانون المالية المعدل	قانون المالية المعدل	الإنجاز*	
10,0	107,4	259.010	278.306	103,7	243.993	253.099	الموارد العادية
8,8	109,3	221.681	242.328	107,5	207.320	222.799	الموارد الجبائية
-2,4	112,9	80.112	90.416	105,9	87.515	92.651	الضرائب المباشرة
-8,8	116,4	38.236	44.489	113,7	42.914	48.778	الضريبة على الشركات
10,0	111,0	39.797	44.163	100,3	40.047	40.165	الضريبة على الدخل
-52,4	84,9	2.079	1.764	81,4	4.553	3.708	ضرائب مباشرة أخرى
15,6	107,0	116.073	124.216	108,3	99.213	107.410	الضرائب غير المباشرة (1)
16,5	107,2	87.009	93.255	111,8	71.594	80.020	الضريبة على القيمة المضافة
3,8	91,2	35.305	32.186	114,4	27.093	30.994	داخلي
24,6	118,1	51.704	61.070	110,2	44.501	49.025	استيراد
13,0	106,5	29.063	30.960	99,2	27.620	27.390	ضريبة الاستهلاك المحلي
10,9	109,0	11.211	12.222	104,3	10.565	11.024	التبغ
13,5	102,7	15.926	16.363	93,1	15.483	14.417	منتجات الطاقة
21,8	123,4	1.926	2.376	124,1	1.572	1.950	أخرى
25,3	110,4	10.768	11.885	119,6	7.930	9.488	الرسوم الجمركية
19,3	107,3	14.729	15.811	104,7	12.661	13.250	رسوم التسجيل والتبني
18,7	94,7	34.029	32.237	80,7	33.674	27.169	الموارد غير الجبائية (2)
11,5	62,5	17.118	10.704	65,4	14.686	9.601	احتكارات
22,6	127,3	16.912	21.533	92,5	18.988	17.568	مداخل أخرى
366,7	85,0	14.000	11.900	18,2	14.000	2.550	مداخل وآليات مبتكرة
19,5	113,4	3.300	3.742	104,4	3.000	3.131	موارد بعض الحسابات الخصوصية
4,7	104,9	341.141	357.990	103,7	329.785	341.852	النفقات الإجمالية
9,5	102,6	273.041	280.271	98,8	258.972	255.968	النفقات العادية
6,4	98,8	205.710	203.338	96,9	197.295	191.171	السلع والخدمات
5,2	100,4	139.860	140.456	98,2	135.933	133.530	نفقات الموظفين
9,1	95,5	65.850	62.882	93,9	61.362	57.641	خدمات وسلع أخرى
-0,5	98,0	27.678	27.116	96,2	28.339	27.259	الدين العام
-3,1	95,2	23.560	22.419	98,8	23.421	23.147	الداخلي
14,2	114,1	4.118	4.697	83,6	4.918	4.112	الخارجي
61,4	161,2	13.550	21.840	114,1	11.860	13.532	المقاصة
16,5	107,2	26.103	27.977	111,8	21.478	24.006	التحويلات للجماعات الترابية
-	-	-14.031	-1.965	-	-14.979	-2.869	الرصيد العادي
-9,5	114,1	68.100	77.719	121,3	70.813	85.885	نفقات الاستثمار
-	-	7.000	3.386	-	3.000	6.412	رصيد الحسابات الخصوصية
-	-	-	-4.140	-	-	5.322	بما في ذلك صندوق تدبير جائحة كوفيد-19
-	-	-75.131	-76.298	-	-82.792	-82.342	رصيد الميزانية
-	-	-	-4.742	-	-	14.747	تغير العمليات المتعلقة
-	-	-75.131	-81.041	-	-82.792	-67.595	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
-	-	34.351	8.141	-	43.629	43.058	التمويل الخارجي
-	-	41.000	18.382	-	60.000	62.979	السحوبات
-	-	-6.649	-10.241	-	-16.371	-19.921	الاستخدامات
-	-	36.780	67.484	-	39.163	24.537	التمويل الداخلي
-	-	4.000	5.416	-	0	0	عائدات بيع مساهمات الدولة

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسددة للجماعات الترابية.

(2) بدون احتساب عائدات بيع مساهمات الدولة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم و سعر الصرف الفعلي

المتوسط السنوي	2021												2020		نهاية الفترة
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	المتوسط السنوي	
10,634	10,460	10,452	10,508	10,557	10,561	10,578	10,682	10,755	10,709	10,715	10,816	10,835	10,910	10,823	1 أورو ⁽¹⁾
8,992	9,253	9,155	9,060	8,970	8,966	8,946	8,866	8,849	8,955	9,002	8,941	8,900	8,968	9,502	1 دولار أمريكي ⁽¹⁾
102,357	102,798		102,593			102,538		101,499					102,572	101,036	سعر الصرف الفعلي الحقيقي ^(*)
118,435	120,116		118,888			118,022		116,715					116,359	114,312	سعر الصرف الفعلي الاسمي ^(*)

(*) معطيات فصلية.
(1) المتوسط الشهري للسعر المرجعي.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2021	2021												المتوسط السنوي 2020	
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
عمليات الصرف بالتأجير														
50.326	71.874	53.223	47.501	50.185	44.806	38.714	46.810	46.463	53.338	57.927	39.761	53.314	55.684	شراء/بيع العملات مقابل العملات مع المراسلين بالخارج
19.795	28.895	16.722	12.339	10.892	8.530	11.233	16.745	18.564	26.914	31.848	23.855	31.002	19.950	شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك ^(*)
10.301	13.361	11.588	9.986	8.347	12.169	11.542	12.796	10.643	8.865	6.425	7.327	9.489	9.489	توظيفاات العملات بالخارج
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك
عمليات الصرف الآجلة														
15.601	18.926	17.918	13.517	14.774	12.924	13.053	17.623	16.294	16.502	18.710	13.969	13.003	11.132	شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)
3.544	12.695	3.258	3.797	2.316	1.492	1.969	2.094	2.202	4.005	3.171	2.987	2.541	3.352	بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)

(*) أصبحت السلسلة الخاصة بحجم العمليات في سوق الصرف بين البنوك تضم، من الآن فصاعداً، عمليات شراء أو بيع العملات مقابل الدرهم في السوق القائمة بين البنوك، على الصعيد الوطني (اتجاه واحد)، زائد العمليات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 3.7 العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية (1)

(بملايين الدراهم)

	ديجنبر- 2021	نوفمبر- 2021	أكتوبر- 2021	سبتمبر- 2021	غشت- 2021	يوليوز- 2021	يونيو- 2021	ماي- 2021	أبريل- 2021	مارس- 2021	فبراير 2021	يناير- 2021	ديجنبر- 2020
الأوراق والقطع النقدية	337.055	338.355	338.141	339.447	339.675	336.001	323.617	324.681	317.582	316.303	317.698	319.466	317.136
الوضعية الصافية للخزينة ⁽²⁾	-4.445	-3.624	-5.551	-3.926	-4.688	-3.440	-3.846	-4.198	-5.325	-4.188	-5.548	-6.426	-6.537
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	291.251	284.874	285.454	206.476	273.569	274.071	274.847	275.997	277.340	280.286	283.279	279.756	266.945
العناصر الأخرى الصافية	-14.590	-14.431	-15.534	53.937	-15.314	-15.678	-15.866	-14.922	-17.800	-21.022	-23.382	-19.898	-26.648
الوضعية البنوية لسيولة البنك ⁽³⁾	-64.840	-71.535	-73.771	-82.960	-86.107	-81.049	-68.482	-67.805	-63.368	-61.227	-63.349	-66.034	-83.375
الاحتياطي النقدي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الفاصل أوالحاجة إلى السيولة	-64.840	-71.535	-73.771	-82.960	-86.107	-81.049	-68.482	-67.805	-63.368	-61.227	-63.349	-66.034	-83.375
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	82.769	83.255	84.154	92.195	95.590	101.982	78.142	77.057	73.877	72.207	73.007	78.856	97.298
تسيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	36.494	34.018	32.756	33.653	38.835	49.060	30.638	31.895	30.112	27.420	27.520	33.622	42.398
اتفاقات إعادة الشراء	22.725	24.504	25.624	30.866	30.094	24.713	18.553	15.970	15.017	15.690	15.713	15.371	19.565
تسيقات لمدة 24 ساعة	0	0	0	0	0	120	0	0	0	0	0	0	0
القروض المضمونة	23.490	24.708	25.774	26.677	26.412	28.089	28.952	29.192	28.748	27.898	26.974	25.263	29.136
مبادلات الصرف	60	25	0	1.000	250	0	0	0	0	1.200	2.800	4.600	6.200

(1) تحتص على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.
(2) تحتص الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسيقات لقاعدة الخزينة وميزان بنك المغرب من أذونات الخزينة المكتسبة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من جهة، ومجموع أرصدة حسابات الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.
(3) تكتمل الوضعية البنوية لسيولة البنك التأمير الفعلي للعوامل المستقلة على خزائن البنك. وتكتمل كما يلي: الوضعية البنوية لسيولة البنك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر النقود.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2021

(بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب		شهور
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 7 أيام	
1,50	1,50	2,50	1,50	يناير
1,50	1,50	2,50	1,50	فبراير
1,50	1,50	2,50	1,50	مارس
1,50	1,50	2,50	1,50	أبريل
1,50	1,50	2,50	1,50	ماي
1,50	1,50	2,50	1,50	يونيو
1,50	1,50	2,50	1,50	يوليو
1,50	1,50	2,50	1,50	غشت
1,50	1,50	2,50	1,50	شتنبر
1,50	1,50	2,50	1,50	أكتوبر
1,50	1,50	2,50	1,50	نونبر
1,50	1,50	2,50	1,50	دجنبر

المصدر: بنك المغرب

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(بالنسبة المئوية)

2021		2020		أسعار الفائدة على الحسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
1,03	1,27	1,74	1,80	

(1) يساوي معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 6.7 سعر الفائدة على الودائع في 2021

(بالنسبة المئوية)

شهور	لأجل 6 أشهر	لأجل 12 شهرا
يناير	2,48	2,70
فبراير	2,35	2,82
مارس	2,43	2,79
أبريل	2,21	2,73
ماي	2,13	2,48
يونيو	2,35	2,69
يوليو	2,41	2,58
غشت	2,25	2,54
سنتمبر	2,35	2,60
أكتوبر	2,13	2,21
نونبر	2,15	2,51
دجنبر	2,19	2,53

المصدر : بنك المغرب

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

(بالنسبة المئوية)

سنة	أجل										2020 يناير
	سنة 30	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتان	أسبوعا 52	أسبوعا 26	أسبوعا 13		
3,92	3,30	2,94	2,65	-	2,36	2,32	-	-	-	-	2020 يناير
3,81	3,19	2,94	2,64	-	2,41	2,35	-	-	2,20	-	فبراير
3,80	3,19	2,95	-	2,50	2,41	2,35	-	-	-	-	مارس
-	-	-	-	-	2,35	2,29	-	-	2,15	-	أبريل
-	3,20	-	-	2,48	2,32	2,20	2,16	-	2,08	-	ماي
3,73	2,86	2,90	2,40	2,36	2,01	2,00	1,98	-	1,79	-	يونيو
3,47	2,86	-	2,39	-	1,77	-	1,55	-	1,47	-	يوليوز
-	-	-	-	2,10	1,85	-	1,62	-	1,56	-	غشت
-	-	-	-	2,10	1,86	1,68	1,59	-	1,53	-	سنتبر
-	-	-	-	2,10	1,84	1,64	1,55	-	1,47	-	أكتوبر
-	3,06	2,85	2,62	2,18	2,01	1,81	1,62	-	1,51	-	نوفمبر
-	-	2,75	-	2,31	2,18	1,93	1,65	-	-	-	دجنبر
3,34	2,94	2,68	2,38	1,99	1,76	1,55	1,47	-	1,43	-	2021 يناير
-	2,89	2,63	2,35	1,93	1,67	1,53	1,42	-	1,36	-	فبراير
3,27	2,82	2,62	2,29	1,95	1,66	1,53	1,41	-	1,32	-	مارس
3,27	2,83	-	-	1,95	1,71	-	-	-	-	-	أبريل
-	2,83	2,63	2,32	1,96	1,68	1,51	1,42	-	1,32	-	ماي
-	2,83	-	2,33	1,98	1,69	1,52	1,41	-	-	-	يونيو
3,28	2,84	2,64	2,36	2,03	1,78	1,57	-	-	1,39	-	يوليوز
-	-	2,65	2,36	2,04	1,77	1,57	1,41	-	1,38	-	غشت
-	2,84	-	2,37	2,06	1,76	1,56	1,40	-	1,36	-	سنتبر
3,28	-	2,64	2,38	2,04	1,73	1,55	-	-	-	-	أكتوبر
3,28	2,84	2,64	2,32	1,98	1,71	1,53	1,39	-	1,35	-	نوفمبر
-	-	-	2,32	2,01	1,73	1,56	1,4	-	1,35	-	دجنبر

المصدر: بنك المغرب

جدول م 8.7 معدلات (1) إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(بالنسبة المئوية)

2021	2020	
-	-	شهادات الإيداع
1,51 - 2,20	1,72 - 2,85	أقل من 32 يوم
1,64 - 3,20	1,70 - 2,70	من 32 إلى 92 يوم
1,64 - 3,00	1,80 - 3,00	من 93 إلى 182 يوم
1,85 - 3,30	2,00 - 2,90	من 183 إلى 365 يوم
2,13 - 2,30	2,72 - 3,15	من 366 يوم إلى سنتين
2,35 - 2,66	2,25 - 3,00	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
2,37 - 3,00	2,53 - 3,40	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
		أزيد من 5 سنوات
		سندات شركات التمويل
1,98 - 2,28	2,15 - 2,90	سنتين
2,04 - 2,39	2,52 - 2,99	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
2,24 - 2,71	2,53 - 3,13	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	2,90	أكثر من 5 سنوات
		أوراق الخزينة
3,80 - 4,35	3,70 - 5,00	أقل من 32 يوم
2,16 - 4,95	3,70 - 5,00	من 32 إلى 92 يوم
2,06 - 4,35	2,15 - 5,00	من 93 إلى 182 يوم
2,05 - 4,15	2,54 - 4,95	من 183 إلى 365 يوم

(1) الحد الأدنى والأقصى الملاحظ.

(-) بدون إصدار.

المصدر: بنك المغرب

جدول م 9.7 النسبة (1) المطبقة على السندات الخاصة

(بالنسبة المئوية)

2021	2020	
1,89 - 4,00	2,76 - 5,05	أقل من 4 سنوات
2,38 - 4,97	2,63 - 3,45	أكثر من 4 سنوات إلى 5 سنوات
2,12 - 5,16	2,37 - 4,13	أكثر من 5 سنوات إلى 7 سنوات
2,42 - 4,69	2,17 - 4,14	أكثر من 7 سنوات إلى 10 سنوات
-	3,91	أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة
-	2,25 - 3,75	أكثر من 15 سنة إلى 20 سنة
-	-	أكثر من 20 سنة إلى 25 سنة
3,59	3,46 - 3,98	أكثر من 25 سنة إلى 30 سنة
3,96* - 4,63*	4,12* - 5,44*	أكثر من 30 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل ملاحظ.

(-) بدون إصدار.

(*) يتعلق الأمر بسندات دائمة

المصدر: الوديع المركزي مراكش.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة على القروض

(بالنسبة المئوية)

فصل 4- 2021	فصل 3- 2021	فصل 2- 2021	فصل 1- 2021	الوحدات الاقتصادية والغرض الاقتصادي
4,44	4,35	4,32	4,45	متوسط أسعار الفائدة على القروض
5,16	5,20	5,19	5,19	قروض للأفراد
4,24	4,24	4,26	4,33	قروض سكنية
6,47	6,51	6,64	6,50	قروض الاستهلاك
5,17	4,94	4,75	4,48	القروض المقدمة للمقاولين الأفراد
5,56	5,37	5,25	5,08	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
4,14	3,89	3,85	3,68	قروض التجهيز
5,51	5,31	4,91	5,42	قروض الإنعاش العقاري
4,26	4,17	4,04	4,23	قروض للمقاولات
				حسب الغرض الاقتصادي
4,06	3,95	3,96	4,04	الحسابات المدينة و تسهيلات الخزينة
4,58	4,84	4,13	4,49	قروض التجهيز
5,78	5,71	5,59	5,81	قروض الإنعاش العقاري
				حسب حجم المقاولات
4,88	4,98	4,83	4,89	مقاولات صغيرة جدا ومتوسطة
4,01	3,83	3,71	3,89	مقاولات كبرى

المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(بالنسبة المئوية السنوية)

أبريل 2022 - مارس 2023	أبريل 2021 - مارس 2022	أبريل 2020 - مارس 2021	أبريل 2019 - مارس 2020	الفترة السعر
13,09	13,36	13,52	13,57	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية

(1) تحسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.8 المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة

	2021												2020	2019			
	على أساس سنوي (%)																
	2021	2020	2019	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	أغسطس	سبتمبر			أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التداول الائتماني	6,5	20,1	7,1	320,1	319,4	321,3	319,4	321,7	322,4	307,9	307,1	303,5	299,7	301,7	303,6	300,6	250,2
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولية	5,8	19,7	7,4	337,7	337,4	337,6	336,9	339,4	340,6	324,5	322,7	318,9	315,3	317,4	319,1	319,3	266,8
الموجودات لدى البنوك	-5,7	12,8	11,2	17,6	18,0	16,3	17,6	17,7	18,3	16,6	15,6	15,4	15,6	15,8	15,5	18,7	16,5
النفوذ الكتابية	6,7	8,6	5,8	766,7	737,8	732,2	739,0	730,7	726,6	735,0	717,1	713,2	717,0	708,6	709,9	718,8	661,6
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	-3,1	24,4	10,6	2,8	3,8	3,8	4,1	4,2	4,7	5,1	5,5	5,5	5,8	5,8	4,5	2,8	2,3
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	7,6	10,6	4,7	698,7	671,1	665,0	669,9	660,3	659,9	665,5	647,0	641,3	646,3	638,4	639,2	649,3	587,2
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	-2,1	-7,6	15,8	65,3	62,9	63,4	65,1	66,2	62,0	64,5	64,6	66,4	64,9	64,4	66,1	66,6	72,1
المجموع م 1	6,6	11,8	6,2	1086,8	1057,2	1053,4	1058,4	1052,4	1049,0	1043,0	1024,2	1016,7	1016,6	1010,3	1013,4	1019,4	911,8
التوظيفات تحت الطلب	2,8	1,7	4,6	174,2	173,3	173,5	173,4	172,9	173,0	171,8	172,3	171,8	171,3	170,9	170,2	169,4	166,5
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	2,8	1,7	4,6	174,2	173,3	173,5	173,4	172,9	173,0	171,8	172,3	171,8	171,3	170,9	170,2	169,4	166,5
المجموع م 2	6,1	10,2	5,9	1261,0	1230,5	1226,9	1231,8	1225,3	1222,0	1214,7	1196,5	1188,5	1187,9	1181,2	1183,6	1188,8	1078,3
أصول نقدية أخرى	1,2	1,4	-3,5	299,8	321,1	318,6	319,5	313,3	318,9	327,0	309,2	305,7	298,6	294,7	293,9	296,4	292,2
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	0,6	-9,5	-7,0	136,5	139,3	139,0	140,2	139,8	139,7	139,0	140,0	138,0	137,0	135,8	135,9	135,6	149,9
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	12,5	17,1	-3,4	71,9	77,3	74,0	75,1	71,1	72,2	74,6	73,6	69,7	68,6	66,7	66,2	63,9	54,6
ودائع بالعملة الأجنبية (1)	5,4	-5,4	12,4	41,9	52,6	49,6	47,8	50,3	51,7	49,6	44,0	44,4	41,3	40,5	39,9	39,8	42,0
اتفاقيات إعادة الشراء	-19,0	128,7	-19,4	10,4	10,2	13,7	8,3	9,1	11,5	9,4	8,9	11,3	9,6	9,7	10,6	12,8	5,6
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	-2,4	3,5	3,0	28,9	29,9	31,7	32,2	32,5	33,0	32,1	30,3	30,5	29,7	30,4	29,9	29,6	28,6
ودائع لأجل لدى الخزينة	13,5	-16,6	-16,4	7,8	7,8	7,6	7,3	7,2	7,4	7,5	7,5	7,2	7,2	6,9	6,7	6,9	8,3
ودائع أخرى (2)	-68,8	145,7	1,4	2,4	3,9	2,9	8,5	3,3	3,5	14,8	4,8	4,6	5,3	4,6	4,7	7,7	3,1
المجموع م 3	5,1	8,4	3,8	1560,8	1551,6	1545,6	1551,4	1538,6	1540,9	1541,7	1505,6	1494,2	1486,5	1475,8	1477,5	1485,1	1370,5
مجمعات التوظيفات السائلة	10,9	7,4	5,9	883,6	868,8	861,9	857,0	834,6	845,3	857,4	844,6	828,3	832,7	820,2	795,3	796,5	741,5
مجمع التوظيفات السائلة 1	8,8	7,5	2,8	478,7	452,3	450,6	452,4	434,6	441,6	458,9	449,3	435,1	438,7	431,7	434,2	440,1	409,2
مجمع التوظيفات السائلة 2	2,6	8,3	8,0	303,0	315,8	311,2	311,4	309,3	316,6	311,9	311,1	312,1	314,7	311,2	298,1	295,2	272,5
مجمع التوظيفات السائلة 3	66,5	2,3	19,8	101,9	100,7	100,1	93,1	90,6	87,1	86,7	84,2	81,0	79,3	77,3	63,0	61,2	59,8

(1) وودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.
(2) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 2.8 توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية

بملايير الدراهم	2021												2020	2019			
	على أساس سنوي (%)																
	2021	2020	2019	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	شتتبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل			مارس	فبراير	يناير
2,8	5,3	4,0	794,9	792,7	793,5	795,0	792,4	792,1	790,2	785,1	782,3	782,4	780,1	776,2	773,5	734,7	الأسر
5,6	9,8	4,9	513,9	508,9	509,7	511,0	507,9	507,9	507,4	499,2	495,3	495,4	492,7	489,2	486,8	443,5	ودائع تحت الطلب
2,8	1,7	4,6	174,2	173,3	173,5	173,4	172,9	173,0	171,8	172,3	171,8	171,3	170,9	170,2	169,4	166,5	حسابات الادخار لدى البنوك
-8,0	-6,7	1,8	87,8	88,6	88,6	88,3	89,2	89,1	89,5	91,7	93,0	93,3	94,2	94,1	95,4	102,3	ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك
-22,0	-2,1	1,0	9,3	11,4	11,6	11,8	11,7	11,9	12,0	11,7	11,8	12,0	12,1	12,3	11,9	12,2	ودائع بالعملات الأجنبية
-21,7	-1,2	-9,4	2,6	2,7	2,7	2,7	3,1	3,0	2,7	3,0	3,3	3,4	3,5	3,3	3,4	3,4	شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين
7,0	-2,8	-13,7	7,1	7,9	7,4	7,7	7,6	7,2	7,0	7,2	7,0	7,0	6,8	7,1	6,6	6,8	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المتقولة
16,6	2,5	0,9	213,2	201,6	194,4	192,3	187,3	186,8	187,6	176,9	178,2	180,7	177,0	176,6	182,9	178,4	شركات غير مالية خاصة
11,4	10,8	4,7	142,0	127,3	124,2	125,1	122,8	122,9	124,9	117,8	118,4	120,6	119,4	120,5	127,5	115,0	ودائع تحت الطلب
-1,8	-17,6	-11,4	17,4	17,4	16,5	17,0	16,2	16,0	15,5	15,8	16,0	16,6	17,6	17,4	17,7	21,5	ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك
23,1	3,3	5,6	14,9	17,2	16,2	13,7	16,0	16,5	14,7	13,9	13,1	12,8	11,9	11,6	12,1	11,7	ودائع بالعملات الأجنبية
51,4	-12,3	-8,0	38,1	39,1	36,9	35,7	31,2	30,7	31,8	28,9	30,3	30,4	27,8	26,7	25,2	28,7	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المتقولة
16,0	14,3	-15,2	37,5	45,7	44,3	45,3	44,1	44,4	45,2	37,8	33,5	33,4	30,9	32,0	32,3	28,3	القطاع العام
21,1	-2,9	2,8	15,6	14,8	14,8	14,7	13,8	13,4	14,3	13,2	12,7	14,2	11,9	12,2	12,9	13,3	ودائع تحت الطلب
64,9	-40,1	-51,1	6,1	6,3	6,3	7,4	7,4	7,9	7,3	5,2	5,0	4,1	4,1	3,4	3,7	6,2	ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك
-0,4	105,5	-2,5	13,8	15,3	15,4	16,3	16,3	16,6	17,6	17,7	13,1	13,6	14,1	15,2	13,9	6,8	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المتقولة
0,0	28,5	-1,4	107,2	106,6	107,1	112,4	105,4	112,8	125,0	112,9	107,9	104,2	101,0	102,7	107,2	83,4	شركات مالية أخرى
41,9	67,1	2,8	18,4	12,4	9,5	11,7	8,6	10,3	13,9	12,4	8,6	10,9	9,6	11,1	13,0	7,8	ودائع تحت الطلب
39,0	3,8	-22,0	22,4	24,3	24,6	24,8	24,5	24,2	23,7	24,1	21,2	20,4	17,4	18,5	16,1	15,5	ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك
-72,9	184,9	-10,1	2,0	3,6	2,5	8,2	3,0	3,2	14,3	4,4	4,2	4,9	4,2	4,4	7,4	2,6	ودائع أخرى
14,0	-13,2	21,6	15,6	14,5	14,0	15,4	16,0	16,6	16,7	16,4	16,5	14,7	15,3	14,5	13,7	15,7	ودائع بالعملات الأجنبية
-1,4	4,1	4,6	25,6	26,6	28,3	28,6	28,7	29,4	28,7	26,9	26,9	26,0	26,7	26,3	25,9	24,9	شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين
-29,6	48,2	17,6	12,9	15,0	14,4	15,4	16,1	17,6	18,3	19,8	19,2	17,7	18,1	17,2	18,2	12,3	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المتقولة
-18,9	183,6	-35,0	10,4	10,2	13,7	8,3	8,7	11,5	9,4	8,9	11,3	9,6	9,7	10,6	12,8	4,5	اتفاقيات إعادة الشراء

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 3.8 مقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

2021	2020	2019	2021												2020**	2019
			على أساس سنوي (%)	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر		
4,0	4,8	5,6	1176,9	1168,0	1169,3	1178,2	1160,4	1160,6	1172,5	1150,8	1141,8	1134,3	1121,6	1120,2	1131,7	1079,9
4,0	4,8	5,5	1175,5	1166,6	1167,9	1176,8	1159,0	1159,2	1171,1	1149,4	1140,5	1133,0	1120,3	1118,9	1130,1	1078,5
2,8	4,6	5,3	985,5	966,9	967,2	984,5	965,2	962,9	987,8	951,0	950,0	950,4	932,2	933,9	959,0	917,2
42,9	48,1	99,0	19,3	18,8	18,5	18,0	17,6	17,2	16,9	16,0	15,5	14,9	14,4	13,9	13,5	9,1
13,8	12,7	4,6	272,5	278,9	269,0	270,7	273,6	272,7	268,4	250,2	253,4	248,6	246,4	243,4	239,4	212,4
13,2	15,0	4,8	275,9	279,5	270,2	271,6	274,9	274,6	269,0	251,7	255,7	250,6	248,3	248,0	243,6	211,9
7,8	-5,8	3,8	59,5	58,9	60,3	59,0	59,3	59,8	60,3	53,0	52,5	53,4	55,3	55,2	55,2	58,6
14,0	22,2	3,8	223,3	226,5	217,7	221,9	225,7	220,6	219,8	212,7	212,5	211,3	201,8	204,0	195,8	160,3
14,5	15,8	6,7	193,2	197,3	187,6	189,1	191,2	189,9	188,6	181,1	180,4	183,4	173,6	176,9	168,7	145,7
11,3	85,9	-18,0	30,2	29,2	30,1	32,9	34,5	30,7	31,2	31,6	32,1	28,0	28,2	27,2	27,1	14,6
0,1	20,0	5,5	316,9	321,4	317,4	313,6	313,2	313,0	307,9	308,6	313,2	312,6	316,9	318,6	316,5	263,9
3,2	26,5	8,4	330,8	322,7	320,7	317,8	312,6	301,1	300,8	304,5	304,0	305,1	308,5	313,9	320,6	253,4
0,2	15,4	19,0	12,0	11,8	11,5	11,1	11,5	11,6	11,2	12,0	11,2	10,9	11,2	11,8	12,0	10,4
-39,0	314,5	85,0	15,9	18,9	17,7	19,6	23,7	18,7	16,7	20,4	26,0	31,1	29,8	27,2	26,1	6,3
2,9	20,4	7,1	282,0	271,2	270,8	266,5	256,8	261,1	263,3	262,4	257,1	253,3	257,7	264,9	274,0	227,6
1,3	-3,3	-0,3	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	2,0
187,3	-7,3	-1,0	19,0	18,9	18,8	18,7	18,7	18,7	7,8	7,8	7,9	7,9	7,9	8,1	6,6	7,1
-0,6	-8,5	11,4	73,1	70,8	71,1	72,4	73,4	69,4	72,0	72,1	73,6	72,1	71,3	72,8	73,5	80,4
5,8	0,4	10,7	257,2	255,3	251,3	249,1	246,7	245,8	242,4	245,7	251,6	245,2	246,0	245,7	243,2	242,2
6,3	0,1	7,8	171,1	169,8	166,8	164,8	162,1	161,8	157,7	159,5	164,9	160,7	159,8	162,0	160,9	160,7
4,6	1,1	16,8	86,2	85,5	84,5	84,3	84,6	84,0	84,7	86,2	86,7	84,4	86,2	83,7	82,4	81,5
-35,0	37,4	169,4	21,3	32,2	29,9	34,5	35,4	29,1	36,6	30,4	36,3	36,0	34,4	31,8	32,8	23,9
5,1	8,4	3,8	1560,8	1551,6	1545,6	1551,4	1538,6	1540,9	1541,7	1505,6	1494,2	1486,5	1475,8	1477,5	1485,1	1370,5

(*) مجموع المقابلات = الدينون الصافية لمؤسسات الإيداع على الوحدات غير المقبلة + الدينون الصافية على الإدارة المركزية + الدينون على الاقتصاد + مقابلات الودائع لدى الخزينة - الموارد غير النقدية - بنود صافية أخرى.
 (**) أرقام مراجعة.
 المصدر: بنك المغرب.

جدول م 4.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي (*)

	2021												2020**	2019			
	2021	2020	2019	على أساس سنوي (%)	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغسطس			سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر
حساب الغرض البنكي⁽¹⁾	2,8	4,6	5,3	985,5	966,9	967,2	984,5	965,2	962,9	987,8	951,0	950,0	950,4	932,2	933,9	959,0	917,2
حساب الغرض الاقتصادي																	
السيارات المدنية وتسهيلات الخزينة	9,6	8,5	6,8	225,7	224,5	227,8	228,2	223,3	227,4	227,1	214,3	214,0	211,0	209,0	208,5	206,0	189,7
القروض للتجهيز	-4,9	-2,2	5,7	171,3	179,4	177,8	177,2	178,9	178,9	179,4	180,0	180,7	180,0	178,5	178,4	180,1	184,0
القروض للمقار	2,4	2,7	3,5	291,1	289,4	288,9	289,0	288,2	288,3	289,8	288,2	286,5	285,2	283,5	282,9	284,2	276,7
القروض للسكن	4,7	3,4	3,8	232,8	232,1	231,3	231,0	230,0	230,6	230,7	228,9	227,7	225,8	224,1	222,8	222,4	215,0
بما فيها: التمويل المشترك للسكن	40,6	45,3	90,9	15,9	15,5	15,3	15,0	14,6	14,3	14,0	13,2	12,8	12,4	12,0	11,6	11,3	7,8
قروض الإنعاش العقاري	-7,9	-0,7	2,4	54,3	54,0	52,3	52,4	53,1	53,5	55,1	55,4	54,6	55,7	54,8	55,6	59,0	59,4
القروض للاستهلاك	2,5	-4,1	4,6	55,6	55,8	55,6	55,7	55,7	55,7	55,4	54,9	55,1	54,9	54,6	54,3	54,2	56,6
ديون مختلفة على الزبائن	1,7	10,1	6,0	156,9	132,9	132,0	150,1	136,8	129,2	153,4	131,0	132,1	138,1	125,2	128,4	154,3	140,2
قروض مالية ⁽¹⁾	2,7	11,5	6,0	142,4	119,0	117,6	135,1	122,2	114,6	138,7	115,3	116,6	122,3	109,9	113,1	138,6	124,3
قروض أخرى ⁽²⁾	-7,9	-0,8	5,8	14,5	13,9	14,4	15,0	14,6	14,5	14,7	15,6	15,5	15,8	15,3	15,7	15,7	15,8
ديون معقدة الأداة	5,7	14,7	7,2	84,8	84,8	85,2	84,5	84,0	83,5	82,7	82,7	81,7	81,2	81,5	81,4	80,2	69,9
حساب القطاع المؤسسي																	
قروض القطاع غير المالي	3,1	4,0	5,5	842,6	846,9	847,8	848,2	843,4	842,6	843,8	830,6	827,5	823,4	816,1	815,5	817,1	785,5
القطاع العمومي باستثناء الإدارة المركزية	-7,5	2,9	3,7	70,0	77,0	76,6	76,9	76,8	73,0	73,5	72,4	74,6	74,3	72,0	73,5	75,7	73,6
إدارات محلية	4,3	8,0	15,7	25,4	24,8	24,7	24,6	24,3	24,3	24,4	24,5	24,5	24,5	24,3	24,3	24,4	22,6
شركات غير مالية عمومية	-13,1	0,7	-0,8	44,6	52,2	51,9	52,2	52,5	48,7	49,1	48,0	50,1	49,8	47,6	49,1	51,3	51,0
القطاع الخاص	4,2	4,1	5,7	772,6	769,9	771,2	771,3	766,6	769,6	770,3	758,2	752,9	749,1	744,2	742,1	741,4	711,9
شركات غير مالية متخصصة	4,2	4,7	7,2	405,7	402,3	404,4	405,9	402,1	405,4	406,9	396,9	393,6	391,2	388,7	388,9	389,3	372,0
قطاعات مقيمة أخرى	4,2	3,6	4,1	366,9	367,6	366,8	365,5	364,5	364,2	363,4	361,3	359,3	357,9	355,5	353,2	352,1	339,9
الأسر	4,1	3,6	4,0	365,1	365,9	365,1	363,4	362,7	362,4	361,5	359,6	357,7	356,4	354,0	351,8	350,6	338,5
أفراد ومغارمة مقيمون بالخارج	4,7	2,9	4,7	326,6	326,5	325,5	324,7	323,4	323,4	322,5	319,8	318,6	316,1	314,5	312,5	311,8	302,9
المقاولون الأفراد	-0,6	8,9	-2,1	38,6	39,5	39,6	38,8	39,3	39,0	39,0	39,8	39,1	40,3	39,5	39,4	38,8	35,6
المؤسسات غير الهادفة للربح في خدمة الأسر	16,1	7,9	39,8	1,7	1,7	1,8	2,0	1,8	1,8	1,9	1,6	1,6	1,5	1,5	1,5	1,4	1,4
شركات التمويل	0,7	7,8	4,4	142,9	120,0	119,4	136,4	121,8	120,3	144,1	120,5	122,5	127,0	116,1	118,4	141,9	131,7
مؤسسات الإئتمان ⁽¹⁾	2,5	-1,7	-7,5	52,7	52,2	51,4	52,0	51,2	51,8	51,9	51,3	52,2	51,9	50,8	51,5	51,5	52,4
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	2,3	-9,0	10,6	24,6	23,9	23,8	25,5	26,4	24,6	26,1	25,3	25,3	26,2	23,4	23,8	24,0	26,4
غيرها ⁽³⁾	-10,3	53,3	35,6	25,3	16,2	14,3	24,6	16,7	13,9	28,7	16,1	13,8	18,0	12,9	13,9	28,2	18,4
	5,3	10,9	7,7	40,3	27,8	30,0	34,4	27,5	30,0	37,4	27,8	31,1	30,8	29,0	29,2	38,2	34,5

(1) مكونة من القروض الممنوحة للزبائن من القطاع المالي وغير المالي في إطار عملية مالية.
 (2) مكونة أساساً من الديون التي تم اقتنائها بواسطة شراء وتحصيل الديون.
 (3) شركات تدبير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وشركات البورصة وشركات التأمين وإعادة التأمين، وعمليات الاحتمال الاجتماعي والتقاعد ومصادر التوظيف الجماعي المستبد.
 (*) قروض ممنوح من طرف البنوك التطبيقية وتمويل البنوك والبنوك المشتركة.
 (**) أرقام مراجعة.
 المصدر: بنك المغرب.

جدول م 5.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2021				2020*	2019	
2021	2020	2019	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
2,8	4,6	5,3	985,5	984,5	987,8	950,4	959,0	917,2	القرض البنكي ⁽¹⁾
									حسب أجل الاستحقاق ⁽²⁾
-4,8	10,1	-3,9	287,9	291,1	283,4	264,6	302,6	274,7	الأمد القصير
-5,8	12,2	17,4	9,6	11,9	11,0	10,4	10,2	9,1	استحقاقات غير مؤداة
8,7	1,1	16,7	230,9	230,8	242,3	237,8	212,5	210,2	الأمد المتوسط
5,0	0,4	6,7	381,8	378,2	379,3	366,8	363,7	362,3	الأمد الطويل
5,7	14,7	7,2	84,8	84,5	82,7	81,2	80,2	69,9	ديون معلقة الأداء
									حسب فروع النشاط الاقتصادي
7,2	-5,1	6,7	39,0	38,8	37,2	36,4	36,4	38,3	القطاع الأولي
7,2	-5,1	6,7	39,0	38,8	37,2	36,4	36,4	38,3	الفلحة و الصيد البحري
0,9	2,2	1,0	253,4	254,6	258,5	246,8	251,1	245,6	القطاع الثانوي
-30,1	19,0	25,8	17,8	22,2	27,5	25,0	25,4	21,4	الصناعات الاستخراجية
8,7	6,8	-2,1	99,3	99,5	96,6	93,0	91,4	85,6	الصناعات التحويلية
9,8	4,6	-0,4	36,7	36,8	34,9	32,9	33,5	32,0	الصناعات الغذائية و التبغ
12,9	14,5	5,8	8,1	7,8	7,5	7,4	7,2	6,3	الصناعة النسيج، الألبسة و الجلد
-12,0	-1,4	0,5	9,8	10,7	12,5	11,5	11,1	11,3	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية
6,6	-2,4	4,2	20,3	19,8	19,4	19,3	19,0	19,5	الصناعة الميكانيكية، الصناعة الثقيلة و الصناعة الكهربية والإلكترونية
18,3	24,3	-15,0	24,4	24,3	22,2	21,8	20,6	16,6	المنتجات المصنعة أخرى
10,4	-12,9	-3,3	40,8	39,4	37,7	36,5	37,0	42,5	الماء و الكهرباء
-1,9	1,1	1,3	95,4	93,6	96,6	92,3	97,2	96,1	البناء والأشغال العمومية
3,2	6,1	7,1	693,1	691,1	692,2	667,2	671,6	633,2	القطاع الثالثي
7,9	3,4	7,3	66,8	64,6	64,9	61,6	62,0	59,9	التجارة، تصليح السيارات والسلع المنزلية
19,7	21,8	-2,8	20,4	19,8	18,2	17,5	17,1	14,0	الفنادق و المطاعم
2,5	0,9	9,8	41,2	45,1	40,0	41,9	40,2	39,8	النقل و الاتصالات
-3,4	6,7	6,7	149,3	146,0	156,0	138,8	154,6	144,8	الأنشطة المالية
4,7	2,9	4,7	326,6	324,7	322,5	316,1	311,8	302,9	الأفراد ومغاربة مقيمون بالخارج
4,3	8,0	15,7	25,4	24,6	24,4	24,5	24,4	22,6	إدارات محلية
2,9	25,5	21,4	63,3	66,3	66,2	66,8	61,6	49,1	غيرها ⁽³⁾

(*) أرقام مراجعة.

(1) قرض ممنوح من طرف البنوك التقليدية وتمويل البنوك والنوافذ التشاركية.

(2) الأمد القصير: أقل من سنتان، الأمد المتوسط: بين 2 و 7 سنوات و الأمد الطويل: فوق 7 سنوات.

(3) باستثناء الخدمات المقدمة للأفراد والخدمات المنزلية.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.8 ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي (1)

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2020				2020*	2019	
2021	2020	2019	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس			
8,2	2,8	12,6	339,1	333,1	329,0	322,9	313,4	304,8	ديون على الوحدات غير المالية
3,1	-2,4	3,9	152,7	150,7	151,3	149,8	148,0	151,7	قروض ممنوحة من طرف المقاولات المالية الأخرى
3,7	-0,9	5,7	122,4	119,9	120,7	118,3	118,1	119,2	شركات التمويل
3,0	-0,2	8,9	30,9	30,4	30,8	30,4	30,0	30,1	قروض الاستهلاك
3,2	-3,4	4,1	67,2	65,7	66,1	65,4	65,1	67,4	القروض الإيجارية
10,1	18,8	5,2	15,4	15,4	14,8	14,0	14,0	11,8	ديون معلقة الأداء
9,9	-11,4	-13,4	11,6	11,1	10,0	11,6	10,6	12,0	البنوك الحرة
-10,9	-46,6	-32,1	2,9	2,2	2,2	3,6	3,2	6,0	تسهيلات الخزينة
16,8	22,3	20,9	8,1	8,2	7,3	7,4	6,9	5,7	قروض التجهيز
-60,8	-22,8	-20,6	1,8	2,8	4,7	4,9	4,6	6,0	صندوق الإيداع والتدبير
-66,1	-38,0	-14,4	0,6	1,3	1,8	2,0	1,9	3,1	تسهيلات الخزينة
-100,0	-0,2	-36,0	0,0	0,7	2,0	2,0	2,1	2,1	قروض التجهيز
2,2	9,9	9,0	8,3	8,5	8,4	8,4	8,1	7,4	جمعيات القروض الصغرى
31,5	-8,8	56,2	8,2	7,9	7,0	6,2	6,2	6,8	صندوق التوظيف الجماعي للتسديد
13,8	8,4	25,2	178,2	173,8	168,6	164,1	156,5	144,4	سندات صادرة عن الشركات غير المالية وتحوزها الشركات المالية الأخرى
29,8	8,8	35,2	83,7	79,4	74,9	71,7	64,5	59,3	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
6,3	5,6	13,4	60,3	59,4	58,6	57,6	56,7	53,7	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
-16,2	38,4	14,4	10,4	11,3	11,7	11,7	12,4	8,9	صندوق الإيداع والتدبير
3,5	1,8	38,1	23,3	23,1	23,1	22,5	22,5	22,1	صناديق التقاعد ⁽²⁾
-6,1	1,4	-7,2	8,3	8,6	9,1	9,0	8,8	8,7	ديون أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(1) باستثناء ديون المقاولات المالية الأخرى على الإدارة المركزية.

(2) الصناديق التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المغربي للمعاشات التقاعدية والصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات.

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 7.8 تطور السوق ما بين البنوك

	2021												2020	
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	المتوسط
متوسط المبلغ الجاري	8.739	7.553	6.620	6.680	6.199	6.147	9.545	7.592	7.851	7.577	8.213	9.021	7.408	
متوسط الحجم المتبادل	3.869	3.087	2.870	4.070	2.855	3.772	5.447	4.423	4.327	4.150	4.613	5.301	4.783	

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 8.8 الاكتتابات في أدينات الخزينة بالمزايدة

	2021												مجموع 2020	أجال الاستحقاق
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع	
المجموع	6.455	19.589	14.180	11.687	6.296	12.838	9.414	15.262	9.404	10.740	7.352	21.254	152.647	مجموع الاكتتابات
24.579	1.350	3.924	315	4.018	2.143	1.371	2.772	1.000	-	3.404	2.504	1.778	47.286	الأمد القصير
4.153	200	400	-	700	300	400	-	100	-	1.134	600	319	8.492	13 أسبوعا
4.428	200	100	-	500	300	-	772	500	-	500	1.244	312	12.405	26 أسبوعا
15.998	950	3.424	315	2.818	1.543	971	2.000	400	-	1.770	660	1.147	26.389	52 أسبوعا
83.495	4.405	7.278	10.367	5.390	3.808	9.764	6.037	11.376	8.815	4.287	1.774	10.194	74.669	الأمد المتوسط
45.310	3.455	4.457	4.264	3.043	1.508	6.266	1.920	4.995	5.435	3.750	1.304	4.914	41.336	سنتان
38.186	950	2.821	6.103	2.347	2.301	3.498	4.117	6.381	3.381	537	470	5.280	33.333	5 سنوات
36.396	700	8.387	3.498	2.279	346	1.703	604	2.886	589	3.049	3.074	9.282	30.692	الأمد الطويل
21.306	700	5.633	2.504	1.952	240	1.093	403	2.071	-	1.332	1.839	3.539	4.143	10 سنوات
4.437	-	1.336	150	-	105	100	-	370	-	17	678	1.681	10.846	15 سنة
6.000	-	199	-	327	-	100	201	445	300	1.254	558	2.616	6.185	20 سنة
4.654	-	1.218	844	-	-	410	-	289	446	-	-	1.446	9.518	30 سنة

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة
(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

ملاحظات التوظيف الجماعي شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط البنوك صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾ مؤسسات مالية أخرى المقاولات غير المالية شركات التمويل الشركات غير المقبلة	الحصة بالنسبة المئوية		التغيرات بالنسبة المئوية		2021	2020	2019	2018	2017
	2021	2020	2021/2020	2020/2019					
مؤسسات التوظيف الجماعي	42,6	39,4	16,4	19,7	275.290	236.533	197.575	203.962	187.877
شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	19,4	21,6	-3,3	-1,3	125.246	129.539	131.179	131.910	125.394
البنوك	23,6	24,4	4,1	9,2	152.686	146.651	134.237	125.184	117.541
صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾	8,2	7,4	19,2	-3,4	52.956	44.423	45.964	35.021	33.151
مؤسسات مالية أخرى	3,7	4,0	-1,1	-1,9	23.650	23.918	24.374	27.187	30.322
المقاولات غير المالية	2,5	3,2	-15,1	-17,3	16.361	19.282	23.325	22.269	21.996
شركات التمويل	0,1	0,1	-1,7	-20,5	388	395	497	672	425
الشركات غير المقبلة	-	-	-	-	56	-	10	-	-
إجمالي سندات الدين القابلة للتداول	-	-	7,6	7,8	646.633	600.741	557.161	546.205	516.706

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.
المصدر : بنك المغرب.

جدول م 2.9 المبلغ الجاري وإصدارات سندات الدين القابلة للتداول

(حسب فئات المكتتبين الأوتل)

	2021						2020						فئة السندات
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الإيداع والتدبير	المبلغ الجاري		
87.127	5.293	69.191	2.084	10.558	86.370	5.325	66.021	2.281	12.743	12.743	شهادات الإيداع		
56.163	4.664	43.473	1.246	6.779	57.174	4.946	41.351	1.685	9.192	9.192	سندات شركات التمويل		
29.608	629	24.462	838	3.679	26.885	379	22.359	596	3.551	3.551	أوراق الخزينة		
1.356	0	1.256	0	100	2.312	0	2.312	0	0	0	الإصدارات		
42.620	4.782	32.784	765	4.289	44.593	4.138	34.938	1.661	3.856	3.856	شهادات الإيداع		
31.523	4.532	23.944	400	2.646	32.702	4.123	23.963	1.230	3.386	3.386	سندات شركات التمويل		
8.710	250	6.577	365	1.518	7.950	15	7.089	376	470	470	أوراق الخزينة		
2.388	0	2.263	0	125	3.941	0	3.886	55	0	0			

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

2021	2021				2020	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
163.460	163.460	163.365	157.784	156.222	155.088	المبلغ الجاري
87.642	87.642	88.784	88.784	87.209	86.709	القطاع العمومي
55.707	55.707	56.049	56.049	54.474	54.474	الشركات غير المالية
31.935	31.935	32.735	32.735	32.735	32.235	البنوك
75.818	75.818	74.582	69.000	69.013	68.379	القطاع الخاص
32.450	32.450	31.950	30.950	30.950	31.450	البنوك
35.236	35.236	35.400	31.118	30.931	29.797	الشركات غير المالية
8.132	8.132	7.232	6.932	7.132	7.132	شركات مالية أخرى
16.972	3.640	8.598	2.750	1.984	30.471	الإصدارات
3.200	200	-	2.500	500	12.200	القطاع العمومي
700	200	-	-	500	3.700	البنوك
2.500	-	-	2.500	-	8.500	الشركات غير المالية
13.772	3.440	8.598	250	1.484	18.271	القطاع الخاص
1.000	1.000	-	-	-	2.500	البنوك
9.372	1.540	6.098	250	1.484	13.903	الشركات غير المالية
3.400	900	2.500	-	-	1.868	شركات مالية أخرى

المصدر: الوديع المركزي مروكلير و حسابات بنك المغرب.

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	مؤشر المازي	مؤشر المادكس	الرسملة (بملايين الدراهم)
دجنبر 2013	18.278,6	9.114,1	7.418,1	451.113
دجنبر 2014	13.429,6	9.620,1	7.842,8	484.448
دجنبر 2015	20.286,6	8.925,7	7.255,2	453.316
دجنبر 2016	22.115,5	11.644,2	9.547,3	583.380
دجنبر 2017	21.047,7	12.388,8	10.100,3	626.965
دجنبر 2018	18.220,2	11.364,3	9.233,0	582.155
دجنبر 2019	17.253,4	12.171,9	9.919,3	626.693
دجنبر 2020	16.970,9	11.287,4	9.189,9	584.976
دجنبر 2021	20.395,0	13.358,3	10.807,7	690.717
يناير 2020	4.910,8	12.531,9	10.227,6	645.161
فبراير	4.229,6	12.260,9	10.003,8	630.153
مارس	6.709,2	9.704,9	7.876,8	503.024
أبريل	2.564,9	9.400,7	7.622,3	488.273
ماي	5.110,2	9.852,8	7.997,2	509.161
يونيو	5.100,8	10.169,2	8.256,6	523.868
يوليوز	1.458,9	10.228,3	8.310,2	529.635
غشت	1.090,1	10.134,8	8.237,1	524.676
شتنبر	2.107,6	9.987,8	8.116,7	517.860
أكتوبر	3.559,7	10.460,7	8.508,4	542.277
نونبر	1.964,0	10.990,9	8.949,9	566.269
دجنبر	16.970,9	11.287,4	9.189,9	584.976
يناير 2021	3.308,6	11.630,0	9.479,9	601.086
فبراير	1.777,2	11.358,2	9.248,4	585.906
مارس	9.141,6	11.483,7	9.336,1	595.331
أبريل	2.148,0	11.811,2	9.602,7	611.042
ماي	5.785,0	12.114,5	9.853,9	626.206
يونيو	9.589,4	12.409,2	10.090,9	637.517
يوليوز	9.361,7	12.304,2	9.995,1	633.231
غشت	2.518,2	12.694,2	10.314,6	653.223
شتنبر	4.171,1	13.186,8	10.723,2	677.260
أكتوبر	3.663,9	13.555,5	10.988,7	697.510
نونبر	2.883,3	13.085,4	10.581,8	674.660
دجنبر	20.395,0	13.358,3	10.807,7	690.717

المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة السنوية	2021**	2020*	
-3,3	110,1	113,9	المجموع
-4,0	109,3	113,9	عقارات سكنية
-5,0	106,8	112,4	شقق
0,0	119,9	120,0	منازل
-2,5	122,1	125,2	فيلات
-1,9	114,8	117,0	أراضي
-4,6	111,2	116,6	محلات للاستعمال المهني
-4,3	113,7	118,8	محلات تجارية
-6,9	101,0	108,4	مكاتب

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.

جدول م 6.9 حجم المعاملات حسب الفئة

التغير بالنسبة السنوية		حجم المعاملات
2021/2020	2020/2019	
33,1	-13,6	المجموع
26,4	-16,2	عقارات سكنية
25,2	-15,6	شقق
51,6	-28,3	منازل
20,5	-11,0	فيلات
50,3	-7,3	أراضي
46,3	-4,5	محلات للاستعمال المهني
43,7	-3,8	محلات تجارية
61,1	-8,7	مكاتب

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.

جدول م 7.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية

التغير بالنسبة 2021/2020 (%)		المدن
حجم المعاملات	مؤشر أسعار الأصول العقارية	
35,8	-4,2	أكادير
23,6	-4,1	الدار البيضاء
62,3	-6,1	الجديدة
26,7	-4,8	فاس
45,3	-2,8	القنيطرة
24,3	-3,5	مراكش
34,8	-4,3	مكناس
41,4	-0,6	وجدة
38,2	-4,1	الرباط
43,5	-3,1	طنجة

المصادر : معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و حسابات بنك المغرب.



المحتويات

المحتويات

المقدمة

الجزء 1. الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي.....
5	1.1.1 النمو الاقتصادي.....
8	2.1.1 سوق الشغل.....
10	3.1.1 أسواق السلع الأساسية.....
12	4.1.1 التضخم.....
14	5.1.1 المالية العمومية.....
15	6.1.1 الحسابات الخارجية.....
21	7.1.1 السياسات النقدية.....
25	8.1.1 الأسواق المالية.....
31	1.2 الإنتاج والطلب.....
32	1.2.1 الإنتاج.....
43	2.2.1 الطلب.....
48	3.2.1 المجمعات الرئيسية بالقيمة الإسمية.....
50	1.3 سوق الشغل.....
50	1.3.1 الساكنة النشيطة.....
55	2.3.1 تطور التشغيل.....
60	3.3.1 البطالة والتشغيل الناقص.....
63	4.3.1 الإنتاجية والأجور.....
65	1.4 التضخم.....
66	1.4.1 مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك.....
70	2.4.1 السلع والخدمات.....
75	3.4.1 تطور التضخم خلال السنة.....
76	4.4.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن.....
77	5.4.1 أسعار الإنتاج الصناعي.....
78	1.5 المالية العمومية.....
79	1.5.1 قانون المالية لسنة 2021.....
85	2.5.1 تنفيذ الميزانية.....

91	3.5.1 تمويل الخزينة
94	4.5.1 الدين العمومي
99	1.6 ميزان المدفوعات
100	1.6.1 الميزان التجاري
108	2.6.1 ميزان الخدمات
109	3.6.1 ميزان المداخيل
111	4.6.1 الحساب المالي
114	5.6.1 وضع الاستثمار الدولي
116	1.7 الأوضاع النقدية
117	1.7.1 أسعار الفائدة
118	2.7.1 الائتمان البنكي
123	3.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
124	4.7.1 مكونات المجموع م3
125	5.7.1 مجموعات التوظيفات السائلة
126	6.7.1 سوق الصرف
131	1.8 أسواق الأصول
132	1.8.1 سندات الدين
137	2.8.1 سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
141	3.8.1 سوق البورصة
146	4.8.1 الأصول العقارية
148	1.9 تمويل الاقتصاد
151	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
152	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

الجزء 2 • الحكامة وإنجاز مهام البنك

159	أبرز أحداث السنة
162	1.2 الحكامة والاستراتيجية
162	1.1.2 البنيات التنظيمية والحكامة
168	2.1.2 الاستراتيجية

170	3.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات
175	4.1.2 المطابقة
176	5.1.2 المسؤولية الاجتماعية
179	6.1.2 قواعد مرتبطة بالميزانية
180	2.2 مهام البنك
180	1.2.2 السياسة النقدية
195	2.2.2 البحوث
196	3.2.2 أنشطة للإحصائيات وتدبير المعطيات
196	4.2.2 تدبير احتياطات الصرف
197	5.2.2 الإشراف البنكي
200	6.2.2 المراقبة الاحترازية الكلية
200	7.2.2 أنظمة ووسائل الأداء
201	8.2.2 الشمول المالي
202	9.2.2 العملة الائتمانية
205	10.2.2 أنشطة المصالح المركزية للمعلومات
206	3.2 التواصل والتغطية
208	4.2 الموارد
208	1.4.2 الموارد البشرية
209	2.4.2 نظام المعلومات
209	3.4.2 التحول الرقمي

الجزء 3 • التقرير المالي

213	1.3 نظرة على الوضعية المالية لسنة 2021
213	1.1.3 الحصيلة
214	2.1.3 النتيجة
215	2.3 القوائم التركيبية وإيضاحات مرفقة
215	1.2.3 الحصيلة (الأصول)
216	2.2.3 الحصيلة (الخصوم)
217	3.2.3 خارج الحصيلة
218	4.2.3 حساب العائدات والتكاليف

219	5.2.3 جدول تدفقات الخزينة
220	6.2.3 جدول تغير الرساميل الذاتية
221	7.2.3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
225	8.2.3 منظومة تدبير المخاطر المالية
230	9.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة
242	10.2.3 تعليقات حول بنود خارج الحصيلة
244	11.2.3 تعليقات حول بنود حساب العائدات والتكاليف
254	3.3 الالتزامات تجاه الصناديق الاجتماعية
255	4.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
257	5.3 مصادقة مجلس البنك

فهرس البيانات

5	رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو في 2021 في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الرئيسية
6	رسم بياني 1.1.1.1 : توزيع التحويلات الرئيسية المتوصل بها سنة 2021
9	رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة
10	رسم بياني 3.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب في الدول المتقدمة
10	رسم بياني 4.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية
10	رسم بياني 5.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في
11	رسم بياني 6.1.1 : التطور السنوي لأسعار السلع الطاقية
11	رسم بياني 7.1.1 : التطور الشهري لأسعار السلع الطاقية في 2021
12	رسم بياني 8.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية غير الطاقية
12	رسم بياني 9.1.1 : أسعار الفوسفات والأسمدة
13	رسم بياني 10.1.1 : التضخم في العالم
13	رسم بياني 11.1.1 : التضخم في الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو
15	رسم بياني 12.1.1 : رصيد الميزانية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
15	رسم بياني 13.1.1 : الدين العمومي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
16	رسم بياني 14.1.1 : صادرات السلع والخدمات
18	رسم بياني 15.1.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة
19	رسم بياني 1.2.1.1 : تطور مؤشر «ضغط سلسلة التوريد العالمية»
22	رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي
24	رسم بياني 17.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان
24	رسم بياني 18.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية للبلدان الصاعدة الرئيسية
25	رسم بياني 19.1.1 : مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة

25.....	رسم بياني 20.1.1 : مؤشر MSCI EM
26.....	رسم بياني 21.1.1 : مؤشرات تقلب أسواق البورصة
27.....	رسم بياني 22.1.1 : عائدات السندات السيادية لأجل 10 سنوات في الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية لمنطقة الأورو
27.....	رسم بياني 23.1.1 : الائتمان البنكي في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو
28.....	رسم بياني 24.1.1 : سعر صرف الأورو
29.....	رسم بياني 25.1.1 : تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار
33.....	رسم بياني 1.2.1 : إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة
33.....	رسم بياني 2.2.1 : إنتاج المحاصيل الرئيسية باستثناء الحبوب
33.....	رسم بياني 3.2.1 : الإنتاج المسوق من الصيد الساحلي والتقليدي
34.....	رسم بياني 1.1.2.1 : متوسط درجة الحرارة السنوية بالمغرب ما بين 1970 و2020
34.....	رسم بياني 2.1.2.1 : الحجم السنوي للتساقطات المطرية ما بين 1970 و2020
35.....	رسم بياني 3.1.2.1 : الموارد المائية المتاحة بالمغرب
36.....	رسم بياني 4.2.1 : المساهمة في تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية
37.....	رسم بياني 5.2.1 : القيمة المضافة لقطاع البناء
37.....	رسم بياني 6.2.1 : إنتاج وتصدير الفوسفات الخام من حيث الحجم
37.....	رسم بياني 7.2.1 : إنتاج الكهرباء
37.....	رسم بياني 8.2.1 : إنتاج الكهرباء من مصدر متجدد
38.....	رسم بياني 1.2.2.1 : كثافة الطاقة
39.....	رسم بياني 2.2.2.1 : كثافة الطاقة في القطاع الأولي والمعدل التراكمي للتساقطات المطرية
43.....	رسم بياني 9.2.1 : التطور الفصلي للنمو لسنة 2020 و 2021
44.....	رسم بياني 10.2.1 : الاستهلاك النهائي الوطني السنوي وخلال السنة
45.....	رسم بياني 11.2.1 : الاستثمار
45.....	رسم بياني 12.2.1 : مساهمة مكونات الطلب في النمو
46.....	رسم بياني 1.3.2.1 : حصة الاستثمار ضمن الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 و2020
46.....	رسم بياني 2.3.2.1 : تطور الاستثمار
47.....	رسم بياني 3.3.2.1 : نفقات الاستثمار
48.....	رسم بياني 4.3.2.1 : تطور استثمار الخزينة
49.....	رسم بياني 13.2.1 : الدخل الوطني الإجمالي المتاح
49.....	رسم بياني 14.2.1 : الإيداع الوطني
49.....	رسم بياني 15.2.1 : معدل الاستثمار
49.....	رسم بياني 16.2.1 : الحاجة للتمويل
51.....	رسم بياني 1.3.1 : بنية الساكنة النشيطة 2021
51.....	رسم بياني 2.3.1 : معدل النشاط
52.....	رسم بياني 3.3.1 : معدل النشاط في 2021
53.....	رسم بياني 1.1.3.1 : نسبة نشاط المرأة

53.....	رسم بياني إ1.2.3.1 : نسبة مشاركة المرأة كمقارنة دولية
56.....	رسم بياني 4.3.1 : مناصب الشغل المحدثة
57.....	رسم بياني 5.3.1 : نسبة المستخدمين المستفيدين من التغطية الصحية المرتبطة بعملهم في 2021
59.....	رسم بياني إ1.2.3.1 : عدد ساعات العمل في الأسبوع
60.....	رسوم بيانية إ2.2.3.1 : الحصة التراكمية للمقاولات التي قلصت من عدد العمال.....
61.....	رسم بياني 6.3.1 : بنية الساكنة العاطلة عن العمل في 2021
62.....	رسم بياني 7.3.1 : نسبة البطالة حسب الجنس
62.....	رسم بياني 8.3.1 : نسبة البطالة حسب الفئة
63.....	رسم بياني 9.3.1 : نسبة الشغل الناقص حسب مكان الإقامة
63.....	رسم بياني 10.3.1 : نسبة الشغل الناقص حسب خصائص الساكنة المشغلة
63.....	رسم بياني 11.3.1 : الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية ومتوسط الأجور بالقيمة الحقيقية
65.....	رسم بياني 1.4.1 : تطور التضخم
65.....	رسم بياني 2.4.1 : المساهمة في التضخم
67.....	رسم بياني 3.4.1 : المساهمات في التطور الشهري لأسعار المواد الغذائية المتقلبة في 2021
68.....	رسم بياني 4.4.1 : أسعار الوقود وزيت التشحيم وسعر البرنت
68.....	رسم بياني 5.4.1 : سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي
69.....	رسم بياني 6.4.1 : مساهمة في التغير الشهري للمنتجات المقننة الأسعار في التضخم في 2021
70.....	رسم بياني 7.4.1 : تطور التضخم الأساسي
71.....	رسم بياني 8.4.1 : أسعار السلع والخدمات
71.....	رسم بياني 9.4.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم
71.....	رسم بياني إ1.1.4.1 : تطور التضخم في الدول المتقدمة وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية
72.....	رسم بياني إ2.1.4.1 : أسعار المواد الأولية
72.....	رسم بياني إ3.1.4.1 : تطور أسعار شحن الحاويات
73.....	رسم بياني إ4.1.4.1 : تطور الأسعار الدولية لزيت الصوجا ومؤشر أسعار الاستهلاك للزيوت
73.....	رسم بياني إ5.1.4.1 : تطور سعر القمح الصلب ومؤشر أسعار استهلاك «المنتجات المصنعة من الحبوب».....
75.....	رسم بياني إ6.1.4.1 : توزيع تغيرات أسعار الأقسام الـ 91 التي تشكل مؤشر التضخم الأساسي.....
75.....	رسم بياني إ7.1.4.1 : تطور مختلف مقاييس التضخم الأساسي
75.....	رسم بياني إ8.1.4.1 : تطور التضخم والتضخم المتوقع من طرف الخبراء في القطاع المالي
76.....	رسم بياني 10.4.1 : تطور التضخم خلال السنة
86.....	رسم بياني 1.5.1 : الرصيد الإجمالي للميزانية والرصيد الأولي.....
86.....	رسم بياني 2.5.1 : الرصيد الإجمالي للميزانية.....
87.....	رسم بياني 3.5.1 : تغير مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل.....
87.....	رسم بياني 4.5.1 : عائدات الاحتكار والمساهمات.....
87.....	رسم بياني 5.5.1 : الموارد العادية.....
87.....	رسم بياني 6.5.1 : بنية الموارد العادية

89	النفقات الإجمالية	7.5.1	رسم بياني
89	بنية النفقات الإجمالية	8.5.1	رسم بياني
90	كتلة الأجور	9.5.1	رسم بياني
90	تكاليف المقاصة	10.5.1	رسم بياني
90	الرصيد العادي	11.5.1	رسم بياني
90	نفقات الاستثمار	12.5.1	رسم بياني
91	مخزون العمليات قيد الأداء	13.5.1	رسم بياني
91	الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر	14.5.1	رسم بياني
92	التمويل الصافي للخرزينة	15.5.1	رسم بياني
92	التمويل الخارجي للخرزينة	16.5.1	رسم بياني
92	القواعد المالية حسب مجموعة البلدان	1.2.5.1	رسم بياني
92	القواعد المالية الوطنية والمتجاوزة للحدود الوطنية	2.2.5.1	رسم بياني
93	القواعد المالية حسب النوع ومجموعات الدول	3.2.5.1	رسم بياني
95	مديونية الخرزينة	17.5.1	رسم بياني
95	الدين الخارجي العمومي	18.5.1	رسم بياني
100	الميزان التجاري	1.6.1	رسم بياني
101	مؤشر تحرير التجارة	1.1.6.1	رسم بياني
101	حصة بنود التعريفات المعفاة من الرسوم الجمركية	2.1.6.1	رسم بياني
102	مؤشر حجم التجارة العالمية	3.1.6.1	رسم بياني
102	نسبة التغطية والانفتاح	4.1.6.1	رسم بياني
103	مساهمة أبرز المنتجات في تطور الواردات سنة 2021	2.6.1	رسم بياني
105	صادرات الفوسفات ومشتقاته	3.6.1	رسم بياني
106	مساهمات القطاعات الرئيسية في تطور الصادرات سنة 2021	4.6.1	رسم بياني
108	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب الوحدة من الناتج الداخلي الإجمالي	1.2.6.1	رسم بياني
109	عائدات ونفقات الأسفار	5.6.1	رسم بياني
109	نفقات الأسفار حسب نوع العملية	6.6.1	رسم بياني
	توقعات البنك الدولي بشأن التحويلات المالية للمهاجرين نحو البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط	1.3.6.1	رسم بياني
110	الدخل الضعيف والمتوسط		
112	مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط	7.6.1	رسم بياني
112	مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب بلد المصدر	8.6.1	رسم بياني
112	الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب القطاعات	9.6.1	رسم بياني
112	الاستثمارات المباشرة للمغاربة في الخارج حسب بلد الوجهة	10.6.1	رسم بياني
114	الأصول الاحتياطية الرسمية	11.6.1	رسم بياني
114	وضع الاستثمار الدولي	12.6.1	رسم بياني
118	متوسط سعر الفائدة المرجح على إصدارات الخرزينة	1.7.1	رسم بياني

118	رسم بياني 2.7.1 : منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية	118
119	رسم بياني 3.7.1 : القروض البنكية	119
119	رسم بياني 4.7.1 : نسبة الائتمان البنكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي	119
120	رسم بياني 5.7.1 : الديون المعلقة الأداء	120
122	رسم بياني 1.1.7.1 : تطور القروض والنمو	122
123	رسم بياني 6.7.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية	123
124	رسم بياني 7.7.1 : الأصول الاحتياطية الرسمية	124
124	رسم بياني 8.7.1 : الموجودات الخارجية الصافية لدى البنوك	124
127	رسم بياني 9.7.1 : السعر المرجعي للدرهم	127
128	رسم بياني 10.7.1 : سعر الصرف الفعلي للدرهم	128
128	رسم بياني 11.7.1 : حجم العمليات ما بين البنوك 1 في سوق الصرف في 2021	128
128	رسم بياني 12.7.1 : عمليات البنوك بالناجز مع الزبناء في 2021	128
128	رسم بياني 13.7.1 : عمليات التغطية التي تنجزها البنوك مع الزبناء في 2021	128
129	رسم بياني 14.7.1 : وضعية الصرف لدى البنوك في 2021	129
130	رسم بياني 1.3.7.1 : سعر الصرف الفعلي الإسمي	130
130	رسم بياني 2.3.7.1 : سعر الصرف الفعلي الحقيقي	130
132	رسم بياني 1.8.1 : إصدارات و تسديدات سندات الخزينة	132
132	رسم بياني 2.8.1 : متوسط أسعار الفائدة المرجحة على سندات الخزينة في السوق الأولية	132
133	رسم بياني 3.8.1 : بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة	133
136	رسم بياني 1.1.8.1 : تطور آجال أداء الزبناء حسب القطاع وحسب حجم المقابلة	136
136	رسم بياني 2.1.8.1 : تطور آجال أداء المومنين حسب القطاع وحسب حجم المقابلة	136
138	رسم بياني 4.8.1 : مردودية مؤسسات التوظيف في القيم المنقولة	138
139	رسم بياني 5.8.1 : بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة حسب الجهة الحائزة	139
140	رسم بياني 1.2.8.1 : الحجم الإجمالي لإقراض السندات	140
140	رسم بياني 2.2.8.1 : الحجم المتداول حسب فئات المقرضين	140
141	رسم بياني 6.8.1 : التغيرات السنوية لمؤشر مازي	141
141	رسم بياني 7.8.1 : مؤشرات البورصة القطاعية لسنة 2021	141
143	رسم بياني 8.8.1 : تطور رسملة البورصة	143
143	رسم بياني 9.8.1 : معدل السيولة في سوق الأسهم	143
144	رسم بياني 1.3.8.1 : رسملة الأصول المشفرة	144
144	رسم بياني 2.3.8.1 : نسبة البنوك المركزية التي أُنجزت دراسات حول العملة الرقمية للبنوك المركزية	144
146	رسم بياني 10.8.1 : التغيرات الفصلية لمؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات حسب نوع الأصول	146
149	رسم بياني 1.9.1 : الحاجة إلى التمويل	149
151	رسم بياني 2.9.1 : مصادر التمويل الخارجية الرئيسية	151
154	رسم بياني 3.9.1 : تدفقات القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية	154

155	رسم بياني 4.9.1 : تدفقات ودائع الأسر لدى البنوك.....
186	رسم بياني 1.1.2.2 : فارق التوقع حسب مكونات النمو لسنة 2021.....
187	رسم بياني 2.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالنمو.....
187	رسم بياني 3.1.2.2 : فارق التوقع حسب مكونات التضخم لسنة 2021.....
188	رسم بياني 4.1.2.2 : الرسوم البيانية المروحية الخاصة بالتضخم.....
189	رسم بياني 1.2.2 : الوضعية الهيكلية للسيولة 1 ومبلغ الاحتياطي النقدي.....
189	رسم بياني 2.2.2 : وضعية سيولة البنوك في 2021.....
189	رسم بياني 3.2.2 : مساهمة العوامل المستقلة في تغير الحاجة إلى السيولة في 2021.....
190	رسم بياني 4.2.2 : تدخلات بنك المغرب في 2021.....
190	رسم بياني 5.2.2 : تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك في 2021.....
190	رسم بياني 6.2.2 : متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك في 2021.....
191	رسم بياني 1.2.2.2 : أهداف برامج شراء الأصول المصرح بها من طرف البنوك المركزية للبلدان النامية.....
193	رسم بياني 7.2.2 : السعر المرجعي للدرهم مقارنة بالدولار الأمريكي في 2021.....
203	رسم بياني 1.9.2.2 : بنية الأوراق النقدية المتداولة.....
203	رسم بياني 2.9.2.2 : بنية القطع النقدية المتداولة.....
205	رسم بياني 1.10.2.2 : تطور عوارض الأداء وعمليات التسوية.....
228	رسم بياني 1.2.3 : توزيع تعرض المحافظ حسب الجهات.....
228	رسم بياني 2.2.3 : توزيع تعرض المحافظ حسب فئات الأصول.....
228	رسم بياني 3.2.3 : توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب تصنيفها.....
244	رسم بياني 4.2.3 : بنية الالتزامات على السندات المحصلة.....
253	رسم بياني 5.2.3 : تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية.....

فهرس الجداول

7	جدول 1.1.1 : النمو الاقتصادي في العالم.....
9	جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة.....
13	جدول 3.1.1 : التضخم في العالم.....
17	جدول 4.1.1 : رصيد الحساب الجاري في العالم.....
29	جدول 1.1.4.1 : توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2021 حسب مجموعة البلدان.....
32	جدول 1.2.1 : القيمة المضافة بالحجم بأسعار السنة السابقة.....
40	جدول 1.2.2.1 : الاستهلاك الطاقوي وكثافة الطاقة حسب القطاعات.....
41	جدول 2.2.1 : الوافدون إلى المراكز الحدودية.....
41	جدول 3.2.1 : عدد لياالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة.....
42	جدول 4.2.1 : نسبة الملاءم الفندقية حسب المدن الرئيسية.....
44	جدول 5.2.1 : مكونات الطلب بأسعار السنة الماضية.....
54	جدول 1.1.3.1 : عدد مناصب الشغل اللازم إحداثها لتحسين نسبة النشاط لدى النساء.....

55.....	معدل النشاط حسب الجهة	جدول 1.3.1
58.....	تطور الأوضاع في سوق الشغل حسب الجهة	جدول 1.3.2.1
62.....	نسبة البطالة حسب الجهات	جدول 2.3.1
64.....	المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل	جدول 3.3.1
66.....	أسعار الاستهلاك	جدول 1.4.1
77.....	أسعار الاستهلاك حسب المدن	جدول 2.4.1
77.....	أسعار الإنتاج الصناعي	جدول 3.4.1
78.....	المؤشرات الرئيسية للمالية العمومية	جدول 1.5.1
80.....	البرمجة المالية	جدول 2.5.1
88.....	وضعية ختمات وموارد الخزينة	جدول 3.5.1
95.....	وضعية الدين العمومي	جدول 4.5.1
	البند الرئيسية لميزان المدفوعات	جدول 1.6.1
104.....	أبرز الواردات	جدول 2.6.1
106.....	القطاعات الموجهة للتصدير	جدول 3.6.1
115.....	وضعية الاستثمار الدولي	جدول 4.6.1
116.....	أبرز مؤشرات الأوضاع النقدية	جدول 1.7.1
117.....	أسعار الفائدة على القروض	جدول 2.7.1
118.....	سعر الفائدة على القروض	جدول 3.7.1
120.....	الائتمان البنكي	جدول 4.7.1
121.....	القروض الممنوحة من الشركات المالية الرئيسية عدا البنوك	جدول 5.7.1
122.....	نتائج اختبارات السببية جرانجر (Granger) على المستوى القطاعي	جدول 1.1.7.1
125.....	المكونات الرئيسية لمجموع م3	جدول 6.7.1
125.....	مجمعات التوظيفات السائلة	جدول 7.7.1
127.....	الفارق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف التوازني	جدول 1.2.7.1
129.....	عينات من البلدان المختارة	جدول 1.3.7.1
131.....	المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول	جدول 1.8.1
133.....	العمليات الخاصة بسندات الخزينة، حسب أجل الاستحقاق	جدول 2.8.1
134.....	إصدارات سندات الدين الخاص	جدول 3.8.1
135.....	المبلغ الجاري للدين الخاص	جدول 4.8.1
138.....	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	جدول 5.8.1
142.....	نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للأسواق الرئيسية الناشئة والحدودية	جدول 6.8.1
142.....	تطور حجم المعاملات	جدول 7.8.1
146.....	مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات	جدول 8.8.1
147.....	مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية	جدول 9.8.1
150.....	الحاجة إلى التمويل بملايير الدراهم حسب الأساسين القديم والجديد	جدول 1.1.9.1
150.....	الحاجة / القدرة التمويلية لدى الوحدات الاقتصادية، بملايير الدراهم	جدول 2.1.9.1

152	: التدفقات المالية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم	جدول 1.9.1
153	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية	جدول 2.9.1
154	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية	جدول 3.9.1
155	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر	جدول 4.9.1
168	: لتقرير المرحلي الثالث حول تنفيذ المخطط الاستراتيجي 2019-2023	جدول 1.2.1.2
182	: توقعات التضخم في 2021	جدول 1.2.2
183	: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ سنة 2012	جدول 2.2.2
213	: الحصيلة حسب العمليات	جدول 1.1.3
214	: النتيجة الصافية للسنة المالية	جدول 2.1.3
215	: الأصول في 31 دجنبر 2021	جدول 1.2.3
216	: الخصوم في 31 دجنبر 2021	جدول 2.2.3
217	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2021	جدول 3.2.3
218	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2021	جدول 4.2.3
219	: تدفقات الخزينة إلى غاية 31 دجنبر 2021	جدول 5.2.3
220	: تغيير الرساميل الذاتية في 31 دجنبر 2021	جدول 6.2.3
224	: آجال استحقاق الأصول الثابتة	جدول 7.2.3
230	: موجودات وتوظيفات بالذهب	جدول 8.2.3
231	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 9.2.3
231	: التوزيع حسب العملة	جدول 10.2.3
231	: التوزيع حسب الأجل المتبقي	جدول 11.2.3
232	: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي	جدول 12.2.3
235	: بنية الديون على مؤسسات الائتمان	جدول 13.2.3
236	: القيم الثابتة الصافية	جدول 14.2.3
236	: سندات المساهمة واستخدامات ماثلة	جدول 15.2.3
237	: أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	جدول 16.2.3
238	: التزامات بالدرهم القابل للتحويل	جدول 17.2.3
239	: الودائع والالتزامات بالدرهم	جدول 18.2.3
240	: التقسيم حسب أجل سداد حصيلة ديون الموردين	جدول 19.2.3
241	: خصوم أخرى	جدول 20.2.3
242	: الرساميل الذاتية ومثيلاتها	جدول 21.2.3
243	: عمليات الصرف	جدول 22.2.3
243	: التزامات على السندات	جدول 23.2.3
244	: التزامات أخرى	جدول 24.2.3
245	: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	جدول 25.2.3
246	: فوائد محصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان	جدول 26.2.3
246	: عمولات محصلة	جدول 27.2.3

247	جدول 28.2.3 : عائدات مالية أخرى
249	جدول 29.2.3 : فوائد منوحة على الالتزامات بالدرهم
250	جدول 30.2.3 : تكاليف مالية أخرى
250	جدول 31.2.3 : تكاليف خاصة بالمستخدمين
251	جدول 32.2.3 : مشتريات المواد والأدوات
251	جدول 33.2.3 : تكاليف خارجية أخرى
252	جدول 34.2.3 : مخصصات للاستخدامات
252	جدول 35.2.3 : مخصصات للمؤونات
254	جدول 1.3.3 : التزام وتمويل الصناديق الاجتماعية

فهرس الاطارات

6	إطار 1.1.1 : برامج الإقلاع الاقتصادي المعتمدة في أبرز الدول المتقدمة في 2021
18	إطار 2.1.1 : اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية سنة 2021
22	إطار 3.1.1 : مراجعة إطار السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي
29	إطار 4.1.1 : مخصصات عامة جديدة من حقوق السحب الخاصة في 2021
34	إطار 1.2.1 : تأثير التغير المناخي بالمغرب
38	إطار 2.2.1 : تطور الكثافة الطاقية في المغرب
46	إطار 3.2.1 : الاستثمار: تأثير الأزمة والانتعاش بعد جائحة كورونا
52	إطار 1.3.1 : مشاركة المرأة في سوق الشغل في المغرب
58	إطار 2.3.1 : تداعيات أزمة كوفيد-19 على سوق الشغل
71	إطار 1.4.1 : تصاعد الضغوط التضخمية في سنة 2021
81	إطار 1.5.1 : أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية لسنة 2021
92	إطار 2.5.1 : القواعد المالية
96	إطار 3.5.1 : الأحكام الجديدة التي أتى بها القانون التنظيمي لقانون المالية وتنفيذه
101	إطار 1.6.1 : تطور السياسة التجارية – التوجهات الحديثة
107	إطار 2.6.1 : وضع آلية تعديل الكربون عند الحدود من طرف الاتحاد الأوروبي وتأثيرها المحتمل على صادرات المغرب
110	إطار 3.6.1 : صمود تحويلات المهاجرين خلال الأزمة
121	إطار 1.7.1 : العلاقة السببية بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي
126	إطار 2.7.1 : تقييم درجة انحراف سعر الصرف
129	إطار 3.7.1 : تحيين منهجية حساب سعر الصرف الفعلي
135	إطار 1.8.1 : تطور آجال الأداء بين المقاولات
140	إطار 2.8.1 : تطور نشاط إقراض السندات
144	إطار 3.8.1 : التطورات الأخيرة المتعلقة بإحداث عملات رقمية للبنوك المركزية
149	إطار 1.9.1 : القدرة / الحاجة إلى التمويل: التعديلات الناجمة عن تغيير قاعدة الحسابات الوطنية
186	إطار 1.2.2 : تقييم توقعات التضخم والنمو
191	إطار 2.2.2 : برامج شراء الأصول: تجارب البلدان الصاعدة والنامية

194.....	ملاءمة منظومة بنك المغرب للتحليلات والتوقعات مع إصلاح نظام الصرف.....	إطار 3.2.2
204.....	إصدارات القطع النقدية التذكارية في 2021.....	إطار 4.2.2
233.....	تخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة لفائدة الدول الأعضاء.....	إطار 1.2.3

فهرس الرسوم التخطيطية

4.....	التطور الزمني لجائحة كوفيد-19 في 2021.....	رسم تخطيطي 1.1.1
74.....	المساهمات في ارتفاع التضخم الأساسي في 2021.....	رسم تخطيطي 1.1.4.1
162.....	الهيكل التنظيمي لبنك المغرب.....	رسم تخطيطي 1.1.2
163.....	أجهزة حكامه بنك المغرب.....	رسم تخطيطي 2.1.2
178.....	توزيع انبعاثات البنك من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.....	رسم تخطيطي 1.5.1.2
202.....	الأرقام الرئيسية للنشاط الائتماني سنة 2021.....	رسم تخطيطي 1.2.2
208.....	الرأسمال البشري للبنك في أرقام.....	رسم تخطيطي 1.4.2

فهرس الملحق الإحصائية

261.....	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.....	جدول م 1
263.....	الناج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية.....	جدول م 1.2
264.....	الناج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 2.2
265.....	حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية.....	جدول م 3.2
265.....	الدخل الوطني الإجمالي المتاح بالأسعار الجارية وتخصيصه.....	جدول م 4.2
266.....	الاستثمار والإدخار بالأسعار الجارية.....	جدول م 5.2
266.....	الفلاحة.....	جدول م 6.2
266.....	إنتاج الكهرباء.....	جدول م 7.2
267.....	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني.....	جدول م 8.2
268.....	السياحة.....	جدول م 9.2
269.....	الشغل والبطالة.....	جدول م 1.3
270.....	بنية التوظيف القطاعي.....	جدول م 2.3
271.....	الشغل والبطالة حسب الجهات.....	جدول م 3.3
273.....	التضخم.....	جدول م 1.4
276.....	تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية.....	جدول م 2.4
278.....	الواردات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 1.5
279.....	الصادرات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 2.5
280.....	التوزيع الجغرافي للمبادلات.....	جدول م 3.5
282.....	ميزان الأداءات.....	جدول م 4.5
283.....	وضع الإستثمار الدولي.....	جدول م 5.5
284.....	وضعية موارد وحمولات الخزينة.....	جدول م 1.6

جدول م 1.7	: سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم
285.....	و سعر الصرف الفعلي.....
جدول م 2.7	: تطور نشاط سوق الصرف.....
286.....
جدول م 3.7	: العوامل المستقلة للسيولة البنكية وتدخلات بنك المغرب في السوق النقدية
287.....
جدول م 4.7	: سعر الفائدة في السوق النقدية في 2021.....
288.....
جدول م 5.7	: أسعار الفائدة المطبقة على الودائع.....
288.....
جدول م 6.7	: سعر الفائدة على الودائع في 2021.....
289.....
جدول م 7.7	: السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة.....
290.....
جدول م 8.7	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول.....
291.....
جدول م 9.7	: النسبة المطبقة على السندات الخاصة.....
291.....
جدول م 10.7	: أسعار الفائدة على القروض.....
292.....
جدول م 11.7	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان.....
292.....
جدول م 1.8	: المجمعات النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة.....
293.....
جدول م 2.8	: توزيع الأصول النقدية حسب القطاعات المؤسسية.....
294.....
جدول م 3.8	: مقابلات المجموع م3.....
295.....
جدول م 4.8	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي.....
296.....
جدول م 5.8	: التوزيع الفصلي للقروض حسب أجل الاستحقاق و فرع النشاط.....
297.....
جدول م 6.8	: ديون المقاولات المالية الأخرى على الوحدات غير المالية حسب الغرض الاقتصادي.....
298.....
جدول م 7.8	: تطور السوق ما بين البنوك.....
299.....
جدول م 8.8	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة.....
299.....
جدول م 1.9	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة.....
300.....
جدول م 2.9	: المبلغ الجاري و إصدارات سندات الدين القابلة للتداول.....
301.....
جدول م 3.9	: سوق سندات الاقتراض.....
302.....
جدول م 4.9	: مؤشرات البورصة.....
303.....
جدول م 5.9	: مؤشر أسعار الأصول العقارية.....
304.....
جدول م 6.9	: حجم المعاملات حسب الفئة.....
305.....
جدول م 7.9	: مؤشر أسعار الأصول العقارية و حجم المعاملات بالمدن الرئيسية.....
305.....

الإيداع القانوني : 0077PE2022
رد مد : 2509-0305